الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

" الإصلاحات الإقتصادية "
وآثارها على البطالة والتشغيل
" حالة الجزائر"

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
فرع التحليل الإقتصادي

تقديم:
أحمين شفير

إشراف:
الدكتور: زبيري رابح

السنةالجامعية 2000 ــ 2001

إلى زوجتي،
إلى صونيا وأنيس
إلى الوالدين العزيزين،
إلى أختي وإخوتي،
ألف شكر.

كلمة شكر وتقدير:

شكري العظيم أوجهه إلى الأستاذ المحترم والقدير زبيري رابح، فبأخلاقك وقيمك الجامعية كنت ولازلت الأستاذ المثالي الذي يقتدى به.

شكري كذلك لكل أعضاء لجنة المناقشة على المجهود الذي بذلوه لقراءة هذا العمل المتواضع و الملاحظات التي قدموها لي.

كما أتوجه بالشكر إلى صديقي خرشي ياسين على كل الإحصائيات والمعلومات التي وضعها في متناولي من الديوان الوطني للإحصائيلت، وإلى كل الزملاء الذين لم يبخلوا بآراءهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

كل تقديري وعرفاني كذلك لإدارة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

محتويات البحث:

فهرس الجداول:

فهرس المخططات:

مقدمة:

عرف مفهوم " **الإصلاحات**" أو "**الإصلاحات الاقتصادية**" منذ أكثر من عشريتين رواجا كبيرا، إذ أصبح "موضة" نجده في كل الخطب السياسية وفي الأدبيات الاقتصادية سواء في البلدان الرأسمالية المتطورة أو في البلدان النامية. وهناك العديد من المفاهيم تصطحب هذا المفهوم مثل "التحولات الاقتصادية" أو كذلك مفهوم "المتغيرات الإقتصادية"، أو "التصحيح الإقتصادي"..إلخ، فماذا تعني هذه المفاهيم وما المقصود بها؟

إن مسألة "الإصلاح" و "التحول" أو "التغيير"..إلخ، هي مسألة طبيعية ومنطقية وضرورية لكل مجتمع أو إقتصاد، إذا ما تبين أن الأسس والميكانيزمات التي إعتمد عليها من قبل بدأت تظهر نوعا من الإنهاك أو الفشل الذي يستدعي إعادة نظر سواء كلية أو جزئية، وهو الأمر الذي يتطلب بدوره فتح المجال واسعا للتفكير والنقاش من أجل وضع اليد على مواقع الخطأ والضعف، وتحديد أحسن السبل للإنطلاقة الجديدة، وذلك من منظور الواقع الذي يعيشه المجتمع المعني والتجربة التي خاضتها المجتمعات الأخرى.
لكن المتأمل لحقيقة هذه المفاهيم وتطبقها الميداني يجد أنها كلها تعكس محتوى واحد وهو: الدخول في "**إقتصاد السوق**" .

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه الحالة هو عن أي إقتصاد السوق يجري الحديث؟ فإذا كان المقصود بإقتصاد السوق، ذلك الشكل من التنظيم الإجتماعي للإقتصاد أين تتوجه منتجات العمل الإنساني للتبادل الحر في السوق، فإن هذا التنظيم قد وجد منذ أمد بعيد، والعالم عرفه تحت أشكال عديدة. إذن لماذا الحديث اليوم عنه، وكأننا نكتشف البارود من جديد؟

الواقع أن المراد بإقتصاد السوق هنا، بعد إنهيار النموذج السوفيتي لبناء الإشتراكية، وبعد تراجع حركات التحرر الوطنية في البلدان النامية وفشل نماذجها التنموية، وبعد سيطرة الفكر الأحادي والقطب الواحد، هو **محاولة بسط نمط الإنتاج الرأسمالي نفوذه على كل المعمورة.**

لكن هنا كذلك، فالأمر يتعلق بأي نمط إنتاج رأسمالي؟ فهل يتعلق الأمر **بالنظام الرأسمالي المتطور** السائد الآن في كل البلدان الرأسمالية المتطورة، وهل العوامل الموضوعية الداخلية

(أساسا تطور القوى المنتجة وتمتعها بحد أدنى من الإستقلالية الذاتية ووجود طبقة بورجوازية منتجة ..إلخ)، والخارجية(أساسا الرأسمال العالمي والشركات المافوق قومية..إلخ)، يمكن أن تعمل على تحقيق وتجسيد ذلك؟

أم هل يتعلق الأمر **بنظام رأسمالي تابع** يعمل على تكريس العلاقات النيوكولونيالية، وإبقاء بلداننا ضمن إستراتيجية الرأسمال الدولي الذي يهدف إلى الحفاظ على بلداننا كمصدر للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة وسوقا لمنتجاته المصنعة؟

إن هذا السؤال جوهري في إعتقادنا، فعن أي إصلاحات يجري الحديث؟ وأي إقتصاد سوق نريد؟ وأي تحول نريد، وفي أي إتجاه؟

من خلال عملنا هذا سوف نحاول أن نجيب، ولو بصفة غير مباشرة، عن هذه التساؤلات وسوف نكتشف أن المقصود ليس أي إقتصاد السوق، وإنما نوع واحد فقط وهو إقتصاد السوق بالمفهوم الليبرالي الجديد، أو بالأحرى بالمفهوم الأمريكي والأنجلوساكسوني، الذي يريد فرض نفسه اليوم على كل أرجاء العالم، والذي يراد ربطه حتما بفكرة **اليد الخفية والملكية الخاصة** إن تركت تعمل لوحدها وبكل حرية، سوف تضمن "الرخاء لكل الإنسانية" !

إن إقتصاد السوق الذي يروج له اليوم، ويراد فرضه "كقانون كوني صالح لكل مكان وزمان"، تحت شعار "الإصلاحات" يقوم على مجموعة من المبادئ أهمها:

- السوق الحرة هي أمثل أداة لتخصيص الموارد وتوزيع الخيرات والمداخيل.

- ضرورة تخلي الدولة عن المهام الإقتصادية والإجتماعية والإكتفاء بحفظ الأمن والحدود.

- الملكية الخاصة هي الوحيدة القادرة على خلق الثروة والشغل، والقطاع العمومي هو رمز الفشل ومصدر التبذير والرشوة.

المطلع على التاريخ الاقتصادي والإجتماعي الحديث، وبالتحديد التاريخ الاقتصادي والإجتماعي لأوروبا، سيجد أن هذه النظرة لإقتصاد السوق قد بدأت تفرض نفسها فقط مع إنتصار العلاقات الرأسمالية في أوروبا، وبعد محاولة تعميمها على المستوى العالمي بأشكال

عدة، ولدت في الحقيقة أنواعا من الرأسماليات أساسا الرأسمالية المتطورة، الرأسمالية الوسيطية، والرأسمالية المتخلفة والتابعة.
هذه الأخيرة التي تمخضت عن المرحلة الكولونيالية والنيوكولونيالية، والتي عرفت أشكالا عديدة من إستنزاف خيرات البلدان المستعمرة (بفتح الميم) وتحويل إمكانات تطورها للبلدان الرأسمالية المتطورة، ونتجت عنها بلدان تتعايش فيها بقايا العلاقات الماقبل رأسمالية وبعض العلاقات الرأسمالية المشوهة والمتخلفة والتابعة للبلدان الرأسمالية المتطورة.

إن إقتصاد السوق قد تجسد في البلدان الرأسمالية المتطورة بأشكال مختلفة في مراحل تاريخية مختلفة. وكمثال يمكن الحديث عن أزمة الكساد الكبير (1929-1933) التي عرفها العالم ما بين الحربين العالميتين وما تبعها بعد الحرب العالمية الثانية، من تطبيق للأفكار والسياسات الإقتصادية الكينزية، التي تعترف لأول مرة أن النظام الرأسمالي يعرف أزمات دورية وهيكلية، وأن السوق وحدها غير كفيلة بتحقيق التنظيم الأمثل للإقتصاد. لهذا رأى أنصار هذه النظرية أنه من الضروري أن تتدخل الدولة، وعلى مستويات عدة : سياسة الميزانية، سياسة الإستثمار، السياسة المالية والنقدية، السياسة الضريبية..إلخ، لحل الأزمة الإقتصادية.

لقد أدى تطبيق هذه السياسات الكينزية إلى تحقيق مستويات عالية من النمو الإقتصادي، والوصول إلى رفاه إجتماعي لم يسبق له مثيل في البلدان الرأسمالية المتطورة، وقد عرف منذ ذلك الحين هذا النوع من الإقتصاد ب**إقتصاد السوق الإجتماعي**.

لكن ومنذ السبعينيات وفي خضم الأزمة الإقتصادية الجديدة التي عرفها العالم، تبرز نظرة جديدة لإقتصاد السوق، تقوم على مبدأ العودة إلى الأرثوذكسية الليبرالية لرأسمالية القرن الثامن والتاسع عشر.
هذه النظرة ستقوم على المبادئ التي ذكرناها أعلاه، لكن سيحاول تعميقها بمجموعة من المبادئ الأخرى أساسها:

- **ضرورة سيطرة علم الإقتصاد والحساب الإقتصادي البحت على العلوم الأخرى، وتعميم تطبيقه على مجالات النشاط الإنساني الأخرى، وأساسا الجانب الإجتماعي والسياسي.**

- **ضرورة تخلي الدولة عن المهام الإجتماعية (بالإضافة للمهام الإقتصادية طبعا) وفصل المجال الإقتصادي عن المجال الإجتماعي. هذا الأخير الذي يصبح قضية تخص الفرد وحده (الرجل الاقتصادي العقلاني) وعلى الأكثر فهي تخص جمعيات المجتمع المدني.**

هذه المبادئ ستدخل ضمن الفكر الجديد، وعبر فكرة جديدة لإقتصاد السوق تتلخص في ما أصبح يصطلح عليه ب "وفاق واشنطن" "LE CONSENSUS DE WASHINGTON" ، الذي يتجسد اليوم عبر السياسات الإقتصادية التي تطبق في البلدان المتطورة، وفي بلداننا بإسم ضرورة الإسراع في الإنخراط في العولمة الجارية، وعبر برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي تحمل مجموعة من الشعارات على المستوى الإقتصادي والإجتماعي مثل المنافسة والمبارزة COMPETITION ، الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير المعاملات المصرفية والمالية DEREGLEMENTATION ، تحرير الأسعار، مرونة سوق العمل..الخ، وعلى المستوى السياسي مثل التعددية السياسية، وحقوق الإنسان، والحكم الراشد LA BONNE GOUVERNANCE ..إلخ.

أصحاب هذا الفكر هم أصحاب المدارس الفكرية الإقتصادية والسياسية، التي أصبحت تسمى اليوم ب"النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة"، والتي إنبثقت كلها من الجامعات الأمريكية وبالأخص جامعة شيكاغو، ونخص بالذكر منها المدرسة النقدوية، ومدرسة العرض، ومدرسة الرأسمال الإنسان، ومدرسة الإختيارات العمومية..إلخ. مع الإشارة أن أصحاب هذه المدارس كلهم تحصلوا على جوائز نوبل للإقتصاد.

إذن فما يختفي وراء مفاهيم مثل التحولات والمتغيرات، والإصلاحات..إلخ، ماهي، في إعتقادنا، سوى عملية إدخال بلداننا في إقتصاد السوق بالمفهوم النيوليبرالي. لكن السؤال الذي يطرح في حالة بلداننا هو **هل بدخولنا إلى إقتصاد السوق هذا سنقضي على التخلف ونصبح بلدانا متطورة، أي هل نصبح بلدانا رأسمالية متطورة؟**

طرح هذا السؤال بهذا الشكل يبدو إستفزازيا، ولكننا نعتقد أنه في صميم الموضوع لأنه بالنسبة لبلداننا جوهر العلاقات تبقى نفسها، وإستراتيجية الرأسمال الدولي تبقى نفسها، إذ تقوم أساسا على تكريس بلداننا كمصدر وخزان عالمي للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، وكذلك كسوق لتصريف منتجاتها من المواد المصنعة.

الجواب على هذا السؤال، يقودنا حتما إلى الحديث عن الظروف العالمية والمحلية التي تتم فيها هذه الإصلاحات، وإلى تناول المسألة الأساسية المرتبطة بهذه الإصلاحات ألا وهـــي مســألة البطالة والتشغيل.

هذا الإنشغال سيزداد أهمية مع التحولات التي يعرفها الإقتصاد العالمي وإنعكاسها على التشغيل والبطالة سواء في البلدان الرأسمالية المتطورة أو في البلدان الخاضعة. هذه التحـــولات التـــي أخـــذت عـــدة "عنـــاوين" مثـــل العولمـــة "La Mondialisation" أو الكوكبـــة "La Globalisation" أو المافوقومية "La Transnationalisation"...، والتي تتسم بمظاهر عديدة أهمها الثورة التكنولوجيـــة الجاريـــة فـــي ميـــادين الإعـــلام الآلـــي والإلكـــترونيك، والبيوتيكنولوجيا، وتطور مجال الرأسمال المالي على حساب مجال الإنتـــاج، وكذلـــك تنـــامي الإحتكار وتطور الشركات المافوق قومية (Les Transnationales)، وأخيرا فـــإن هـــذه التحولات تمس كذلك الجوانب الثقافية والفكرية والسياسية للمجتمع الإنساني برمته.

كل هذه المظاهر ستكون لها إنعكاسات، لا محالة، على التشغيل والبطالة في **البلدان الناميـــة**، التي باللإضافة للوضع الموروث من الحقبة الكولونيالية، فهي سوف تعرف إنعكاسات الأزمـــة الرأسمالية المعاصرة، كما تعرف آثار التحولات التي يعرفها الإقتصاد العـــالمي، وكـــذا آثـــار السياسات الليبرالية الجديدة المتضمنة داخل "برامج التعديل الهيكلي" لصنـــدوق النقـــد الدولـــي والبنك العالمي، أساسا عملية الخوصصة ونتائجها. تناولنا لوضع الجزائر والإشارة إلى حالـــة تونس والمغرب سيؤكد ذلك من دون شك.

لكن قبل الشروع في ذلك، سنحاول تقديم المحاور الأساسية التي سنتعرض لها في هذا البحـــث المتواضع.

فكما أشرنا أعلاه، إن مسألة البطالة والتشغيل هي أحد المشاكل الأساسية التـــي تعـــاني منـــها البلدان الرأسمالية المتطورة أو البلدان النامية، لهذا فهي محل إنشـــغال واضعـــي السياســـات الإقتصادية في هذه البلدان، والنقابات وأرباب العمل، وكذا الباحثين الإقتصاديين والإجتماعيين، كل له إقترابه الخاص من زاوية المصالح التي يمثلها و يدافع عنها. لهذا فإننا سوف نتعـــرض في القسم الأول من هذا العمل إلى أهم النظريات والأفكار الإقتصادية التـــي تنـــاولت مســـألة التشغيل والبطالة، ولو بصفة سريعة وموجزة، الشيء الذي سيساعد، في إعتقادنا، علـــى فـــهم

المنطلقات النظرية للسياسات الإقتصادية المقترحة لحل هذه المسألة. تناول هذه النظريات يتم ضمن عرض الواقع الاقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه، لهذا سوف نتطرق في فصل أول من هذا القسم للنظريات الاقتصادية حتى المدرسة الكينزية، ثم نتناول في فصل ثان واقع أزمة الإقتصاد العالمي والتحولات التي يعرفها بإتجاه العولمة. في فصل ثالث من هذا القسم سنتناول إنعكاسات ظاهرة العولمة على البطالة والتشغيل وموقف أهم المدارس النيوليبرالية منها.

إن التيار الفكري الإقتصادي المسيطر حاليا هو التيار النيوليبرالي الذي يمثل مصالح الرأسمال الدولي في شكله الأكثر تطرفا وهو الرأسمال المالي الدولي. هذا التيار هو مصدر إلهام معظم السياسات الإقتصادية المتبعة حاليا في البلدان الرأسمالية المتطورة، كما هو مصدر إلهام "برامج التعديل الهيكلي" لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي "المقترحة" على البلدان النامية.

هذه المسألة سنتناولها في القسم الثاني من هذا العمل، الذي يحمل عنوان : "برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإنعكاسها على البطالة والتشغيل في البلدان النامية".

إن أي تناول لبرامج التعديل الهيكلي، يمر حتما، في إعتقادنا، عبر تناول أزمة المديونية التي عرفها الإقتصاد العالمي منذ 1982 ومختلف الإقترابات والمعالجات التي إقترحت لحلها، وهذا ما سنحاول القيام به في الفصل الأول من هذا القسم، ثم سنتناول في الفصل الثاني المحتوى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لهذه البرامج، وفي الفصل الثالث سنتطرق لأهم نتائجها الإقتصادية والإجتماعية.

في القسم الثالث من هذا العمل المتواضع سنتناول بصفة ملموسة حالة الإقتصاد الجزائري والإصلاحات التي شرع فيها منذ 1990 وما تبعها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي ونتائجها الاقتصادية والإجتماعية وإنعكاساتها على البطالة والتشغيل، كل ذلك مع محاولة مقارنة وضع الجزائر مع حالة تونس والمغرب.

أما من الناحية المنهجية، فإننا إعتمدنا على إقتراب للموضوع من زاوية الإقتصاد السياسي، ونقصد بذلك الإقتراب الذي يعتبر العلوم الاقتصادية علوما إنسانية وإجتماعية بالدرجة الأولى، موضوعها دراسة قوانين الإنتاج والتوزيع والتبادل والإستهلاك والعلاقات التي تنشأ بين البشر

من خلالها. لهذا فالإنسان يبقى مركز إنشغال الإقتصاد السياسي، الذي لابد أن لا يقتصر على حسن تدبير شؤون المنزل كما قال أرسطو، بل يجب أن يتعداه لحسن تسيير شؤون المدينة أو المملكة (أي الدولة) كما قال إبن مسكويه.

القسم الأول

التحولات الاقتصادية وتطور الفكر الإقتصادي ومسألة البطالة والتشغيل

إن التشغيل والبطالة والأزمات الإقتصادية، كلها ظواهر مرتبطة بتطور النظم الإقتصادية والإجتماعية وأجهزتها الإنتاجية وعلاقاتها الإجتماعية.
لذا فتناول هذه المسألة، لا يتم في إعتقادنا، إلا من خلال رؤية شاملة لسير النظام الإقتصادي والإجتماعي ككل، ومراحل تطوره وبالأخص مراحل الأزمات.

تاريخيا مسألة البطالة والتشغيل تولدت من عدم قدرة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم على تأمين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل، أو بصفة أعم، عندما لا تستخدم كل الطاقات الإنتاجية للنظام الإقتصادي والإجتماعي هذا، أي عندما يحدث خلل "أزمة" في سيره العادي، مما يتسبب في تعطيل للطاقات الإنتاجية.

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها هذه الظاهرة، وإن كانت أسبابها ونتائجها مختلفة.
فالمجتمعات الماقبل رأسمالية عرفت هذه الظاهرة التي كانت تبرز من خلال مراحل اللانشاط التي تمس المنتجين وأساسا الفلاحين، وذلك بحكم الوتيرة الموسمية لنشاطهم الإنتاجي وإرتباطه بالطبيعة وتقلباتها، هذا الخلل (اللانشاط) سوف يتولد عنه نقص كبير في الإنتاج، وتعطيل وتدمير للعمل(منه تسمية هذه الأزمات بأزمات نقص الإنتاج)، مما يؤدي إلى المجاعات وإنتشار الأوبئة والأمراض، وإلى النزوح الريفي، كما يؤدي إلى إضطرابات مالية ونقدية خطيرة، وتقلبات سياسية وإجتماعية أزاحت دول بأكملها.
التاريخ الاقتصادي والإجتماعي للقرون الوسطى، سواء الأوروبية أو العربية الإسلامية، ثري من هذا الجانب. كما أن الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي غني بمساهماته في تحليل هذه الأزمات، ويكفي الإشارة للعمال الرائدة لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي وإبن خلدون.

أما في المجتمع الرأسمالي، فهذه الظاهرة تصبح هيكلية ومرتبطة بتطور النظــــام الرأســمالي وأزماته الإقتصادية والإجتماعية التي تنتج عن إختلالات وإنقطاعات في عملية إعادة الإنتـــاج الموسع، أي في عملية التراكم بحد ذاتها. هذه الإختلالات والإنقطاعات ستؤدي إلـــى تعطيــل الطاقات الإنتاجية وإنخفاض معدلات النمو، وإلى بطالة جماهرية.

لهذا فإن ظاهرة البطالة هي ملازمة لهذا النظام خاصة في مراحل أزماته، مثل أزمــة 1929-1933 ،التي ذكرناها أعلاه، والتي عرفت "بأزمة الكساد الكبير" التي تميزت بمعدلات بطالـــة مرتفعة جدا لم يسبق للرأسمالية أن عرفتها منذ نشأتها (أكثر من 35 % من السكان النشـطين)، أو كذلك الأزمة الطويلة المدى التي إنطلقت مع نهاية ستينيات القرن العشرين ولازالت مستمرة حتى الآن.

إن هذه الأزمة الأخيرة التي تمس البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، تظهر على شكل إنكماش طويل المدى تتخلله فترات من الإنتعاش، وتعرف ميلا طويل المدى لإنخفاض معدلات الأرباح والنمو الاقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة وتدهور عام في ظروف العمل.

إثر ذلك سوف تكتسي مسألة التشغيل والبطالة أهمية بالغة وتصبح محـــل إنشـــغال الســلطات العمومية لهذه البلدان وأحزابها السياسية، وكذا المؤسسات والهيئات الدولية، وكذلك العديد مـــن الباحثين والمفكرين ومختلف المدارس الإقتصادية.

الفصل الأول

عرض أهم النظريات الإقتصادية حول البطالة والتشغيل حتى المدرسة الكينزية:

لقد إرتبطت مسألة التشغيل و البطالة في معظم المدارس الفكرية الاقتصادية، التي جاءت مع قيام النظام الرأسمالي إبتداء من الثلث الأخير للقرن الثامن عشر وبعده، بإنشغال أساسي هو ذلك المرتبط بالتراكم والنمو والأزمات الاقتصادية.
و بالفعل فقد إعتبرت مدارس الفكر الإقتصادي الأولى، أساسا المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية كما سنرى، بأن النظام الرأسمالي لا يعرف أزمات وبالتالي فلا توجد بطالة دائمة. كما أن مسألة التشغيل لا تطرح أصلا، وإن طرحت فهي تبقى مسألة ظرفية وعابرة سوف تتولى الميكانيزمات الحرة للسوق "اليد الخفية" حلها، وذلك من خلال التوازن التلقائي لقوى العرض والطلب لكل من السلع والخدمات، واليد العاملة ضمنها لأنها سلعة مثل السلع الأخرى.

بالمقابل لذلك، هناك مدارس أخرى للفكر الإقتصادي تعترف، كل واحدة حسب منطلقاتها، بوجود أزمات إقتصادية ملازمة للنظام الرأسمالي تصطحبها بطالة كبيرة ودائمة، وبالتالي فمسألة التشغيل و البطالة سوف تطرح بحدة في هذه النظريات وتشغل حيز كبير من تأملاتها.
ونقصد بذلك المدارس هي المدرسة الماركسية والمدرسة الكينزية، هذه الأخيرة التي بدأت تسود مع نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من هذا القرن.

لأهداف منهجية سوف نتناول في فصل أول من هذا القسم النظريات الإقتصادية حول البطالة والتشغيل التي سادت حتى المدرسة الكينزية، وفي فصل آخر سوف نتناول التيار النيوليبرالي الذي سيطر منذ ذلك الحين مع أهم التحولات التي طرأت على بنية النظام الرأسمالي العالمي، وأساسا الأزمات الاقتصادية التي يعرفها هذا النظام، والتغيرات التي طرأت عليه بإتجاه العولمة.

المبحث الأول

المدرسة الكلاسيكية:

تنشأ المدرسة الكلاسيكية مواكبة مع جملة من التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي يعرفها العالم (أوروبا أساسا) منذ الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، والتي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين ب "الثورة الصناعية".
هذه التحولات تبدأ تتهيأ تدريجيا منذ نهاية القرن الخامس عشر، إثر توفر مجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية (الرأسمال النقدي، والرأسمال البشري) وكذا السياسية (نشوء الدولة القومية، والتوسع الإستعماري)، وهو ما أصطلح على تسميته بعملية التراكم البدائي للرأسمال.

إلا أن التحولات التي تحدث في نهاية القرن الثامن عشر سوف تحدث تغيرا جذريا في البنى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأيديولوجية ستكون الإعلان عن ميلاد نظام إقتصادي وإجتماعي جديد تقوده البورجوازية الصناعية: النظام الرأسمالي.

على المستوى الكمي سوف تعرف هذه الفترة إرتفاعا متزايدا في الإنتاج الصناعي (النسيج، والحديد والصلب) والزراعي نتيجة التطور الكبير في القوى المنتجة، خاصة الإختراعات الثورية في مجموعة من المجالات التقنية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والصناعي (تقنيات التكثيف والمكننة، والآلة البخارية...إلخ).

هذه التحولات سوف تصطحب، على المستوى النوعي بتحولات إجتماعية هامة. فتوزيع السكان النشطين يتغير بصفة عميقة ويتطور لصالح الصناعة، كما يعرف التمدن توسعا لا مثيل له من قبل، إثر الزيادة الديموغرافية وإرتفاع أعداد العمال المشتغلين في الصناعة وكذا تشغيل النساء والأطفال.
كل هذا في ظل ظروف عمل وحياة قاسية جدا، فساعات العمل اليومية كانت تتعدى الخمسة عشر (15) ساعة، والأجور تقتصر على ضمان الحد الأدنى للعيش، الشيء الذي أدى إلى تدهور في ظروف السكن والصحة، وكذا الفقر و البؤس الإجتماعي. كل هذا كذلك في غياب كلي للقوانين التي تضمن للعمال التنظيم الجماعي للدفاع عن مصالحهم، لكن هذا لم يمنع من

النشوء التدريجي للمنظمات النقابية.
في هذه الظروف تنشأ **المدرسة الكلاسيكية** لتقدم إقترابا جديدا للتحليل الإقتصادي يرتكز على تصور شامل ومنسجم لسير النظام الإقتصادي والإجتماعي، ويتوج بوضع أسس علم جديد هو علم الإقتصاد السياسي.
هذا العلم يقوم على تحليل موضوعي للظواهر الإقتصادية التي تحكمها قوانين "طبيعية" حسب المفكرين الكلاسيك، وسوف يحتل العمل المكانة المركزية في هذا التحليل، حيث يعتبره الكلاسيك أساس القيمة.

إن هذا التحليل يعبر في جوهره عن المرحلة التي بلغتها الرأسمالية وممثلتها البورجوازية الصناعية المنتجة، من بورجوازية تجارية متحالفة مع الإقطاع إلى بورجوازية منتجة وثورية مناهضة للإقطاع: **إنها مرحلة تحول النقد إلى رأسمال.**
كما يعبر على مرحلة فقدان المنتج المباشر لوسائل إنتاجه، بعد عملية طويلة من الاستلاب في الريف (حركة التسييج في إنجلترا) وفي المدينة مع إفلاس المنتجين الصغار وفقدانهم لوسائل إنتاجهم: **إنها مرحلة تحول قوة العمل إلى سلعة.**

وبصفة عامة، ترتكز المدرسة الكلاسيكية على مبدأ أساسي هو الحرية الاقتصادية أو"الليبرالية الاقتصادية"، وقد كان لآدم سميث (Adam Smith 1723-1790) الفضل الكبير في بلورة ذلك عبر مدحه لمزايا فعل "اليد الخفية" (ميكانيزمات السوق الحرة) في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتشغيل الكامل لها وتبعا تحقيق الرفاه الإجتماعي، وأي تدخل للدولة من شأنه أن يعرقل السير الطبيعي للنظام الإقتصادي.

من هذا المنطلق سوف يعكف التحليل الكلاسيكي على إكتشاف القوانين التي تسير النظام الإقتصادي الرأسمالي، القوانين التي يعتبرها المفكرون الكلاسيك أنها "طبيعية" منبثقة من "النظام الطبيعي" ، كما أنها أبدية صالحة لكل مكان وزمان.

لغرض البحث سوف نتوقف عند أهم هذه القوانين التي توضح لنا موقف الكلاسيك من مسألة البطالة والتشغيل، وهي "قانون المنافذ" لجون بابتيست ساي و"قانون السكان" لروبير توماس مالتوس، و"قانون التراكم" لدافييد ريكاردو، والتي يمكن أن نلخص من خلالها موقف الكلاسيك من هذه المسألة.
فقانون المنافذ لصاحبه "جون بابتيست ساي" (Jean-baptiste Say 1767-1832) يرى

أن كل عرض للبضائع سوف يخلق الطلب الضروري عليه، وبالتالي سوف يجد بصفة تلقائية وأوتوماتيكية منفذا أو تصريفا له عبر الميكانيزم الحر لقانون العرض والطلب. هذا القانون يلغي إمكانية حدوث أزمات فيض الإنتاج، وبالتالي فهو ينفي إمكانية وجود نقص في الإستخدام الدائم للطاقات المنتجة، كما أن أي خلل في هذا السير العادي للنظام الإقتصادي هو عابر وسوف تعمل الميكانيزمات الحرة للعرض والطلب على إستعادة التوازن الطبيعي للسوق.
إذن فكل نقص في عرض العمل، إن وجد، هو نقص عابر في الإنتاج الذي هو بدوره ناتج عن نقص الإستثمار بفعل نقص المردودية (ميل معدل الأرباح للإنخفاض).

من جانب آخر ومن وجهة نظر الكلاسيك، فإن الزيادة في الطلب على العمل هي دائما وأبدا بفعل النمو السكاني الذي يخضعونه لقانون "طبيعي" هو قانون السكان لصاحبه "توماس روبير مالتوس" (Thomas Robert Malthus 1766-1834)، الذي يرى أن عدد السكان يتزايد بوتيرة أسرع بكثير من كميات الموارد. وبالتالي فإن هذه الزيادة السكانية تسبب زيادة في الطلب على العمل يعجز الإقتصاد على تلبيتها.

الإقتصادي الكلاسيكي الإنجليزي دفييد ريكاردو (David Ricardo 1772-1823) وعبر قانون التراكم، يرى أن هدف النظام الرأسمالي هو تحقيق التراكم عبر الرفع من الإستثمارات وتعظيم الربح، لكن وحسب رأيه فإن "..كل زيادة في رأس المال والسكان سوف تؤدي إلى إرتفاع ثمن الغذاء بوجه عام .. وهذا يسبب إرتفاعا في الأجور..." [1]، وبالتالي فالحل التلقائي لهذه المشكلة يكمن في ضرورة الحفاظ على الأجور (والريوع) منخفضة.

وبالتالي، فإن ريكاردو يرى أن أي زيادة في الأجور، التي تتحدد بكمية وسائل العيش الضرورية للحياة (مستوى الكفاف)، سوف تؤدي إلى تحسن في مستوى المعيشة ومنه إلى زيادة ديموغرافية، وهذا سوف يؤدي بدوره إلى زيادة في عرض العمل، الشيء الذي يعيد الأجور إلى مستواها الطبيعي.

إذن فالخروج من حالة "الأزمة العابرة" يكمن في الميكانيزمات الطبيعية التي تسير الإقتصاد، أي في عملية إعادة التوزيع الطبيعية للدخل لصالح الربح وعلى حساب الأجور، مما يعيد الإقتصاد لحالة توازنه.

1- D. Ricardo, principes d'économie politique et de l'impot, ED. FLAMMARION, Rennes, 1977, p. 350.

صحيح أن ريكاردو يرجع كذلك حالة الركود في الإقتصاد الرأسمالي إلى قـــانون آخــر هــو "قانون تناقص الغلة" في الزراعة، إلا أنه يجد له حلا من خلال إيجاد منافذ خارجية عبر توسيع التجارة الخارجية إعتمادا على المزايا النسبية، وفي الحقيقة هذا يفتح المجال لتـــبرير التوســع الرأسمالي.

إن هذا التحليل يبدأ يفتقد شيئا فشيئا من قوته كلما تطورت الرأسمالية، وهو التطور الذي كـــان يكشف عن تناقضات هذا النظام والأزمات التي يولدها رغم المجهود الـــذي بذلـــه الكلاســـيك لإنكار ذلك.

لهذا سوف تظهر أفكار أخرى تقوم على إقترابات مغايرة لإقتراب الكلاسيك، سواء كانت تشكل في جوهرها العام إنقطاعا (المدرسة الماركسية) أو إستمرارا لها (المدرسة الكلاسيكية الجديـــدة أو الحدية). ولأغراض منهجية دائما، سوف نحاول أن نلخص موقف هذه الأخيرة من مســـألة البطالة والتشغيل قبل التعرض للمدرسة الماركسية، بالرغم من أنه من ناحية التسلسل الزمنـــي والتاريخي فإن التحليل الماركسي يظهر قبل التحليل الحدي كما هو معروف.

المبحث الثاني

المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الحدية):

تعتبر عشرية السبعينات من القرن الثامن عشر (1871) منعرجا حاسما في تطور علم الإقتصاد والتحليل الإقتصادي، فإنطلاقا من أعمال ثلاثة مفكرين: الإنجليزي وليام ستانلي جوفنس (William Stanley Jevons 1835-1882)، والنمساوي كارل مانجر(Carl Menger 1840-1921)، والسويسري ليون فالراس (Léon Walras 1834-1910) تنشأ مدرسة جديدة للفكر الإقتصادي : المدرسة الكلاسيكية الجديدة أو الحدية.

تواكب هذه المدرسة مرحلة من تطور الرأسمالية (1870- 1914) التي تعرف إنتصار في العديد من البلدان التي تحقق ثورتها الصناعية (معظم بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية..)، أكثر من ذلك فإنها تشهد موجة جديدة من الإبتكارات خاصة في ميادين الكيمياء والكهرباء مما يعطي دفعة جديدة للنمو. لكن هذا لم يتم دون مشاكل، ففترات الإنتعاش كانت تتخللها أزمات عميقة وحادة كان لها مفعول مزدوج.
فمن جهة تحاول الرأسمالية فتح أسواق جديدة وإيجاد منافذ للتخفيف من أزمتها وهذا سوف يتم بتفاقم الصراع بين البلدان الرأسمالية الكبرى لإقتسام العالم، ومن جهة أخرى سوف تتسبب هذه الأزمة في بطالة جماهيرية وتدهور في ظروف معيشة العمال مما دفع هؤلاء لتنظيم أنفسهم في تنظيمات عمالية أصبحت تطالب بالعمل ورفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة والحياة.
وبإختصار فإن الصراع بين الرأسمال والعمل كان يشتد خاصة مع إنتشار الأفكار الماركسية و الإشتراكية بصفة عامة.

على مستوى الأفكار الإقتصادية، ستعرف هذه المرحلة تجديدات كبيرة، وهذا بالرغم من أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة، من ناحية الجوهر والغاية النهائية، سوف تشكل إمتدادا للفكر الكلاسيكي من خلال إعتناقها لمبادئ الليبرالية الإقتصادية، والثقة التي توليها للسوق (اليد الخفية)، وإنخراطها في قانون المنافذ لجون بابتيست ساي، إلا أنها من ناحية التحليل والإقتراب للمسائل الإقتصادية سوف تشكل قطيعة.
فبمقابل التحليل الإقتصادي الكلاسيكي الكلي (ماكرواقتصادي) والموضوعي تقدم لنا هذه

المدرسة تحليلا إقتصاديا جزئيا (ميكروإقتصادي) وذاتيا. كما أن القيمة التي كان أساسها العمل عند الكلاسيك (نظرية القيمة-العمل)، تصبح عند الكلاسيكيين الجدد عبارة عن التقييم الذاتي (البسيكولوجي) الذي يعطيه الفرد للسلعة آخذا بعين الإعتبار المنفعة التي تحققها هذه السلعة وندرتها (نظرية الندرة -المنفعة)، أي أنه كلما كانت السلعة مرغوبة ونادرة كلما كانت قيمتها عالية والعكس صحيح، وبالتالي فالقيمة عند أصحاب هذه المدرسة "ليست مرتبطة بالسلعة وملازمة لها.. إنها ليست شيئا مستقلا في حد ذاتها، فهي الحكم الذي يعطيه الأفراد الإقتصاديون لأهمية السلع التي يستطيعون الحصول عليها، لأجل الحفاظ على حياتهم ورفاهيتهم...ومنه فالقيمة لا توجد خارج وعي الأشخاص."[2]

من هذا المنطلق يرى أصحاب هذه المدرسة أن قيمة عناصر الإنتاج بما فيها العمل تتحد بقدر مساهمة كل عنصر في عملية إنتاج السلع الإستهلاكية. هذه القيمة يحددها السوق من خلال قانون العرض والطلب.

مع الكلاسيكيين الجدد التحليل القائم على أساس تقسيم المجتمع إلى طبقات عند الكلاسيك (الرأسماليون-عمال-ملاك أراضي) يعوض بتحليل يقوم على أساس تصرف المتعامل الإقتصادي "العقلاني" (الرجل الإقتصادي العقلاني L'homo-oeconomucus) سواء كان فردا أو مؤسسة، أي منتجين أو مستهلكين، هؤلاء بحوزتهم عدد من عناصر الإنتاج (عمل، رأسمال، ومواد أولية) يتقدمون بها للسوق لبيعها أو تأجيرها ويحصلون مقابل ذلك على دخل، الكل باحثا سواء عن تحقيق أقصى إشباع أو أقصى ربح ممكنين.

هذا التحليل القائم على التصرف "العقلاني" للمتعاملين الإقتصاديين (مستهلكين ومنتجين) يلغي كل نظرة للمجتمع من زاوية الطبقات الإجتماعية، وبالتالي فهو تحليل بعيد كل البعد عن الواقع الإجتماعي، إذ أن المجتمع الذي يتصوره الكلاسيكيون الجدد هو مجتمع خال من الطبقات الإجتماعية ومن أي صراع على توزيع الدخل، ونحن أمام عناصر إنتاج متساوية أمام السوق، وهذه الأخيرة هي التي تحدد سعر كل عنصر: الأجر هو سعر العمل، الريع هو سعر الأرض، والفائدة هي سعر رأس المال.

إذن حسب هذا التحليل، فإن كل عنصر من عناصر الإنتاج يتلقى جزء من الناتج حسب مساهمته في العملية الإنتاجية، أي هناك توزيع "طبيعي" للدخل لا يجب أن تتدخل أي عوامل

2- Cité in : Histoire des idées économiques, Jean Boncoeur & Hervé Thoument, ED. NATHAN 1993, T2, p.137.

خارجية للتشويش عليه.
من هذا المنطلق يتحدد موقف الكلاسيكيين الجدد من مسألة البطالة والتشغيل، إذ أنهم يعتبرون العمل كعنصر من عناصر الإنتاج الأخرى، وهو بضاعة تبادل في السوق مثل أي بضاعة أخرى، وتخضع لقانون الطلب والعرض الفردي ويتحدد من خلال ذلك سعرها الذي هو الأجر.

فمن **ناحية الطلب على العمل** من طرف المؤسسة، فإنه مرتبط بعوامل ثلاثة هي: الأجر والكميات المنتجة وسعر بيع المنتوج. وإذا علمنا أن الكميات المنتجة هي مرتبطة بعوامل الإنتاج المستخدمة وهي العمال والآلات ومستوى التكنولوجيا، وإذا علمنا كذلك أن قدرات إنتاج المؤسسة هي معطية لا تتغير في المدى القصير، فإن عامل الإنتاج الوحيد الذي يبقى متغير هو عدد العمال، أي أن دالة الإنتاج تبقي مرتبطة بعدد العمال المشغلين فعلا.
لكن، في أي مستوى يتحدد التشغيل حسب النيوكلاسيك ، أي طلب المؤسسة على العمل؟

حسب هذه المدرسة، فإن المقاول العقلاني الذي يبحث على تحقيق أكبر ربح يحصل على هذا المستوى من التشغيل عندما تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي، أي أنه سوف يقوم بتشغيل عمال إلى مستوى تلاقي الإنتاج الحدي للعمل مع سعره وهو الأجر الحقيقي، لهذا يقول أ. **ساموبلسن** أن :" الطلب على العمل يظهر كدالة لمعدل الأجر الحقيقي: أي أن طلب العمل من طرف المؤسسة يرتفع عندما ينخفض الأجر الحقيقي".[3]

أما **عرض العمل** من طرف العمال، حسب النيوكلاسيك، فهو مرتبط بالمنفعة التي يحققها الدخل الذي يحصل عليه العامل، أي ب" بمستوى المعيشة التي يحققها الأجر الحقيقي"، لهذا فإن "عرض العمل يرتفع عندما يرتفع الأجر الحقيقي".[4]

إذن، وحسب النيوكلاسيك، فنحن أمام سوق يتلاقى فيها الذين يعرضون العمل (العمال) والذين يطلبونه (الرأسماليين)، وهي "سوق العمل" التي تعرف توازنها بصفة تلقائية وتحقق توازنات ثلاث في آن واحد هي **مستوى الأجور الحقيقية، ومستوى الإنتاج، والتشغيل الكامل**، أي أنهم ومن هذا المنظور فإنهم لا يعترفون بوجود بطالة ويعتبرون أن أي خلل في "السير العادي" لسوق العمل هو ناتج عن عوامل خارجية (غير إقتصادية) سوف تتسبب في بطالة إرادية.

3- Alain Samuelson, Les grands de la pensée économique, ED. OPU, 1993, p 257.

4- نفس المرجع أعلاه، ص.258.

أسباب هذا الخلل يرجعه النيوكلاسيكيين المتأخرين مثل "جاك ريوف J. Rueff أساسا إلى الدور السلبي الذي تلعبه الدولة والنقابات التي تمنع إنخفاض الأجور وتوضع تشريعات عمل "بيروقراطية" تفرض قيود على الشغل مثل نظام التعويض عن البطالة "... كل من القوة التقليدية للنقابات الإنجليزية، من جهة، التي تمنع تأقلم الأجور للظروف الجديدة... ، وسياسات إغاثة البطالين، من جهة أخرى...، هما السببان العميقان لإستمرار الأزمة في إنجلترا..."[5] ، كل هذا يؤدي من منظورهم إلى جمود الأجور وعدم ميلها للإنخفاض، ويسبب بطالة إرادية يتحمل مسؤولياتها العمال وحدهم لأنهم يرفضون العمل بالأجور التي يحددها السوق.[6]

بالنسبة لهذه المدرسة إذن، فالبطالة، إن وجدت، هي **بطالة إرادية** وناتجة عن التصرف الفردي أو الجماعي غير العقلاني للعمال الذين "يرفضون القاعدة الكونية الوحيدة التي تؤدي لإنخفاض البطالة وهي إنخفاض الأجور".[7]

إن هذا الموقف إن لم يستطع إنكار وجود أزمات تتسبب في البطالة، فإنه من خلال تحميل العمال مسؤولية البطالة أراد إنكار وجود أزمات دورية تتخللها فترات من الركود تسبب البطالة وسوء التشغيل.

هذه هي، بصفة عامة، آراء أصحاب الإتجاه الذي ينفي وجود أزمات ملازمة للنظام الرأسمالي وتبعا وجود بطالة دائمة وغير إرادية، ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا الإتجاه كما يلي:

- ميكانيزمات السوق الحرة هي الأداة الوحيدة التي ينظم الإقتصاد على أساسها.

- الأزمات والبطالة هي ظواهر ظرفية وعابرة تنتج عن عوامل غير إقتصادية.

---

[5] In "Les grands textes de l'Economie et de la Sociologie", sous la coordination de C.D. ECHAUDEMAISON, ed. NATHAN, 1996, PP.220,221.

[6] نفس المرجع أعلاه، ص. 220

[7] نجد أكثر تفصيل حول البطالة الإرادية عند J.M. Albertini / A.Silem, Comprendre les théories économiques, T.1, Ed. Du Seuil, p.90

- البطالة الدائمة، إن وجدت، هي إرادية وناتجة جمود الأجور وعدم مرونتها (نحو الإنخفاض).

- تشريعات العمل، والدور السلبي الذي تلعبه الدولة والنقابات هي المسؤولة عن البطالة.

هذه المواقف سوف تجد إمتدادا لها لدى مدارس فكرية إقتصادية أخرى تتطور وتسيطر بعد الأزمة التي يعرفها النظام الإقتصادي العالمي منذ السبعينات من هذا القرن حتى يومنا هذا. وهي مدارس ليبرالية جديدة (نيوليبرالية) على غرار مدرسة شيكاغو، التي تعيد إحياء الوصفات الليبرالية لمدارس القرن التاسع عشر في مسألة البطالة والتشغيل وتطورها والظروف الجديدة لتطور الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

قبل التعرض لهذه المدارس الإقتصادية النيوليبرالية، علينا أن نلقي نظرة على الأفكار والمدارس التي ترى أن النظام الإقتصادي الرأسمالي يعرف أزمات هيكلية دائمة وملازمة له، وتصطحبه بطالة كبيرة وتدهور في ظروف المعيشة والعمل. وبالتالي فإن مسألة التشغيل والبطالة سوف تكتسي أهمية بالغة لديها وتشغل مكانة مميزة في تأمل وإقتراب هذه المدارس. نحن نقصد هنا المدرستين الماركسية والكينزية.

المبحث الثالث

المدرسة الماركسية:

أفكار المدرسة الماركسية تبرز وتتطور إبتداء من الأربعينات من القرن التاسع عشر إنطلاقا من أعمال كارل ماركس (Karl Marx 1818-1883) وصديقه فريديريك أنجلس (Friedrich Engels 1820-1895)، وذلك في الوقت الذي بدأت تعرف فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية توسعا كبيرا سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي، نتيجة حدوث مجموعة من التحسينات التقنية وتطور البنوك ونظام القرض.

ففي القطاع الصناعي عرفت إنجلترا إنطلاق ثورة صناعية ثانية، سوف تنتشر بسرعة في عدد من البلدان الأخرى، أساسها الحديد والصلب وتؤدي إلى توسيع و تكثيف في الإنتاج الصناعي (خاصة في فرع إنتاج وسائل الإنتاج مما يؤدي إنتشار إستخدام الآلة على نطاق واسع.)، كما ترفع من معدلات نموه بشكل كبير.
هذا التطور سوف ينعكس إيجابا على القطاع الزراعي الذي يوسع من إستعمال الآلة (المكننة) الأمر الذي يؤدي، إضافة إلى إدخال أساليب التكثيف الأخرى(الأسمدة أساسا) وتركيز الملكية العقارية، إلى الرفع من الإنتاج الزراعي ملبيا بذلك الطلب المتزايد للسكان بصفة عامة وسكان المدن بصفة خاصة.
إن هذه التحولات قد إنعكست بتطور كبير للعمل المأجور وإزدياد أعداد الطبقة العاملة، هذه الأخيرة التي تعرف تدهورا في ظروف عملها نتيجة إدخال الآلة وتكثيف أشكال الإستغلال (تكثيف العمل، تخفيض الأجور بالقطعة..)، إضافة لتدهور أحوال المعيشة والسكن والصحة.
كل هذا يؤدي لتنظيم هذه الطبقة وتفاقم نضالاتها، ليصبح الصراع بين العمل والرأسمال، بين الأجر والربح، ميزة هذا النظام الجديد.

كل هذا كان يتم تحت ظل أزمات أصبحت دورية ومنتظمة أكثر فأكثر(مثلا سنوات 1825، 1836، 1847، 1866، 1890 في إنجلترا، و1857 في أمريكا، و1873 في ألمانيا

والنمسا، و1882 في فرنسا)[8] ، وهي أزمات فيض إنتاج تصطحب بأزمـــات ماليـــة، كـــانت نتيجتها إزدياد أعداد البطالين وتفاقم التدهور العام لأحوال العمال وعائلاتهم مما أدى في الغالب إلى أزمات إجتماعية وسياسية.

في هذه الظروف التي ذكرناها بإيجاز، تأتي أفكار المدرسة الماركسية وتحاليلها، التي تسير منذ الوهلة الأولى ضد التيار السائد (تمجيد النظام الرأسمالي، ومدح مزايا اليد الخفيـــة والليبراليـــة الإقتصادية.)، بل سوف تضع لنفسها مهمة كشف عيوب هذا النظام و القوانين التي تسيره.

إن هذه المدرسة تعتبر النظام الرأسمالي عبارة عن تعميم واسع النطـــاق للعلاقـــات الســـلعية، وتراكم كبير للبضائع، ففي هذا المجتمع كل منتوجات العمل الإنساني تتحول إلى بضاعة، بمـــا فيها قوة العمل التي يبيعها العامل لرب العمل الرأسمالي، وهذه العملية الأخيرة هـــي العلاقـــة الإجتماعية التي تميز النظام الرأسمالي، علاقة قائمة على إستغلال الرأسمالي لقوة عمل العامل، وهو ما يظهر في قانون فائض القيمة.

وككل الأنظمة القائمة على الإستغلال، فإن النظام الرأسمالي، حسب كارل مـــاركس، تســـيره تناقضات داخلية تؤدي، ستؤدي لا محالة، إلى إنقطاع في عملية التراكم وحدوث أزمات. هـــذه الأخيرة ليست ظرفية ولا عابرة، إنما هي هيكلية وملازمة لهذا النظام، على عكـــس موقـــف الكلاسيك.

من هذا المنطلق يمكن تلخيص موقف هذه المدرسة من البطالة والتشغيل، التي تعتبر البطالـــة ظاهرة ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي. فخلال عملية الإنتاج يهدف الرأسمالي إلى تحقيـــق أقصى الأرباح وزيادة التراكم، ومن خلال المنافسة من أجل الوصول إلى ذلك وتحـــت فعـــل قانون الميل إلى إنخفاض معدلات الأرباح (على المدى الطويل)، يعمد الرأسماليون دائما إلـــى إدخال تكنولوجيا جديدة مما يؤدي إلى تغيير في التركيب العضوي للرأسمال C/V.

هذا الأخير هو مجموع الرأسمال الثابت (أي الآلات والمعدات الذي يرمز لـــه بـــالرمز (C))، على مجموع الرأسمال المتغير (أي اليد العاملة والذي يرمز له بـــالرمز (V))، ومـــن خـــلال عملية التو ليف هذه بين الجزء المتغير من رأس المال و جزئه الثابت يميل الإتجاه نحو هـــذا

---

[8] ــ سلسلة رقمية أخذت من كتاب: "الأزمات الإقتصادية فعلها ودورها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية" د. محمد لخضر بن حسين. منشورات المعهد العربي للدراسات العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1995، ص 26.

الأخير الشيء الذي يؤدي منطقيا إلى طرد عدد متزايد من العمال " رغم أن تراكم رأس المال يبدو، في الأصل، بمثابة أتساع كمي فحسب، إلا أنه يجري.. في تغيير نوعي مطرد في تركيبه، وفي ظل نمو مستمر لجزئه الثابت على حساب جزئه المتغير."[9]

هذا الوضع يولد، حسب ماركس، فائضا نسبيا في السكان يطلق عليه إسم "الجيش الإحتياطي للعمل"، وهو فائض نسبي لأنه يختلف عن فيض السكان المرتبط بالزيادة المطلقة "الطبيعية" للسكان الذي يتحدث عنه مالتوس ويتبناه ريكاردو.

إن هذا الفائض النسبي للسكان هو مرتبط بعملية التراكم الرأسمالي نفسه، ويؤدي إلى طرد العمال الذين لم تعد تستعيبهم عملية توسع رأس المال، أو إلى توقف عملية تشغيل العمال الذين هم بدون عمل، أو الداخلين الجدد لسوق العمل. ".. إلا أن نمو الجزء المتغير من رأس المال، وبالتالي نمو عدد العمال الذين يستخدمهم، إنما يقترن دوما وفي جميع ميادين الإنتاج، بتقلبات عنيفة، وبنشوء فائض سكاني مؤقت، سواء إتخذ هذا الفائض شكلا صارخا بهيئة طرد العمال الموجودين قيد الإستخدام، أم شكلا أقل بروزا، وإن كان لا يقل تأثيرا عن ذلك، بهيئة تنامي الصعوبة في إستيعاب السكان العاملين الإضافيين عبر قنوات التصريف المعتادة."[10]

إذن، فهذا الفائض النسبي للسكان هو ضروري لوجود النظام الرأسمالي وشرط من شروط وجوده، كما هو أداة يستخدمها الرأسمالي للضغط على العمال وإملاء شروطه عليهم، سواء فيما يتعلق بالحفاظ على مستوى الأجور أو تخفيضها، أو فيما يتعلق بتكثيف العمل بمختلف الأشكال. "إن الحركات العامة للأجور، مأخوذة في مجموعها الكلي، تنتظم حصرا بفعل توسع وتقلص الجيش الصناعي الإحتياطي.. فالأجور لا تتحدد بفعل حركة تغير العدد المطلق للسكان العاملين، بل بالنسب المتغيرة التي تتقسم الطبقة العاملة بموجبها إلى جيش عامل وجيش إحتياطي، بإرتفاع أو إنخفاض المقدار النسبي للسكان الفائضين، وبمدى إمتصاص هذا الفائض تارة ونبذه تارة أخرى."[11]، لهذا ففي حالة الأزمات يرتفع حجم الجيش الإحتياطي ويكون رافدا لتخفيض الأجور والأعباء الإجتماعية.

---

[9] ـــ ك. ماركس. "الرأسمال". دار التقدم. موسكو، 1987. ترجمة فالح عبد الجبار. المجلد الأول، الكتاب الأول، الجزء الثاني، الفصل 23، ص 181.

[10] ـــ نفس المرجع، ص.183.

[11] ـــ نفس المرجع أعلاه ص 193

لكن إذا كان التغيير في التركيب العضوي للرأسمال هو المسؤول عن البطالة بوجه عام، فـــهل هذا يعني أن التطور التكنولوجي هو السبب؟ الجواب هو لا، لأنه من المفروض أن تـؤدي أي زيادة في إنتاجية العمل (أي إدخال تكنولوجيا جديدة) إلى توسع التراكم، وفي الظروف العاديـــة هذا يؤدي إلى زيادة التشغيل. إلا أن ماركس يخلص إلى أن آلية الإنتاج الرأسمالي تعمل بشـكل يجعل أي زيادة في الرأسمال لا تقترن بزيادة مماثلة في الطلب العام على العمل، وذلك بفعـــل الفيض النسبي للسكان الذي يجعل قانون الطلب على العمل وعرضه يعمل في إتجـــاه منطـق الربح، وهذا لا يتحقق إلا بالرفع من إستغلال الطبقة العاملة وبالإحتفاظ بخزان من اليد العاملـة المستعدة للعمل بالأجر والشروط التي يفرضها الرأسمالي.

في الظروف اللاحقة لتطور الرأسمالية سوف توجه الأموال المراكمة للتبديد بمختلف الأشـكال، سواء في الإنفاق العسكري، أوفي المضاربات المصرفية لكن دائما بحثا عن تحقيـــق أقصـى الأرباح. لهذا فحل مسألة البطالة، بالنسبة لماركس لا تحـــل إلا بتجـاوز تناقضـات النظـام الرأسمالي، وتجاوز منطق الربح الرأسمالي.

بالإضافة لموقف المدرسة الماركسية، هناك موقف سوف يبرز في فترة تعرف فيها الرأســمالية تطورات هامة بين الحربين العالميتين، أساسا بعد الأزمة الكبرى التي إجتـــاحت كـل العـالم الرأسمالي سنوات 1929-1933، وهي الأزمة التي عرفت بأزمة "الكساد الكبير" والتي نتجت عنها بطالة كبيرة لم يعرف تاريخ الرأسمالية مثيلا لها.

هذا الموقف الذي يقوم على أفكار الإقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز، يبدأ يعرف إنتشارا واسعا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تتبنى معظم البلدان الرأسمالية مبادئه وتعتمـــده في تسطير سياساتها الإقتصادية إلى غاية نهاية الستينات.

المبحث الرابع

المدرسة الكينزية:

هي مدرسة تقوم أساسا على أفكار الإقتصادي الإنجليزي جون مينارد كيـنز (1883-1946) المتضمنة في كتابه "النظرية العامة في الإستخدام والفائدة والنقود" والذي نشره سنة 1936.

أفكار هذه المدرسة تنتشر بعد التحولات الكبرى التي يعرفها العالم والرأسمالية علـى مختلـف الأصعدة منذ نهاية القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، هذه التحولات التـي تظهر في تفاقم التناقضات والصراعات بين البلدان الرأسمالية المتطورة، وتؤدي إلـى توسـيع حركة الإستعمار الكولونيالي وقيام حرب مدمرة عالمية أولى، كما تؤدي إلى أزمة إقتصاديـة دولية زعزعت أركان النظام الرأسمالي بحجمها ونتائجها، والتي تهيأ بدورها الأرضية لإنتشار خطر الفاشية والنازية وتعلن عن حرب عالمية ثانية أكثر تدميرا من الأولى.

يمكن تلخيص أهم هذه التحولات في التطور الذي يعرفه النظام الرأسمالي العالمي في مجموعة من المظاهر أبرزها الدرجة العالية من الإحتكار التي أصبحت تميز النظام الرأسمالي، إذ بـات تسيره مصالح ومتطلبات المجموعات الإحتكارية الكبرى، هذا يعني أن المنافسة الكاملة التـي يعتمدها التحليل الكلاسيكي الجديد لم تعد إلا ضربا من الخيال.

فالرأسمالية تنتقل إلى مرحلتها الإحتكارية، ثم مرحلة الدولة الإحتكارية بعد أن تصبح الدولـة الرأسمالية تلعب دورا أكثر فأكثر تناميا في الإقتصاد من خلال تدخلها لمعالجة الأزمات وفـي عملية إعادة توزيع الدخل. كل هذا تقوم به خدمة لمصالح الرأسـمال الإحتكـاري السياسـية والإقتصادية، حتى وإن تظاهرت الدولة أنها فوق الطبقات الإجتماعية.

إذن تنتقل الرأسمالية إلى هاتين المرحلتين تحت فعل قانون المنافسة من أجل الربـح وإيجـاد أسواق ومنافذ، هذه المنافسة التي سوف تشتد بين مختلف البلدان الرأسمالية المتطورة وتتخـذ أشكالا عدة مثل تصدير رؤوس الأموال أو التوسع الإستعماري.

كما ينمو هذا الإحتكار بفعل إشتداد عملية تركز وتمركز الرأسمال التي هي عملية من عمليـات

تراكم رأس المال.

سوف تدفع عملية تركز وتمركز رأس المال إلى الإندماج بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي ليولد ما أصبح يسمى بالرأسمال المالي، هذا الأخير الذي بدأ يأخذ شيئا فشيئا إستقلالية عن الرأسمال المنتج وبالتالي أصبح يبتعد تدريجيا عن مجالات النشاط الإنتاجي الخالق للشغل ليدخل مجال المضاربة والطفيلية.

كما سيلعب تطور الإحتكارات دورا حاسما في عرقلة عملية توسع الإستثمارات، فهذه الأخيرة تصبح نادرة وصعبة التحقيق بسبب الحواجز والموانع التي تضعها الإحتكارات أمام الإستثمارات الجديدة، خاصة إحتكار التكنولوجيا التي تلعب دورا كبيرا في الرفع من الإنتاجية وبالتالي تخفيض التكاليف والأسعار.
والواقع أن الإحتكارات سوف تقوم بدور الكابح لنمو القوى المنتجة الشيء الذي يحدث إختناقا في النشاط الإقتصادي يظهر على شكل ركود طويل المدى، ستحاول البلدان الرأسمالية المتطورة تجاوزه بمحاولة إيجاد منافذ في الخارج وإستعمال المستعمرات كوسيلة لتخفيف آثار وحدة الأزمات.

إن وضع الركود هذا يبرز في الإنكماش الذي تعرفه مختلف فروع النشاط الإقتصادي، وفي إرتفاع معدلات البطالة وإنخفاض حجم الأجور وهو الشيء الذي يؤدي لإنخفاض الإستهلاك والطلب على السلع الإستهلاكية والإستثمارية.
هذا الوضع يوفر شروط الأزمة الإقتصادية التي تبرز بشكلها العنيف والمدمر خلال الكساد الكبير لسنوات 1929-1933، الذي سينطلق من الولايات المتحدة الأمريكية ثم يتوسع ليشمل كل البلدان الرأسمالية المتطورة ومستعمراتها، إنها أزمة كونية شاملة مست كل مجالات وقطاعات النشاط الإقتصادي الصناعية، والزراعية، والتجارية، والمالية والنقدية.

مظاهر هذه الأزمة كلاسيكية، إذ تنعكس في إنخفاض رهيب للإنتاج الصناعي وإنتاج المواد الأساسية، وكذا في التراجع الكبير في أسعار المواد الصناعية والزراعية، وأسعار المواد الأولية، كما تبرز مظاهر هذه الأزمة في تقلص حجم التبادل الدولي. الجدول الآتي يوضح لنا أهم مؤشرات هذه الأزمة:

(الجدول رقم 1)[12]
توسع الأزمة الدولية *

السنوات	1929	1932	1937	1938
إنتاج المواد الأساسية	100	94	110	108
التجارة الدولية	100	75	97	89
الإنتاج الصناعي	100	64	104	93

*مؤشرات معطاة بالحجم، ماعدا الإتحاد السوفيتي.

ولكن الظاهرة التي عرفت تطورا لم يشهد أن عرفه المجتمع الرأسمالي من قبل هي ظاهرة البطالة، فسنة 1930 ولدت الأزمة 14 مليون بطال في الولايات المتحدة الأمريكية، و6 ملايين في ألمانيا، و3 في بريطانيا.[13] وقد بلغ العدد الكلي للبطالين في مجموع البلدان الرأسمالية المتطورة حد 30 مليون بطال سنة 1933، كما تضاعف أعداد البطالين 3 مرات تقريبا من سنة 1929 إلى سنة 1933. الجدول التالي يبين لنا تزايد أعداد البطالين في العالم خلال هذه الأزمة:

(الجدول رقم 2)[14]
البطالة العالمية أثناء الكساد الكبير (بالملايين)

السنوات	1931	1932	1933	1934
أعداد البطالين	21	28	30	22.5

12-الموسوعة المعلوماتية، ميكروسوفت، 1997، كلمة بطالة.

13 - نفس المرجع أعلاه.

14 - Eugène Varga. La crise économique sociale politique, Ed. sociales,1976, p. 236.

لقد وقفت معظم حكومات الدول الرأسمالية المتطورة تنتظر العودة التلقائية للتوازنات الإقتصادية وإستعادة النمو تحت المفعول السحري ل"اليد الخفية"، وبعد أن وضعت كل ثقتها في الوصفات الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة التي، ورغم حجم الأزمة، كانت لازالت ترى دائما أنه لا داعي لتدخل الدولة وسوف يتكفل السوق بتنظيم كل شيء، بما في ذلك سوق العمل التي ستستعيد التوازن بعد أن تنخفض الأجور الحقيقية. لكن تفاقم الأزمة وعمق إختلال سوق العمل وإستمرار هذا الإختلال سيدفع لتغيير هذا الموقف.

وبالفعل فأمام هذا الوضع غيرت حكومات الدول الرأسمالية المتطورة من نظرتها وبدأت تتدخل بمختلف الأشكال لحل هذه الأزمة أو التخفيف من حدتها على الأقل، فشرع في تطبيق عدد من السياسات والإجراءات من بينها السياسات الحمائية و تخفيض سعر العملات المحلية، وكذا تخفيض الأجور والأعباء الإجتماعية للعمال الذين لازالوا يحتفظون بمناصب شغلهم.

كل هذه الإجراءات إنكماشية وأدت إلى تفاقم الأزمة، الشيء الذي دفع لتطبيق سياسات أخرى تقوم على تشجيع الطلب المحلي. بريطانيا ستكون السباقة في الشروع منذ سنة 1929 في تنفيذ برنامج للأشغال الكبرى، ثم الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 التي تحت إسم "النظام الجديد New Deal" خلال فترة إدارة الرئيس ف د. روزفلت أنشأت نظاما للضمان الإجتماعي وتعويض البطالة، كما بدأت في تطبيق برنامج للأشغال الكبرى لإمتصاص البطالة. بعدها شرعت ألمانيا النازية في برنامج مماثل للتهيئة لمجهود الحرب، لكن هذه البرامج كانت غير كافية لإستعادة النمو فأعداد البطالين كان ضخما وإنهيار القدرة الشرائية حالت دون تشجيع الطلب.

الحقيقة أن الأمر كان يستدعي سياسة إقتصادية أكثر شجاعة لم يكن بوسع الفكر والتحليل الإقتصادي السائد آنذاك تبنيها، فهذا التحليل، كما رأينا أعلاه، والقائم على أفكار المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة التي من خلال قانون المنافذ كانت تنكر وجود أزمات دورية تمس النظام الرأسمالي، وبالتالي كانت تنكر وجود بطالة دائمة ملازمة لهذا النظام، هذا التحليل أظهر محدود يته كما أظهر عجزه في حل الأزمة من خلال الثقة المفرطة التي كان يضعها في الميكانيزمات الحرة للسوق وفي الرجل الإقتصادي "العقلاني". إن الهوة تبدو شاسعة بين هذه النظرة المثالية والواقع، وهو الأمر الذي يدخل الفكر الإقتصادي في أزمة.

في الآونة هذه، يؤلف جون مينارد كينز كتابه المشهور "النظرية العامة" (1936)، ويشير فيه

منذ البداية إلى قصور النظرية الكلاسيكية وعدم قدرتها على تقديم حلول للمشـــاكل الملموســة "فرضياتها الضمنية لم تتأكد أبدا، أو تقريبا أبدا، بشكل تجد نفسها غير قادرة على حل المشـاكل الإقتصادية للعالم الملموس"[15]، والسبب في ذلك يرجعه كينز للنظرة الإقتصادية الجزئية لـــهذه النظرية، فلا يمكن تحليل ظواهر كلية بأدوات جزئية، حسب رأي هذا المفكر، وعلـــى ســبيل المثال وفي الموضوع الذي يهمنا هذا، إذا شرعت كل المؤسسات في تخفيض أجور العمال من أجل توظيف أكبر، حسب النيوكلاسيك، فسوف يحدث العكس تماما لما هو متوقـــع، إذ ســوف ينخفض الطلب الكلي (لكون الأجور هي مداخيل) ومنه ينخفض التشغيل وترتفع نسب البطالة.

من هذا المنطلق يقدم لنا كينز إقترابا إقتصاديا كليا يرى من خلاله أن عالم الإقتصاد يعاني مـن آفتين أساسيتين هما البطالة والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، وبذلك فهو يعـــترف بوجــود بطالة "لاإرادية" ناتجة عن نقص في إستخدام الطاقات الإنتاجية، أي عـــن نقــص فـــي حجــم الإستثمارات، التي هي بدورها ناتجة عن إنهيار في "الطلب الفعال" الكلي.

هذا الأخير يعرفه كينز بأنه "مجموع الدخل (أو الدخول) الذي يتوقع المنظمون الحصول عليــه (أو عليها) بما في ذلك الدخول التي يعطونها لوسائل الإنتاج الأخرى، وذلك من مقدار التشـغيل الجاري الذين يقررونه."[16]. والمقصود بالطلب الفعال هنا، ذلك الطلب الذي تكون له آثار علـــى التشغيل الكلي.

الطلب الفعال هو مفهوم يشغل مكانة مركزية في تأمل كينز، فهو يتكون من عنصرين أساسيين هما حجم الإستهلاك وحجم الإستثمار، وهذان العنصران هما اللذان يحددان التـــوازن الكلـــي للإقتصاد أي هما اللذان يحددان حجم التشغيل "حجم اليد العاملة التي يقرر المنظمون توظيفـــها مرتبط بالمبلغ المتوقع من المجتمع إنفاقه من أجل الإستهلاك، وبالمبلغ المتوقع أن يخصصـــــه للإستثمار الجديد، وهو ما أسميناه من قبل بالطلب الفعال."[17].

إذن، بالنسبة لكينز فإن البطالة هي ناتجة عن فيض في الإنتاج (العرض الكلي) الذي هو بدوره ناتج عن نقص الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري (الطلب الفعال)، وبالتالي فإن الطلـــب

---

[15] ــ ج. م. كينز، كتاب "النظريـــة العامـــة"، بالفرنســـية. J.M. Keynes, La Théorie générale, Ed. petite bibliotheque, payot, 1975, pp. 371,372.

[16] ــ نفس المرجع أعلاه،ص 49 .

[17] ــ نفس المرجع أعلاه،ص 53.

هو الذي يحدد العرض وليس العكس كما يرى الكلاسيك عبر قانون المنافذ " في حالة نقــص الطلب الفعال يكون هناك نقص في التشغيل، وفي هذه الحالة يكون هناك أشخاص بدون عمــل ويريدون العمل بأجور أقل من الأجور الحقيقية الجارية. فبقدر ما يرتفع الطلب الفعال يرتفــع التشغيل.."[18].

القضاء على البطالة ومنه حل معضلة التشغيل، حسب ج.م كينز، يمر حتمــا عــبر إنطلاقــة إقتصادية جديدة مرتكزها الأساسي بعث الطلب الفعــال علــى الســلع الإســتهلاكية والســلع الإستثمارية، أو حسب تعبير كينز تشجيع الميل على الإستهلاك والإستثمار، وذلك عبر سياســة إقتصادية تكون الدولة هي محركها الأساسي.

تتلخص هذه السياسة الإقتصادية في مجموعة من الإجراءات التي تخــص السياســة النقديــة والمالية، كالسياسة الجبائية وسياسة التأثير على عرض النقود وتخفيض أسعار الفــائدة. "فيمــا يتعلق بالميل إلى الإستهلاك، على الدولة أن تمارس عليه تأثيرا توجيهيا عبر سياستها الجبائيــة، وعبر تخفيض أسعار الفائدة، ويمكن كذلك عبر وسائل أخرى.."[19].

هذه الإجراءات لا تكفي، حسب كينز، فعلى الدولة أن تتدخل مباشرة للرفع من الإنفــاق العــام والإنفاق الإستثماري في المشاريع الكبرى الخالقة للشغل، كالبنــاءات التحتيــة و التجــهيزات العمومية..إلخ "..من غير المرجح أن يكون تأثير البنوك على معــدل الفــائدة كافيــا لجلــب الإستثمارات و نقلها لمستوياتها المثلــى، لــهذا فإننــا نعتقــد، أن عمليــة واســعة لجتمعــة الإستثمار(Socialisation de l'investissement) هي الوحيدة الكفيلة بضمان التشــغيل الكامل تقريبا."[20]

أكثر من ذلك، فكينز يعطي للدولة مهمة تنظيم ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل لضمان حد من الإستهلاك والإدخار يسمح بضمان الإستثمار الكافي لتحقيق التشغيل الكامل، بهذا يكون كينز قد أدخل في تصوره الإقتصادي الجانب الإجتماعي الذي كان مغيبا فــي النظريــة الاقتصاديــة الكلاسيكية الجديدة بالخصوص.

هذه الإجراءات التدخلية للدولة لا تعني، على حد تعبير كينز، أنه يجب التخلي علــى النظــام الليبرالي، فهذا الأخير يبقى النظام الأمثل لتخصيص الموارد وتوزيع الخيرات، وكذا لتحقيــق

---

[18]ـــ نفس المرجع السابق، ص. 291.

[19]ـــ نفس المرجع السابق، ص. 371.

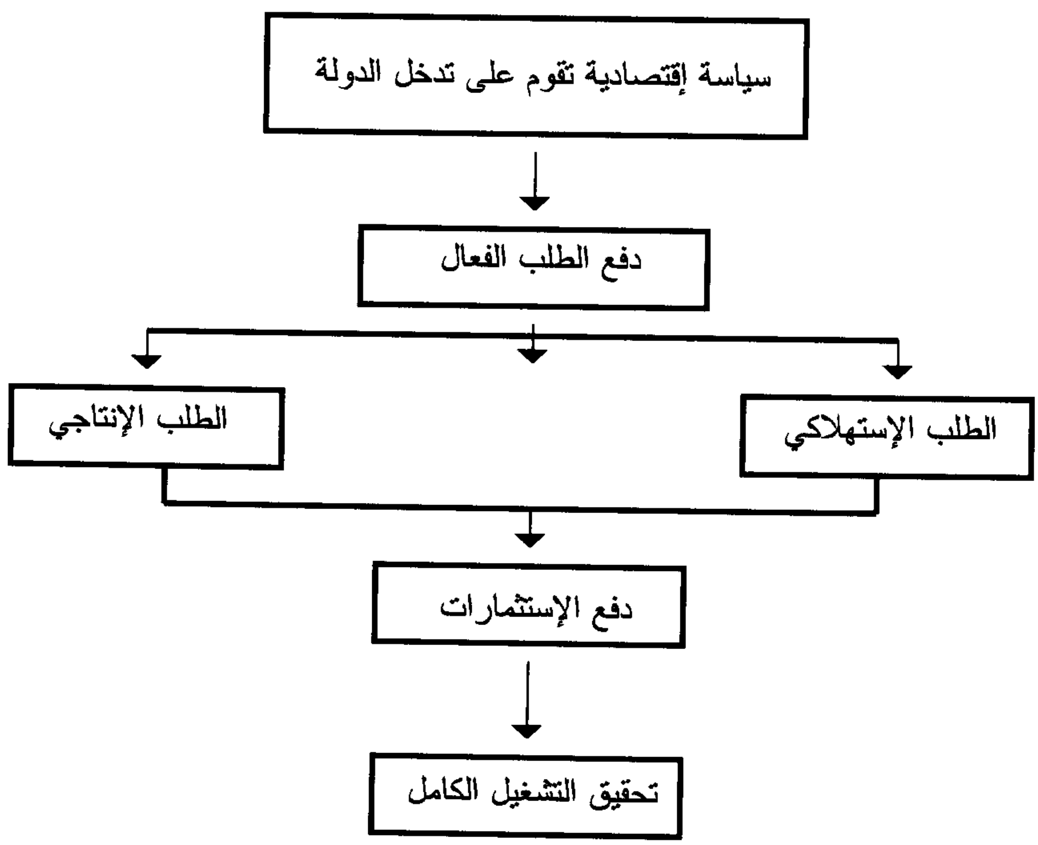
[20]ـــ نفس المرجع السابق، ص. 371.

التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، لهذا فهو يرى أن توسيع مجالات تدخل الدولة لابد وأن يتم بالتوافق والتعاون مع المبادرة الفردية: " ليس هناك أي إعتراض، من جانبنا، على النظرية الكلاسيكية الحديثة فيما يتعلق بدرجة التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، سواء في نظام للمنافسة التامة أو غير التامة. فماعدا ضرورة مراقبة مركزية للحفاظ على توازن الميل إلى الإستهلاك والتحفيز على الإستثمار، ليس هناك أي سبب يدعو، أكثر من أي وقت من قبل، لجتمعة الحياة الإقتصادية."[21]

ويمكن تصوير حل كينز لمشكل البطالة والتشغيل من خلال الرسم التالي الذي يختصر النموذج الكينزي لحل الأزمة:

المخطط الأول[22]

النموذج الكينزي



21_ نفس المرجع السابق، ص. 372.

22- هذا المخطط من تصميم الباحث.

من خلال هذا الرسم التبسيطي تتضح لنا إقتراحات كينز، فتدخل الدولة عبر سياسة الميزانيـــة، والسياسة الجبائية والنقدية، للتأثير على الطلب الفعال يكون له نتائج إيجابيـــة علـــى قـــرارات المستهلكين و المنتجين الذين يرفعون من طلبهم على السلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية، وهـو الشيء الذي يدفع لزيادة الإستثمار(لتلبية هذا الطلب المتزايد) مما يفتح المجال للتشغيل الكامل.

كينز يعترف بأنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى إرتفاع معدل التضخم، وهو الشيء الذي يتأكد مـــع الدراسات التي يقوم بها أ.و فيليبس(A.W. Philips)، وهو مفكر إقتصادي ينتمي للمدرســـة الكينزية الجديدة، حيث بين من خلال دالته المشهورة التي تحمل إسمه أنه هناك علاقة عكسـية بين التغير في نسب البطالة والتغير في الأجور، فكلمـــا إنخفضـــت البطالـــة كلمـــا إرتفعـــت الأجور.[23]

وسريعا تتحول هذه العلاقة (أجور – بطالة) إلى علاقة (تضخم-بطالة) مـــع أعمـــال مفكريـــن إقتصاديين هما ب. أونطوني سامولسن (P. Anthony Samuelson) و ر. صولـو(R. Solow)، فإرتفاع الأجور حسب هاذين المفكرين، دون أن يصطحب ذلك بإرتفاع في إنتاجيـة العمل يؤدي إلى إرتفاع في الأسعار.[24]

لكن، ورغم ذلك يخلص أصحاب هذه المدرسة أنه يمكن قبول " قليلا من التضخم" إذا كان ذلك ضروريا لتخفيض البطالة وتحقيق التشغيل الكامل، كما أنه يمكن تدعيم الإجراءات التي تـؤدي لدفع الطلب الكلي بإجراءات على مستوى سياسة الدخول، أساسا إجـــراءات تتعلـــق بتشـــجيع المفاوضات الجماعية لربط إرتفاع الأجور بإرتفاع الأسعار لتحقيق حد أدنى من الوفاق حـــول توزيع الدخل الوطني، ولكن دائما من منظور كينزي.

إن تحليل كينز لمسألة البطالة والتشغيل، والإقتراحات التي يقدمها، تنطلق من تحليلـــه للأزمـــة الإقتصادية. فهذه الأخيرة تنطلق بؤرتها من مجال المبادلة، أي من عمليات البيـــع و الشـــراء الآجلة، لهذا فهو يرى أن الأزمة هي أزمة منافذ (داخلية وخارجية)، أي أزمة طلب فعال.
لهذا، وكما سنرى، تبقى الإجراءات التي يقترحها كينز و الكينزيون الجدد من بعده، إجـــراءات تعديلية للدولة الرأسمالية في مرحلتها الإحتكارية، لأنها لا تمس البؤرة الأساسية للأزمة، وهـي

Voir: Histoire des pensées économiques, ouvrage collectif, t2, Les contemporains.-[23]
ED.SIREY,1988, P.36.
Idem, pp.41 et 49 -[24]

مجال الإنتاج. فهذه الأخيرة هي ناتجة عن نقص في المردودية (إنخفاض الأرباح) التي تؤدي إلى إشتداد المنافسة وإدخال تكنولوجيا جديدة، وهذه العملية في ظل عمل وسير النظام الرأسمالي تصطحب بتدمير كبير للمنتجين الصغار وإنضمامهم إلى صفوف العمال، وكذا بطرد متزايد للعمال، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أعداد البطالين وإنخفاض المداخيل وبالتالي تراجع الطلب. كل هذا يؤدي إلى حدوث مشكل تصريف ويسبب كسادا كبيرا، وبالتالي فسوف يؤدي إلى نقص المردودية وتراجع الإستثمار.

علاج كينز ينطلق من ضخ أموال جديدة ودفع الإنفاق العام، ولا يرى مانعا من أن يكون ذلك عبر زيادة في الكتلة النقدية وبالإعتماد العجز في الميزانية العامة، وذلك لدفع الطلب الفعال (وإن كان بصفة إصطناعية) والعودة إلى الإستقرار والنمو.

وبالفعل سوف تعرف الوصفات الكينزية والكينزية الجديدة شهرة كبيرة وتشرع في تطبيقها كل البلدان الرأسمالية المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية الستينيات من هذا القرن، وهو ما يعرف بالسنوات الثلاثون العظام (Les trentes Glorieuses). وقد كان لذلك نتائج إيجابية أدت للتخفيف من تقلبات الدورة الإقتصادية وتجنب الأزمات الدورية، كما حققت هذه البلدان معدلات نمو عالية من جراء إنطلاق الإستثمارات وتوسع الأسواق، وهو الأمر الذي أدى لتحقيق مستويات عالية من التشغيل وإرتفاع مداخيل العمال وتحسن مستواهم المعاشي، الأمر الذي أدى إلى دفع الطلب الفعال من جديد.

والحقيقة أن هذه النتائج لا يمكن إرجاعها للوصفات الكينزية والكينزية الجديدة فقط، بل كان للدعم المالي لمشروع مارشال الأثر الكبير في دفع الإستثمارات في البلدان الأوروبية، كما كان للنضالات العمالية دورها في رفع الأجور وتحقيق العديد من المكاسب الإجتماعية.

لكن الأزمة سوف تعاود الظهور وتتفاقم مع بداية السبعينيات، وتأخذ مظاهر متعددة، أزمة مالية ونقدية، أزمة مواد أولية، إنخفاض معدلات الإنتاج والأرباح، بطالة جماهيرية، معدلات عالية من التضخم، وعجز كبير في ميزانية الدول الرأسمالية.

التحولات التي يعرفها النظام الرأسمالي والتي أساسها التطور الكبير للقوى المنتجة ومحركها الثورة التكنولوجية، وكذا تنامي التبادل الدولي وإشتداد عملية تركز وتمركز الرأسمال خاصة في شكله المالي واللامادي، هذه التحولات وأخرى لم يعد بمقدور الكينزية والكينزية الجديدة

ولا بمقدور الدولة الإحتكارية الرأسمالية السيطرة عليها ومراقبتها، فهي لم تعد بوسعها مراقبة "الطلب العالمي" المتنامي ولا حل المشاكل العالمية ذات الطابع البنيوي التي تشمل كل مجالات النشاط الإنساني، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإيديولوجية والثقافية.

في ظل هذه التحولات، والتي سوف نتوسع فيها قليلا كما سيأتي، يتطور منذ السبعينيات تيار فكري إقتصادي يصب كل غضبه في التحليل الكينزي ومقترحاته ويحمله كل أسباب الأزمة ونتائجها. إنه التيار النيوليبرالي الذي يقدم لنا تفسيرا مغايرا للأزمة والبطالة، ويقترح حلولا مخالفة كذلك.

إننا نعتقد أن إلقاء نظرة على أهم التحولات التي يعرفها الإقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية وبشكل أدق منذ السبعينيات، سوف يساعدنا على فهم التغيرات التي طرأت على مختلف مجالات النشاط الإقتصادي، خاصة مجال الإنتاج ومنه على بنية التشغيل، كما يساعدنا ذلك على فهم التيارات النيوليبرالية ومقترحاتها.

إن البلدان النامية ومنها الجزائر والبلدان المغاربية ليست بعيدة عن هذه التحولات ولا عن مقترحات ووصفات النيوليبرالية، فهذه الأخيرة سوف تظهر في برامج حكومات هذه الدول، وكذا في برامج المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي طبقتها وتطبقها، بالإضافة لنصوص وقواعد عمل منظمات دولية وجهوية مثل المنظمة العالمية للتجارة والسوق الأوروبية المشتركة التي تستعد الجزائر لإمضاء عقد شراكة معها بعد أن أمضت تونس والمغرب.

الفصل الثاني:

التحولات التي يعرفها الإقتصاد العالمي

إن فهم موقف التيارات الاقتصادية النيوليبرالية من البطالة والتشغيل، يمر حتما بفهم التحـولات الاقتصادية والإجتماعية التي يعرفها العالم منذ السبعينيات من القرن العشرين.
فالعالم يعرف منذ الحرب العالمية الثانية تحولات وتغيرات هامة، سوف تتسارع وتائرها منـذ السبعينيات مع تفاقم الأزمة المتعددة الجوانب التي سوف تمـس معظـم البلـدان الرأسـمالية المتطورة والبلدان النامية.

هذه التحولات هي شاملة وتمس كل البلدان دون إستثناء ولكن بدرجات مختلفة ونتائج متباينـة، كما تمس كل مجالات النشاط الإنساني، البنية التحتية والفوقيـة العالميـة. ورغـم المحتـوى المختلـف الـذي يعطـى لـها فإنـه هنـاك إجمـاع الآن علـى تسـميتها ب "العولمـة" (Mondialisation) أو ب "الكوكبة" (Globalisation).

إن المحرك الأساسي لهذه التحولات هو النمو المتعاظم للقوى المنتجة على المستوى العـالمي، وهو النمو الذي تلعب فيه الثورة التكنولوجية الدور الرئيسي والحاسم، ومن دون شـك سـوف تكون للدول التي تواكب هذه التحولات المكانة المحركة للإقتصاد العالمي.

إلا أن هذه التحولات لا تتم دون تناقضات وصعوبـات، خاصـة بالنسـبة للبلـدان الناميـة، فالسياسات الحمائية والحروب التجارية، وإحتكار التكنولوجيا، وتفاقم المشاكل الكونية كـللجوع، والفقر، والتصحر، والنمو الديموغرافي والهجرة، وكذا مشاكل البيئة والإستغلال غير العقلانـي للموارد، بالإضافة لمشاكل الثقافات المحلية والهوية الوطنية للعديد من الشعوب، كل هذه مسائل ستطرح بحدة.

ما هي ملامح هذه التحولات ومظاهرها، وما هي إنعكاساتها على ميادين الإنتـاج والتشـغيل، وعلى البلدان النامية؟ وما هو موقف التيارات الإقتصادية المعاصرة من البطالة والتشغيل؟

المبحث الأول

الأزمة الإقتصادية وعولمتها:

يعرف المنتصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين تتخللهما الأزمة الإقتصادية الكبرى لسنوات1929-1933 التي لم يعرف لها العالم مثيلا من قبل، والواقع أن هذا لا يعبر سوى عن تفاقم التناقضات داخل النظام الرأسمالي العالمي وبين البلدان الرأسمالية المتطورة.

بعد الحرب العالمية الثانية يمر الإقتصاد العالمي بفترة طويلة نسبيا من الإنتعاش والإستقرار الإقتصادي على إثر تطبيق السياسات الإقتصادية الكينزية والكينزية الجديدة. هذه الفترة ستدوم إلى غاية نهاية الستينيات، ليدخل الإقتصاد العالمي بعد ذلك في أزمة طويلة ستمس كل البلدان الرأسمالية المتطورة، كما تمس البلدان النامية وكذا البلدان الإشتراكية سابقا.

وبالفعل فالاقتصاد العالمي سيدخل مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات فترة طويلة من الإنكماش تتخللها فترات قصيرة من الإنتعاش، هذه الأزمة تبرز أهم ملامحها الأساسية في إنخفاض مستويات النمو، إذ حسب البنك العالمي فقد كان معدل النمو السنوي للناتج العالمي للفرد يقارب 4 % من سنة 1960 إلى سنة 1973، ثم إنخفض إلى 2.4 % من سنة 1973 إلى سنة 1980، ليستمر في الإنخفاض إلي 1.2 % من سنة 1980 إلى غاية 1993.

ملامح الأزمة تظهر كذلك في إنخفاض مؤشرات الإنتاج العالمي وتباطؤ التشغيل، وتراجع حجم التجارة الدولية، وإرتفاع البطالة ومستويات التضخم، وكذا إنخفاض الدخول الحقيقية، وهو الأمر الذي زاد من حدة الفقر والتهميش، وفاقم من الأزمة الإجتماعية في البلدان الرأسمالية المتطورة.

الأزمة هذه تصطحب بفترة من عدم الاستقرار النقدي والمالي، وبأزمة للمواد الأولية حيث عرفت أسعار هذه الأخيرة إنخفاضا كبيرا خاصة في الثمانينيات. كما تصطحب بأزمة للمديونية التي تتفجر سنة 1982 في المكسيك ثم تمس بعض بلدان أمريكا اللاتينية لتتعمم فيما بعد على جميع البلدان النامية.

على المستوى النظري سوف تدخل النظرية الإقتصادية الكينزية في أزمة ووصفاتها لم تعد قادرة على حل أزمة الكساد التضخمي.
هذه الأزمة التي تنطلق من البلدان الرأسمالية المتطورة سوف تنتقل إلى كل البلدان سواء النامية والإشتراكية سابقا، فهي تصبح أزمة عالمية بفعل تنامي عملية العولمة التي تتجلى تدريجيا في تطور التبادل الدولي وبروز وتعاظم دور الشركات المافوق قومية، وكذا في تطور القوى المنتجة على المستوى العالمي الذي يظهر في الثورة العلمية والتكنولوجية، وكذا تنامي دور الرأس المال المالي على المستوى العالمي. كل هذه المظاهر التي سوف نتعرض لها لاحقا، قد وسعت من مجال الأزمة لتشمل كل البلدان والجوانب الاجتماعية والسياسية والفكرية.

فالبلدان النامية ورغم إنجازاتها المتباينة إلا أنها في معظمها لم تستطع تحقيق عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وسوف تتفاقم الأزمة عندها مع بداية الثمانينيات مع بروز عجزها في تسديد ديونها الخارجية وإنخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها.

لقد عرفت معظم هذه البلدان مشاكل عديدة في تطبيق سياساتها الإقتصادية والإنمائية، فلم تستطع إجراء التحولات اللازمة في القطاع الفلاحي التي تسمح لها بتحقيق الأمن الغذائي، ولا بناء القاعدة الصناعية الضرورية لعملية النمو، بل نجدها سقطت في تبعية غذائية وتكنولوجية ومالية أصبح من الصعب جدا الخروج منها.

أكثر من ذلك، فحكومات هذه البلدان والسياسات التي أتبعتها لم تستطع حل المشاكل الإجتماعية لشعوبها، فقد عرفت في غالبيتها إزدياد مظاهر الفقر والبؤس والتهميش، وتفاقم الفوارق الإجتماعية إثر بروز فئة من الأغنياء الجدد المشكلة من المضاربين والطفيليين المرتبطين في أغلب الأحيان بأجهزة السلطة البيروقراطية والمرتشية التي تسيطر على جزء كبير من الدخل الوطني لهذه البلدان.

لقد تولت السلطة في هذه البلدان فرق سياسية لم تتجه لحل مشاكل المجتمع الموروثة من الحقبة الإستعمارية وإتمام مهام التحرر الوطني والتقدم الإجتماعي والإقتصادي ببناء دولة عصرية وديمقراطية، بل تم تغييب كل ممارسة الديمقراطية، ومنع كل أشكال التنظيم والتعبير لفئات وطاقات واسعة من المجتمع، الأمر الذي ترك العديد من المشاكل عالقة مثل مكانة المرأة في المجتمع، ومشاكل الهوية والثقافة الوطنية، والعديد من المسائل الإقتصادية والإجتماعية.

إن الأزمة في البلدان النامية ستتفاقم مع إنفجار أزمة المديونية وتبني حكومات معظم هذه البلدان لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هذه البرامج ستكون لها إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية خطيرة ستهدد النسيج الإجتماعي والكيان السياسي لهذه الدول.

أما البلدان الاشتراكية سابقا، أو كما تسمى اليوم ب"البلدان الانتقالية"، فسوف تدخل في أزمة حادة ومتعددة الجوانب منذ الستينيات تمثلت في أزمة النموذج السوفيتي بمظاهرها المختلفة: أزمة تسيير مجتمع، أزمة نمو وأسلوب تخطيط، أزمة سياسية وإيديولوجية..

لكن لقد كان للحرب غير المعلنة للرأسمال الدولي على هذه البلدان دورا في أزمة هذه البلدان، فقد إضطرت هذه الأخيرة إلى توجيه موارد كبيرة للمجهود الحربي والسباق نحو التسلح بدل توجيهها لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.
لقد أدت هذه الأزمة إلى تفجير هذه البلدان وتراجعها عن الإقتصاد المخطط وإختياراتها السابقة، وتبنيها لإقتصاد السوق والوصفات النيوليبرالية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهو الأمر الذي زاد من خطورة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان، حيث أدى الشروع السريع في تفكيك القطاع العام، وعملية الخوصصة، وكذا التراجع السريع عن المكاسب الإجتماعية، إلى إرتفاع رهيب في الأسعار ومعدلات البطالة وتدني في مستوى المعيشة، وبروز ظواهر مثل الفقر والجوع والتشرد، أكثر من ذلك بروز العنف والمافيا السياسية-المالية.

إن الأزمة هذه التي ستتوسع وتكتسي طابعا عالميا، لن تكون الحدث الوحيد الذي يميز الإقتصاد العالمي منذ الستينيات، بل سوف يعرف العالم تطورات وتغيرات وتحولات هامة سواء على مستوى البنية الإقتصادية، أو على مستوى البناء الفوقي، هي تحولات تعتبر إمتدادا للتطورات التي تعرفها الرأسمالية منذ نشأتها ولكن سوف تكتسي هذه المرة طابع الشمولية والجذرية، فهي ليست تحولات كمية فقط بل نوعية، تعيد النظر في قواعد وأشكال تنظيم وسير الإقتصاد العالمي ككل.
فما هي أهم هذه التحولات وما هي مظاهرها؟

المبحث الثاني

العولمة الجارية و محاولة تعريفها:

بداية من سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، سيتطور مفهوم جديد يـأخذ إسـم "العولمـة Mondialisation" بالنسـبة للفركوفونيـن، و"الكوكبـة Globalisation" بالنسـبة للأنجلوفونيين، ليعبر عن التطورات والتحولات التي يعرفها العالم والمجتمعات المعاصرة.

وبالرغم من أن هناك إجماع تقريبا أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، إنما هي ظاهرة تطـورت مع تدويل الإقتصاد الرأسمالي منذ القرن الخامس عشر، إلا أن التطورات الجديـدة بسـرعتها وعمقها وشموليتها تجعل من الصعب حصر معالمها ومعرفة آثارها وآفاقـها علـى مسـتقبل البشرية وعلى الروابط الإجتماعية والإنسانية.

لكن مهما تطور النقاش حولها، فهي اليوم، واقـع موضوعـي تفرضـه التحـولات العلميـة والتكنولوجية السريعة وتطبيقاتها في مجالات الإنتاج والتبادل والتوزيـع والإسـتهلاك علـى المستوى الوطني والعالمي، وكذا في مجالات النشاط الإنساني الأخـرى: الثقافيـة، الفكريـة، الإيديولوجية، والسياسية ..إلخ.

العولمة، هي كذلك واقع يفرض علينا اليوم، بشكل موجه ومصوب لخدمة مصـالح الشـركات المافوق قومية والرأسمال العالمي، وأسـاسا الرأسمال المالي العـالمي، والـدول الرأسـمالية المتطورة، التي تحت تأثير الأزمات الإقتصادية المتعددة التي عرفتها منذ السبعينيات والحاملـة لتناقض أساسي يتمثل من جهة في إنخفاض معدلات النمو (مع كل النتـائج المعروفـة علـى مستوى تفاقم البطالة وتدهور ظروف العمل والقدرة الشرائية.. وإنخفاض الطلب..إلخ)، ومـن جهة أخرى في وجود فوائض كبيرة من رؤوس الأموال العائمة التي تبحث عن توظيف.

هذا التناقض، تريد قوى الرأسمال الدولي حله عبر عملية إعادة نظر جذرية في توزيع الدخـل، على المستوى الوطني والعالمي، لصالح الربح وعلى حساب العمل. ولتحقيق ذلك تشـن هـذه

القوى حربا على قوانين العمل والحماية الإجتماعية، وعلى القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي، وأساسا تلك المنظمة لمجال التبادل والمجال المالي والنقدي.

الحقيقة، أن هذا الهجوم، هو ضد كل ما هو قوانين وتشريعات، سواء في المجال الإقتصادي أو السياسي التي تحد من الأرباح ومن مجال تحرك الشركات المافوق قومية والرأسمال العالمي. إنه هجوم لإضعاف الدولة وتطويعها لخدمة مصالحها، تحت شعار "المرونة ***FLEXIBILITE*** " ورفع القواعد المسيرة للنشاط الإقتصادي والإجتماعي ***DEREGULATION*** ."

الهدف من وراء كل هذا هو إنشاء خزان عالمي من اليد العاملة والمواد الأولية الرخيصة، وتكريس البلدان النامية كسوق لتصريف منتجات الشركات المافوق قومية، والدول الرأسمالية المتطورة.

من الواضح اليوم كذلك، أننا أمام **إستراتيجية** لفرض عولمة، أدواتها الفكرية والأيديولوجية هي الأفكار النيوليبرالية في الإقتصاد والسياسة، والتي يروج لها عبر وسائل الإعلام ملك الشركات المافوق قومية نفسها، أما أدواتها التطبيقية، فهي المؤسسات والمنظمات المالية والنقدية والإقتصادية الدولية، وأساسا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، عبر برامجها "للتعديل الهيكلي" وسياساتها الإقتصادية التي "تقترحها" على الحكومات.

من هذه المنطلقات، سنتناول ظاهرة العولمة محاولين إبراز مختلف التعاريف التي وضعت لها، وسنحاول تلخيص هذه التعاريف في إتجاهين أثنين كل واحد يعطي لهذه الظاهرة محتوى مميزا ويقف منها موقفا خاصا.

كما سنحاول تحديد المظاهر الأكثر بروزا في هذه العملية، وإنعكاساتها على مختلف جوانب النشاط الإنساني، وأساسا الجانب الإقتصادي والسياسي. كما سنعكف على إبراز الأسس النظرية التي تسير عليها العولمة الجارية، وما هو دور المؤسسات والمنظمات المالية والنقدية والإقتصادية الدولية لتكريسها وتجسيدها ميدانيا على الساحة العالمية؟

1ـ العولمة الجارية وتعاريفها ،محاولة تلخيص:

إن ظاهرة مثل العولمة، بحجمها وسرعتها وعمقها، أسالت الكثير من الحبر، ولازالت، ولقد بدا إلينا من خلال إطلاعنا على كم كبير من الأدبيات المتعلقة بدراسة وتحليل هذه الظاهرة، أننـــا أمام إتجهان إثنان في تعريف العولمة:

ـ **الإتجاه الأول**: وهو الإتجاه الذي يعبر عن الخطاب المسيطر حاليا، الذي يرى في العولمة ظاهرة مرتبطة بأتساع الأسواق والتبادل ودخول دول وفروع إقتصادية جديـــدة فـي السوق العالمية و"المبارزة" الدولية، كما أنها ظاهرة تتميز بثـورة فـي مجـال الإلكـترونيك والإتصال والبيوتيكنولوجيا.
هذا الإتجاه نجده يعرف العولمة بمظاهرها، ويركز على الجانب الإقتصادي والتقني الكمي فـي التحولات الجارية، ومن هذا المنطلق فهو يتخذ مجموعة من المواقف منها، أساسا:

- العولمة هي "حتمية" ***FATALITE*** " لا يمكن أن نكون معها أو ضدها "فإما أن تأكل وإما أن تؤكل ***TO HAVE LUNCH OR TO BE LUNCH*** "[25] ، ومن هـذا المنطلق، فالعولمة هي "موجة عارمة" لا يمكن مقاومتها، بل يجب التأقلم معها.

- العولمة تعود بالفائدة على جميع البلدان، وما دامت حصيلة عملية التبادل إيجابية، فإنها ستقود إلى الرخاء والنمو لا محالة. فحسب الكـاتب الفرنسـي "آلان مينـش Alain Minc" فإن العولمة: "ستسمح بوصول جميع مناطق العالم للنمو السـريع وستسمح للبلدان السائرة في طريق النمو باللحاق بالركب.."[26]

- التأقلم مع العولمة يتم عبر رفع كل الحواجز القانونية والتشريعية التي تحول دون تنقل المنتجات ورؤوس الأموال فـي السـوق العالميـة، فـ"برسـي بـارنوفيك Percy Barnevik" رئيس مجموعة أ.ب.ب الدولية وأحد كبار رجال الأعمال فـي العـالم عرف العولمة بأنها" حرية الإستثمار حيثما تشاء، وفي الوقت الذي تشاء، لإنتـاج مـا

---

[25]- ملف حول العولمة، مجلة Les Echos، ماي 1997.

[26]- Alain Minc,"La Mondialisation heureuse", Ed. Plon, Paris, 1997. P5.

تشاء، والتمون والبيع أين تشاء، مع تحمل أقل القيود في مجال تشريعات العمل والإتفاقيات الجماعية".[27]

☐ لنجاح العولمة، يجب على الدولة خلق الشروط المواتية للإستثمار الأجنبي بجميع أشكاله، وفتح الأبواب للمؤسسات المالية والنقدية والإقتصادية الدولية لتطبيق وصفاتها. كما يجب الشروع في التفتح السياسي، لأن هناك العلاقة تلقائية بين السوق والديمقراطية.

الإتجاه الثاني: أمام هذا الإتجاه هناك إتجاه آخر، يأخذ من العولمة موقف الحذر والتحفظ. هذا الإتجاه ينقسم إلى قسمين:

⏮ قسم يعتبر العولمة خطة إخترعتها "القوى العظمى" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، للسيطرة على العالم والبلدان النامية وعلى خيراتها، ونشر النموذج الإقتصادي والثقافي الأمريكي الغربي. أصحاب هذا الموقف يمثلون من القوى المحافظة، الدينية والقومية والأخرى، التي ترى في العولمة جانبها الذاتي فقط، السياسي والأيديولوجي، متجاهلة الكثير من الجوانب الموضوعية التي تمس مختلف جوانب النشاط الإنساني، والتي تأخذ منها موقف العداء المطلق والرفض القاطع.

⏮ قسم آخر، يرى أن العولمة هي إمتداد لعملية تاريخية طويلة لتطور النظام الرأسمالي العالمي، بدأت بتوسع السوق وقيام "الإقتصاد العالم"، وتطورت عبر عملية تدويل رأس المال الذي تلعب فيه الشركات المتعددة الجنسيات دورا حاسما. المرحلة الحالية تعرف تطور أوسع لعملية التدويل تحت هيمنة الشركات المافوق قومية والرأسمال المالي الدولي، وبتأثير من الثورة التكنولوجية والعلمية الجارية.

Cité par Susan George, International View point, N° 326, Decembre 2000. –[27]

فالعالم حسب الإقتصادي ب.بوتي هو أمام "إقتصاد من نوع جديد"[28] ، ويذكر ثلاثة تغيرات هيكلية أساسية مترابطة فيما بينها تحدث هذا التحول وهي النظام التكنولوجي الجديد، والتدويل المتنامي الذي تعرفه إقتصاديات العالم، وتوسع القطاع الثلاثي.

هذا الموقف يميز كذلك بين الجانب الموضوعي للعولمة الحامل للتطورات التكنولوجية والعلمية وتطبيقاتها على مختلف جوانب النشاط الإنساني، وأساسا على الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك، وبين الجانب الذاتي للعولمة التي تجري تحت لواء الأفكار النيوليبرالية في الإقتصاد والسياسة، ولتحقيق مصالح الرأسمال الدولي والشركات المافوق قومية.

بمعنى آخر، فإن الجانب الموضوعي للعولمة يتم تطويعه اليوم، ليصبح في خدمة الرأسمال العالمي عبر الفكر الليبرالي الجديد وأدواته المتمثلة أساسا في المؤسسات والمنظمات المالية والنقدية والإقتصادية الدولية، وكذلك منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية..إلخ

إن قوى هذا الرأسمال العالمي لم تعد خافية، فقد أصبحت منتظمة في نوادي وجمعيات، وتجتمع بصفة دورية مثل تجمع "دافوس ***DAVOS***" الذي يظم سنويا "كبار العالم"، وإجتماعات حكومات الدول الرأسمالية الأكثر تطورا "السبعة الكبار **(G7)**" ..إلخ.

2 ـــ مجموعة من الإستنتاجات والملاحظات حول العولمة:

من خلال العديد من القراءات والدراسات حول موضوع العولمة، يمكن إستخلاص مجموعة من الملاحظات التي، نعتقد في نظرنا، أنها مهمة لفهم هذه الظاهرة ومعرفة أهم جوانبها:

---

28 - P.Petit, " Les aléas de la croissance dans une économie fondée sur le savoir",Revue d'économie industrielle, N°88, 2eme trimestre 1999.

◄◄ إن العولمة هي عملية (سيرورة PROCESSUS) جارية لم تنته بعد، أي أنها في طريق الإنجاز، وهي ليست فعل حاصل بقدر ما هي فعل يحصل، وبالتالي فإنه يصعب حصر كل مظاهرها، وتحديد معالمها وتطوراتها المستقبلية.

◄◄ إنها ظاهرة تمس كل جوانب الحياة والنشاط الإنساني، صحيح أنه تمس البنية الإقتصادية بالدرجة الأولى، حيث يبدو أنها المحرك الأساسي لهذه العملية، إلا أنها تمس كذلك البنيات العالمية الأخرى: الثقافية والفكرية والإيديولوجية والسياسية، وبالتالي فهي عملية معقدة ومتشابكة، ومتبادلة التأثر والتأثير فيما بين مختلف مظاهرها وجوانبها " (هي) التداخل الواضح لأمور الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون إعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات سيادة أو إنتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".[29]

◄◄ العولمة عملية تجري في تناقضات كبيرة، وبالرغم من أنها تتم تحت هيمنة الفكر النيوليبرالي في الإقتصاد والسياسة، إلا أنها تعرف عملية مد وجزر وصراعات على مستويات عدة، إقتصادية وسياسية، وطنية ودولية..إلخ، نذكر على سبيل المثال:

ـــ على المستوى الإقتصادي نلاحظ، بالرغم من دعوة الليبرالية الإقتصادية لتحرير الأسواق والتبادل والمبارزة الدولية، فإن السياسات الحمائية لازالت القاعدة المعتمدة في الدول الرأسمالية الأكثر تطورا وليبرالية. وبالرغم من الدعوة للمنافسة الحرة، نشهد عملية إستمرار تركز وتمركز رأس المال عبر عملية الإندماجات بين كبار الشركات المافوق قومية.

ـــ على المستوى السياسي نلاحظ إشتداد التناقض بين "السياسي" و "الإقتصادي"، أي بين إزدياد القوة الإقتصادية والمالية للشركات المافوق قومية، وبين تراجع دور الدولة في المجال الإقتصادي والإجتماعي. كما أنه في الوقت

29ـــ د. إسماعيل صبري عبد الله، مقال "الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية."، مجلة الطريق، ماي 1997، بيروت، ص. 2.

الذي يتحدث فيه البعض عن"القرية العالمية"، نشاهد تنامي التكتلات الجهوية والإقليمية.

ــ عملية العولمة تجري في إستقطاب كبير داخل الدول (فوارق شاسعة بين مختلف الفئات والطبقات الإجتماعية)، وبين الدول المتقدمة والمتخلفة، فحسب إحصائيات قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول توزيع المداخيل العالمية لسنة 1999 فإن 20% من سكان العالم الأكثر غنا يستحوذون على أكثر من 86% من المداخيل العالمية، بينما ال 20% الأكثر فقرا لا يحصلون سوى على أقل من 1.5% من هذه المداخيل.

◄◄ ضرورة التفريق في العولمة الجارية بين ما هو موضوعي المتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها، وضرورة التأقلم وبسرعة معها، وبين ما هو ذاتي حامل للفكر النيوليبرالي في الإقتصاد والسياسة، والذي يختفي وراء "العلمية" و"التقنية الخالصة" و"نهاية الأيديولوجيات والتاريخ" لفرض ديكتاتورية الفكر والنموذج الأحادي.

◄◄ أدوات تطبيق العولمة النيوليبرالية الجارية هي المؤسسات المالية والنقدية والإقتصادية الدولية، لهذا فإنه ليس هناك فرق بين السياسات الإقتصادية المطبقة، أو التي يراد تطبيقها، في البلدان الرأسمالية المتطورة، وبين برامج التعديل الهيكلي التي تفرضها مؤسسات برووتن وودس على البلدان النامية، إنها كل لا يتجزأ، إذ تنتمي إلي جذع نظري واحد ونموذج واحد كما سنرى لاحقا.

ولكن، قبل تناول ذلك، سنحاول عرض أهم مظاهر العولمة وإنعكاساتها على مختلف جوانب النشاط الإنساني وأساسا جانب الإنتاج.

المبحث الثالث

المظاهر الأساسية للعولمة:

هناك شبه إجماع لدى عدد كبير من الباحثين والمهتمين، أن العولمة الجارية تنعكس في مجموعة من المظاهر المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها. وهناك ثلاث منها أساسية تعدد في عدد كبير من الدراسات والأبحاث:

المظهر الأول:

الثورة العلمية والتيكنولوجية وتطبيقاتها:

التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم والإقتصاد العالمي على مستوى قطاعات عديدة من العلوم والتكنولوجيا المرتبطة أساسا بالألكترونيك والإعلام الآلي والمعلوماتية، والبيوتيكنولوجيا، جعل العديد من المتتبعين يصفونها ب"الثورة العلمية والتكنولوجية"، وآخرين أطلقوا عليها إسم "التكنولوجية الجديدة في مجال الإعلام والإتصال" Nouvelles technologies de l'information et de la communication -NTIC-".

وبالفعل يشهد العالم ثورة في عدد من القطاعات المرتبطة أساسا بالإلكترونيك، والإعلام الآلي، والإتصال، و الكيمياء والبيولوجيا المركبة، الشيء الذي جعل البعض يتحدث عن "رأسمالية إلكترونية". هذه الثورة سوف تغير ترتيب القطاعات الإقتصادية، وتجعل من قطاع الخدمات المرتبطة بها يحتل نصيبا أكبر وأكبر في النشاط الإقتصادي والإنساني ككل، كما تغير هذه الثورة من أنماط الإنتاج والتشغيل وكذا طرق التسيير..

لقد عرف العالم من قبل الثورة الصناعية التي نظمت التقسيم التقني والإجتماعي للعمل بشكل أصبحت فيه الصناعة هي القطاع المحرك لكل النشاط الإقتصادي. هذا التقسيم التقني والإجتماعي للعمل كان قائما على أساس أشكال من التنظيم والتسيير عرفت بالتايلورية

والفوردية، وهي الأشكال التي تقيم علاقة تبعية بين الإنسان والآلة، وتفصل بين العمل اليدوي والذهني، وبين التصميم والإدارة والتنفيذ. وقد أظهرت طرق العمل والتنظيم هذه محدوديتها بحيث سيطرت البيروقراطية والتسلط والأبوية وإنعدام التحفيز.

بعد الحرب العالمية الثانية تبدأ تظهر المتطلبات الجديدة لنمو القوى المنتجة وتبرز الثورة العلمية والتكنولوجية كحدث تاريخي عالمي سوف يعيد الإعتبار للإنسان كحامل للعلم ويحول أساليب العمل والتسيير تحويلا جذريا، كما يسرع من وتائر نمو القوى المنتجة. فما هي خصائص هذه الثوره العلمية والتكنولوجية؟

1 ـ الثورة العلمية والتكنولوجية تعطي مكانة للعلم والبحث العلمي لم يشهدها العالم من قبل، فالعلم يصبح قوة إنتاجية مباشرة حيث أصبحت تخصص ميزانيات هائلة للبحث العلمي(ما يسمى بالبحث- تنمية) سواء من طرف الدول أو من طرف الشركات المافوق قومية، ويبدو ذلك جليا من خلال التكتلات التي تقوم بين هذه الشركات من أجل تحمل التكاليف المرتفعة والمتزايدة للبحث العلمي وتنمية المنتوج، كما يظهر ذلك أيضا في الإتفاقيات التي تبرمها الشركات مع الجامعات ومراكز البحث حيث أصبحت الأولى تساهم بجزء هام من أرباحها في تمويل الثانية. لقد أصبح البحث والإختراع ليس وليد المجهود الفردي كما كان الحال في ظروف الثورة الصناعية، بل أصبح نتاج مجهود جماعي وفرق متعددة التخصصات.

2 ـ هذا التحول يستلزم قيام علاقة جديدة بين الإنسان والآلة، فالعامل الإنساني يصبح أولى من العامل التقني، لهذا سوف تعطي الثورة العلمية والتكنولوجية مكانة أكبر للإنسان الحامل للعلم. فهذا الأخير هو كائن إجتماعي وليس عاملا كعوامل الإنتاج الأخرى مما يستلزم قيام أساليب عمل وتنظيم جديدة قائمة على إحترام الإحتياجات الإنسانية الأساسية.

هذه الإحتياجات ليست مادية فقط كما فرضتها ظروف الثورة الصناعية، بل هي تتوسع لتشمل جوانب الحياة الإنسانية المختلفة، وقد حددتها أحد المدارس المهتمة بدراسة تسيير الموارد البشرية، وهي مدرسة "العلاقات الإنسانية" التي من أبرز منشطيها

أ.ماصلو (A. MASLOW)[30] في خمس إحتياجات:

- – إحتياجات مادية: تلبية إحتياجات الغذاء والملبس والسكن.. ، وهي إحتياجات ضرورية لأنها يمكن أن تكون مصدر إحتجـــاج وبالتـــالي يمكـــن أن تدفـــع لإنخفاض المردودية.

- –إحتياجات إجتماعية: فالإنسان كائن إجتماعي بحاجة للعلاقة مع الآخر، منـــه ضرورة العمل في إطار جماعي يضمن له الإتصال والمشاورة والحوار.

- – إحتياجات من ناحية الأمن: ضمان الشغل وإستقراره، وتوفر ظروف العمـــل والضمان الإجتماعي.

- – إحتياجات من ناحية التقدير والإحترام: فهو بحاجة لإعتراف من قبل الآخـــر وهو الأمر الذي يحفزه ويشجعه على العمل والإبتكار.

- – الحاجة إلى تحقيق الذات: فكل إنسان يتمتع بطاقة كامنة تدفعه لتطوير العمل والإبتكار.

من هنا فأساليب العمل الجديدة التي تفرضها الثورة العلمية والتكنولوجية تخالف تمامـــا الأساليب القديمة القائمة على التايلورية والفوردية. إنها تستلزم أســـاليب تقـــوم علـــى "الحوار والمساهمة الجماعية والأكثر ديمقراطية في التصميم والتنفيذ، لتصبح المؤسسة الإنتاجية الخلية القاعدية للمجتمع مثلها مثل الأسرة والمدرسة."[31]

3 ـــ سوف تحدث الثورة العلمية والتكنولوجية إنقلابا جذريا ونوعيا في الإنتاج أساســـه الإلكترونيك، والإعلام الآلي، والإتصال، والكيمياء والبيولوجيا المركبة، وهذا ســـوف يؤدي إلى نمو سريع للقوى المنتجة، وإلى خلق فروع جديدة، وتغيير خريطة النشـــاط

30– J.P.Dellas, Economie contemporaine, ED. Ellipses, 1991, p.35.

31– J.F.Dortiet, Revue Management et sciences humaines, N°5.AVRIL 1991

الإقتصادي العالمي لصالح القطاعات والشركات التي تواكب هذه التطورات.

كل الدراسات والإحصائيات تؤكد اليوم أن إنتاج القطاعات المذكـورة أعـلاه يـتزايد بنسب كبيرة، فحسب ه.بودشون (H.Boudchon) مساهمة هذه الصناعات الجديـدة في نمو الإقتصاد الأمريكي سنة 1990 كـانت 6%، بينمـا سـاهمت سـنة 1998 ب15%، ومساهمتها الحالية قد تبلغ 25% [32]، في حين يبقى يحـافظ قطـاع إنتـاج السيارات على وتيرة إنتاجه ومكانته، بينما نلاحظ تقهقر قطاعات مثل النسيج، والخشب والورق، والحديد والصلب. الملفت للإنتباه في هذا التطور هو النمو المـتزايد لقطـاع الخدمات الذي أصبح يستحوذ على 60 ب% من النشاط الإقتصادي العالمي.
إذن فالثورة العلمية والتكنولوجية ستلعب دورا حاسـما فـي رسـم الإسـتراتيجيات الصناعية والإقتصادية للدول والشركات المافوق قومية.

4 ــ من أبرز التحولات التي تحدثها هذه الثورة هي التطور المذهل والسريع لقطـاع المعلومات والإتصال وإنعكاسه على مختلف جوانب النشاط الإنساني. فشبكات الإتصال عبر الأقمار الصناعية وأجهزة الكومبيوتر والأنترنيت، والألياف العددية والهاتف النقال قد جعلت المعلومات تتنقل بسرعة فائقة، وهذا سيحدث إنقلابا في عدة مجـالات مـن النشاط الإقتصادي، أولها مجال الإنتاج وأساسا أنماط العمل والتشغيل حيـث سينتشـر تشغيل اليد العاملة الماهرة والرخيصة عن بعد، فمثلا تقوم مجموعة مـن الشـركات المافوق قومية التي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية بتشغيل عمال ماهرين فـي بعض بلدان جنوب شرق آسيا في المعالجة المعلوماتية لتذاكر سفر شركات الطـيران الأمريكية، أو لإعداد دليل الهاتف للمشتركين في خطوط الهاتف لشـركات الإتصـال الكبرى في أمريكا. كما نشهد في السنوات الأخيرة إنتشار ظاهرة إدارة الأعمال عـبر الإعلام الآلي، فالعديد من الشركات في الدول الرأسمالية المتطورة أصبحـت تشـغل عمال (خاصة النساء في المنزل والطلاب) لأوقات محدودة للقيام إنطلاقا من منازلـهم وعبر أجهزة الكومبيوتر بعمليات الإشهار والبيع وتقديم خدمات مابعد البيع، وكذا القيام بعمليات بنكية أو التأمين..إلخ، وهو ما أصبح يسمى ب "التجارة الإلكترونية".
التحولات في قطاع المعلومات والإتصال سوف تمس أيضا مجال الإستهلاك بمختلـف

[32] H. Boudchon, "Une toisième révolution industrielle au Etats-unis?", Lettre de OFCE, N° 187, juillet 1999.

أنواعه المادي والروحي، حيث أصبحت مسألة توحيد أنماط الإنتاج والإستهلاك تهدد أكثر فأكثر أنماط الإستهلاك المحلية والوطنية، كما أصبحت مسألة الهوية الوطنية والثقافية المحلية تطرح بإلحاح سواء داخل الدول المتطورة نفسها أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية (مشكلة الملكية الفكرية المطروحة على طاولة نقاش المنظمة العالمية للتجارة OMC)، المشكلة تمس أيضا البلدان النامية التي بدأت تشعر أنها مهددة في ثقافتها وهويتها الوطنية عبر أنماط الإستهلاك الثقافية والأخرى التي تنقلها البلدان الرأسمالية المتطورة والشركات المافوق قومية.

5 ـ الثورة العلمية والتكنولوجية تعيد النظر في العلاقة بين الإنسان-المجتمع والطبيعة، فظروف الثورة الصناعية ومتطلباتها، التي سخرت لخدمة منطق الربح الرأسمالي، أدت إلى إستغلال لاعقلاني للموارد الطبيعية والبشرية، خاصة النساء والأطفال، وإلى إستخدام مفرط للطاقة والمواد الكيماوية، وهو الأمر الذي ولد مشاكل بيئوية كبيرة أصبحت تهدد حياة الإنسان ومحيطه.

الثورة العلمية والتكنولوجية من الفروض أنها ستعيد النظر في الأولويات ليصبح الإنسان هو أولوية الأولويات، لهذا كان عليها أن تؤدي إلى تحرير الإنسان عبر تخفيض ساعات العمل وزيادة أوقات الترفيه والراحة، كما أنها من المفروض أن تؤدي إلى الرفع من التشغيل. إلا أن الإتجاه والمنحى الذي تأخذه تلبية لمصالح الرأسمال الدولي وخدمة لمنطق الربح سيؤدي إلى تفاقم مشاكل البطالة و الفوارق الإقتصادية والإجتماعية سواء داخل البلدان الرأسمالية المتطورة، أو بينها وبين البلدان النامية، بل سوف تظهر مشاكل تصبح لديها بعدا كونيا مثل مسألة التلوث والبيئة ومسألة التصحر والحفاظ على الموارد، خاصة المياه، مسألة الفقر والمجاعة مكانة المرأة..إلخ، كلها مسائل أصبحت لها بعدا كونيا يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية حلها.

وستواجه الثورة العلمية والتكنولوجية في تطبيقاتها العديد من الصعوبات والعراقيل سواء في البلدان الرأسمالية المتطورة أوفي البلدان النامية، ويمكن تقديم أهمها فيما يلي:

- ستواجه الثورة العلمية والتكنولوجية تناقضات النظام الرأسمالي وقوانينه الموضوعية وأساسا قانون الميل إلى إنخفاض معدلات الأرباح. فسرعة وتيرة

الإختراعات سوف تدفع الشركات المافوق قومية إلى تعطيل إستخدام التكنولوجية الجديدة، في إنتظار إهتلاك التكنولوجيا القديمة وتغطية تكاليفها، هذا هو منطق الربح الرأسمالي الذي هو ليس سوى عرقلة لنمو القوى المنتجة.

نفس المنطق سيدفع نفس الشركات إلى طرد أعداد متزايدة من العمال ودفعهم للتهميش والفقر، كذلك سيدفعها لإستغلال التطور التكنولوجي كأداة للضغط على الأجور وأداة لإختراع مختلف الأساليب لتفكيك قوانين العمل (العمل بالقطعة وعن بعد، والعمل بوقت محدد..) وهو ما يسمي بمرونة العمل (Flexibilité du travail) كل هذا سوف يتم تحت لواء الأفكار الليبرالية الجديدة كما سنرى.

- كما ستواجه إحتكار التكنولوجيا في أيدي قليلة من البلدان الرأسمالية المتطورة والشركات المافوق قومية، فالبحث العلمي هو مركز اليوم بنسبة 97 % في أيدي هذه البلدان والشركات، معظمه في الولايات المتحدة واليابان، وهذا يعني الصعوبات التي ستواجه البلدان الرأسمالية الأقل تطورا والبلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا وتطويرها.

إن البلدان الرأسمالية المتطورة والشركات المافوق قومية، تحرص اليوم على إستخلاص دروس بلدان جنوب شرق آسيا، فهي تعمل على عدم إنتقال التكنولوجيا والحفاظ على بلدان النامية في صف "المقاولين الباطنيين" فقط، وتمنع تشكل فروعا صناعية منافسة لها في هذه البلدان.

إن أحد أهم أدوات هذه السياسة هي "تسجيل براءات الإختراع" "Dépôt des Brevets "، فأحد أهم شعارات الملياردير الأمريكي صاحب شركة مايكروسوفت "بيل غايت" هو: **"سجل قدر ما استطعت، Breveter au maximum، Patenting as much as we can"**[33] ، وقد سمحت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بتضاعف عدد براءات الإختراع المسجلة خلال العشر (10) سنوات الإخيرة، وهي تشكل نسبة 87% من البراءات المسجلة عبر العالم سنة 1999(160000 في المجموع).

هذا الإحتكار سيزيد من التباين في مستويات التطور حتى بين البلدان الرأسمالية نفسها، كما سيزيد من إتساع الهوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية. فحسب الإقتصادي الأمريكي "جيفري ساش Jeffrey Sachs"[34]، فإنه يمكن تشكيل

33- Le Monde Diplomatique, juillet 2000.

34- Jeffrey Sachs, "A new map of the word", The Economist, Londres, 24 juin 2000.

خريطة عالمية جديدة تقسم العالم إلى ثلاث مناطق هي:

1. المنطقة الأولي وهي منطقة **الإختراعات والإبتكارات التكنولوجية** وتشكل 15% من سكان العالم.

2. المنطقة الثانية وهي تضم نصف سكان العالم تقريبا، وهي مؤهلة "**لتبني Adopter**" هذه التيكنولوجيا والتأقلم معها.

3. المنطقة الثالثة وهي منطقة **التهميش** التكنولوجي، مثل جنوب المكسيك وجزء من البرازيل وأمريكا الوسطى وإفريقيا.

- ستواجه الثورة العلمية والتكنولوجية في تطبيقاتها مشاكل في البلدان النامية، نتيجة التأخر الكبير الذي تعرفه قواها الإنتاجية، هذا التأخر الذي هو نتيجة حقبة السيطرة الإستعمارية التي أورثت هذه البلدان هياكل إقتصادية وإجتماعية مفككة وغير متجانسة ولا تخضع لمتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية، بل إنها تخضع في معظمها لإشكال العمل والإنتاج الماقبل رأسمالية، كما هو نتيجة السياسة الإرادية التي تطبقها البلدان الرأسمالية المتطورة والشركات المافوق قومية لمنع تنقل التكنولوجيا وإحتكارها.

هذا التأخر هو كذلك نتيجة السياسات الإقتصادية والسياسات التنموية التي طبقتها هذه البلدان بعد حصولها على إستقلالها السياسي، هذه السياسات التي تركت العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية عالقة لكونها إعتبرت عملية التنمية كمجموعة من المعطيات **الكمية** فقط، متجاهلة بذلك مسألة الديمقراطية، ومكانة المرأة، والثقافة الوطنية، ومكانة العلم والبحث العلمي...، الأمر الذي أدى إلى حبس وتعطيل طاقات بشرية هائلة كان بإمكانها المساهمة في بعث النمو وتطوير القوى المنتجة.

هذا المظهر الأول للعولمة يتفاعل مع مظهرين آخرين هما تنامي ظاهرة التدويل والإحتكار والمافوق قومية، وتطور الرأسمال المالي الدولي وإبتعاده عن مجال الإنتاج الحقيقي.

المظهر الثاني:

التدويل والإحتكار والمافوقومية (La Transnationalisation)

تطور ظاهرة التدويل يعرفها العالم منذ نشوء ما أصبح يسمى بالإقتصاد العالم (L'économie Monde) حسب تعبير ف. بروديل وآب.فارلشتاين، والتي تتمثل في إتساع الأسواق والتبادل، وتزايد الإندماج بين إقتصاديات الدول.

هذه الظاهرة تعبر في الواقع عن تدويل القوى المنتجة على المستوى العالمي، ونقصد هنا بالقوى المنتجة: "جميع الوسائل والقدرات التي هي في متناول المجتمع الإنساني لأجل الإنتاج.. وقوى الإنتاج تتضمن وسائل الإنتاج وقوى العمل التي تستخدمها، وبالتالي فهي تتضمن أساليب الإنتاج وأدوات العمل وطرق تنظيم هذا الإنتاج، وكذا مستوى العلوم والتكنولوجيا."[35]
من هذا المنطلق فإن تدويل القوى المنتجة يعني تدويل الدورة الإقتصادية للبلدان والعالم في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي من إنتاج وتبادل وتوزيع وإستهلاك، كما أن هذا التدويل يشمل مجالات الحياة الأخرى الإجتماعية والسياسية والإيديولوجية.

بصفة ملموسة، هذا التدويل يعني تشابك وترابط إقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة (خاصة الولايات المتحدة، والسوق الأوروبية، واليابان)، وتشابك وترابط هذه الإقتصاديات مع إقتصاديات الدول المصنعة حديثا، والبلدان الإشتراكية سابقا، وكذا البلدان النامية.

الظاهرة الأبرز في هذا التدويل هي تطور التبادل الدولي للسلع والخدمات، وهذا ما يبدو جليا في الجدول رقم (3) ، الذي يوضح لنا تنامي التبادل الدولي، الذي إنتقل حجمه الكلي من 3.15 سنوات 1974-1983 إلى 8.7 % سنة 1994 وإلى 7.9 % سنة 1995.

كما يظهر هذا التطور في إرتفاع صادرات وواردات معظم البلدان من سنة 1974 إلى سنة 1995، وهذا يبدو جليا بالنسبة للبلدان النامية والإشتراكية سابقا.

35- Nouveau dictionnaire économique et social, ED. Sociales, 1981, P.132

الجدول رقم(3)

نسبة نمو تبادل السلع والخدمات 1974-1995

السنوات	83- 74	89-84	93-90	1994	1995
المجموع العالمي بالحجم	3.1	6.4	4.6	8.7	7.9
حجم الصادرات					
البلدان المصنعة	3.9	5.9	4.2	8.1	6.9
البلدان الإشتراكية سابقا	3.6	2.4	-13.2	5.3	11.7
البلدان النامية	-1.9	7.3	7.6	11.3	11.0
حجم الواردات					
البلدان المصنعة	2.8	7.9	3.1	9.2	7.1
البلدان الإشتراكية سابقا	2.2	2.9	-10.7	4.2	10.8
البلدان النامية	7.0	3.3	9.5	8.5	11.1

المصدر: المكتب الدولي للشغل.

إن ظاهرة التدويل لا تمس السلع والخدمات فقط، بل إنها تمس كذلك تدويل الرأسمال أو تصديره، وهذه العملية الأخيرة تأخذ شكلان:

الشكل الأول يظهر في الإستثمارات المباشرة في الخارج، أما الشكل الثاني فيتعلق بإستثمار الأموال في الأسواق المالية الدولية، هذه العملية الثانية تكتسي أهمية بالغة في التحولات التي يعرفها العالم، لهذا سوف نتناولها كنقطة مستقلة كما سيأتي.

الجدول رقم (4)

تطور حركة رؤوس الأموال الدولية

من1976 إلى 1998 (بملايير الدولارات، المتوسط السنوي)

السنوات	80-76	85-81	90-86	91	92	93	1998
الإستثمارات المباشرة	39	43	163	184	173	173	611
الإستثمارات في الحقائب	26	77	215	340	326	620	923

المصدر: بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي.

هذا الجدول يبين بصفة جلية تنامي ظاهرة تدويل رأس المال، الذي يظهر في شكله الأول المتمثل في الإستثمارات المباشرة في الخارج على شكل مساهمات في رأسمال الشركات الأجنبية التي تتعدى 20% من الرأسمال هذه الشركات، وهو التطور الذي ينتقل من 39 مليار دولار متوسط سنوات 1976-1980 إلى 611 مليار دولار سنة 1998.

أما الشكل الثاني المتمثل في الإستثمار في الحقائب الذي يظهر على شكل عمليات بيع وشراء القيم المنقولة في الخارج، فهو الأكثر بروزا حيث ينتقل من 26 مليار دولار متوسط سنوات 1976-1980 إلى 923 مليار دولار سنة 1998، والشيء الذي يعبر بصفة جلية عن تنامي

دور الرأسمال المال على حساب الرأسمال المنتج.[36]

إن المستفيد الأول من الإستثمارات المباشرة في الخارج هي البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها، حيث تبين إحصائيات أخرى تشمل سنوات 1981إلى غاية 1994، أن هذه البلدان تستحوذ على 60% من هذه التدفقات في الخارج.[37]

معاينة سريعة لأرقام الجدول رقم (5) تبين لنا إرتفاع الإستثمارات بصفة سريعة جدا، فخلال 20 سنة تقريبا تتضاعف أربع مرات حيث تنتقل من 50 مليار دولار سنوات 1981-1985 إلى غاية 212.5 مليار دولار سنة 1995.

المستفيد الأكبر من هذه المتدفقات هي مجموعة البلدان المتطورة، فإذا أخذنا سنة 1995 فقط نجدها تستحوذ على 60 % تقريبا، تليها مجموعة البلدان النامية بحوالي 36 %، لكن بكثير من التباين فيما بين بلدان هذه المجموعة، إذ تحصل بلدان آسيا لوحدها على 60 % تقريبا من رؤوس الأموال التي تتدفق لهذه المجموعة، ثم تأتي بلدان أمريكا اللاتينية بحوالي 25 %، وفي الأخير نجد بلدان إفريقيا بنسبة ضئيلة جدا تقارب 4 %، في النهاية نجد مجموعة البلدان الإشتراكية سابقا التي لا تستفيد إلا بنسبة 2.7 % فقط.

إن إتساع الفروقات في توزيع هذه الإستثمارات، سواء بين مجموعة البلدان أو داخل مجموعة البلدان النامية، يبين الهوة الكبيرة التي تفصل بين البلدان المتطورة والبلدان الأخرى، خاصة البلدان النامية وأساسا البلدان الإفريقية، وهذا يعني أن هذه البلدان تجد صعوبة كبيرة في الحصول على الأموال الضرورية لتنمية إقتصادياتها، الشيء الذي يجعلها في وضع لا يؤهلها للإنخراط في الإقتصاد الدولي بل سوف تقصى شيئا فشيئا من الخريطة الإقتصادية العالمية.

هذا الوضع يعكس، في إعتقادنا، أحد تناقضات التطورات التي يعرفها الإقتصاد العالمي، ففي الوقت الذي تتباهى فيه البلدان الرأسمالية المتطورة وأصحاب الفكر النيوليبرالي، وأتباعهم من "العاشقين للموضة الجديدة"، بمزايا التبادل الحر وفعالية ميكانيزمات السوق الحرة الوحيدة الباعثة للنمو، في هذا الوقت تقفل الأبواب على شعوب بأكملها وتحرم من الإستفادة من النمو

36- La Mondialisation au-delà des mythes, ouvrage collectif sous la direction de Serge Cordellier, ED. La découverte, P.75.

37- تقرير حول التشغيل في العالم، المكتب الدولي للشغل(B.I.T)، 1995، صص2و3.

والرقي الإقتصادي والإجتماعي.

الجدول رقم(5)
تدفق وتوزيع الإستثمارات المباشرة في الخارج
من 1981 إلى 1994 (بملايير الدولارات)

السنوات	85-81	90-86	91	92	93	94
	المعدلات السنوية					
مجموع البلدان	50.0	155.0	154.6	162.1	200.7	212.5
البلدان المتطورة	36.0	129.0	112.7	113.2	127.6	128.3
البلدان الإشتراكية سابقا	0.02	0.1	3.0	4.4	6.1	5.8
البلدان النامية بالنسب المئوية	14.0	26.0	40.9	48.9	73.0	84.2
- إفريقيا	15.3	12.0	5.6	5.0	2.6	3.8
- آسيا	46.2	36.0	52.4	57.3	64.1	59.6
- أمريكا اللاتينية	38.5	52.0	31.2	26.2	23.0	25.5

المصدر: المكتب الدولي للشغل.

الشيء الذي يميز كذلك ظاهرة تدويل الإقتصاد هو تنامي الإحتكار، فالإحتكارات أصبحت واقعا إقتصاديا، ووزنها في الإقتصاد العالمي يبدأ يتطور أكثر فأكثر بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت تسيطر على الدورات الإقتصادية للبلدان والعالم وتراقبها وتوجهها.

هذا الإحتكار يعبر عن: "تنامي النشـاط الصنـاعي والفلاحـي والمـالي ونشـاط الخدمـات للإحتكارات الكبرى المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات و البنوك المتعددة الجنسيات."[38]

منذ نهاية القرن الماضي حتى وقتنا الحالي، الشكل المسيطر للإحتكار هو الشـركات والبنـوك المتعددة الجنسيات (Multinationales) التي تسيطر على التبادلات والأسواق العالمية، وذلك تحت لواء الأسواق الوطنية المحددة جغرافيا وسياسيا، وبتنظيم للإنتاج والتسيير يرتكـز علـى مكتسبات الثورة الصناعية ويقوم على أشكال التنظيم التايلورية والفورديـة (تنظيـم عمـودي للشركة الأم وفروعها).

مع نهاية هذا القرن يشهد الإقتصاد العالمي تطور شكل الإحتكار هذا مـن شـركات متعـددة الجنسيات إلى شركات مافوق قومية (Transnationales)، ومن دون شك، فـإن العـامل الحاسم في هذا التحول هو الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتوسع مجال الرأسمال المالي.

الشركات المافوق قومية هي أحد العناصر الأكثر تعبيرا عن "كوكبة الإقتصاد"، إذ تبرز فـي مجموعة من الشبكات المتواصلة عبر أجهزة الكومبيوتر والأقمـار الصناعيـة، والمرتبطـة إرتباطا وثيقا فيما بينها على شكل أفقي للعمل والتسيير، هذا الشكل الذي بدأ ينتشر أكثر فـأكثر آخذا مكان الشكل التقليدي العمودي.
وبالفعل، فإن شكل تنظيم الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها هو ذلك الشكل الهرمي التقليدي القائم على التنظيم التايلوري والفوردي للعمل المرتكز على مكتسبات الثورة الصناعية والـذي يتميز بالإنتاج الجماهيري الواسع حول قطاعات أساسية هي الميكانيك والكهرباء والسيارات.

هذا الشكل بدأ يظهر محدوديته تدريجيا بفعل تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية والتحولات التـي تحدثها على بنية الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك، ويمكن إبراز أحد الخصائص الأساسية لهذه التحولات في التطور المتباين الذي تعرفه بنية الطلب وإنعكاساته، فهذا الأخـير أصبـح متنوعا (بحكم تنوع التخصصات والإهتمامات والأذواق...، وكذلك قصر مدة حياة المنتـوج..) ومنكمشا (بفعل الأزمة الإقتصادية والسياسات النيوليبرالية المطبقة).
هذا التطور المتباين للطلب مضافا له إرتفاع تكاليف العمل (أساسا فـي البلـدان الرأسـمالية المتطورة) سوف يؤدي إلى إشتداد المنافسة على المستوى العالمي والتي تصبح قائمـة علـى

---

[38]- Le nouveau dictionnaire économique et social, مرجع مذكور أعلاه، ص432.

أساس الإبتكار وتنوع المنتوج ومدة الإنجاز، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع نفقات بحث وتنمية المنتوج، مما يدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى تطوير شبكة من العلاقات فيما بينها وبينها وبين فروعها، وكذا بينها وبين المؤسسات العمومية، مشكلة بذلك شبكة من التحالفات التجارية والمالية والتكنولوجية على المستوى العالمي.

هذه الشبكات تقوم في تنظيمها على المزج بين الإندماج الكلاسيكي (الشركة الأم وفروعها) وبين طرق تسيير وعمل الشركات اليابانية القائمة على لامركزية النشاطات، حيث تصبح العلاقة الجديدة بين الشركات وفروعها، علاقة عمودية وخطية أفقية في آن واحد، تأخذ عدة أشكال كإتفاقيات التعاون، وعقود المقاولة الباطنية، والإتفاقيات حول براءات الإختراع..إلخ.

يمكن إذن لشركة واحدة أن تكون في علاقة مع المئات من فروعها وفروع الشركات الأخرى وفي كل أنحاء العالم. الإحصائيات تتحدث عن 500 شركة كبرى تملك أكثر من 40 ألف فرع موزع في الخارج برأسمال يفوق 5500 مليار دولار[39]، وهي تسيطر الآن على 2/3 التجارة العالمية، كما أن 1/3 من المبادلات التجارية الدولية تتم بين فروع هذه الشركات نفسها (تفوق 1600 مليار دولار سنويا).

التنظيم الجديد لهذه الشركات يؤدي إلى تقسيم عالمي للمهام، فالأنشطة المتعلقة بالتسويق والهندستية والتركيب أو التجميع النهائي تتكفل بها الفروع، أما الأنشطة الحساسة والإستراتيجية كالبحث والتنمية (R&D) للمنتوج والإشراف الإداري والمالي يبقى مركزي ومن إختصاص الشركة الأم.
هذا يعني أن هذه الأخيرة سوف تتمركز حول نشاطها الرئيسي خاصة ذلك الذي تريد من خلاله المحافظة على إمتيازها التكنولوجي وإبقاء سيطرتها على سوقها التقليدي، وفي نفس الوقت توسيع نشاطها إلى القطاعات المختلفة الأخرى.
في النهاية نصل إلى شبكات كبرى تسيطر على نشاطات واسعة وتراقبها عبر سلطاتها التكنولوجية والمالية بالرغم من الإستقلالية القانونية التي تتمتع بها الفروع.
والهدف يبقى دائما البحث عن مصادر جديدة للربح عن طريق مرونة أكبر في العقود والعمل تسمح لها بتخفيض التكاليف ومواجهة المنافسة. كل هذا سوف تكون له إنعكاسات كبيرة على تنظيم العمل وعلى التشغيل بصفة عامة كما سنرى.

---

[39]- ملف حول العولمة ، مجلة Les Echos، ماي 1997.

الميزة الأكثر بروزا في هذه الظاهرة هي حركة الإندماجات الإستراتيجية التي تحدث بين الشركات المافوق قومية الكبرى، حيث عدد هذه الإندماجات بلغ 8000 إندماج من سنة 1980 إلى 1998، كما بلغت قيمتها **1998** وحدها **2400** مليار دولار، وهي **3** أضعاف القيمة المسجلة سنة **1996**.

القطاعات الأكثر معنية بهذه الحركة هي البترول، وصناعة السيارات، والبنوك، الإعلام الآلي والصيدلة.[40] السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تنامت ظاهرة الإحتكار والإندماجات الإستراتيجية هذه؟

إن أسباب تنامي هذه الظاهرة يصعب حصرها في كل جوانبها، ولكن يمكن تعداد أهمها فيما يلي:

- – إرتفاع تكاليف البحث والتنمية (**R&D**)، يتطلب توحيد الجهود لتخفيض التكاليف وإحتكار الإبتكارات، خاصة في القطاعات الرائدة للإقتصاد العالمي وأساسا قطاع الإتصال وقطاع الأسلحة.

- – تحرير الأسواق المالية يلعب دور المحرك لتسهيل عملية تنقل رؤوس الأموال وتركز وتمركز كميات هائلة بيد مجموعات مالية ضيقة.

- – تغيير موازين القوى بين المسيرين وحاملي الأسهم، يجعل هؤلاء يفرضون تحقيق مستوى عال من المردودية تدفع المؤسسات لإحداث تغيرات دائمة للتأثير على بنية التكاليف بمختلف الوسائل والأشكال (التركيز، الإندماج، التمركز حول النشاط الأساسي..إلخ).

- – عملية الخوصصة عملت كمحرك لدفع هذه الإندماجات بعد تخلي الدول الرأسمالية عن جزء هام من قطاعها العام.

---

[40]– حسب جريدة لوموند ل 11 جانفي 2000، فإنه من ضمن العشر إندماجات الأولى التي حصلت سنة 1999، خمسة (5) تعلقت بقطاع التيليكوم، وإثنان (2) بقطاع الصيدلة، وإثنان (2) بقطاع البنوك، و واحدة (1) بقطاع البترول.

- توحيد القوى والسياسات للسيطرة على الأسواق والتجاوب مع المنافسة، وكذلك للسيطرة على موارد البلدان النامية.

لقد أصبحت الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها تلعب دورا حاسما في المنافسة، فالبحث العلمي وتنميته الذي كان يتم على قاعدة وطنية أساسا، أصبح اليوم، ونظرا لإرتفاع تكاليف الإستثمار ومخاطره، يتم على قاعدة عالمية، فالشركات المافوق قومية هي مضطرة اليوم للتكتل وتوحيد المجهود من أجل إقتسام نفقات ومخاطر الإستثمار في منتجات ذات تكنولوجية عالية.

إن قطاعات مثل الإلكترونيك، والإعلام والإتصال، والصناعة الصيدلانية، والنقل الجوي، والفضاء، وحتى الصناعة الحربية، وصناعة السيارات، كلها معنية بهذه الإستراتيجية الجديدة التي دفعت الشركات المافوق قومية للتكتل والإندماج خارج إطار الأسواق والحدود الوطنية لدرجة أصبح من الصعب الحديث اليوم عن تكنولوجية وطنية مستقلة. أمثلة عديدة عن هذه التكتلات تمس القطاعات المذكورة أعلاه يمكن ذكرها، كإتحاد شركتي الطيران "بوينغ" (Boeing) الأمريكية و"آربيس" (Air Bus) الأوروبية في مشروع صنع طائرة ركاب من الحجم الكبير، أو كذلك إتحاد شركات "طوشيبا" (Toshiba) اليابانية و"أ.ب.م" (I.B.M) الأمريكية و"سيمانس" (Simens) الهولندية في مشروع تطوير مركب إلكتروني تبلغ تكاليف البحث فيه قيمة واحد مليار دولار، ومؤخرا فقط تطلعنا الأخبار عن إندماج شركتي "اميريتك" (Ameritech) و"أسبسي" (SBC) على شكل إتحاد أسهم قيمتها 62 مليار دولار، وكذلك الإندماج بين شركتي "مرسادس" (Mercedes) الألمانية و"كريزلر" (Chrysler) الأمريكية واللتان بإندماجهما تصبح تحتل الرتبة الخامسة في الإنتاج العالمي للسيارات برقم أعمال قدره 130 مليار دولار.

هذا التطور الذي يعرفه الإحتكار والمافوقومية وبالشكل الجاري لا يخلو من إنعكاسات على العمالة والتشغيل، فأغلبية الإندماجات التي تمت كانت تجري بعد تفكيك كبير للقطاع العام، وهو الأمر الذي يحدث لقطاع الإتصال في أوروبا، وينعكس بتسريح جماهيري للعمال وتفكيك لقوانين العمل. كما أن البلدان النامية ليست بمنحى عن هذه التطورات، ففي الوقت الذي تزيد فيه هذه الشركات من قدراتها التنافسية وإحتكار التكنولوجيا وسيطرتها على الأسواق العالمية، تتضاءل حظوظ هذه البلدان في الحصول على التكنولوجيا وتطوير قدراتها الإنتاجية

والتنافسية وهو الأمر الذي يدفع بتدمير قطاعات واسعة من نشاطات هذه البلدان وطرد أعــداد متزايدة من العمال وتقلص حجم التشغيل.

لا يمكننا الحديث عن التدويل وتنامي الإحتكار والمافوق قومية، دون الحديث عــن التكتــلا ت الإقليمية التي تتم بين الدول الرأسمالية المتطورة، والتي تصب في خدمة الشــركات المــافوق قومية والرأسمال المالي الدولي، وهو الأمر الذي يبين أن هذه الأخيرة لازالت بحاجة إلى دعــم الدولة الرأسمالية.

التكتلات الإقتصادية الجهوية والإقليمية، والمتمثلة أساسا في الأقطاب الثلاثة، وهــي القطــب الأمريكي الشمالي المندمج تحت لواء "إتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكــا (ALENA)" التــي أنشأت عام 1994 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والتي تحاول ضم بلــدان أمريكا اللاتينية، والقطب الآسيوي المتشكل من اليابان وبلدان جنوب شرق آســيا "ANSEA" والذي يعمل على ضم الهند والصين، وأخيرا القطب الأوروبي المنضوي تحت لواء "الإتحــاد الأوروبيUNION EUROPEENNE" ، والذي يعمل على ضم البلدان الإشتراكية ســابقا، وكذا بلدان الحوض الجنوبي من البحر المتوسط، تعمل كلها على تنسيق سياســاتها للإســتيلاء على الأسواق ومناطق النفوذ الإستراتيجية ــ الإقتصادية ضمن إستراتيجية الرأسمال الدولــي والشركات المافوق قومية، لكن هذا التنسيق لا يخلو من الصراع والتناقض.

ولعل أبرز مثال هو الإقتراح الأمريكي بإنشاء السوق "الشرق أوسطية" الذي يقابلــه الإقــتراح الأوروبي بإنشاء السوق "الأورو ــ متوسطية"، وكلا الإقتراحين يرتكزان على إنشــاء منــاطق للتبادل الحر تجعل بلداننا سوقا لمنتجات هذا القطب أو ذاك.

المظهر الثالث:

تدعيم مواقع الرأسمال المالي وتوسيع مجاله:

هذا المظهر يعد من بين المظاهر الأكثر بروزا في العولمــة الجاريــة، ويتمثــل فــي القــوة والإستقلالية التي بدأ يأخذها المجال المالي بالنسبة لمجال الإقتصاد الحقيقي والإنتاج.

وبالفعل، فمجموعات مالية ضيقة جدا أصبحت تمتلك وتتلاعب بمبالغ ضخمة تقدر حاليا بـآلاف الملايير من الدولارات، وهو الأمر الذي منحها سلطة قرار إقتصادي وسياسي، سـواء علـى المستوى العالمي عبر البنوك المافوق قومية والمؤسسات المالية والنقدية والإقتصادية الدوليـة، أو على مستوى الدول والحكومات.

الحديث اليوم، أصبح عن "مولنة كونية" للإقتصاد، وعن "كوكب مالي"، نظـرا لكميـة رؤوس الأموال التي أصبحت تنتقل بسرعة أكبر من سرعة الضوء(**300.000** كلم في الثانيـة) مـن دولة إلى أخرى، ومن ساحة مالية إلى أخرى، الشيء الذي يجعل رأس المال يفقد أكثر فـأكثر لهويته الوطنية.

ثلاثة عوامل أساسية تفسر هذه الظاهرة في إعتقادنا:

1 ــ السياسة المالية والنقدية التي إعتمدت منذ **1971** والمتمثلة في التفكيك التدريجـي لكل القوانين المنظمة للأسواق المالية والنقدية التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانيـة تحت لواء الأفكار والسياسات الاقتصادية والمالية الكينزية.

فبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الفوضى النقدية والمالية التي سـادت فـي السـوق الدولية بعد الأزمة الكبرى لسنوات 1929-1933، قامت حكومات الدول الرأسـمالية الأكثر تطورا بوضع قواعد جديدة لتنظيم السوق المالية والنقدية الدولية، وهو ما يعرف بنظام "بروتن ودس". هذا النظام الجديد الذي وضع تحت مظلة الأفكار الكينزية، كـان يهدف إلى تنظيم المجال النقدي والمالي الدولي (الإصدار، أسعار الصـرف، وأسـعار الفائدة) بإعطاء دور أكبر للدولة والبنوك المركزية، وكذا للتنسيق بين الدول الرأسـمالية المتطورة، وهذا لتفادي الأزمات وعدم الإستقرار المالي والنقدي.

إبتداء من السبعينيات، وبعد الأزمة المالية والنقدية التي تعرفـها الولايـات المتحـدة الأمريكية، شرع في تفكيك النظام والقواعد التي وضعت في "بروتـن وودس"، وهـذا تحت ضغط الرأسمال الدولي.

لقد تعلق أول إجراء بإلغاء قابلية تحويل الدولار، ثم تلته إجـراءات أخـرى خصـت تحرير سوق العملات والرأسمال، وتعويم أسعار الصرف ومعـدلات الفـائدة، وكـذا

تحرير سوق الأسهم والسندات، وهو ما تجسد بتفكيك الوساطة المالية(DESINTERMEDIATION) والتي تعني اللجوء مباشرة للأسواق النقدية دون الوساطة المالية للبنوك، وتفكيك الحدود (DECLOISONNEMENT) بين الأسواق المالية والنقدية والأسواق الداخلية والخارجية، وكذلك تفكيك القواعد المسيرة للنظام المالي والنقدي (DEREGLEMENTATION) أي تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة وجعلها عائمة.

هذه العملية تدخل في إطار المقترحات الليبرالية الجديدة لتحرير رؤوس الأموال خدمة لمصالح الرأسمال المالي الدولي، وهي العملية التي تبدأ من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تنتقل تحت ضغط السلطات الأمريكية إلى اليابان بعد فتحه لسوقه المالية في السنوات 1983-1984، ثم إلى أوروبا بعد تفكيك الأسواق الوطنية لمراقبة الصرف وإنشاء السوق الموحدة لرؤوس الأموال سنة1990.

هذه الإجراءات كانت لها عدة إنعكاسات، أولها هي إلغاء كل العقبات أمام تنقل رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية، أكثر من ذلك فإن هذه الأسواق قد إنفجرت ولم تعد هناك وساطة مالية بين البنوك (عمليات توظيف الأموال والتسليف والقرض)، فأغلبية العمليات أصبحت تتم في الأسواق المالية (تحويل الأسهم والسندات من عملة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر دون وساطة مالية للبنوك الوطنية). ثم أنها أدت إلى تطور المضاربات التي أصبحت تدر أرباحا ضخمة للمضاربين مما حول جزءا هاما من الإستثمارات من مجال الإنتاج إلى مجال المضاربة.

كما ساهم هذا العامل بالإضافة للعامل المذكور أعلاه، في عملية تركز وتمركز الرأسمال بشكله النقدي في أيادي قليلة جدا (5 مجموعات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية تسير لوحدها 8000 مليار دولار)، كما ساهم في ضعف سيطرة الدولة على هذا المجال وتنامي الإقتصاد غير الرسمي وتوسع شبكات تبيض أموال المخدرات والرشوة.

2 ـ الفوائض المالية الكبيرة العائمة التي لم تجد توظيفا في مجال الإنتاج بحكم الإنكماش الإقتصادي الناتج عن تطبيق السياسات الإقتصادية النيوليبرالية في البلدان

الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، وبحكم إنخفاض معدلات الأرباح في عـــدد مـــن القطاعات الإنتاجية. هذا الوضع جعل أصحاب رؤوس الأموال يتجهون للمضاربـــات المالية التي تدر عليهم أرباح أعلى.

3 – التطور الكبير والسريع الذي يعرفه قطاع الإعلام والإتصال والذي يوظف بصفة محكمة في المجال المالي. فالساحات المالية العالمية، أصبحت اليوم، مرتبطة بشـــبكات واسعة لأجهزة الإعلام الآلي، تسمح بإنتقال أكثر من **1700** مليار دولار يوميا "من يد إلى يد" ومن ساحة مالية إلى أخرى.

كل هذا بفضل شبكة من أجهزة الكومبيوتر الموزعة على أكـــثر مـــن 2000 مركـــز والمرتبطة بالأقمار الصناعية، وكذا الأنترنيت والأنترانات، تنقل المعلومـــات بســـرعة فائقة تفوق سرعة الضوء (أكثر من 300 ألف كلم في الثانية كما ذكرنا أعلاه).
تطور قطاع الإتصال والمعلوماتية سيؤدي إلى إختراع تقنيات مالية جديدة ومتنوعـــة، ستساهم مساهمة كبيرة في عدم إستقرار الأسواق المالية الدولية وإهتزازهـــا، ويدخـــل الإقتصاد العالمي في وضع من اللاإستقرار المزمن والهيكلي.

هذه العوامل ستزيد من مخاطر وقوع الأزمات المالية وإنتشارها، فالمضاربات الماليـــة تفجـــر الأزمة، والتقنيات المالية وأجهزة الإتصال الحديثة تتكفل بنشرها وتعميمها على مستوى مختلف الساحات المالية الدولية. إن الأزمة المالية التي عاشتها الأيام القليلة الماضية بعض بلدان جنوب شرق آسيا ومؤخرا إندونيسيا تؤكد لنا ذلك.
الأمر يزداد خطورة عندما يصبح الرأسمال "لاأخلاقي"، فتفكيك القواعـــد المنظمـــة والمســـيرة للسوق المالية الدولية زاد من إتساع شبكة تبييض الأموال الـــواردة مـــن عمليـــات التـــهريب والمخدرات، وكذا أموال الرشوة والإختلاسات.

إن التطور الذي يعرفه المجال المالي على المستوى العالمي، أو ما يسمى ب "العولمة الماليـــة" تحت تأثير الوصفات النيوليبرالية، وأساسا الوصفات النقدوية لميلتون فريدمان، تجعل الأســـواق المالية والنقدية الدولية تلعب الدور الحاسم في تسطير السياسات الإقتصادية الوطنيـــة للـــدول، فالأولى هي التي تحدد مدى نجاعة الثانية.

أصحاب هذه الوصفات يرون أن تحرير الأسواق المالية سيكون له الأثر الفعال والإيجابي في تخصيص الموارد من رؤوس الأموال على المستوى العالمي وتوزيعها بصفة متوازنة على مختلف المناطق، إلا أنه كما رأينا في الجدول أعلاه (رقم 4) فإن معظم رؤوس الأموال الدولية تتركز في البلدان الرأسمالية المتطورة، وأكثر من ذلك فإننا نلاحظ تدفق معاكس لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية المتطورة على شكل تسديدات لخدمات الديون، وتحويل لأرباح الشركات المافوق قومية.

هذه هي، في إعتقادنا، أهم مظاهر العولمة التي يعرفها العالم على مستوى البنية التحتية،، التي نعيد ونقول أنها مظاهر متداخلة ومتفاعلة فيما بعضها ويصعب الفصل فيما بينها، فعلى سبيل المثال فإن قطاع البترول يعرف هذه المظاهر بصفة جلية، إذ تشهد الشركات البترولية العالمية اليوم عملية تمركز واسعة بفضل إستحواذها على أموال ضخمة وإمتلاكها لقدرات تكنولوجية ضخمة[41]. كما تحمل ظاهرة العولمة جوانب موضوعية وذاتية يصعب التمييز بينها وإستخراج ما هو علمي فيها وما هو إيديولوجي.

ومن دون شك، فإن هذه التحولات على مستوى البنية التحتية العالمية سوف تؤثر على البنية الفوقية العالمية، وتطرح عدة مسائل وقضايا جديدة على مستوى تنظيم وتعديل النشاط الإقتصادي من إنتاج وتبادل وتوزيع وإستهلاك، وكذا تنظيم كل أوجه النشاط الإنساني.

المظهر الرابع:

العولمة على مستوى البنية الفوقية العالمية وعلى الدولة:

أحد جوانب العولمة ومظهرها كذلك هي التحولات التي تمس البنيات غير الإقتصادية على المستوى الوطني والدولي، أي الجانب الثقافي والإيديولوجي والسياسي.

لقد عقب حالة الفوضى السياسية والإقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية، وضع مؤسسات

---

[41]- البروفيسور خليف عمر يذكر في مقال له في "مجلة نقد" رقم 12، 1999، عنوان: "مشروع قانون المحروقات الجديد – الأوهام والحقائق" ،أن " عشرة أيام كانت كافية للشركة البترولية العالمية "**إيكسون**" "**EXXON**" التي يبلغ رأسمالها 92 مليار دولار ، لتجنيد 77 مليار دولار وإبتلاع الشركة العالمية "**موبيل**" "**MOBIL**".

دولية وجهوية لإعادة تنظيم شؤون العالم والإقتصاد العالمي، ولتنسيق السياسات الإقتصادية بين البلدان الرأسمالية المتطورة.
هذا التنظيم والتنسيق يوضع مع وصول الرأسمالية مرحلتها الإحتكارية للدولة وتحت ظل الأفكار الكينزية، أي في ظل تحالف بين الدولة والحكومات والرأسمال الإحتكاري، والهدف هو معالجة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية وتوفير شروط الإنطلاقة الإقتصادية، وإزالة كل العقبات التي تعيق عملية تركز وتمركز الإنتاج والرأسمال على المستوى العالمي، وخلق شروط جديدة إقتصادية وسياسية لإعادة إقتسام مناطق النفوذ.

بصفة ملموسة يظهر هذا التنسيق في التنظيمات والمؤسسات الجهوية والدولية التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، منها الإقتصادية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، والسوق الأوروبية المشتركة..إلخ، ومنها السياسية والعسكرية كهيئة الأمم المتحدة والمنظمات القارية التابعة لها، وكذا التنظيم السياسي والعسكري للحلف الأطلسي. كما وجدت تنظيمات ومؤسسات دولية غير رسمية لوضع تصورات والتفكير في إستراتيجيات للخروج من الأزمة السياسية والإجتماعية التي تمر بها الدول الرأسمالية المتطورة، أزمة الديمقراطية على الطريقة الغربية وتسيير المجتمعات المتطورة، وكذا نشر قيم الليبرالية والعصرنة وحقوق الإنسان..إلخ، مثل "اللجنة الثلاثية" المكونة من أكثر من 200 شخصية "مستقلة" من أمريكا وأوروبا واليابان، أو مجتمع "مونت بارلان" المكونة من مفكرين وجامعيين من الولايات المتحدة أساسا، الذين نظموا أنفسهم للدفاع على قيم الليبرالية والعالم الحر، خاصة في الميدان الإقتصادي.

يجب الذكر أنه في نفس الوقت يعرف العالم تنامي ظاهرة الإستقلال السياسي للعديد من الدولة الخاضعة للهيمنة الإستعمارية، ولقد أدركت هذه الدول مبكرا ضرورة إستكمال هذا الإستقلال بإحداث سيطرتها على ثرواتها الوطنية وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، لكن إستراتيجية الرأسمال الدولي كانت تحول دون ذلك، وهو الأمر الذي دفع أغلبية هذه الدول للتكتل وإنشاء تنظيمات دولية وجهوية للتنسيق فيما بينها وتوحيد جهودها للمطالبة بنظام دولي جديد يقوم على التبادل المتكافئ وإحترام حق هذه البلدان وشعوبها في ثرواتها وفي التنمية، وهي تنظيمات مثل منظمة البلدان غير المنحازة، ومجموعة 77، وكذا التنظيمات القارية أو الإقليمية لهذه الدول.

نفس الشيء تعرفه البلدان الإشتراكية سابقا، التي حاولت التكتل وإنشاء تنظيمات إقتصادية

وسياسية-عسكرية، من أجل التعاون وإنشاء نوع من التكامل للإفلات من السوق الرأسمالي الدولي.

إن العولمة بمظاهرها التي ذكرناها أعلاه، تحدث الآن تغيرات مهمة في الخريطة الإقتصادية والسياسية للعالم، خاصة مع إنهيار البلدان الإشتراكية سابقا وتراجع حركات التحرر الوطني في البلدان النامية، إننا نشهد ميلاد قطب إقتصادي وسياسي أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تفكير أحادي يقوم على عودة الأرثوذكسية الليبرالية في الميدان الإقتصادي والسياسي.

فتظافر العوامل المذكورة أعلاه وتفاعلها المتبادل، سيؤدي إلى إعادة النظر في دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي وحتى السياسي. أكثر من ذلك سوف يبرز تناقض أساسي تبدأ معالمه في التطور شيئا فشيئا وهو عدم التوافق بين الإقتصادي والسياسي.

وبالفعل فإن التنظيم السياسي لازال يخضع لمنطقة محددة جغرافيا (الأمة-الوطن) بينما الإقتصاد ينتظم بشكل مغاير عبر شبكات لا تعرف الحدود والمناطق الجغرافية. فالمرحلة التي كان فيها النشاط الإقتصادي يخضع لتنظيم الأسواق الوطنية الواضحة المعالم الجغرافية، والتي كان بإمكان الدولة ومؤسساتها متابعة ومراقبة كل أنشطة وعمليات الإنتاج والتبادل بصفة مباشرة ومستمرة (نوع البضائع وحجمها وقيمتها وإتجاهها..)، بدأت تترك المكان شيئا فشيئا لأشكال جديدة من التنظيم أصبحت تفلت أكثر فأكثر لمراقبة الدول ومؤسساتها.

فإذا أخذنا مثالا عن تطور ظاهرة "التشغيل عن بعد"، نجد أن العمال في الهند ينتجون معدات إلكترونية عبر شبكات الإتصال المرتبطة بالأقمار الصناعية، تسمح لهم الإشتغال إنطلاقا من أجهزة الكومبيوتر الموجودة في إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ونفس الشيء بالنسبة لعمال بلدان جنوب شرق آسيا الذين ينجزون دفاتر الإشتراك في الهاتف لسكان الولايات المتحدة بنفس الطريقة، أو كذلك عمال البرازيل الذين يعالجون تذاكر سفر شركات الطيران الأمريكية إنطلاقا من بلدانهم عن طريق شبكات الكومبيوتر المتصلة عبر الأقمار الصناعية، كل هذه العمليات هي عمليات إنتاج وتبادل سلع وخدمات، أي إنتاج وتبادل قيم، تدفعنا لطرح أسئلة لم تكن لتطرح من قبل: فأين توجد هذه القيم المخلوقة، من يراقب عملية التبادل، من يضع الرسوم عليها؟...إلخ، كما يمكننا التساؤل في هذه الحالة عن علاقات العمل، عقد العمل وظروف العمل، مستوى الأجور، وتأمين العمل والضمان الإجتماعي...إلخ.

كل هذه المسائل وأخرى، التي كانت تنظمها الدولة ومؤسساتها ووجدت حلولا لها في إطار الحدود الجغرافية الوطنية، كما وجدت تنظيما وتقنينا من طرف المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية، سيصبح من الصعب الآن في ظل الظروف الجديدة تنظيمها وتقنينها.

نفس المسألة تطرح إذا ما تطرقنا للمجال المالي، فكما أشرنا أعلاه، فإن تفكيك القواعد المسيرة للمجال المالي وشبكة الإعلام الآلي المستعملة، جعل الآلاف من ملايير الدولارات تنتقل يوميا من فرع إلى فرع آخر، ومن بلد إلى آخر، كما سمح لعدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال شراء أسهم وسندات من بلدان مختلفة، ففي هذه الحال تطرح مسألة هوية الرأسمال، ودور الدول والحكومات ووظائفها في تنظيم هذا المجال، خاصة إذا علمنا أنه لا يخضع إلى الضرائب والرسوم.

أمر آخر يتوجب التوقف عنده، وهو المتعلق بتنامي دور ومكانة الشركات المافوق قومية والشبكات الواسعة التي تسيطر عليها وتراقبها، وكذلك فيما يتعلق بالتحالفات الإستراتيجية التي تقيمها فيما بينها. إن هذه الشركات ترى أن الدولة والحكومات الوطنية بقوانينها وأنظمتها، وكذا بدورها الإجتماعي (عبر القطاع العمومي) و"المزايا والصلاحيات" التي تمنحها للنقابات، تشكل عقبة أمام توسعها، لهذا فهي تطالب بتقليص دور الدولة والنقابات وتنادي بالخوصصة، كل هذا تحت لواء الأفكار النيوليبرالية.

العينة هذه من الأمثلة، تبين الأهمية والنفوذ المتنامي للرأسمال المعولم ليس فقط على القرارات الإقتصادية للدول والعالم، بل وحتى السياسية، فالكثير من القرارات السياسية، سواء داخل الدول أو على مستوى العالم، أصبحت اليوم بيد أصحاب رؤوس الأموال، فهم يقررون مصير شعوب بأكملها دون أن يصوت عليهم أحد، وهو الأمر الذي يهدد وجود الديمقراطية ومؤسساتها. فقد صرح أحد أكبر رجال الأعمال الأمريكيين قائلا: "يشوب الغموض حول آفاق الديمقراطية في القرية العالمية، وليست لدينا فكرة كيف سنعيد إنتاج المؤسسات البرلمانية على المستوى مافوق القومي."[42] فهل تتجه المجتمعات نحو تقلص دور الدولة-الأمة وإنسحابها الكلي من تسيير الشؤون الإقتصادية والسياسية للبلدان؟ وهل نحن بصدد عملية جديدة لإعادة ترتيب شؤون العالم لا تلعب فيه الدولة-الأمة الدور الحاسم كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية، بل الدور الأكبر سوف يعود للمؤسسات والتنظيمات التي يسيطر عليها الرأسمال الدولي

---

[42] - ملف حول العولمة، مجلة Les Echos، مذكورة سابقا.

والشركات المافوق قومية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أو المنظمة العالمية للتجارة..؟

إن الجواب على هذه التساؤلات لا يزال بعيدا وصعبا، فالأمور لازالت غامضة ومبهمة، والتحولات تتم بسرعة فائقة، ولكن في نفس الوقت في ظل مقاومات وتناقضات عدة رموزها الحروب التجارية، والسياسات الحمائية، وإحتكار التكنولوجيا..إلخ.

إن دعاة العولمة النيوليبرالية يروجون لفكرة تلاشي الدولة، ويتكلمون عن "الدولة العالمية"، وإزالة الحدود الجغرافية، و"نهاية التاريخ والإيديولوجيات". كما أن الكثير من الباحثين يسلمون بهذا الواقع وكأنه حتمية لا مفر منها:" العولمة تعني الخصخصة، وهذه تؤدي إلى إنتهاء دور الدولة الإقتصادي، فتنتهي السياسة، لأن السياسة هي تدبير شؤون المنزل"[43].

إننا نعتقد أنه يجب تناول المسألة بحذر، فشعار "إنتهاء الدولة" الذي تحمله النيوليبرالية، يطرح بصفة تغليطية، فهل يتعلق الأمر بالدولة الرأسمالية في الدول المتطورة أم بالدولة في البلدان النامية؟

- فإذا كان الأمر يتعلق ب"**الدولة**" في الدول الرأسمالية المتطورة، فإنه يجب التذكير أن هذه الأخيرة كانت دوما دولة تدخلية، إذ عمدت لمدة تفوق الخمسة قرون إلى بسط نفوذها على الأسواق المحلية والدولية، كما إستخدمت **الدولة** كأداة أساسية لإعادة بناء إقتصادياتها عند الخروج من أزمات إقتصادية حادة وحروب مدمرة.

اليوم، وفي الظروف الحالية لتطور الرأسمالية، فإن الشركات المافوق قومية والرأسمال المالي الدولي أصبحوا بذات القوة جعلتهم ليسوا بحاجة للتدخل الواسع للدولة، وأصبحوا يطالبون بتقليص دورها لأنها تقف حاجزا أمام التنقل الحر للسلع ووسائل الإنتاج، وأساسا رأس المال، كما أنها تحد من زيادة الأرباح عبر تشريعاتها "الجامدة"، وخصوصا تشريعات العمل والحماية الإجتماعية.

---

[27] - محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز الدراسات والوحدة الإقتصادية ، ط 1997.1 ، ص28.

لكن هل يعني هذا إلغاء الدولة؟ إننا نعتقد أنه بالرغم من الشوط الكبير الذي قطعتـــه عمليـة تطبيق السياسات الإقتصادية النيوليبرالية، ورغم المشاريع التي تخطط لها الشركات المـــافوق قومية والرأسمال العالمي والتي يبدو أنها تتجه أكثر للبلدان النامية (مثـــل مشـــروع إتفاقيــة الإستثمار المتعدد الأطراف **A.M.I**)، فإن الرأسمالية العالمية لازالت بحاجة للدولة، وما شعار "تفكيك القواعد المسيرة للإقتصاد "**DEREGULATION**" سوى ضرب من الخيال، فالدولــة الرأسمالية تتدخل في كثير من المجالات، نذكر منها: لتحديـــد، ودعـــم، وحمايـــة صناعاتـــها التنافسية، وإحتكار التكنولوجيا، كما تتدخل لتسطير، ومتابعة، ومراقبة سياساتها المالية والنقدية، كما تحرص بصفة صارمة على أن تتطابق أهداف الشركات المـــافوق قوميـــة مـــع أهدافـــها الاقتصادية والسياسية، وخاصة في مجال سياستها الخارجية وفي مجال التسلح.

ويكفي ذكر تصريح نشر في مجلة نيويورك تايمز في **28 مارس 1999** :" **ما يحتـــاج إليـــه العالم اليوم هو أن العولمة لن تسير إلا إذا تحركت الولايات المتحدة كقوة لا تقـــهر.. واليـــد الخفية للسوق لن تعمل أبدا بدون القبضة الخفية. فـ"ماك دونالد" لا يكون مزدهرا بدون "ماك دونال دوغلاس"، الذي صنع الطائرة F 15. القبضة الخفيـــة التـــي تضمـــن عالمـــا أكيـــدا لتكنولوجيا "سيليكون فالي" تسمى الجيش، سلاح الطائرات، والبحرية ومـــارينز الولايـــات المتحدة الأمريكية"**. إن هذا التصريح ليس لمواطن أمريكي عادي، إنه ل طومـــاس فريدمـــان مستشار وزيرة الخارجية الأمريكية مادلن أولبرايت.[44]

لكن، هذا لا يعني أن هذا التدخل يتم بسهولة، بل يتم في عملية مد وجزر وصراع بين مختلـف الفئات الممثلة للرأسمال، وبين الدول الرأسمالية نفسها، وبينها وبين الدول النامية. ففي تقريـــر سري وضعه البنتاغون سنة 1992 ويحمل عنوان:"دليل سياسة الدفاع الأمريكية."[45] حـــددت إستراتيجية هذا البلد في ثلاث نقاط أساسية:

1- منع كل قوة معادية من السيطرة على مناطق فيها موارد تمكنها من بلوغ مســتوى القوة العظمى.

---

[44]- د. سمير أمين، محاضرة لم تنشر بعنوان: إفريقيا وبلدان الجنوب في نظام عالمي في تحول، 2000.

[45]- التقرير كشفت عنه جريدة لوموند الديبلوماسي لشهر فيفري 1992، وقد حرر من طرف خبيرين هما: "بول فولفوتيز P.Wolfwotiz وهو الآن نائب وزير الدفاع الأمريكي؛ و"إ. لويس ليبي I. Lewis Libby "، وهو الآن مستشار قضايا الأمن لنائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ديك شيني Dick Cheney ".

2- إفشال أي محاولة من البلدان الصناعية المتطورة تهدف لتحدي الزعامة الأمريكية، أو تهدف لقلب النظام السياسي والإقتصادي القائم.

3- العمل على منع بروز أي منافس شامل في المستقبل.

هذه الأهداف "الإستراتيجية" لا يمكن أن يتحقق من دون تنسيق تام وتوزيع مهام متقن بين الدولة و"شركاتها" المافوق قومية، والمؤسسات المالية والنقدية والإقتصادية الدولية.

• أما إذا كان الأمر يتعلق بالبلدان النامية، فالوضع يختلف تماما وشعار "تقليص دور الدولة" بالمفهوم النيوليبرالي ومن منظور مصالح الشركات المافوق قومية والرأسمال الدولي، لا يعني التخلي عن التسيير البيروقراطي وإعادة توجيه الإقتصاد لإعطاء مجال أوسع للسوق لتطوير الطاقات الإنتاجية الوطنية العمومية والخاصة وخلق التشغيل والثروة وإمكانات التطور، بقدر ما يعني **تجريد الدولة النامية من كل أدوات وروافد تطبيق سياساتها التنموية وتحقيق إمكانات تراكمها الذاتي، وهذا يعني إستمرار أشكال الهيمنة والتبعية الإقتصادية، والقضاء على مكاسب الإستقلال السياسي.** وهذا يتم، في إعتقادنا، عبر:

← تجريد الدولة النامية من سيادتها على الموارد والثروات الطبيعية، وكذلك من سيادتها على سوق اليد العاملة المحلية (إلغاء قوانين العمل والحماية الإجتماعية، وتوسيع إنشاء المناطق الحرة...)، وتكريسها لخدمة إستراتيجية الشركات المافوق قومية والرأسمال العالمي.

← تجريد الدولة والمجتمع من المؤسسات والهياكل التي تقرر أهم المسائل المتعلقة بالجانب المجتمعي والإجتماعي والثقافي والبيئي، والسياسة الخارجية..إلخ، وهذا يعني تجريد الدولة والمجتمع من حق إختيار مشروع المجتمع الذي يريد.

بمعنى آخر هذا يعني جعل الدولة ضعيفـــة بمؤسســـاتها الإداريـــة والمنتخبـــة تســـير بديمقراطية شكلية، وبنخب حاكمة تتجه مصالحها للخارج وتعمـــل علـــى الإســـتجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية.

← تسليم القرار الإقتصادي والإجتماعي والسياســـي للمؤسســـات الماليـــة والنقديـــة والإقتصادية الدولية، فهي التي تملك "نموذج النمو السحري" والكوني، وهي التي تملـك الأدوات العلمية والتقنية الفعالة لتحقيـــق ذلـــك: ألا وهـــي النيوليبراليـــة الإقتصاديـــة والسياسية.

من جانب آخر، فإن العولمة بمظاهرها المذكورة أعلاه قد أدت لإنتشـــار أنماطـــا إســـتهلاكية والثقافية أصبحت تسيطر اليوم على العالم، ليصبح الحديث اليوم عن ثقافـــة بـــلا حـــدود ولا حواجز وطنية، أي سيطرة نوع من الثقافة الكونية تحت هيمنة نمط الإستهلاك الأمريكي، وهـــو ما إصطلح بتسميته ب "الماكدونالية McDonaldisation".

الفكرة المهيمنة في هذا المجال هي أن الثقافة سلعة مثلها مثل أي سلعة أخرى ولابد أن تخضـــع للمقاييس التجارية ومتطلبات السوق، وهو ما تحاول المنظمة العالمية للتجارة فرضه وتأسيســـه بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، وبمقاومة شديدة من بعض الدول وعلى رأسها فرنسا.
لقد طرحت شعوب العالم الثالث مسألة "الإمبريالية الثقافية" منذ الستينيات لتعبر عـــن رفضـــها لهيمنة الثقافة الغربية والدول الرأسمالية المتطورة، وأدرجت ذلك في مطالبها من أجـــل نظـــام دولي جديد. الوضع يتفاقم اليوم بعد التطور الرهيب لوسائل الإعلام والإتصال وتفكيك القوانيـــن المسيرة لها، بل قطعت خوصصة هذا القطاع شوطا مهما لدرجـــة أصبـــح مفـــهوم "الخدمـــة العمومية" بدون معنى في الظروف الحالية.

كما أصبحت وسائل الإعلام والإتصال العصرية وسيلة في يد الرأسمال الدولي لفرض خطـــاب سياسي وإيديولوجي، بالرغم من زعمهم ب "نهاية الإيديولوجيـــات"!، ينكـــر الفـــوارق بيـــن المجتمعات والدول، وحسب دعاة هذا الخطاب فنحن نعيش في "قرية عالمية" أين تتمحي فيـــها الخصوصيات الوطنية وهويه الشعوب وثقافتها، وأين تسود قيم كونية واحدة ونموذج واحد مـــن الديمقراطية والعصرنة وحقوق الإنسان. كما نعيش في عالم تتساوى فيه المجتمعات والطبقـــات

والفئات الإجتماعية أمام القرارات الصحيحة والعادلة للسوق وقانون العرض والطلب، فنحن أمام "قدرية إقتصادية" جديدة شعارها الليبرالية الإقتصادية والقطاع الخاص هو القطاع الوحيد الدافع للنمو والخالق للشغل.

إن العولمة كعملية موضوعية لتطور القوى المنتجة وجتمعتها على المستوى العالمي، هي تتم اليوم لصالح الرأسمال الدولي وتحت لواء الأفكار النيوليبرالية، التي تريد فرض نموذج إقتصادي وسياسي قائم على تقديس المصلحة الفردية ومنطق الربح، وتفكيك كل الروابط الإجتماعية القائمة على قيم التضامن والمصلحة العامة والتعاون بين الشعوب.

الفصل الثالث:

إنعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل وموقف التيار النيوليبرالي:

على مستوى التشغيل والبطالة ستكون للعولمة إنعكاسات هامة، وتكون للتيار النيوليبرالي مواقف تنعكس بصفة ملموسة في السياسات الإقتصادية التي بدأت تنتهجها حكومات الدول الرأسمالية منذ الثمانينيات، وفي برامج المؤسسات الدولية المقترحة على البلدان النامية.

إن عملية العولمة بمظاهرها، خاصة الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها، وبالشكل الذي تتم به تحت لواء الأفكار النيولبرالية ولصالح عدد محدود من الدول الرأسمالية المتطورة والشركات المافوق قومية، وكذا لصالح حفنة من أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، ستكون لها إنعكاسات كبيرة على التشغيل.

الأرقام والإحصائيات تجمع كلها أن هناك تراجع في التشغيل وأن أعداد البطالين قد إرتفع في العالم، كما أن ظروف العمل تعرف تدهورا خطيرا من يوم إلى آخر، وهو ما زاد من مظاهر الفقر والتهميش، ونقص التغطية الصحية والتعليم ...إلخ.

هذا بالرغم من محاولة الدعاية النيوليبرالية التستر على ذلك بزعمها أن "المرونة" في عقود العمل قد أدت إلى تحسين مستوى التشغيل، بل ستؤدي إلى خلق مناصب أكثر فأكثر.

وستحاول التيارات الفكرية النيوليبرالية تقديم صياغة نظرية لمواقف الرأسمال المالي والشركات المافوق قومية من البطالة والتشغيل، وتعمل على إبراز مواقفها وكأنها "العلم الخالص" الخالي من كل إيديولوجية. كما ستتولى المؤسسات المالية والنقدية الدولية وخبراءها صياغة نماذج إقتصادية "كونية" صالحة لكل مكان وزمان.

هذا ما سنحاول تناوله في المبحثين الآتيين، اللذان سنتناول فيهما أهم إنعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل والتيارات النيوليبرالية المعاصرة وموقفها من هذه الظاهرة.

المبحث الأول:

أهم إنعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل:

لا نزعم من خلال هذا العرض تناول كل إنعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل، بل سنحاول إعطاء نظرة عن الموضوع، لأن العولمة كعملية وبحكم سرعة التحولات التي تحدثها، وعمقها وغموضها، يصعب حصر كل إنعكاساتها، وما هذا العرض المتواضع إلا ملاحظات سجلت من خلال بعض القراءات التي قمت بها أقدم ملخصا عنها:

1ـ هناك تباعد أكثر فأكثر بين النمو الإقتصادي وبالأخص نمو الإنتاج، وبين مستوى التشغيل. فقد كان من بين المسلمات في علم الإقتصاد أن أي زيادة في الإستثمار تؤدي أوتوماتيكيا إلى زيادة في التشغيل، لكن في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية أصبح من الصعب ربط النمو بالتشغيل، فمن الممكن أن ترتفع معدلات النمو ومنه مستويات الإنتاج والإنتاجية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة في التشغيل حتى وإن خفضت ساعات العمل، وهذا المشكل بدأت تعرفه الدول الرأسمالية المتطورة وهو محل نقاش بين المفكرين، وصراع حاد بين الحكومات والأحزاب السياسية والنقابات..إلخ.

السبب في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين:

الأول يكمن في الوتيرة السريعة لإدخال الألآت وإستغناء الرأسماليين على عدد دائما متزايد من العمال، وهذه مسألة طبيعية جدا في الظروف العادية لسير الإقتصاد، لكن بالمقابل فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة من المفروض، ودائما في ظل المنطق الإقتصادي، أن يؤدي إلى الرفع من المردودية ومنه الأرباح، وهذا بدوره من المفروض أن يؤدي إلى زيادة الإستثمار ومنه التشغيل. لكن في ظل النظام الرأسمالي ومنطق الربح فإن الرأسماليين يعمدون دائما إلى توجيه أموالهم للقطاعات الأكثر ربحية، وهذا هو العامل الثاني في إعتقادنا.

الباحثة الاقتصادية "سوسان جورج Susan George" بينت ذلك في دراسة قامت بها حول

أهم الشركات المافوق قومية[46]. فقد قسمت هذه الشركات حسب نشـــاطها الصنـــاعي وقـــامت بمقارنة رقم مبيعاتها أو رقم أعمالها بمناصب الشغل التي تحدثها، ووصلت إلـــى الملاحظـــات التالية:

- بالنسبة لقطاع الإلكترونيك والإعلام الآلي، فإن مبيعات العشرين شركة التـــي تقـــع ضمن المائة شركة الأولى في العالم سنوات 1995 و1997 قد إرتفع بنســـبة 16%، في حين إنخفض التشغيل بها بنسبة 4.3%.

- في قطاع إنتاج السيارات، أرتفع رقم الأعمال بنسبة 25%، بينما التشغيل إنخفـض بنسبة 6.85.

- أما في قطاع البترول، فإن المفارقة تظهر بأكثر وضوحا، إذ عرف هـــذا القطـــاع إرتفاعا في رقم الأعمال بنسبة 19% ولكن التشغيل إنخفض به بنسبة 24.4%.

- التشغيل إرتفع بنسبة ضئيلة جدا (1% فقط) في قطاع الخدمات وأساسا في شـــركات الوجبات السريعة والتبغ والمشروبات.

العامل الثاني يظهر في تنامي القطاع المالي على حساب القطاع الإنتاجي، فكما رأينا أعـــلاه، القطاع الذي يستقطب حاليا كميات هائلة من رؤوس الأموال هو القطاع المالي الـــذي يحقـــق معدلات أرباح عالية جدا خاصة أنه لا يخضع إلى ضرائب ورسوم، ولكنه بالمقابل فهو قطـــاع لا يخلق مناصب شغل. هذا الوضع يظهر جليا في سيطرة حاملي الأســـهم علـــى القـــرارات الإستراتيجية للشركات الكبرى خاصة عندما يتعلق الأمر بتخفيض التكاليف لمواجهة المنافســـة، وبطبيعة الحال فتكاليف العمل هي التي تستهدف، حيث أصبح هناك علاقة طردية بين تخفيـض عدد العمال وإرتفاع قيمة السهم.

هذان العاملان يجعلان من الصعب الربط بين النمو الإقتصادي والتشغيل، وهو الأمـــر الـــذي يؤدي إلى زيادة البطالة.

---

[46] - Susan George "L'ampleur de la mondialisation aujourd'hui", International View point, N° 326 Decembre 2000, p. 21.

2 ــ سوف يؤدي التطور التكنولوجي إلى زيادة الطلب على تشغيل يحتاج أكثر فأكثر إلى تأهيل عال ومستوى علمي مرتفع، وهذا يعني أن ظروف التشغيل التي كانت تخضع لشروط الثورة الصناعية وتقسيم العمل الذي كانت تتطلبه لم تعد قائمة. فمتطلبات العمل الجديدة تفرض على العامل المنتج سيطرة تامة على كل العملية الإنتاجية في كل مراحلها. هذا بالإضافة إلى سرعة الإبتكارات التي رفعت من وتيرة تجديد التكنولوجيا وإدخال الآلات الجديدة، وهو الأمر الذي أصبح يتطلب من العامل مرونة كبيرة للتأقلم معها وهذا يستدعي أمرين:

الأول هو ضرورة الرفع من مستوى المعارف العامة والأساسية للعامل والتي تسمح له بإكتساب قاعدة من المعلومات تمكنه من التأقلم طول حياته المهنية مع التطورات التكنولوجية الجديدة.

أما الأمر الثاني فهو ضرورة التخصص الدقيق من أجل التمكن كل ما أستدعى الأمر التماشي مع المتطلبات الجديدة للثورة العلمية والتكنولوجية. إن التوفيق بين هاذين الأمرين هي مسألة معقدة وصعبة وهو الشيء الذي أدى في كثير من الأحيان لطرد أعداد متزايدة من العمال الذين لا يتجاوبون وهذه المتطلبات.

كما أن مسؤولية التعليم والتكوين كبيرة هنا، خاصة في البلدان النامية، حيث تتطلب هذه العملية بالإضافة لتجنيد موارد كبيرة، ضرورة الربط بين عالم التعليم والتكوين وعالم الإنتاج والتشغيل.

3 ــ إن محتوى النشاط الإنتاجي يتغير، وهو ما أدى إلى تحول في هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات، فالمدة المخصصة للإنتاج المباشر أصبحت تتقلص لتترك المجال لمجموعة مختلفة من الأعمال الأمامية والخلفية للعمل الإنتاجي. إن مناصب الشغل أصبحت تنخفض في قطاعات الإنتاج المباشر، بينما لا تعوض في مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالخدمات مثل البحث والتنمية، مراقبة الجودة، الإشهار والتسويق، الخدمات الصحية والإجتماعية..إلخ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع البطالة وتدهور ظروف العمل لأن هذه الأنشطة هي الأكثر خضوعا لشروط "المرونة" التي يتطلبها الرأسماليون (العمل بالقطعة، بوقت محدد، والعمل المؤقت..إلخ).

4 – التحولات الجديدة تؤدي إلى تغيير في هيكل التشغيل وشروط العمل، فكما ذكرنا أعلاه، فإن التطور الكبير في ميدان الإعلام والإتصال قد أدى إلى إنتشار ظاهرة التشغيل عن بعد، كما أن تطور الشركات المافوق قومية وتكوين الشبكات أدى ويؤدي إلى إعادة تشكيل الصناعات (Reconfiguration) بشكل يجعل الشركة الأم ترتكز على نشاطها الأساسي "قلب المهنة" وتترك الأنشطة الأخرى لمجموعة من المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات العائلية، سواء داخل البلدان الرأسمالية المتطورة أو داخل البلدان النامية، تحت شكل عقود المقاولة الباطنية أو إعادة توطين للصناعات.

الهدف هو دائما تخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة المتنامية في إقتصاد مفتوح أكثر فأكثر، وبالطبع ستكون الأجور وتخفيضها الأداة الأساسية، وهو ما يؤدي بشكل عام إلى إنتشار عقود العمل المؤقت، وبوقت محدود، والعمل بالقطعة، وبالمنزل، وتشغيل النساء والأطفال..إلخ، الأمر الذي إنعكس بتدهور كبير في ظروف العمل، وغياب تشريعاته، وإنخفاض الأجور وغياب الحماية الصحية والضمان الإجتماعي..

بعض الإنعكاسات هذه للعولمة على التشغيل والبطالة ستؤدي إلى تفجير العمالة، فالحدود بين التشغيل والتكوين والبطالة تتقلص والمرونة بينهم تصبح كبيرة لدرجة يصعب حصر وضع الشخص إن كان يشتغل أو في تكوين أم هو بطال، الشيء الذي يولد نقاشا حادا حول الإحصائيات المتعلقة بالبطالة، فهناك أشخاص في وضع مماثل، يعدون في البلدان الأوروبية من تعداد البطالين، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يدخلون ضمن المشتغلين، كما هناك أشخاص توقفوا عن البحث على عمل، سواء لفقدان الأمل في إيجاد منصب شغل أو لنقص تأهيلهم ومستواهم التعليمي، ولا يدرجون في الإحصائيات ضمن البطالين.

الأرقام تصبح محل تلاعب كبير خاصة في البلدان التي تتباهى بمرونة العمالة عندها، والتي شرعت منذ الثمانينيات في تطبيق الوصفات النيوليبرالية. كما أن البلدان النامية لا تفلت من هذا الوضع، إذ تساهم أجهزتها الإحصائية المتخلفة وكذا التلاعب بالأرقام لإغراض سياسية وإنتخابية، في إعطاء صورة غير واقعية عن وضع التشغيل والبطالة في هذه البلدان.

5 – إن العولمة الجارية التي تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية وفتح الحدود للمنافسة، تنكر الفوارق في إنتاجية العمل بين مختلف مناطق العالم. فعندما توضع هذه المناطق في مبارزة شرسة على نفس قدم المساواة، وهذا خلافا لما يدعو إليه دافييد ريكاردو بضرورة مراعاة مستوى تطور البلدان التي تقوم بعملية التبادل، فإننا نضع البلدان والمناطق الأقل تطورا

في خيار صعب: فإما أن ترقى لشروط المنافسة وهذا يعني تلبية شروط المردودية التي يفرضها المستثمرون وهي لا تقل عن 15%، وإما الإنسحاب من المنافسة لأنهم لا يستطيعون تحقيق هذا المستوى من المردودية، وبالتالي فهم يرون أن عملهم الإجتماعي غير معترف به بإسم مقياس حدد خارج واقعهم وإرادتهم.

فإذا كانت عملية التدويل الكلاسيكية تقوم على أساس نقل الفائض بين مناطق متباينة ومختلفة، وذلك بمختلف الأشكال المافوق إقتصادية والتبادل غير المتكافئ، فإن العولمة النيوليبرالية تعمل على خلق نوع من "المنطقة الحرة المعولمة"، أين تسود مقاييس المنافسة الشاملة التي تؤثر بمختلف الأشكال المتداخلة على تسيير اليد العاملة والأجور في مختلف البلدان التي تدخل المنافسة بغض النظر على الفوارق في إنتاجية العمل.
هذه المنافسة التي تمارس ضغطا قويا على البلدان النامية من أجل تقديم المزايا للشركات المافوق قومية لجلب الإستثمارات، تؤدي إلى **تسوية نحو الأسفل لتخفيض تكلفة اليد العاملة وذلك بتفكيك تشريعات العمل وقوانين الحماية الإجتماعية.**

إن البلدان التي فتحت حدودها كاملة للمنافسة كالمكسيك وبلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والتي إعتبرت كنموذج للإنطلاقة الاقتصادية والرفع من التشغيل، قد عاشت هذا الوضع. فالأزمة التي شملت هذه البلدان، خاصة بعد تخفيض قيمة البيزوس المكسيكي سنة 1994، والأزمات التي عرفتها كل البلدان التي وجهت إقتصادها كلية نحو التصدير، قد بينت أن هذه البلدان كانت كلما زادت من قدراتها التصديرية كلما زادت وارداتها بقدر أكبر، وهذا ما أدى إلى تفاقم العجز في موازينها التجارية وإلى إنهيار العملة المحلية لهذه البلدان، الشيء الذي أدى بأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى سحب أموالهم، وبالتالي فمناصب الشغل التي أنشأت في سنوات الرخاء مع كل ما تتميز به من تدهور في الأجور وشروط العمل المواتية، قد تبخرت في أيام معدودات.

ومهما يكن فالعولمة في شكلها الحالي، قد فاقمت من أعداد البطالين في العالم، كما أدت إلى تدهور كبير لظروف العمل والتشغيل، فتقرير مكتب الشغل الدولي حول التشغيل في العالم سنة 2000 يقول أن هناك 160مليون بطال عبر العالم من ضمنها 50 مليون في الدول الصناعية الكبرى، كما أنه وحسب نفس التقرير، فإن 500 مليون شخص يتلقون أجورا بأقل من واحد

(1) دولار يوميا.[47]

تأثير العولمة على عالم الشغل يظهر كذلك في الإنخفاض المتواصل للأجور الحقيقية، وإتساع الفوارق بين الأجور الأعلى والأجور الأدنى، وإرتفاع معدلات الفقر والتهميش، وتدهور الحماية الصحية للعمال، والضمان الإجتماعي، والتأمين على البطالة، تشغيل الأطفال والنساء..إلخ، وهو ما يطرح مسألة إعادة النظر في قانون العمل ومجموعة من القوانين الإجتماعية، التي من واجب المنظمات الدولية والأممية التكفل بها، كمنظمة العمل الدولية واليونسكو..

هذا الوضع لا يمكن فصله عن التيارات والأفكار النيوليبرالية التي بدأت تنتشر منذ السبعينيات، وعن السياسات الإقتصادية المستلهمة منها منذ الثمانينيات، فما هو موقف هذه التيارات من البطالة والتشغيل؟

47- تقرير حول التشغيل في العالم سنة 2000، مكتب الشغل الدولي، جنييف.

المبحث الثاني:

التيارات الفكرية النيوليبرالية وموقفها من البطالة والتشغيل:

إن الليبرالية الكلاسيكية التي حملت شعارها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، لم تختف مع إنتصار الأفكار والسياسات الإقتصادية الكينزية، بل سوف تعاود الظهور مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، وتعرف رواجا منذ السبعينيات مع الأزمة التي يدخلها النظام الرأسمالي، كما تعرف بداية تطبيقها منذ الثمانينيات في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية عبر برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إذن فالليبرالية تعيد تشكيل نفسها، في البداية مع تجمع أنصارها في "جمعية مونت بالران" (La société du Mont pèlerin) التي أسسها سنة 1947 الإقتصادي النمساوي فريدريك هايك (Hayek Friedrich)[48]، هذه الجمعية سوف تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على مبادئ الليبرالية الكلاسيكية وتطويرها، وأغلبية أتباعها درسوا ودرسوا بجامعة شيكاغو الأمريكية، كما نال معظمهم جائزة نوبل للإقتصاد.

من هذه الجمعية أساسا ستنبثق أهم التيارات الإقتصادية النيوليبرالية المعاصرة، وبالرغم من تشعب أفكارها وإتجاهاتها لكنها سوف تتوحد في عدد من المواقف أبرزها إعادة الإعتبار لبعض المفاهيم والقوانين الإقتصادية التي أتت بها المدرسة الكلاسيكية وإعتبارها قوانين كونية صالحة لكل مكان وزمان (قانون المنافذ لجون بابتيست ساي، وقانون السكان لروبير مالتوس..)، وكذا المفاهيم والأدوات التحليلية النيوكلاسيكية (نظرية الأسعار والتوازن الإقتصادي، الرجل الإقتصادي العقلاني، والتحليل الحدي..)، كما تتوحد هذه التيارات في إعتبارها السوق هو الميكانيزم الوحيد الفعال في تخصيص الموارد، وفي موقفها القاطع ضد تدخل الدولة في الإقتصاد، وضد الكينزية سواء على مستوى النظرية أو التطبيق.

مع السبعينيات تبرز ملامح تراجع النمو في البلدان الرأسمالية المتطورة، وهو الإعلان عن

---

[48]- **فريدريك هايك (1899-1992)** إقتصادي نمساوي، من أبرز المفكرين المدافعين عن الليبرلية ومن أشد خصوم كينز، مؤسس جمعية "مونت برلان" سنة 1947 والتي إشتهرت بدفاعها عن إقتصاد السوق الخالص والمنافسة الحرة، وبنشرها للإيديولوجية الليبرالية في شكلها الأكثر تطرفا، درس ف. هايك بجامعة شيكاغو ونال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1974، من أهم مؤلفاته: "الأسعار والإنتاج" (1931)، و"النظرية الخالصة للرأسمال"(1941).

أزمة طويلة المدى تمس مختلف مؤشرات النمو الإقتصادي والإجتماعي لهذه البلدان، كما تتوسع لتحدث إختلالا في النظام النقدي والمالي الدولي، وأزمة للمديونية والمواد الأولية. الأزمة هذه تتوسع لتشمل بلدان العالم الثالث والبلدان الإشتراكية سابقا لتصبح أزمة عالمية.

أصابع الإتهام تبدأ توجه للكينزية وسياساتها الإقتصادية التي طبقت منذ الحرب العالمية الثانية، وتبدأ الأفكار التي تعتبر نفسها بديلا لها في الظهور فتحملها مسؤولية الأزمة وتعتبرها قاصرة عن حل معضلة الركود التضخمي، وتبرز النقدوية(Le Monétarisme) كتيار يقود المعارضة ضد الكينزية، سرعان ما تنخرط فيه مدارس وتيارات نيوليبرالية أخرى مثل مدرسة العرض، ومدرسة الرأسمال الإنسان، ومدرسة الإختيارات العمومية وغيرها..

فالمدرسة النقدوية التي ترتبط بإسم مفكر إقتصادي ذاع صيته هو **ميلتن فريدمان** (Milton Friedman)[49]، تنطلق من أن الإقتصاد في إستقرار دائم وللنقود دور هام في ذلك، وبالتالي فإنه يجب تجنب أي سياسة تدخلية للدولة.

النواة النظرية لأفكار هذه المدرسة تتمثل فيما يسمى بالنظرية الكمية في النقود، التي تنطلق بفكرة منذ القرن السادس عشر مفادها أن تدفق المعدن النفيس هو سبب إرتفاع الأسعار، هذه الفكرة تطورها كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لتصبح قاعدة تفكيرها ونظرية متكاملة ترى أن أي تغير في الكتلة النقدية ينعكس في المدى البعيد بتغير في نفس الإتجاه ونفس الحجم لمستوى الأسعار.

ميلتن فريدمان يعيد الإعتبار لهذه النظرية فيقول: " من دون شك، ليس هناك علاقة تجريبية في الإقتصاد، لاحظنا أنها تعاود الظهور بإنتظام وفي ظروف مختلفة ومتنوعة، مثل العلاقة بين التغير في المدى القصير بين كمية النقود والأسعار، الواحدة هي وثيقة الإرتباط بالأخرى وتسير في نفس الإتجاه.. ولدي إعتقاد أن هذا الإنتظام هو نفسه يشكل القاعدة مثل العديد من الإنتظامات التي تشكل قاعدة العلوم الفيزيائية".[50]

---

[49]- **ميلتن فريدمان (1912)** إقتصادي أمريكي أستاذ بجامعة شيكاغو، رائد الفكر النيوليبرالي المعاصر وزعيم المدرسة النقدوية المشهورة، عضو جمعية "مونت برلان" وترأسها سنة 1970، مستشار الرئيس نيكسون (1968) ثم ريغان (1980)، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1976، من أهم مؤلفاته: "دراسات في النظرية الكمية للنقود" (1953)، و "التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية" (1963)، ، و"التضخم والأنظمة النقدية"(1968)، وكذلك "الرأسمالية والحرية"(1962).

[50]- ميلتن فريدمان، دراسات في النظرية الكمية للنقود، مطبوعات جامعة شيكاغو، 1956، ص 20 و21. مأخوذ من كتاب:
La penseé économiques depuis keynes,Michel Beaud & Gilles Dostaler, Ed. du Seuil,

من هنا ينطلق فريدمان في تحديد مجموعة من المواقف والمبادئ أساسها:

*- أن عرض النقود يحدد قيمة النقود ومستوى الأسعار.

*- أن التضخم هو دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية بحتة.

*- أن العلاقة بين التغير في الكتلة النقدية والدورات الإقتصادية هي وطيدة، فالتغير في كمية النقود هي مؤشر فعال يزودنا بصفة وافية بالمعلومات عن التذبذبات الإقتصادية.

*- أن الإقتصاديات العصرية مستقرة، وعمل السوق الحرة كفيل بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتشغيل الكامل.

من هذه المواقف والمبادئ تتحدد مجموعة من المقترحات والسياسات الإقتصادية لميلتن فريدمان والتي تركز على أن دور الدولة يقتصر على تأمين إطار مستقر لعمليات السوق (العرض والطلب). هذا يعني أنه يجب التراجع عن الفكرة التي مفادها أنه من الضروري تحقيق التشغيل الكامل، بل إن السياسات التي توضع لتحقيق هذا الهدف سوف تؤدي لعدم الإستقرار الإقتصادي. كما أن على الدولة أن تكتفي بتحديد بعض الأهداف الكلية كضمان الصرامة النقدية، والإستقرار في النفقات، وتحقيق توازن الميزانية.

فيما يتعلق بموقف المدرسة من البطالة، فهو ينطلق من أن هناك معدل طبيعي للبطالة[51] يميل إليه كل إقتصاد في حالة توازن، وأي إرتفاع أو إنخفاض لمعدل البطالة عن معدله الطبيعي يكون سببه "الوفاقات المؤسستية Les arrangements institutionnels"[52]، كالتأمين على البطالة، والحد الأدنى للأجور، وقوانين العمل والنقابات..إلخ "عندما أتحدث عن معدل البطالة "الطبيعي"، فإنني لا أقول أنه لا يتحرك ولا يتبدل. بل بالعكس، فالكثير من خصائص السوق التي تحدد هذا المستوى (من البطالة) هي نتاج الفعل الإنساني والسياسات المتبعة. في

1996, pp 273-276.

[51]ـــ بالنسبة لميلتن فريدمان، معدل البطالة الطبيعي هو البطالة اللاإرادية بالمفهوم النيوكلاسيكي مضافا إليه البطالة المؤقتة الناتجة عن الإختلالات في سوق العمل.

[52]ـــ نفس المرجع السابق، ص. 274.

الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، التشريعات حول الحد الأدنى للأجور ... وقوة النقابات، تجعل معدل البطالة الطبيعي أكثر إرتفاعا مما هو عليه في الحالة العادية."[53]

كما أن أي سياسة بإتجاه دفع الطلب الفعال وتخفيض هذا المعدل الطبيعي للبطالة، كالسياسات النقدية والجبائية.. (ويقصد هنا السياسات الكينزية)،، هي غير مجدية في المدى الطويل وتؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم " ليس هناك وفاق دائم بين التضخم والبطالة... هذه الأخيرة لا يمكن تفاديها دون إرتفاع سريع ودائم للتضخم."[54]

مدرسة العرض هي أحد مدارس التيار نيوليبرالي تطورت مع التغيرات التي عرفتها السياسة الإقتصادية الأمريكية تحت رئاسة رونالد ريغن.[55]
فعندما كان هذا الأخير محافظا على ولاية كاليفورنيا، إنفجرت حركة شعبية مدعمة من طوف بعض الإقتصاديين للمطالبة بتخفيض الضرائب، توصلت إلى تحقيق تخفيضات هامة على رسوم الملكية، هذه الحركة توسعت من بعد لتشمل باقي الولايات الأمريكية.

سنة بعد ذلك، أي في عام 1979، ينشر كل من **أرتير لافير** (Arthur Laffer) **وجان ب. سايمور**(Jan p. Seymour) كتابا عنوانه " إقتصاديات الثورة على الرسوم" (the economics of the tax revolt). الكتاب يحمل عدة أفكار أساسها أن الضرائب المرتفعة على المداخيل والأرباح لا تشجع على المبادرة والإدخار، وبالتالي لا تشجع على الإستثمار والمجهود الإنتاجي. كما أن الجباية المرتفعة والردعية تحفز على ظهور الأنشطة غير الرسمية، كتوسع التشغيل غير المصرح به تهربا من دفع الضريبة. لهذا فهم يقترحون تخفيضات معتبرة في الضرائب المباشرة والتقليل من طابعها التدرجي لأن الأغنياء هم الذين

---

[53] Milton Friedman « Le role de la politiaue monétaire » , The American Economic Review, mars 1968, pp. 1-17. مذكور في كتاب : « Les grands textes de l ' Economie et de la Sociologie » p.228

[54] نفس المرجع أعلاه، ص230

[55] مدرسة العرض هي تيار فكري تطور مع بداية السبعينيات وإشتهر مع فترة حكم الرئيس ريغن إبتداء من 1980، من أهم روادها:

*— **جورج جيلدر (1941)** مفكر إقتصادي أمريكي صاحب كتاب "الفقر والثراء" (1980) الذي يشن فيه هجوما شديد اللهجة ضد السياسات الإجتماعية للدولة، ويمدح فيه مزايا المبادرة الحرة.

*— **آرثر لافر (1941)** إقتصادي أمريكي يعتبر منظر هذه المدرسة وصاحب كتاب مشهور" إقتصاد الثورة على الرسوم" (1978).

يدخرون ويستثمرون في النهاية.

مفكرو مدرسة العرض لا يوافقون المدرسة النقدوية في إهتمامـــها المفــرط بعــرض النقــود وإهمالها لعملية الإنتاج والإبتكار، فبالنسبة إليهم المشكلة لا تكمن في التضخم أساسا بـــل فـــي ركود الإنتاج الناجم عن نظام جبائي يحطم المبادرة والإستثمار. إلا أنهم يؤيدون النقدوية فـــي أفكارها حول مزايا السوق والمنافسة، وضد تدخل الدولة في الإقتصاد وكل أشـــكال القوانيـــن الإجتماعية. كما يعتبرون الإقتصاديات المعاصرة مستقرة، ولدعم موقفهم فهم يرتكزون علـــى قانون المنافذ لجون بابتيست ساي ويعتبرون أن الإقتصاديات المعاصرة لا تعرف إختلالات ولا البطالة، وإن ظهرت فهي ناتجة عن عوامل خارجية. كما يؤيدون النقدوية فـــي موقفـــها مـــن السياسات الكينزية، حيث يعتبرونها ليست فقط غير فعالة، بل يمكن أن تكون لها نتائج معاكسة.

إن مطالب مدرسة العرض لا تقتصر على تخفيض الجباية، بل إنها ترى أنه يجب أن يصطحب ذلك بتخفيض في نفقات الدولة، فهذه الأخيرة، حسب رأيهم، تحول وتغير مسار الأموال التـــي كانت بالإمكان أن توضع في خدمة القطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق فهم يقترحون تخفيض كل النفقـــات الإجتماعيـــة للدولـــة، لأن السياســـات الإجتماعية تعتبر حاجزا أمام النمو وتهدد بالركود الإقتصـــــادي، وقـــد قـــام **جـــورج قيـــلدر (George Gilder)** في كتابه "الثروة والفقر (1981) بمجهود تبريري لهذه الأفكار وإعتـــبر أن المساعدات المقدمة للبطالين والمطلقين، والمنحرفين..إلخ، وكـــذا الخدمـــات الإجتماعيـــة المجانية، لا تساعد إلا على التكاثر وتشكل بذلك خطر على المجتمع " الضمان الإجتماعي ينهك العمل والعائلة، ويبقي الفقراء في فقرهم."[56]، أكثر من ذلك فهو يعتبر أن السياسات الإجتماعيـــة للدولة هي الحاجز الأساسي ليس أمام النمو الإقتصادي فقط، بـــل أمـــام إســـتمرار الحضـــارة الإنسانية!! وكأننا هنا أمام قانون مالتوس للسكان!

وفي نفس الإتجاه، فإن أصحاب هذه النظرية يطالبون بتخفيض تكـــاليف الأجـــور والأعبـــاء الإجتماعية التي تدفعها المؤسسات، لأنها ترفع من التكلفة وتجعل المؤسسات في وضع تنافســـي سيئ.

56- Georges Gilder, Richesse et pauvreté, Ed. ALBIN MICHEL, 1981, p.127. cité in La penseé économique depuis keynes, op. cit., pp.181,183.

هناك تيارات إقتصادية نيوليبرالية أخرى، تبدأ منذ الخمسينيات في تجديد وتعميم الإقتراب النيوكلاسيكي، وفي إحياء الأفكار الليبرالية بدفع من مجموعة من الإقتصاديين المنتمين إلى جامعتي شيكاغو وفيرجينيا.

وبالرغم من أن النيوكلاسيكية قد إنتقدت في ضيق تحليلها وعدم واقعيته، وإبتعادها عن عالم الأشياء الملموس، إلا أن هذه التيارات الليبرالية المعاصرة ستدفع بالتحليل النيوكلاسيكي إلى أقصاه، وتجعله المفتاح الذي يفتح مجال معرفة كل المظاهر الإجتماعية، لدرجة تصبح كل العلوم الإجتماعية الأخرى دون أدنى فائدة في نظرهم.

هذه التيارات ترى المجتمع عبارة عن مجموعة من المتعاملين المستقلين (أفراد، عائلات، مؤسسات)، ولكل واحد حرية التصرف بعقلانية، وتفاعل التصرفات الفردية هذه هي جوهر الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

إن أبرز نماذج تعميم هذا التحليل تظهر في نظريتي "الرأسمال الإنسان" و"الإختيارات العمومية".

فـ**نظرية الرأسمال الإنسان**[57] تظهر مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات و المفكر الاقتصادي **مينسر جاكوب (Mincer Jacob)** هو أول من إستخدم عبارة "الرأسمال الإنسان" في مقال نشره سنة 1958، لكن المؤشر حقيقي للنظرية الجديدة هو مقال " الإستثمار في الرأسمال

57- نظرية الرأسمال الإنسان هي مرتبطة بصفة وثيقة مع مدرسة شيكاغو النقدوية، إذ طورت النظرية الإقتصادية الجزئية للإستثمار ووسعتها لتشمل الإستثمار في الإنسان، ومن بين أهم روادها:

*ــ **تيودور شولتز (1912)**، مؤسس نظرية الرأسمال الإنسان، أستاذ بجامعة شيكاغو، ترأس الجمعية الأمريكية للإقتصاد سنة 1961، مستشار في الحكومة الأمريكية ولدى هيئة الأمم المتحدة، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1979. نشر مقالات عديدة حول الأستثمار في الإنسان والتربية من سنة 1941 إلى 1975 في مجلات أمريكية مشهورة مثل "المجلة الإقتصادية الأمريكية" و" مجلة الإقتصاد السياسي" ، كما ألف كتب عديدة أهمها " الزراعة في الإقتصاديات الغير مستقرة"(1945)، و الإستثمار في الرأسمال الإنسان ــ دور التربية والبحث ــ"(1971)، وكذلك "إقتصاديات الأسرة: الزواج، الأطفال والرأسمال الإنسان"(1975).

*ــ **غاري بيكر (1930)** إقتصادي أمريكي درس بجامعة شيكاغو، نائب رئيس الجمعية الإقتصادية الأمريكية سنة 1987، ونائب رئيس جمعية "مونت برلان" سنة 1989، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1992، من أهم مؤلفاته " الرأسمال الإنسان، تحليل نظري وتطبيقي مع إشارة خاصة للتربية"(1964)، و"محاولة في إقتصاديات الجريمة والعقاب"(1974).

*ــ **جورج ستيغلر (1911-1991)** إقتصادي أمريكي أستاذ بجامعة شيكاغو، رئيس الجمعية الإقتصادية الأمريكية سنة 1964، ترأس جمعية "مونت برلان" سنة 1977، تحصل على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1982. من أهم مؤلفاته مقال نشره سنة 1961 في مجلةالإقتصاد السياسي تحت عنوان "إقتصاد الإعلام"، و"الإقتصاد علم إمبريالي"(1984).

البشري" الذي نشره سنة 1961 الإقتصادي تيودور شولتز (Schultz Théodore).

ترى هذه النظرية أنه بالإضافة للخيرات المستعملة لإنتاج خيرات أخرى، تعد الموارد البشرية بمثابة رأسمال لها نفس أهمية الموارد المادية الأخري وتسير بنفس المبادئ. المسألة ليست جديدة، حيث أعطى الفكر الإقتصادي منذ نهاية القرون الوسطى إلى غاية الكلاسيك وماركس، وبدرجة متفاوتة، أهمية كبيرة للعمل الإنساني وأهميته في خلق الثروة والفائض الإقتصادي. إلا أن الجديد الذي تقدمه نظرية الرأسمال الإنسان هو إقترابها الجزئي (النيوكلاسيكي) لهذه المسألة وإعتبار الإشكالية تخص الفرد الإقتصادي العقلاني، وليس المجتمع ككل.

أصحاب هذه النظرية يرون أن تكاليف الصحة والتكوين والتعليم أصبحت مكلفة جدا، لهذا فالإنفاق فيها يعتبر إستثمارا بالنسبة للفرد العقلاني الذي سيفاضل بين المزايا التي سيتحصل عليها مستقبلا والتكاليف الحاضرة. فإذا أخذنا مثالا عن التعليم، فالفرد هو الذي سيقرر فيما إذا سيتوقف في المرحلة الثانوية أو الجامعية، فيما سيقوم بتعليم قصير أو طويل المدة، وفي كل الحالات فهو يفاضل بين الوقت الذي يخصصه للترفيه والوقت الذي يخصصه للعمل، إذا إختار الحالة الثانية فسوف يكلفه ذلك نفقات إضافية (إستثمار)، لكن ستعود عليه بالنفع مستقبل بمداخيل إضافية.

هذا المثال يعمم على الصحة والتكوين، فإختيارات الأفراد بالنسبة لصحتهم وتكوينهم هي التي تحدد مستقبلهم. إذن، وحسب أصحاب هذه النظرية فإن الإختلاف في الدخول يفسر بإختيارات المستهلك العقلاني، وليس بوضعه الإجتماعي.

عقلانية الفرد الإقتصادي يوسعها **غاري بيكر** (Becker Gary) إلى مختلف السلوكات والتصرفات الإنسانية للأفراد، فيمكن تفسير كل فعل إنساني مثل النشاط الإجرامي، والزواج، والإنجاب، والطلاق، وحتى تقسيم المهام داخل المنزل..إلخ، من خلال المقارنة العقلانية بين الفوائد والتكاليف التي تنجر من كل تصرف.

هذا الإقتراب الذي صنف "**بالأمبريالي**"[58] يجعل من علم الإقتصاد نظرية عامة لتصرفات الأفراد، فليس هناك علوم إجتماعية، ولا علوم سياسية ، ولا علم النفس.

---

[58] - أنظر كتاب La penseé économiques depuis keynes,Michel Beaud & Gilles Dostaler, Ed. du Seuil, 1996.

بإختصار، وحسب أصحاب هذه المدارس، فإنه ليس هناك علوم إجتماعية أخرى سوى علم الإقتصاد: علم التصرفات العقلانية "ليس هناك سوى علم إجتماع واحد (علم الإقتصاد)، الشيء الذي يمنح لعلم الإقتصاد سلطة الغزو الإمبريالي هو أن أصناف التحليل التي نتمتع بها : الندرة، التكاليف، التفاضل، الفرص، لها تطبيق كوني بالفعل، بهذا فعلم الإقتصاد يشكل قواعد النحو الكونية لعلم الإجتماع.[59]

إن **نظرية "الإختيارات العمومية"** هي إحدى المدارس التي إنخرطت في هذا الإقتراب وطبقته على السياسة، فبإستخدامها لنفس أدوات التحليل قامت بدراسة تصرفات الأفراد في الإدارات والحياة العامة والسياسية، سواء كان هؤلاء الأفراد مواطنين أو أصحاب قرار، ناخبين أو منتخبين (بفتح الخاء)، كما وسع هذا الإقتراب لدراسة المالية العامة والإقتصاد العمومي من وجهة النظر الفردية.

جامس بوشانان (Buchanan James)[60] الذي هو أحد أبرز ممثلي هذه النظرية، يرى أنه ليس هناك أي مبرر لكي يتصرف الفرد بصفة مختلفة حينما يتعلق الأمر بحياته الخاصة أو حينما يتعلق بحياته العامة. وتماما مثل المستهلك العقلاني الذي يقارن بين التكلفة والإشباع الذي تحققه له سلعة ما، فهو يقارن بين الضريبة التي يدفعها والخدمة العمومية التي يتحصل عليها بالمقابل، ومن هذا المنطلق يطور هذا المفكر مفهوم "السلع العمومية"، فهناك متعاملين (أفراد، مجموعات، أحزاب سياسية..) تلتقي في سوق سياسية، كل واحد يريد تعظيم مصالحه الخاصة بوسائل حكومية.

هذه النظرية لا توافق الأطروحة التي ترى بأن دور الحكومات (الدولة) ومهامها هو السهر على تحقيق المصلحة العامة " ليس هناك أي مبرر للإعتقاد بأن الدولة تحقق الحلول المثلى.. الإقتصاديون (يقصد الكينزيون) غالبا ما ينصحون بالتدخل الحكومي..هذا خطئ لأنه عندما تكون هنالك تأثيرات خارجية قوية، يمكن أن نتوقع نتائج سلبية للسوق، وهو ما يسمى في لغة

59- مقال عنوانه "المجال الواسع لعلم الإقتصاد" ل ج. هيرشليفر، المجلة الإقتصادية الأمريكية، المجلد 75 رقم 6، 1985، ص 127. مأخوذ من كتاب "La penseé économique depuis keynes, p. 186."

60- **جامس بوشانان** (**1919**)، إقتصادي أمريكي من جامعة شيكاغو، مؤسس مدرسة الإختيارات العمومية، سنة 1963 ينشأ جمعية الإختيارات العمومية، يتولى رئاسة جمعية مونت برلان سنة 1984، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1986. من أهم مؤلفاته "النظرة الخالص في المالية العامة"(1949)، و"الطلب والعرض على الإختيارات العمومية"(1968"، وكذلك " الحرية، السوق والدولة"(1985).

الإقتصاديين بحالة إفلاس السوق.إذن يجب إعادة النظر في الفكرة التي ترى بأن الدولة هي الأكثر نجاحا، أو هي أقل الضررين (من السوق)" [61]، وبالتالي فالأساس والأنجع هو السوق والمصلحة الفردية الخاصة.

أما التدخل الحكومي، حسب هذه المدرسة دائما، فإنه يعرقل السير العادي (الطبيعي) لقوى السوق، ويؤدي لخلق جهاز بيروقراطي ضخم يؤثر سلبا على القرارات السليمة للمتعاملين الإقتصاديين والسياسيين

من خلال هذا العرض المختصر لأفكار وأراء التيارات النيوليبرالية المعاصرة، يمكننا تلخيص مواقفها الإقتصادية والسياسية العامة، وموقفها من البطالة والتشغيل والحلول التي يقترحونها لحل هذه المعضلة في المخطط الذي يظهر في الصفحة الموالية :
لقد سبق وأن أوضحنا أن التيارات النيوليبرالية ترى سبب الأزمة التي يدخلها العالم منذ السبعينيات، في السياسات الإقتصادية الكينزية التي أدت إلى تضخم كبير وتراجع في معدلات النمو وإرتفاع للبطالة، الدولة تتحمل مسؤولية هذا الوضع حيث رفعت من النفقات العامة وأساسا النفقات الإجتماعية، وتسببت بذلك في عجز الميزانية العمومية.
لهذا فالتكلفة الإجتماعية أصبحت لا تطاق ولابد من وضع حد لهذا الوضع والتوقف من دفع الفاتورة، لكي تتوفر الشروط المناسبة للنمو.

بالنسبة لإصحاب التيار النيوليبرالي وعلى نفس خطى المدرسة النيوكلاسيكية، فإن البطالة لا يمكن أن تكون سوى إرادية، وهناك دائما نسبة من الأشخاص الذي يرفضون العمل، لأن الأجور المقترحة لهم لا تتجاوب ومؤهلاتهم، وهو ما يسمونه بمعدل البطالة الطبيعي، الذي يتراوح عندهم بين 2% و9 % حسب الإتجاهات المختلفة المكونة لهذا التيار، ومن هذا المنطلق فهم يعتبرون التشغيل الكامل هو ضرب من الوهم.

كما يرجعون إرتفاع معدلات البطالة إلى عدم مرونة سوق العمل بسبب تدخل الدولة والنقابات التي تمنع إنخفاض الأجور، وتمنح مزايا كبيرة للعمال مثل الحد الأدنى للأجور، والتأمين على

---

[61]- غوردن تيلوك **G.Tullock**، من أتباع مدرسة الإختيارات العمومية، المقال من كتابه "السوق السياسية -تحليل إقتصادي للعمليات السياسية ـ"، مأخوذ من Economie contemporaine, T3, J. p. Dellas, Ed. ellipses, 1992, p.31

البطالة، والضمان الإجتماعي..إلخ.

إن مختلف إتجاهات التيار النيو ليبرالي تتفق على مجموعة من المبادئ والمقترحات للخروج من الأزمة وتخفيض نسب البطالة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

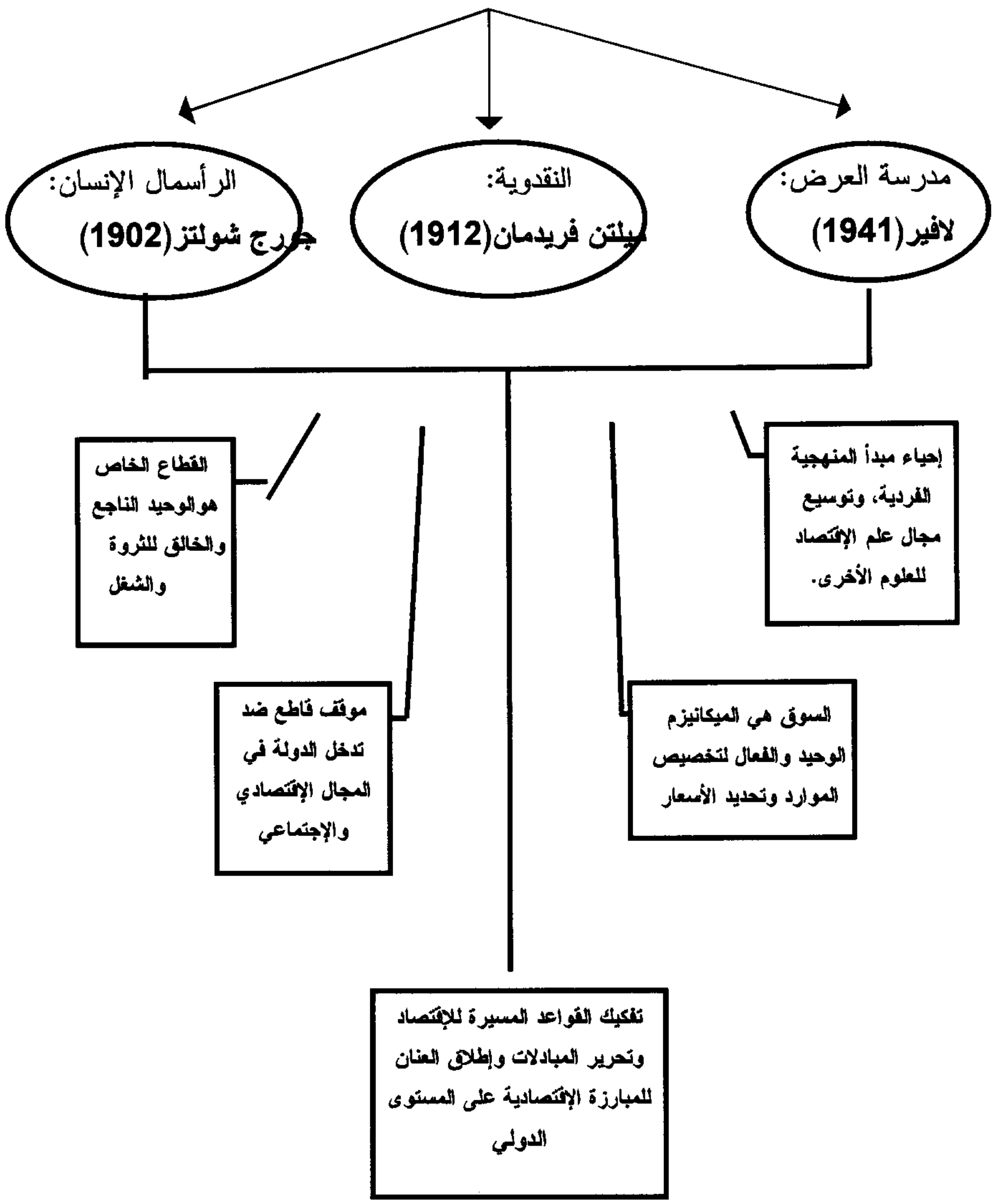
أ ــ التيارات النيوليبرالية تحمل السياسات الإقتصادية الكينزية مسؤولية الأزمة وإرتفاع معدلات البطالة والتضخم، كما تعتبر الدولة بتدخلها في المجال الإقتصادي والإجتماعي مسؤولة عن إرتفاع النفقات العمومية الشيء الذي ولد عجزا في الميزانية العامة، وشكل حاجزا أمام المبادرة الخاصة. لهذا لابد أن تكف الدولة عن أي تدخل في الشؤون الإقتصادية، وعن أي شكل من أشكال التقنين والتنظيم الإجتماعي، ولابد من رفع كل الحواجز أمام القطاع الخاص، فهو القطاع الوحيد القائد للنمو والخالق للشغل. إن الأجنحة الأكثر تطرفا من هذه التيارات (أبرزهم دافيد فريدمان ، إبن ميلتن فريدمان صاحب المدرسة النقدوية.)، تذهب إلى أقصى حد ضد تدخل الدولة وتلغي حتى المهام التي حددها لها أصحاب الليبرالية الكلاسيكية (أساسا آدم سميث) مثل مهام الدفاع والشرطة، والتربية والتعليم والصحة..إلخ، إنها تحمل شعار: الدولة = الصفر.

ب ــ البطالة هي إرادية، وهناك دائما معدل طبيعي من الذين يرفضون العمل، وإرتفاع معدل البطالة عن معدلها الطبيعي هو ناتج عن الوفاقات المؤسستية بين الدولة والنقابات. لهذا لابد من تخفيض الأجور والأعباء الإجتماعية، وإلغاء الحد الأدنى للأجور، والتأمين على البطالة، وكذا تقليص سلطة النقابات ومجالات تدخلها.

ج ــ السوق الحرة والمنافسة هي الميكانيزم الوحيد للتعديل الإقتصادي، وهي أحسن مؤشر يسمح للمتعاملين بإتخاذ القرارات السليمة والعقلانية، وهذا سواء كان داخل البلد أو على مستوى الإقتصاد العالمي. لهذا لابد من ترك الإقتصاد للقانون الكوني الوحيد الكفيل بالتخصيص الأمثل للموارد: قانون العرض والطلب.

المخطط الثاني[62]

أهم مدارس الفكر النيوليبرالي ومبادئها



---

[62]- من تصميم الباحث.

معدلات البطالة العالية، حسب التيار النيوليبرالي، هي ناتجة عن تدخل الدولة والنقابات التي تعرقل السير الحسن والجيد لسوق العمل، أي تعرقل قانون الطلب والعرض على العمل، بتدخلها المجحف في وضع قوانين لتنظيم سوق العمل. لهذا لابد من تحرير سوق العمل وجعلها مرنة (Flèxible) وذلك بتخفيض الأجور الحقيقية والأعباء الإجتماعية، والضغط على العمالة، وإلغاء الحد الأدنى للأجور. الهدف هو إعادة النظر في توزيع المداخيل لصالح الربح طبعا "لا يجب على الحكومات الأوروبية التخوف من الإنعكاسات الناجمة عن قراراتهم المتعلقة بإعادة توزيع المداخيل، ولا يجب أن يمنعهم ذلك من الشروع في إصلاح عميق لسوق العمل لجعلها مرنة، وإصلاح نظام التأمين على البطالة"[63].

إن تخفيض الأجور والأعباء الإجتماعية، حسب أصحاب التيار النيوليبرالي، سيسمح بتخفيض التكاليف ومنه الأسعار، ويجعل المؤسسة في وضع أحسن يمكنها من مواجه المنافسة في ظل إقتصاد مفتوح أكثر فأكثر، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الأرباح وبالتالي الإستثمار فالتشغيل.(أنظر المخطط الثالث)

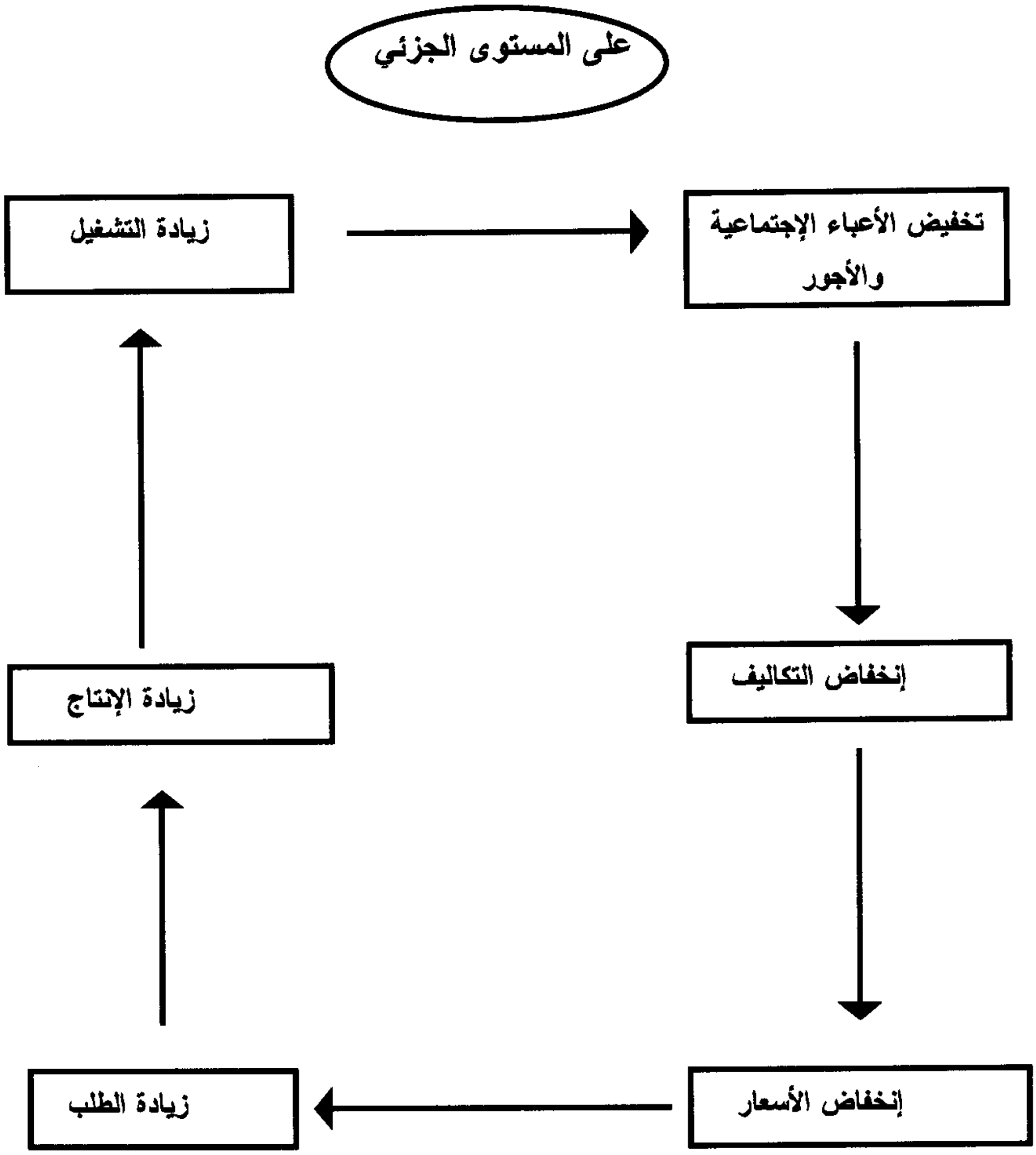
إن الإنتقاد الأساسي الذي قدمه العديد من الإقتصاديين للحل الذي يقترحه التيار النيوليبرالي للأزمة ومشكل البطالة، هو طبيعته الإنكماشية، إذ أن تخفيض الأجور يؤدي إلى الضغط على الطلب وهو الأمر الذي يؤدي إلى كساد ونقص الإستثمار. أصحاب هذا التيار يردون بأن الطلب سينخفض في المدى القصير فقط، أما على المدى البعيد فسوف يرتفع بحكم إنخفاض الأسعار، حيث سيعود الإقتصاد إلى توازنه وتحل المعضلة.
هذا التيار يرى كذلك أن زيادة الأرباح من جراء تخفيض الأجور سيؤدي أوتوماتيكيا إلى الإستثمار، لكن عن أي إستثمار يتحدثون؟ هل ذلك الخالق للشغل أم الإستثمار في البورصات والمضاربات المصرفية؟
إن جميع الدراسات تتفق على أن جزء كبيرا من رؤوس الأموال العالمية يعاد توظيفها في المجال المالي، لأن معدلات الأرباح في هذا القطاع عاليا مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصة وأن هذا القطاع لا يخضع لأي نوع من الرسوم والضرائب، هذا هو منطق التراكم الرأسمالي، وبالتالي فالأموال لا تتجه للقطاعات المنتجة الخالقة للشغل كما يزعمون.

---

[63]- نشرية صندوق النقد الدولي، ماي 1994.

المخطط الثالث[64]

النموذج النيوليبرالي



على المستوى الإقتصادي الكلي ومن أجل تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية والقضاء على العجز في الميزانية العمومية، رأينا أن التيار النيوليبرالي يقترح سياسة إقتصادية صارمة

[64]- من تصميم الباحث.

لتخفيض النفقات العامة، وخاصة الإجتماعية منها، وكذا تفكيك القطـــاع العــام وخوصصتـــه، وتحرير الأسواق المالية والنقدية، وأخيرا تحرير التجارة الخارجية.(أنظر المخطط الرابع)

كل هذه المبادئ التي أصبحت تعرف اليوم ب "وفـــاق واشـــنطن" "Le consensus de Washington"، التي كانت محل إجماع "كبار العالم" منذ بدايـــة الثمانينيـــات مـــن القـــرن العشرين، والتي تقوم على عشر (10) مبادئ أساسية هي:[65]

- الصرامة في الميزنية العمومية.
- إعادة توجيه النفقات العمومية نحو التربية والصحة والهياكل التحتية.
- إصلاح منظومة الضرائب، توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض معدلات الضرائب الحدية.
- سعر الفائدة تحدده السوق، ويجب أن يكون إيجابي (ولكن معقول) بالقيم الحقيقية.
- تحرير اسعار الصرف، التي يجب أن تكون من منافسة.
- تحرير التجارة.
- فتح المجال للإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- خوصصة المؤسسات العمومية.
- تفكيك كل القوانين والقواعد التي تحد من المنافسة وحرية التبادل مع متابعة حذرة للمؤسسات المالية.
- الضمان القانوني لحق الملكية.

[65]– البنك العالمي، تقرير حول التنمي في العالم لسنة 2000.

هذه المبادئ تشرع في تطبيقها عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحت رئاسة **رونالد ريغان**، وكذا إنجلترا تحت رئيسة الوزراء **مارغريت تاتشر**، كما يعمد تطبيقها منذ بضع سنوات، في بلدان أوروبا الموحدة، خاصة بعد التوقيع على معاهدة ماستريش و إقرار العملة الموحدة.

في تقريره الإقتصادي الأول المقدم للكونغرس قال رونالد ريغان: " لابد أن يقتصر دور الحكومة على بناء إطار قوي ومستقر للمدى البعيد أين يشكل فيه القطاع الخاص المحرك الأساسي للنمو، والتشغيل، وتحسين ظروف المعيشة.." وهو ما يستلزم " مزج دقيق لإجراءات بإتجاه تخفيض الرسوم التي تخنق المبادرة، وتقليص النفقات الحكومية والقوانين التي تنظم الإقتصاد، والحد تدريجيا من توسع الكتلة النقدية".[66]

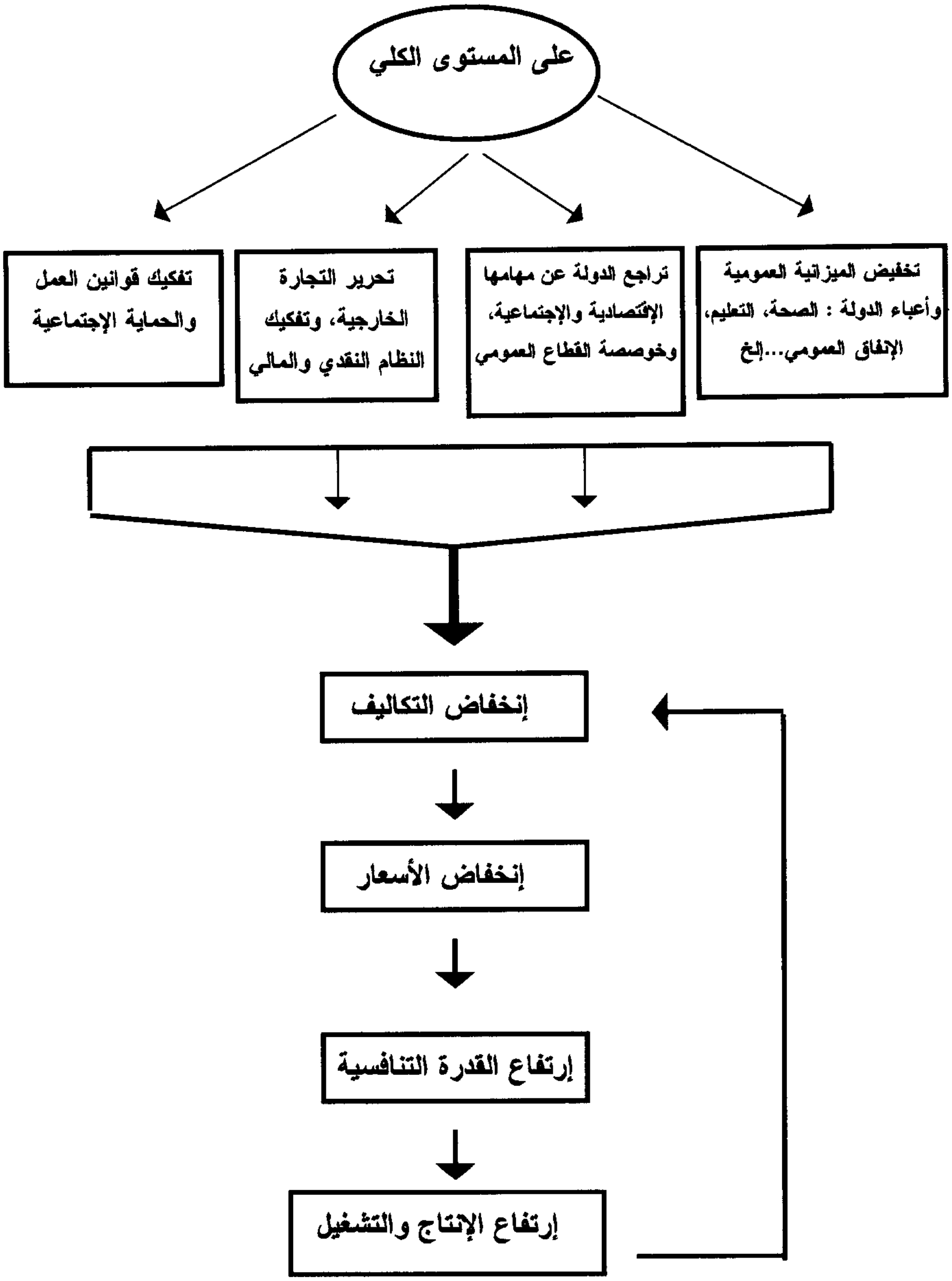
ليس من الصعب إستخراج المصادر النظرية لهذه السياسة الإقتصادية، لهذا فالمواقف النيوليبرالية ليست مواقف نظرية فقط، بل إننا نجد منظري وأنصار هذا التيار على قمة هرم السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، كمستشرين وأصحاب قرار، كما نجدهم داخل هياكل المؤسسات المالية والنقدية والإقتصادية الدولية، كخبراء ومستشارين، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة..إلخ.

كما تعرف هذه المبادئ تطبيقا لها في أغلبية البلدان النامية، عبر السياسات الإقتصادية التي تطبقها الفئات الحاكمة في هذه البلدان، سواء إتخذت هذه السياسات شكل "الإصلاحات الإقتصادية" التي يزعم أنها من محض الإرادة المستقلة لحكومات هذه الدول، أو شكل برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الحقيقة خلاف ذلك كما سنرى فيما بعد.

66- La penseé économique depuis Keynes, op. cit. p. 189.

المخطط الرابع[67]

النموذج النيوليبرالي



67- من تصميم الباحث.

ورغم مرور حوالي عشريتين من تطبيق هذه السياسات والبرامج إلا أنه يمكننا القول أن النتائج هي محتشمة جدا، فالإنطلاقة الإقتصادية لم تتحقق، وحتى وإن عرفت بعض البلدان إرتفاعـــا طفيفا في معدلات نموها إلا أن ذلك يتم في ظل تراجع كبير للقدرة الشرائية لأوســـع الفئـــات، وفي ظل تدهور لظروف المعيشة وإزدياد الفقر والتهميش، وكذا في ظل تدهور في ظـــــروف العمل وطرد متزايد للعمال.

البلدان النامية، ومن بينها الجزائر، سوف تشرع في تطبيق برامج التعديل الهيكلي منـــذ بدايـــة الثمانينيات إثر إنفجار أزمة المديونية سنة 1982، هذه البرامج لم توضع "على المقاس" لحـــل مشاكل هذه البلدان، بل هي مستمدة من المواقف النيوليبرالية الإقتصادية والسياسية، وتخضـــع لإستراتيجية الرأسمال الدولي الهادفة للخروج من الأزمة التي دخلت فيها البلـــدان الرأســـمالية المتطورة والإقتصاد العالمي منذ السبعينيات.

هذه البرامج ستكون لها نتائج خطيرة علـــى إقتصاديـــات البلـــدان الناميـــة، وعلـــى الجـــانب الإجتماعي، وأساسا مشكل التشغيل. وهو ما سنحاول تناوله فـــي القســـم الآتـــي مـــن عملنـــا المتواضع هذا.

القسم الثاني:

برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإنعكاسها على التشغيل والبطالة.

إن "الإصلاحات" التي شرعت البلدان النامية في تطبيقها منذ بداية الثمانينيات، هي مرتبطة بصفة عضوية ببرامج التعديل الهيكلي، فهذه الأخيرة تشكل بمحتواها وإجراءاتها الجزء الكبر من "الإصلاحات، إن لم نقل كلها. لهذا فإننا نرى أنه لا يمكن الفصل بينهما.

وبالرغم من أن العديد من البلدان النامية قد حاولت إظهار عملية الإصلاحات التي شرعت فيها أنها نابعة من "إرادتها السيدة"، إلا أنه سوف يتبين أن هذه الإصلاحات قد إستلهمت من برامج التعديل الهيكلي المعتمدة هي بدورها على الفكر النيوليبرالي المسيطر حاليا على الساحة العالمية.

كما أن برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد ربطت في الغالب، بأزمة المديونية التي إنفجرت سنة 1982 عندما أعلنت المكسيك وبلدان أخرى من أمريكا اللاتينية عجزها عن تسديد ديونها وخدمات الديون، فإننا نعتبر أنه، وإن كانت هذه الأزمة بمثابة المحرك الأساسي لتطبيق هذه البرامج، فإن هذه النظرة ضيقة في إعتقادنا، إذ أن هذه البرامج بمحتواها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي هي حاملة لأستراتيجية للرأسمال الدولي وأدواته صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي تبدأ تحاك خيوطها منذ السبعينيات، وبقاعدة نظرية وعملية للأفكار النيوليبرالية التي أشرنا إليها أعلاه.

لهذا سوف نحاول التعرض في هذا القسم من عملنا إلى أزمة المديونية وأهم المقاربات لتفسيرها ومعالجتها، التي لخصناها في مقاربتين هي المقاربة المحاسبية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية الدولية التي ترى مسؤولية أزمة المديونية تتحملها البلدان المدينة وحدها لأنها أساءت تسيير وإستخدام الأموال التي قدمت لها، والمقاربة من زاوية الإقتصاد السياسي التي ترى أنه يستحيل فصل مسألة المديونية عن واقع العلاقات الاقتصادية الدولية

المتميزة أساسا بالتبادل غير المتكافئ، وعن واقع التخلف الذي تعيشه البلدان النامية.

هذا التلخيص سيقودنا إلى الإستنتاج أن برامج التعديل الهيكلي تدخل ضمن إستراتيجية واسعة للرأسمال الدولي للإبقاء على البلدان النامية ضمن التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل كبلدان تابعة توجه إقتصادياتها لخدمة إقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة.

الإستراتيجية هذه ستتضح أكثر عندما نتناول محتوى برامج التعديل الهيكلي، مراحلها المختلفة وآثارها الاقتصادية والإجتماعية وعلى البطالة والتشغيل.

الفصل الأول:

أزمة المديونية وإقترابات معالجتها:

لقد كثر الحديث عن برامج التعديل الهيكلي بعد أزمة المديونية سنة 1982، فـالبلدان المدينـة عرفت عجزا كبيرا وخطيرا في موازين مدفوعاتها، إثر وصول نسبة خدمة الديون إلى مستوى أصبحت تبتلع فيه كل دخل هذه البلدان من العملة الصعبة وأكثر.

نحن نرى، أن هذه البرامج لها جذور أعمق وأبعد من سنة 1982، والمسألة لا تعني البلـدان النامية المدينة فقط، بقدر ما تعني النظام الرأسمالي العالمي والإقتصاد العالمي ككل.

فكما سبق وأن قلنا، أن النظام الرأسمالي العالمي عرف أزمة حادة مع نهاية الستينيات وبدايـة السبعينيات، إنعكست في إنخفاض إنتاجية العمل، ومعدلات النمو الإقتصادي، وإرتفاع مستويات البطالة والتضخم. هذه الأزمة إصطحبت بأزمة مالية ونقدية خطيرة ، وأزمة للمواد الأوليـة، كما هددت البلدان الرأسمالية المتطورة بإنفجار إجتماعي وسياسي خطير.

إنها أزمة تجد تفسيرها في إنخفاض معدلات الأرباح في معظم قطاعات الإنتاج فـي البلـدان الرأسمالية المتطورة، وكذا في وصول النظام الرأسمالي العالمي لنوع من الإنهاك فـي طـرق عمله وسيره القائمة على مكتسبات الثورة الصناعية وأشـكال التسـيير التقليديـة (الفورديـة والتايلورية)، في حين بدأ فيه المجال المالي يتوسع على حساب الإنتاج مانحا الرأسمال المـالي مكانة ودورا أكبر في الإقتصاد العالمي.

كما تأتي هذه الأزمة في وقت يعرف فيه إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا في قدرتـه التنافسية أمام اليابان والإتحاد الأوروبي وأساسا ألمانيا، وإشتداد الصراع والتنافس بين البلـدان الرأسمالية المتطورة من أجل البحث عن مناطق، ومصادر، وأشكال جديدة للرفع من معـدلات الأرباح وتعظيمها.

هذه الأزمة تظهر وتتفاقم كذلك، في فترة شرعت فيها البلدان النامية في سياسـاتها التنمويـة،

معلنة في معظمها عن نيتها في بناء إقتصاد مستقل، وعن إرادتها في التخلص من مختلف أشكال التبعية. كما بدأت تنادي بنظام عالمي جديد قائم على التبادل المتكافئ وتثمين أسعار المواد الأولية لهذه البلدان والتوزيع العادل للثروات العالمية.

في هذه الظروف تنفجر أزمة المديونية التي زعزعت أوساط المال الدولية، وهددت بأزمة مالية عالمية ستكون نتائجها خطيرة، ولعلها أخطر من أزمة 1929. كما هددت البلدان النامية بإنسداد كل إمكانيات نموها وزعزعة إنسجامها الإجتماعي وإستقرارها السياسي.

إثر ذلك مباشرة بدأت تظهر تحاليل ومواقف تحاول تفسير هذه الأزمة وجذورها التاريخية، ومنه إعطاء الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تخرج الإقتصاد العالمي من هذه الأزمة، وهي المواقف والحلول التي نتعرض لها لاحقا.

كل هذا، بالإضافة إلى التحولات التي يبدأ يعرفها الإقتصاد العالمي، على إثر التطور الذي سوف تعرفه القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج على المستوى العالمي، ومتطلبات هذه التحولات.

إذن في هذه الظروف، ظروف الأزمة المتعددة الجوانب تحت ظل متطلبات جديدة للتحول، تبدأ تنسج إستراتيجية مضادة للرأسمال الدولي، إستراتيجية ترسمها وتطبقها الدوائر الليبرالية الأكثر تطرفا، أساسا الرأسمال المالي الدولي، وممثليه في المؤسسات المالية والإقتصادية العالمية، ومنظريه من المدارس الإقتصادية والسياسية النيوليبرالية.

ففيما تتمثل هذه الإستراتيجية الليبرالية الجديدة؟

المبحث الأول:

أهم ملامح الإستراتيجية النيوليبرالية تجاه البلدان النامية:

إن الليبرالية الجديدة ترى أسباب الأزمة، كما رأينا، في السياسات الإقتصادية التي طبقتها البلدان الرأسمالية المتطورة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تحت لواء الأفكار الكينزية والكينزية الجديدة. هذه السياسات عمدت إلى دفع الطلب الفعال بزيادة الإنفاق العمومي، وتشجيع الإستثمار بإجراءات مالية ونقدية تحفيزية، وقد أدت إلى إنطلاقة إقتصادية لم يعرفها تاريخ الرأسمالية من قبل (الثلاثينيات العظام)، تم من خلالها تحقيق مستويات عالية من النمو والتشغيل، وإعادة توزيع للدخل بإتجاه دعم المكاسب الإجتماعية لشرائح وفئات واسعة من سكان هذه البلدان.

الواقع أن هذه السياسات سوف تعمد البلدان النامية إلى تطبيقها، بعد حصول هذه الأخيرة على إستقلالها السياسي، وقد ظهرت هذه السياسات في شكل نماذج نظرية وتطبيقية للنمو والتنمية، كان معظمها من إيحاء كينزي وكينزي جديد.

لقد أدى تطبيق هذه النماذج إلى عملية تأميم ودولنة (Etatisation) أجزاء هامة من إقتصاديات هذه البلدان، وهو ما خلق وهما لدى بعض الأوساط، أن هذه البلدان قد إنخرطت في إتجاه إشتراكي للتنمية.

والواقع أن الأمر يتعلق كما يقول البروفيسور محمد لخضر بن حسين "بأشكال من إعادة توزيع إجتماعية لجزء من الدخل الوطني، للحفاظ على توازن وإستقرار الوفاق (الذي تم فجر إستقلال هذه البلدان، بين مختلف القوى السياسية والإقتصادية الموجودة)"[68]، كما يمكن مشاطرة رأيه كذلك حين يعتبر أن السياسات التنموية التي طبقت في في هذه البلدان والتي: "كانت لها نتائج على سلوك وتوجه مؤسسات هذه البلدان وقواعدها الإقتصادية، ماهي إلا سياسات ذات توجه من نوع كينزي، ولدته القوى المتحالفة في سلطة هذه البلدان".[69]ولكن يمكن القول كذلك أن

---

[68]- د. محمد لخضر بن حسين، مقال: "الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية ومشاكل التشغيل، تجربة البلدان المغاربية."، في ندوة التشغيل في بلدان المغرب العربي وجيبوتي، الجزائر، فيفري 1997.

[69]- نفس المرجع أعلاه.

الظرف الدولي كان مواتيا إذ عرف إنتصار الأفكار الكينزية على الصعيد العالمي.

الأزمة ستعاود الظهور مع نهاية الستينيات ، وقد رأينا أهم ملامحها أعلاه، وستستغل النيوليبرالية الفرصة لتشن هجومها المضاد للكينزية وسياساتها الإقتصادية، فتحمل هذه الأخيرة مسؤولية العجز الكبير في الميزانية العمومية لهذه البلدان، وكذا مسؤولية معدلات التضخم والبطالة العالية.

والواقع أن النيوليبرالية سوف تتهم الكينزية بفتحها المجال للربط بين الجانب الإجتماعي بالجانب الإقتصادي في عملية النمو، فهي ترى أن الكينزية حملت الإقتصاد (أي الرأسمال) أعباء إجتماعية لم يكن أبدا من المفروض تحميلها إياه، لهذا سوف تقوم إستراتيجيتها على شن هجمة ضد الجبهة الإجتماعية سواء داخل البلدان الرأسمالية المتطورة، أو البلدان النامية.
هذه الإستراتيجية تقوم على:

*- تحطيم المكاسب الإجتماعية التي تحصلت عليها الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة، وهذا بعد نضال مرير توصلت فيه إلى إنتزاع حق التمثيل النقابي والتفاوض، وربط إرتفاع الأسعار بالأجور وتحديد حد أدنى لهذه الأخيرة، وكذلك مختلف قوانين العمل التي تحمي العامل وتمنح له حد أدنى من الخدمات الإجتماعية والصحية...إلخ.

*-إيقاف عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية وتعويضها بمجموعة من السياسات الإقتصادية الرامية إلى إبقاء هذه الدول في تبعية دائمة، وفي تقسيم رأسمالي دولي للعمل، تلعب فيه هذه الدول دور الممون الأساسي للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة.
كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى منع البلدان النامية القيام بأي محاولة لبناء أطر جماعية للمطالبة بنظام إقتصادي عادل وقائم على التبادل المتكافئ، لهذا فهي تعمد دائما إلى معالجة مشاكل البلاد النامية (المديونية، أسعار المواد الأولية..) حالة بحالة رافضة أي إقتراب لحل جماعي.

*- وضع أشكال جديدة للإستغلال من أجل تعظيم الأرباح، سواء داخل البلدان الرأسمالية المتطورة، أو داخل البلدان النامية، وذلك بشن هجوم على التشغيل والأجور،

عن طريق الحفاظ على مستويات "معقولة وطبيعية" من البطالة (الجيش الإحتياطي للعمل) كوسيلة ضغط على الأجور وظروف العمل، وتطوير أشكال جديدة للعمل تقوم على إستغلال مكاسب الثورة العلمية والتيكنولوجية وتسخيرها للحفاظ على مستويات عالية من الأرباح، مثل عقود العمل المؤقتة، والعمل بوقت محدد وبالقطعة، وكذا التشغيل عن بعد وبالمنزل، وتشغيل الأطفال والنساء...إلخ.

*- السبيل إلى هذا كله يكون عبر تخفيض الأجور والأعباء الإجتماعية، التي يعتبرها أصحاب التيار النيوليبرالي هي المسؤولة عن إنخفاض الأرباح وبالتالي الإستثمار، وكذا تفكيك تشريعات العمل وتقليص دور النقابات التي يعتبرونها الحاجز أمام مرونة سوق العمل، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي والخدمات الإجتماعية وإلغاء المساعدات المقدمة للفئات الفقيرة والمحتاجة والمهاجرين،التي هي مسؤولة، حسب رأيهم، عن الكسل والتكاثر وإنتشار الإجرام والمخدرات..إلخ.
وبهذه المواقف والأفكار المحافظة جدا، يلبسون ثياب النقاء والصفاء الروحي ويظهرون أنهم حماة المجتمع من الإنحراف والتفكك.

إن البلدان الرائدة في مجال تطبيق هذه الوصفات هي الولايات المتحدة وإنجلترا، التي شرعتا منذ بداية الثمانينيات في عمليات خوصصة واسعة لمؤسسات القطاع العام والخدمات العمومية أدت إلى طرد الملايين من العمال من مناصب شغلهم (شركات الطيران الأمريكية، وعمال مناجم الفحم الإنجليزية..)، وكذلك شرعتا في تفكيك تشريعات العمل وإلغاء مختلف المكاسب الإجتماعية للعمال والبطالين والخدمات المقدمة لهم.. إلى غيرها من الإجراءات التي تتماشى ومصالح الرأسمال في هاذين البلدين.

الآن، ومنذ حوالي عشرين سنة من تطبيق هذه الوصفات، يتباهى أتباع التيار النيوليبرالي ودعائييهم بالإنجازات المحققة، خاصة في مجال تخفيض نسب البطالة ومرونة سوق العمل في هاذين البلدين مقارنة بالبلدان الأوروبية الأخرى واليابان. في إعتقادنا، المسألة تستدعي ملاحظتين:

الأولى تتعلق بالإحصائيات المقدمة حول البطالة في هاذين البلدين، إذ هناك تحفظ كبير من طرف الكثير من الباحثين والمنظمات النقابية والعمالية الدولية، حول الأرقام التي تقدمها

حكومات البلدين وكذا بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
فإذا أخذنا مثال الولايات المتحدة، تقدم مؤسسات إحصاء هذه الأخيرة وكذا المؤسسات الدولية المذكورة، نسبة بطالة سنة 1994 تقدر ب 6.4 %، بينما تقدم منظمة أممية مثل الكنوسيد (Cnuced) رقم 9.6 % لنفس السنة.

من جهة أخرى هناك الكثير من الإحصائيات التي لا تأخذ بالحسبان إنسحاب جزء مهم من السكان النشطين من سوق العمل، فهناك أعداد متزايدة من البطالين أو الداخلين لسوق العمل، توقفوا عن البحث عن عمل، سواء لأنهم فقدوا الأمل في إيجاد منصب شغل أو لأنهم لا يملكون المؤهلات والكفاءات اللازمة للعمل، الإحصاءات في الولايات المتحدة لا تأخذهم بعين الإعتبار.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بإنتشار سوء التشغيل وتدهور ظروف العمل في هاذين البلدين، فمعدلات البطالة الرسمية تقلصت بالفعل (أقل من 5 % سنة 1997 في الولايات المتحدة)، لكن هذا يتم في ظل تدهور كبير لظروف العمل، إذ تقلصت الأجور الحقيقية منذ الثمانينيات، خاصة لدى العمال غير المؤهلين الذين تقلصت أجورهم بحوالي 30 %، كما إنخفضت التعويضات عن البطالة وألغيت لبعض الفئات، وتقلصت الأعباء الإجتماعية.
بالإضافة لإنتشار التشغيل المؤقت وبالقطعة والوقت المحدد، كل هذا في ظل تقليص لدور النقابات وغياب المفاوضات الجماعية..إلخ.

ولقد أدى تطبيق هذه الإجراءات إلى إزدياد الفوارق الإجتماعية بصفة رهيبة، وإنتشار الفقر وسوء المعيشة، وإزدياد أعداد الذين هم بدون مأوى، وتدهور التغطية الصحية والإجتماعية عامة.(الأمل في الحياة لدى السكان السود في الولايات المتحدة أقل بعشر مرات من أمل حياة السكان البيض)

هناك ضغط كبير يمارس اليوم، من طرف حكومات هاتين الدولتين على باقي بلدان أوروبا الموحدة واليابان، بالإضافة لضغط المؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية، وضغط القوى المنخرطة في أطروحات النيوليبرالية داخل هذه البلدان، من أجل تفكيك تشريعات العمل وتخفيض الأجور الحقيقية لجعل سوق العمل مرنة وقادرة على مواجهة المنافسة.

إن برامج التعديل الهيكلي المقترحة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والتي

شرعت البلدان النامية في تطبيقها منذ بداية الثمانينيات، هي أحد جوانب الإستراتيجية المضـــادة للرأسمال الدولي التي تحدثنا عنها أعلاه.

فهي تأتي كجواب من طرفه، ومن طرف المؤسسات الدولية التي يراقبها ويخضعها لخدمة هذه الإستراتيجية، لحل أزمة المديونية التي إنفجرت سنة 1982. هذه الأزمة التي شغلت بال الكثير من المفكرين، والبلدان والحكومات، والمنظمات والمؤسسات الدوليـــــة، خضعـــت لمعالجـــات وإقترابات مختلفة، حسب موقع ومصالح كل منها من هذه المشكلة والنتائج المترتبة عنها، لـــهذا كانت الحلول المقترحة لحلها مختلفة كذلك.

المبحث الثاني:

إقترابان ومعالجتان لمشكلة المديونية:

إثر إنفجار أزمة المديونية، بدأ النقاش والتفكير حول جذور هذه الأزمة وأسبابها، وكذا في الإجراءات التي يجب إتخاذها لحل هذه المشكلة. بإمكاننا أن نلخص إقترابين إثنين، سيساعدنا كل منهما في فهم الحلول المقترحة:

الإقتراب الأول:

الإقتراب المحاسبي:

هذا الإقتراب يعتبر المديونية علاقة كمية بين البلد الدائن، ومن خلاله الرأسمال النقدي لهذا البلد ومؤسساته المصرفية الرأسمالية، وبين البلد المدين. في هذه العلاقة الكمية يلتزم هذا الأخير بدفع إلتزماته للثاني حسب المقولة "لابد من دفع ما يجب دفعه"، وهذا يعني أن البلدان الدائنة أقرضت أموالا للبلدان المدينة، وما على هذه الأخيرة إلا تسديدها، وكأننا أمام علاقة مجردة من ظروفها التاريخية الملموسة، ومن موازين القوى السياسية والإقتصادية بين المجموعة الأولى من البلدان والمجموعة الثانية.

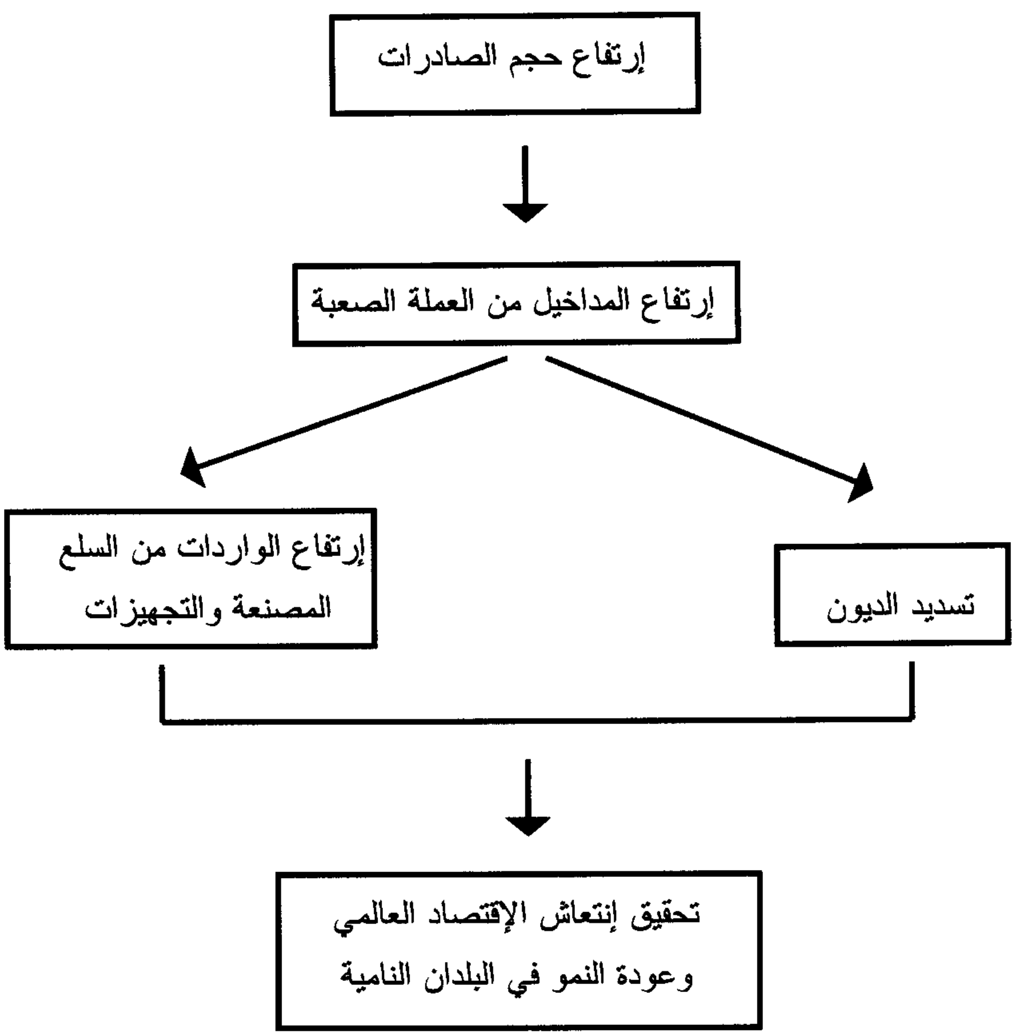
أصحاب هذا الإقتراب هم البلدان الرأسمالية الدائنة، ومؤسساتها المالية والمصرفية، وكذا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. فهم يرون أن البلدان المدينة تعرف عجزا في موازين مدفوعاتها وميزانياتها العمومية، وبالتالي فهي أمام إستحالة تسديد ديونها، وسبب ذلك يعود إلى سوء إستخدام القروض التي تحصلت عليها، والسياسات الإقتصادية المجحفة التي طبقتها، كالإفراط في الإنفاق العمومي والإصدار النقدي، بالإضافة إلى المشاريع الكبيرة والطموحة التي إعتمدتها في ميدان التصنيع، والتي هي في غير محلها وتجاوزت بكثير الطاقات الإستيعابية لهذه البلدان وإمكاناتها.

أصحاب هذا الإقتراب كذلك، يضيفون عاملا آخر تسبب في أزمة المديونية هو التطور غير

المواتي للإقتصاد العالمي خلال سنوات السبعينيات، بسبب إرتفاع أسعار الطاقة. حيث أدى هذا الإرتفاع، مع وضع الإنكماش الذي كانت تعيشه البلدان الرأسمالية المتطورة، إلى توفر فوائض مالية كبيرة دفعت البنوك والمؤسسات المالية والنقدية الرأسمالية إلى تقديم قروض مغرية للبلدان النامية، بينما تهافتت هذه الأخيرة عليها دون دراسة جيدة وعقلانية لإحتياجاتها ومشاريعها.

المخطط الخامس:[70]

تصور أصحاب الإقتراب الأول لحل مشكلة المديونية:



[70] – من تصميم الباحث.

هذا يعني، حسب هذا الإقتراب، أن البلدان النامية تتحمل لوحدها مسؤولية أزمة الديون، وحتى وإن هناك إشارة لعوامل خارجية، فهذه البلدان هي المسؤولة عن إرتفاع أسعار الطاقة التي سببت إنكماشا في إقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة، ومنه وجود فوائض مالية أساءت إستخدامها. أما البلدان الرأسمالية المتطورة فهي ليست مسؤولة إطلاقا عن هذا الوضع، بل هي متضررة منه.

هذا الإقتراب سيقود أصحابه إلى إقتراح حلول تختصر في مجموعة من السياسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق التوازنات المالية الكلية في المدى القصير، إنها وصفات أصبحت معروفة اليوم، الهدف هو إسترجاع الأموال التي أقرضت ودفع البلدان النامية لتسديد خدمات ديونها، عبر إجراءات لتقليص الطلب (تخفيض الإستيراد والإستهلاك والإنفاق العمومي..) وزيادة العرض الموجه للتصدير، وبالتالي الحصول على العملة الصعبة الضرورية لتسديد هذه الديون. (أنظر المخطط الخامس).

الأقتراب الثاني:

الإقتراب من وجهة الإقتصاد السياسي:

هذا الإقتراب يعتبر المديونية ظاهرة إقتصادية ناتجة موضوعيا عن آليات عمل وسير النظام الرأسمالي والأزمات التي يولدها.

ودون أن نعيد التذكير بالفترة الكولونيالية التي عمدت فيها البلدان الرأسمالية المتطورة، بأشكال إقتصادية ومافوق إقتصادية، إلى نهب فوائض البلدان الخاضعة مسببة خللا في السير العادي لإقتصاديتها وهياكلها الإجتماعية والسياسية، ومولدة لما أصبح يعرف بظاهرة التخلف، فإن فترة ما بعد حصول البلدان النامية على إستقلالها السياسي سوف تتميز بمحاولة البلدان الرأسمالية المتطورة تكريس هيمنتها على البلدان النامية بتطويرها لكل أشكال التبعية وميكنيزماتها للإستمرار في إمتصاص الفائض الإقتصادي والناتج الإجتماعي لهذه البلدان، وتجعلها في وضع يستحيل فيه إتمام مهام إستقلالها الوطني وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

بل أكثر من ذلك، إذ تجعلها تكرس جزء كبيرا من دخلها لتسديد ديونها وخدمات الديون، ومن ضمن أهم هذه الميكانيزمات:

<u>*ـــ التبادل غير المتكافئ:</u>

إنه أحد الميكانيزمات الأساسية لتكريس تبعية إقتصاديات البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتطورة. فلقد عمدت هذه الأخيرة، منذ الفترة الكولونيالية، إلى تقسيم دولي كولونيالي للعمل يدمج المستعمرات في الدورة الإقتصادية الكلية للنظام الرأسمالي الدولي، و يجعلها تتخصص في تصدير المواد الأولية الضرورية لتموين صناعات الدول المستعمرة (بكسر الميم)، بينما تمون هذه الأخيرة المستعمرات بالمواد المصنعة النهائية والمواد نصف المصنعة.

هذا التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل سيستمر ويتطور مع إنتزاع البلدان النامية لإستقلالها السياسي، حيث ستجد هذه الأخيرة نفسها مجبرة على تصدير مادة أو مادتين فقط تشكل في الغالب المصدر الأساسي، إن لم نقل الوحيد، من مداخيلها من العملة الصعبة، إلا أن البلدان الرأسمالية المتطورة، من خلال سيطرتها على الأسواق الدولية، ستعمل على فرض أسعار منخفضة للمواد التي تصدرها البلدان النامية (الطاقة، الكاكاو، المطاط، النحاس، البن، السكر..)، كما تمارس أسعارا مرتفعة على صادراتها من المواد المصنعة ونصف المصنعة، وهذا بحكم إحتكارها للتكنولوجيا وتطبيقها لأسعار إحتكارية عبر الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المافوق قومية.

الجدول التالي يبين جيدا هذا الوضع من خلال مقارنة مؤشر أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية ومؤشر أسعار المواد المصنعة التي تصدرها البلدان المتطورة.

هذا الوضع سيعاقب إقتصاديات البلدان النامية، حيث ستقتطع أجزاء هامة من مداخيلها التي كان من المفروض أن تخصص للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان ولشعوبها، كما يخصص الجزء الأكبر من هذه المداخيل، أو الدخل بالكامل، لتسديد الديون، وهو ما يكرس حالة المديونية الدائمة لهذه البلدان.

الجدول رقم (6)

مؤشر أسعار البترول وبعض المواد الأولية والمواد المصنعة:[71]

القاعدة: 100 سنة 1980

السنوات	1970	1973	1975	1979	1980	1981	1985	1990
البترول الخام	5.9	8.7	29.9	82.3	100	96.1	76.1	48.5
البن و الشاي	31.2	39.4	45.3	107.7	100	82.1	85.1	52.4
الزيوت	46.1	75.3	77.7	115.3	100	95.3	85.3	63.2
المواد المصنعة	34	46.2	63.4	90.2	100	94.8	87.1	136.8

المصدر:الكنوسيد 1990

إن بلد مثل كوت ديفوار الذي قدر ناتجه الوطني الخام سنة 1989 ب 9 مليار دولار، وديونه الخارجية ب 14 مليار دولار، كان يخصص 2.5 مليار دولار سنويا لتسديد خدمات الديون، في حين كانت مداخيل صادراته تقدر ب 3 مليار دولار سنويا فقط، لكن سنة 1989 تنخفض أسعار الكاكاو (50 % من الصادرات) ب 50 % عن أسعار 1985، كما تنخفض أسعار البن (ربع صادرات هذا البلد) بنسبة 63 % عن أسعار 1985، وهو ما يضطر هذا البلد إعلان عجزه عن تسديد الديون والخضوع "لعلاج" صندوق النقد الدولي.

هذا الوضع يمكن تعميمه على كل البلدان النامية، وستعمل البلدان الرأسمالية على تكريسه، لتبقى الأولى محول صافي لرؤوس الأموال بإتجاه الثانية.

يضاف إلى هذا الوضع، السياسات الحمائية التي تمارسها البلدان الرأسمالية المتطورة

71- Afrique: Abolir le dette pour libérer le développement, sous la direction d'ERIC TOUSSAINT et ARNAUD ZACHARIE, ED. C.A.D.T.M, P.81.

على منتجات البلدان النامية، فبالرغم من حمل الأولى لشعار الليبرالية وتمجيدها لمزايا السوق الحرة ولرفع الحواجز الجمركية، إلا أنها عمدت دائما إلــى حمايــة منتجاتــها الإستراتيجية ودعمها بمختلف الأشكال لجعلها منافسة في السوق الدولية، كما عمــدت إلى منع دخول منتجات البلدان النامية التي ترى أنها تهدد إقتصادياتها، وهــي هنــا لا تتوانى في حمل شعارات ديماغوجية تستخدمها كسلاح لفرض عقوبات على منتجــات البلدان النامية والمصنعة حديثا كحقوق الإنسان والطفل والنساء، وظروف عمل العمال في هذه البلدان.

*ـــ **التلاعب بأسعار العملات وأسعار الفائدة:**

بالإضافة لهذا الميكانيزم الأول، هناك ميكانيزمات أخرى أهمــها التلاعــب بأســعار العملات وأسعار الفائدة، حيث يستعمل الدولار، كعملة دفع دولية، وســيلة لتخفيــض العجز في ميزانية الدولة الأمريكية وتسديد ديونها الداخلية والخارجية، وذلك بالرفع من قيمة الدولار تارة وتخفيضها تارة أخرى حسب ما تستدعي الضرورة.
فإذا علمنا أن أغلبية ديون البلدان النامية تسدد بالدولار، وأن أغلبية مشــتريات هــذه البلدان من السوق الرأسمالية الدولية تتم بالدولار، يمكن تصور النتائج حين ترتفع قيمة الدولار.

نفس الشيء بالنسبة لأسعار الفائدة، التي أصبحت عائمة منذ تفكيك القواعــد المســيرة للنظام المالي والنقدي الدولي وتحرير أسعار الفائدة، حيث أصبحت هذه الأخير تتحــدد في سوق رؤوس الأموال الدولية حسب العرض والطلب، إلا أن البلــدان الرأســمالية المتطورة، وأساسا البنوك المافوق قومية، ستلجأ للرفع من أسعار الفائدة كأحد الروافــد الأساسية لجلب رؤوس الأموال للإستثمار (وهو ما تقوم به الولايات المتحدة، وألمانيــا بعد الوحدة)، الأمر الذي يؤدي أوتوماتيكيا إلى إرتفاع أسعار الفائدة على الأموال التــي تقترضها البلدان النامية.
بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة ستخضع لنظام خاص، حيث تمارس عليها أسعار فــائدة مرتفعة تزيد في إثقال كهل هذه البلدان بالديون، فحسب تقرير لنــدوة الأمــم المتحــدة للتجارة والتنمية(Cnuced)، فإن القروض المقدمة للبلدان النامية تكون أسعار فائدتــها

مرتفعة بأربع مرات من أسعار الفائدة المتعامل بها في البلدان المتطورة.[72]

في هذا المنوال، يمكن الإشارة للأطروحة التي قدمها باحثان إقتصاديان همـــا "ف.ف. كلارمونت F.F.Clairmonte" ، و"ج. كافاناغ J. Cavanagh"[73]، والتي أصبحت معروفة تحت إسم: "الدين الأبدي". وهي الأطروحة التي تقوم على فكرة أنه عندمـــا يحين موعد تسديد خدمات الدين وفي حالة تدهور معدلات التبادل،سيلجأ البلد للتديـــن من أجل تسديد خدمات الديون.. ومنه ستتشكل حلقة مفرغة تؤدي إلـــى نقـــل صـــافي لرؤوس الأموال من البلد المدين نحو البلد الدائن، والوقوع في فخ المديونية الأبدية.

البرهنة الرياضية على هذه الأطروحة يقدمها هذان الباحثان عبر مثال يفترض أن بلـــدا ما يحصل على قرض بقيمة 1000دولار سنويا ولمدة عشر سنوات، القـــرض يســـدد على فترة عشرين سنة، بمعدل فائدة قدره 10%.
إذا ما حسبنا إهتلاك الأساسي من الدين والتسديد المراكم للفوائد، فإننا نحصل على:

السنة الأولى: الفوائد تكون (10% × 1000) + الإهتـــلاك (5% × 1000) = مدخول سنوي صافي ب (1000 - 150) = 850 دولار.

السنة الثانية: الفوائد ستكون (10% ×1000 + 10% × 950) + الإهتـــلاك (5% × 2000) = مدخول ســـنوي صـــافي ب (1000 - 295) = 705 دولار.

...

السنة الثامنة: الفوائـــد ســـتكون (10% × 1000 + 10% ×950 + 10% × 900 + 10% × 850 + ... + 10% × 650) + الإهتـــــــلاك (5% × 8000) = مدخول سنوي صافي ب (1000 - 1060) = -60 دولار.

...

وهكذا، فإن المبلغ الصافي المتاح ينخفض من سنة إلى أخرى، حتـــى يصبـــح

72- تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية، 1997.

73- In Le Monde Diplomatique, "Comment le Tiers-Monde finance les pays riches", Septembre 1986.

سلبي إبتداء من السنة الثامنة. وهذا يعني أنه يجب البحث عن قروض جديدة لتسديد الديون السابقة.[74]

بالنسبة لأصحاب هذه الأطروحة، فإن البلدان النامية لا يمكنها أبدا تسديد ديونها الخارجية.

***ـــ <u>الروافد السياسية:</u>**

وهي ميكانيزم آخر يتعلق بخلق أو دعم، بأشكال متعددة، فئات إجتماعية تتولى زمام السلطة السياسية والقرار الإقتصادي في البلدان النامية، هذه الفئات تكون مصالحها مرتبطة بالخارج (كومبرادورية) وتخضع لمتطلبات وأهداف الرأسمال الدولي.

والواقع أن الفترة الكولونيالية قد وضعت أسس إنشاء هذه الفئات، حيث عمدت السلطات الكولونيالية (بغض النظر عن أشكال السيطرة التي مارستها ومدتها) إلى إنشاء بعض الشرائح من البورجوازية الصغيرة المرتبطة بقنوات التجارة الخارجية الكولونيالية، ودعمها بعد الإستقلال السياسي للبلدان النامية لتولي السلطة، أو ليصبح لها وزن في القرار السياسي والإقتصادي، ولتشكل الأداة الإقتصادية والسياسية والإيديولوجية لتمرير السياسات الإقتصادية وإستراتيجية الرأسمال الدولي في هذه البلدان.

هذه الفئات إتجهت، بدعم وتزكية من البلدان الرأسمالية المتطورة وبنوك هذه البلدان وشركاتها في قطاعات النشاط المختلفة، إلى تبديد الأموال بمختلف الأشكال، وسوء إستخدام وتسيير مداخيل بلدانهم، وأكثر من ذلك، فلقد إعتمدت على سياسات أغرقت بلدانهم بالديون لما لجأت إلى الإقراض المفرط وسقطت في فخ المديونية.

أحد أشكال التبديد هذه تظهر في الإختلاسات والرشوة وتهريب رؤوس الأموال، وهذا بتواطؤ مع بنوك الدول الرأسمالية.

---

[74]- للإطلاع أكثر على هذه الأطروحة والمثال أعلاه، أنظر وثائق أشغال الملتقى الدولي حول " الديون الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط" ، عنابة، 4-6 ديسمبر 1999.

فالجميع يعرف اليوم أن معظم زعماء ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، قد راكمت أموالا، وشكلت كنوزا خيالية في البنوك السويسرية والأخرى، تفوق في بعض الأحيان الديون الخارجية لهذه البلدان، يمكن ذكر أمثلة عديدة عن هؤلاء الزعماء الذين يملكون قصورا فخمة في فرنسا وبلجيكا لا يملكها رؤساء هذه البلدان نفسها.

يمكن إعطاء بعض الأرقام عن أموال هذه الفئات، فمثلا ديكتاتور الفيليبين السابق "ماركوس" قدرت ثروته الشخصية بنصف ديون الفليبين، أما رئيس كوت ديفوار الراحل "فيليب بوانيي" فقد قدرت بنفس حجم ديون بلده تقريبا، يمكن ذكر أسماء أخرى مثل "عمر بانغو" والديكتاتور الراحل "موبوتو"..إلخ.

الإختلاسات والرشاوي لا تقتصر على زعماء البلدان النامية فقط، بل سوف تصبح ظاهرة هيكلية تمس إقتصاديات هذه البلدان وأجهزتها السياسية، إذ تشكلت فجر الإستقلال السياسي لهذه البلدان فئات من البورجوازية البيروقراطية المرتبطة بأجهزة الجيش والأجهزة الإدارية الأخرى، التي راكمت ثروات هائلة حولتها إلى الخارج، وهذا بإستغلالها لمواقعها، سواء في القطاع العام الإقتصادي أو في القطاعات الحساسة الأخرى، لتتلقى عمولات و رشاوي عن العقود التي تمضى مع شركات الدول الرأسمالية، وهنا يمكن تصور إنعكاس هذه الممارسة على المشاريع المختارة ونجاعتها الإقتصادية.

من بين أشكال تبديد الأموال كذلك، هناك تبذير الأموال في المشاريع الفخمة التي تتعدى بكثير طاقات هذه البلدان وإحتياجاتها، والإنفاق المفرط في الإحتفالات والأعياد الدينية والوطنية، وكذا الإسراف الشخصي البذخي لقيادات هذه الدول، في حين تعاني شعوب هذه البلدان من الفقر والبطالة وتفشي الأمية والأمراض القروسطية.

الإنفاق العسكري، وسياسة التسليح التي إعتمدتها قيادات هذه الدول، هي كذلك أحد أشكال تبديد الأموال، وأحد أسباب تفاقم مشكلة المديونية، فحوالي 20 % من ديون البلدان النامية هي ديون عسكرية. ومن المؤكد اليوم، أن هذه البلدان ليست وحدها مسؤولة عن هذه السياسة، بل البلدان الرأسمالية المتطورة ومن وراءها المركب الصناعي العسكري، تتحمل جزء من هذه المسؤولية، لأنها عملت بصفة مباشرة أو غير مباشرة على إشعال فتيل بعض الحروب بين البلدان النامية وبالتالي الرفع من إنفاقها العسكري، الأمر الذي لا يخدم إلا شركات صنع وبيع الأسلحة ويرفع من أرباحها، كما لجأت البلدان الرأسمالية، في بعض الحالات، إلى الإشتراط من البلدان

النامية شراء أسلحة مقابل مساعدات مالية أو قروض سخية، وكذا مقابل دفع رشاوى وعمولات لقيادات هذه الدول.

أخيرا يمكن الإشارة إلى أنه من بين الأموال التي وجهت فعلا للإستثمار المنتج في البلدان النامية، هناك العديد من المشاريع الصناعية والفلاحية التي تبين أنها غير مواتية ولا تتماشى وخصوصيات هذه البلدان وإمكاناتها البشرية والتكنولوجية وحتى المالية. فلقد لجأت هذه البلدان، في كثير من الأحيان ومن باب التفاخر أيضا (أكبر مصنع في إفريقيا، أو في الوطن العربي، المعهد الفريد في كذا وكذا..) إلى إنجاز مشاريع مكلفة جدا وذات تكنولوجيا عالية جدا، وهي مشاريع تفوق بكثير الإمكانات المالية لهذه البلدان وتمت في الغالب بقروض من البنك العالمي وبمعدلات فائدة عالية، كما هي مشاريع ذات كثافة تكنولوجية عالية وقليلة التشغيل (إذن لا تحل مشكل البطالة في هذه البلدان) وتتطلب صيانة عالية ومكلفة، بالإضافة إلى أن هذه المشاريع هي ملوثة للبيئة والمحيط وساهمت في القضاء على الثروة الغابية والمائية لهذه الدول.

إن الفئات الحاكمة في البلدان النامية تتحمل مسؤولية هذا الوضع، إذ أنها بتوليها لزمام السلطة في هذه البلدان شكلت جماعات ضغط سياسية وإقتصادية بهدف البقاء في السلطة مانعة أي محاولة للتغيير الديمقراطي ومتجاهلة ضرورة الجو الديمقراطي الضروري للتنمية، كما تجاهلت العلم والبحث العلمي، معتبرة التنمية كمجموعة من الإجراءات الكمية فقط (يكفي إستيراد تكنولوجيا عالية لتصبح من ضمن الدول المتطورة، كما يكفي القيام بمشاريع كبيرة وفخمة لتلتحق بالركب..)، ومعتمدة على تسيير يومي للإقتصاد ولشؤون بلدانهم.

لقد تولت السلطة في أغلب هذه البلدان فئات كومبرادورية لم تضع مسألة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وترقية المجتمع وبناء الدولة العصرية والديموقراطية، من ضمن أولوياتها.

لكن وفي نفس الوقت، من غير الممكن تجاهل مسؤولية البلدان الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات وكذا المؤسسات المالية والنقدية الدولية في هذا الوضع، فقد عمدت منذ الإستقلال السياسي للبلدان النامية إلى وضع إستراتيجية شاملة للحفاظ على هذه البلدان ضمن التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل من أجل إستغلال خيراتها وتشجيع نمو

رأسمالية تابعة.

لقد عمدت البلدان الرأسمالية وشركاتها ومؤسساتها إلى إقتراح نماذج للنمو وسياسات إقتصادية تبقي البلدان النامية في حالة تبعية مالية وتكنولوجية وغذائية أبدية، كما تستخدم اليوم التحولات التي تحدث على المستوى العالمي لفرض نمط من العولمة يقوم على تفكير أحادي ونظرة أحادية ترى أن السوق والمبادرة الفردية الحرة والمنافسة هي كفيلة بتحقيق المساواة بين البلدان والشعوب، وبالتالي الوحيدة القادرة على إلحاق البلدان النامية بركب التقدم والتطور، إنه نمط يرفض للبلدان النامية الحق في بناء إقتصاد وطني مستقل موجه لخدمة شعوب هذه البلدان وطموحاتها.

هذان الإقترابان لمشكلة المديونية يعكسان في الحقيقة مواقف مختلفة ومتناقضة لمسائل أعمق وأشمل تخص إستراتيجية الرأسمال الدولي من جهة، ومواقف البلدان النامية وشعوبها من جهة أخرى، لهذا سوف نجد الحلول المقترحة لحل هذه المعضلة تختلف من إقتراب إلى آخر.

فبينما يرى أصحاب الإقتراب الثاني، الممثل من طرف حكومات بعض الدول النامية، وبعض الأحزاب السياسية والنقابات في هذه الدول وقواها السياسية التقدمية والوطنية، وكذا في بعض التنظيمات الدولية والإقليمية والجهوية لهذه الدول مثل مجموعة بلدان عدم الإنحياز ومجموعة 77..إلخ، أن حل هذه المشكلة لا يتم إلا من خلال معالجة شاملة وجماعية لمشاكل البلدان النامية، وإعادة النظر في العلاقات الإقتصادية بين هذه الأخيرة والبلدان الرأسمالية، أي من خلال قيام نظام إقتصادي عالمي جديد يقوم على التبادل المتكافئ وحق البلدان النامية في بناء إقتصاديات وطنية مستقلة.

يرى أصحاب الإقتراب الأول، الممثل في البلدان الرأسمالية والشركات والبنوك المتعددة الجنسيات والمافوق قومية، وكذا المؤسسات المالية والنقدية التابعة لها، أن هذه المشكلة لا تحل إلا من خلال معالجة فردية لكل دولة على حدى، أي معالجة حالة بحالة، وهي المعالجة التي تظهر في برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي فرضت على البلدان النامية بكل ماتحمله من شروط إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

الفصل الثاني:

برامج التعديل الهيكلي ومحتواها الإقتصادي والإجتماعي:

التعديل الاقتصادي في محتواه الواسع يعني :"ضرورة تصحيح الإختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية ، وفي ميزانية الدولة، كم تسبب التضخم."[75]

ومن هذا المنطلق، فإن التصحيح الاقتصادي هو عملية ضرورية لكل البلدان لمعالجة هذه الإختلالات، وليست مسألة تخص البلدان النامية فقط كما يرى الرأسمال الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، اللذان يتجاهلان أن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الأكثر مديونية في العالم، بل سيعملان على فرض هذا التصحيح على البلدان النامية عبر "مشروطية" قاسية سوف لن تؤدي سوى إلى تفاقم وضع إقتصادياتها.

إن الرأسمال الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية يريان أنه من أجل حل مشكل العجز في ميزان المدفوعات وتصحيح وضعه، لابد على البلدان النامية من إتباع مجموعة من الإجراءات التصحيحية لإقتصادياتها، وهذه شرط أساسي لحصول البلد النامي على قرض أو تمويل جديد من هذه المؤسسات " البلد الذي يريد إستعمال أموال الصندوق (صندوق النقد الدولي) هو ملزم بوضع برنامج لسياسة إقتصادية تهدف لتحسين وضع ميزان المدفوعات."[76]

فقبل الشروع في المفاوضات من أجل الحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، على البلد النامي أن يقوم بمجموعة من الإصلاحات ويقدم للمؤسسات المالية والنقدية الدولية الدليل على نوياه الحسنة.

لهذا قامت العديد من الدول النامية، قبل أن تشرع في تطبيق برامج التعديل الهيكلي، بمجموعة من الإجراءات أهمها رفع الدعم جزئيا عن بعض السلع الأساسية، وكذا تطبيق سياسة تقشفية

---

[75]- Pr. Fayçal Yachir, "Lajustement structurel dans le Tiers-Monde", Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1er trimestre 1990.

[76]- دورية صندوق النقد الدولي، نوفمبر 1982.

عبر الضغط على الميزانية العمومية وتقليص الواردات.
وقد عمدت حكومات الدول النامية التي طبقت هذه الإجراءات إلى إظهار هـــذه الإصلاحـــات وكأنها نابعة من إرادة ذاتية وقرارات مستقلة وبعيدة عن أي ضغط خارجي.

الحقيقة أن هذه الإصلاحات تتم بعد دراسات يقوم بها خبراء هذه المؤسسات على إقتصاد البلـد المعني، وبعد إقتراح برنامج يسمح بتأقلم إقتصاد هذا البلد وإخضاعه لشروطها قبل الشروع في المفاوضات الرسمية.

وبعد أن يتم الإتفاق على القرض وبرنامج التعديل الهيكلي الذي على البلد النامي تطبيقه، تتـــم مراقبة جميع مراحل التطبيق من طرف هذه المؤسسات ويكون ذلك كل ثلاثة أشهر، كما يقسـم مبلغ القرض على أجزاء يرتبط كل واحد بمرحلة من مراحل تطبيق البرنامج، ولا يدفع الجـزء اللاحق إلا بعد تأكد خبراء هذه المؤسسات من تطبيق المرحلة السابقة بكل صرامة.

إن برامج التعديل الهيكلي قسمت في البداية إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولـــى تتعلـق بإجراءات للمدى القصير وتسمى بإجراءات التثبيت الهيكلي، أما الثانية فتتعلق بالمدى المتوسـط والطويل وتسمى بالإجراءات الهيكلية. لكن، وبعد أن حققت هاتين المرحلتين نتائج محتشـــمة، سارعت المؤسسات المالية والنقدية الدولية لإقتراح مرحلة ثالثة تتضمـــن إجـــراء إصلاحـــات سياسية.

ويجب الإشارة هنا إلى أنه هناك تقسيم وظيفي بين صندوق النقد الدولي والبنك العـــالمي عنـد تطبيق برامج التعديل الهيكلي " من الضروري أن يتعاون صندوق النقد الدولي بصفة أكثر مـع منظمات الإعانة للتنمية وخاصة البنك العالمي، هذا التنســـيق ســـيضمن تماشـــي السياســـات الإقتصادية المدعمة من طرف الصندوق مع برامج الإستثمار الموجهة لمعالجـــة الإختـــلالات الهيكلية التي هي غالبا ما تكون مصدر الصعوبات التي يعاني منها مـــيزان مدفوعـــات هـــذه البلدان."[77]، فما هو محتوى هذه البرامج؟

---

[77]– نفس المصدر السابق.

المبحث الأول:

المرحلة الأولى: التثبيت الإقتصادي للمدى القريب:

وهي إجراءات يتكفل بها صندوق النقد الدولي، وتهدف أساسا إلى **الضغط على الطلب وتقليصه**، وذلك بإتباع سياسة تقشفية في الميزانية العمومية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقدي، وتحرير الأسعار، وتخفيض الأجور الحقيقية.

فالمؤسسات المالية والنقدية الدولية ترى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان، حيث أنها تعيش فوق طاقاتها وإمكاناتها، لهذا يجب عليها تقليص هذا الإنفاق وذلك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الطلب، ومن بين أهم هذه الإجراءات:

1 ـــ تقليص الإنفاق العمومي والتقشف في الميزانية العامة:

ينص برنامج التثبيت الإقتصادي على ضرورة التخفيض في كل أبواب الإنفاق العمومي، وأساسا النفقات الإجتماعية، وبصفة أخص النفقات على الصحة والتعليم (رفع الدعم على أسعار الأدوية، إلغاء العلاج المجاني والتعليم المجاني..)، هذا مع تخلي الدولة تدريجيا عن مهامها الإجتماعية الأساسية.

البرنامج ينص كذلك على ضرورة التخفيض من ميزانية العامة وذلك للحد من عجزها الذي لابد أن لا يتعدى سنويا 1.5 %، هذا التخفيض يمس ميزانية التجهيز والتسيير للقطاع العمومي والإدارات العمومية والخدمات، بالإضافة للضغط على التوظيف، خاصة في الوظيف العمومي والمؤسسات الإقتصادية العمومية.

كما ينص البرنامج على تخفيض النفقات الإستثمارية، وذلك بالتقليص من عدد المشاريع الإستثمارية للدولة، والتركيز فقط على بعض المشاريع "الهادفة"، حسب مفهوم المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والتي تعني التركيز على ما هو ضروري وعلى حد أدنى من البناءات التحتية الإقتصادية والإجتماعية.

وأخيرا، ينص البرنامج على رفع الدعم على السلع التجهيزية والسلع الإستهلاكية الأساسية وتحرير الأسعار، هذا الإجراء الأخير يمس أساسا أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية كالقمح، والأرز، والحليب، والسكر..إلخ. وستكون لهذا الإجراء آثار مباشرة على الأجور الحقيقية والإنخفاض في القدرة الشرائية، كما يمس أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة ومواد التجهيز التي تستوردها البلدان النامية والتي تدخل في الإنتاج الصناعي والزراعي.

هذا الإجراء، وبالإضافة لتخفيض سعر العملة الوطنية، سيؤدي إلى إرتفاع في أسعار المواد والتجهيزات التي يستخدمها القطاع الفلاحي والصناعي كالألآت والمعدات، والأسمدة والمبيدات، مواد تغذية الأنعام...إلخ، وهو الأمر الذي سينعكس بإرتفاع في بنية تكاليف أغلبية المواد التي تنتجها البلدان النامية.

كما سيمس هذا الإجراء كذلك الأسعار الداخلية للمواد الأولية التي تنتجها هذه البلدان، وأساسا المحروقات، حيث ترى المؤسسات المالية والنقدية الدولية متبوعة بالمنظمة العالمية للتجارة، أنه من الضروري إتخاذ إجراءات لرفع الدعم عن أسعار المواد الأولية الطاقوية والأخرى التي تنتجها البلدان النامية، وفي بعض الأحيان الرفع من أسعار هذه المواد لجعلها في نفس مستوى أسعار السوق العالمية، وذلك لترشيد إستخدام الطاقة من جهة، وجعل المنافسة متكافئة بين هذه البلدان والبلدان الرأسمالية المتطورة.

كل هذا سيؤدي إلى فقدان البلدان النامية تدريجيا لميزتها النسبية الوحيدة تقريبا في التجارة الدولية وهي المواد الأولية، وبالتالي إبعاد هذه البلدان من الأسواق الخارجية، كما سيؤدي إلى إرتفاع تكاليف المنتجات الصناعية والفلاحية، وبالتالي إلى إرتفاع في الأسعار الداخلية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية أمام المنتجات المستوردة، التي سوف تسمح إجراءات تحرير التجارة الخارجية بغزو السوق الداخلية بإمتيازات ضريبية وجمركية كما سنرى، وبالتالي إفلاس العديد من المؤسسات العمومية والخاصة للبلدان النامية.

2 ـــ تخفيض قيمة العملة الوطنية:

هو إجراء يفرض دائما قبل الشروع في أي مفاوضات بين البلد المدين والبلدان والبنوك الدائنة، ومن المفروض أن يؤدي، حسب خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، إلى إرتفاع أسعار

المواد التي تستوردها البلدان النامية من جهة، الشيء الذي يدفع الحكومات إلى تقليص الواردات و التخفيض من نفقاتها بالعملة الصعبة، كما سيؤدي هذا الإجراء من جهة أخرى إلى تشجيع صادرات البلدان النامية، للحصول على مداخيل أعلى بالعملة الصعبة.
إذن هذا الإجراء سيؤدي إلى تخفيض الواردات والرفع من الصادرات، وهو إجراء فعال للضغط على نفقات الدولة وتوجيه المد اخيل الناجمة عن ذلك لدفع خدمات الديون، حسب هذه المؤسسات دائما.

إلا أن الواقع غير ذلك تماما، حيث تعتبر أغلبية البلدان النامية مستورد كبير للمواد الإستهلاكية الغذائية ومواد التجهيز، كما تستورد بلدان نامية أخرى المواد الطاقوية، وبالتالي فهي تخصص أجزاء هامة من ميزانيتها بالعملة الصعبة لذلك.
وبالتالي فإجراء مثل هذا لا يؤدي إلا إلى رفع الأسعار المحلية وتخفيض القدرة الشرائية للفئات واسعة من سكان البلدان النامية، كما يؤدي إلى الرفع من تكاليف إنتاج منتجات هذه البلدان وتقليص قدراتها التنافسية في الخارج، وهو الأمر الذي ينعكس بإنخفاض في الصادرات وتدمير للطاقات الإنتاجية المحلية.

لكن في بعض الحالات سيؤدي إجراء تخفيض العملة الوطنية إلى تنشيط بعض القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية، كالفلاحة وقطاع الإستخراج، وإرتفاع مداخيل هذه القطاعات بالعملة الوطنية، إلا أن هذه المداخيل ستتولى ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل في البلدان النامية إعادة توجيهها لفائدة بعض الفئات المرتبطة بالتجارة الخارجية، وبالريع داخل هذه البلدان.

3 ـــ الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية:

هو كذلك من أهم الإجراءات المطلوبة من البلدان النامية إتخاذها، ويدخل في عمق النظرية الإقتصادية النقدوية، حيث تعتبر المؤسسات المالية والنقدية الدولية أن الإفراط في الإصدار النقدي هو سبب التضخم الذي تعاني منه إقتصاديات البلدان النامية، وهو سبب الإنفاق المفرط في هذه البلدان، وبالتالي سبب العجز في ميزانيتها.
لهذا فهذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وتحقيق إستقرار في الأسعار، كما يؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية العامة.

4 ـــ إلغاء الرقابة على أسعار الصرف:

إنه إجراء يتبع الإجراءات المتعلقة بتخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقـــدي، وهو يتضمن التحرير التدريجي للتعامل بالنقد الأجنبي وتوحيد أسعار الصرف، الهدف من هـذا الإجراء هو الهبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من ســعر الســوق الســوداء، والوصول تدريجيا إلى توحيد الأسعار الداخلية مع أسعار السوق العالمية.

5 ـــ تحرير سوق العمل وجعلها مرنة:

يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة والتي تشرع في تطبيق برنـــامج الإســتقرار الإقتصادي، عدم التدخل في سوق العمل وجعلها حرة تخضع لميكانيزمات العــرض والطلــب على اليد العاملة، لهذا فهو يقترح الضغط على الأجور الحقيقية وإلغاء الربط بين الأجور وبيــن مستوى الأسعار، كما يقترح إلغاء الحد الأدنى للأجور، وعدم تدخل الدولة في تعيين الخرجيــن من الجامعات والمعاهد العليا، بالإضافة للحد من دور النقابات والتقليص من قوانين العمل التــي تعرقل السير الحسن لسوق العمل.

الهدف من هذا الإجراء هو: أولا العمل على المحافظة على أجور منخفضة في البلدان الناميــة تسمح للشركات المتعددة الجنسيات والمافوق قومية بإستغلال اليد العاملة الرخيصة فـــي هــذه البلدان وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية، وبذلك تستعمل اليد العاملة فــي هذه البلدان كورقة ضغط لتخفيض الأجور في البلدان الرأسمالية المتطورة.

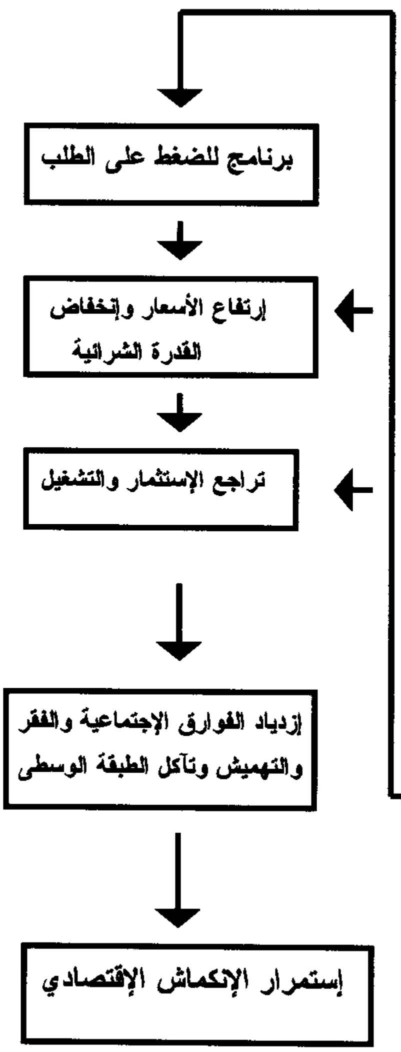
من جهة ثانية يهدف هذا الإجراء إلى تقليص الطلب دائما، حيث سيؤدي المـــزج بيــن هــذا الإجراء والإجراءات أعلاه إلى إنخفاض كبير في الأجور الحقيقية، وإلى إرتفاع رهيـــب فــي الأسعار، الأمر الذي يقود إلى إنخفاض كبير في القدرة الشرائية وتقلص الطلب الداخلي.

ويجب الإشارة هنا أنه في الوقت الذي يطلب من البلدان النامية تحرير الأسعار ورفعها لتبلـــغ نفس مستوى الأسعار الدولية والسوق العالمية، تطلب هذه المؤسسات النقدية والمالية الدولية من هذه البلدان تخفيض الأجور الحقيقية. وهي سياسة تدخل ضمـــن أهــداف هــذه المؤسســات، فتخفيض القدرة الشرائية لفئات واسعة من سكان البلدان النامية هو هدف إستراتيجي يجب

المخطط السادس[78]

المرحلة الأولى من برامج التعديل الهيكلي: التثبيت الإقتصادي

(يتكفل بها صندوق النقد الدولي – F.M.I –)



أ ـ تخفيض الإنفاق العمومي والتقشف في الميزانية العامة:

- نفقات الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية.
- تجميد الأجور والتوظيف.
- تخفيض الإنفاق الإستثماري.

ب ـ تحرير الأسعار ورفع الدعم على المواد الأساسية:

- المواد الغذائية.
- المواد الطاقوية: الكهرباء، المحروقات..
- الخدمات العمومية: النقل، الماء، الهاتف..

ج ـ تخفيض سعر العملة الوطنية.

د ـ الرفع من أسعار الفائدة.

ه ـ الحد من الإصدار النقدي لتقليص التضخم.

و ـ إلغاء الرقابة على أسعار الصرف.

ز ـ تحرير سوق العمل وجعلها مرنة.

ن ـ مراجعة قوانين الحماية الإجتماعية والتقاعد.

78ـ من تصميم الباحث

تحقيقه لتقليص نفقات هذه البلدان ولتوفير أموال توجه لتسديد الديون من جهة، و لتوفــير مــن جهة أخرى جيش إحتياطي للعمل على المستوى العالمي، يعمل بأجور منخفضة، ويضغط على مستوى الأجور العالمية.

هذه الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية الكليـــة، التــوازن فـــي مـــيزان المدفوعات وفي الميزانية العمومية، لتحقيق فائض يوجه لتسديد الديون، هي إجـــراءات غـــير كافية ولابد أن تتبع بإجراءات تمس هياكل إنتاج البلـــدان الناميـــة ومؤسســـاتها الإقتصاديـــة والسياسية.

المبحث الثاني:

المرحلة الثانية: الإصلاح الهيكلي للمدينين المتوسط والبعيد:

هذه المرحلة يتكفل بها البنك العالمي عبر مجموعة من الإجراءات التي تهدف في المدين المتوسط والطويل إلى **زيادة عرض منتجات البلدان النامية الموجه للتصدير**، وتحقيق فائض من العملة الصعبة يخصص لتسديد الديون.
كل هذا عبر إدماج إقتصاديات هذه البلدان في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وأقلمة هياكلها الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية وجعلها تتماشى مع متطلبات إقتصاديات هذه الأخيرة، خاصة مع التحولات التي تعرفها في الفترة الأخيرة. فما هي أهم هذه الإجراءات؟

1 ـــ تحرير التجارة الخارجية:

تقترح المؤسسات النقدية والمالية الدولية إلغاء كل الحواجز الجمركية والقيود المفروضة على المعاملات الخارجية، أكثر من ذلك إذ تقترح وضع قوانين جديدة تتضمن مظلة من المزايا الضريبية والتحفيزية على دخول السلع الأجنبية والرأسمال الأجنبي، وكذلك تسهل عملية نقل الأرباح.
هذا الإجراء أدى في أغلبية الدول التي طبقت برامج التعديل الهيكلي إلى إنهيار إنتاجها المحلي وتحطيم العديد من المؤسسات الإنتاجية العمومية والخاصة، كما أدى إلى تحويل الإستثمارات من القطاعات المنتجة إلى القطاعات الطفيلية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

2 ـــ خوصصة المؤسسات العمومية والأراضي والبنوك:

هذا الإجراء هو من بين أهم الإجراءات الذي تشترط المؤسسات النقدية والمالية الدولية القيام به، فالقطاع الخاص، حسب هذه المؤسسات، هو القطاع الوحيد الناجع إقتصاديا والخالق للشغل، أما القطاع العام فهو رمز الفشل واللاعقلانية الإقتصادية كما هو مصدر إختلال سوق العمل،

لهذا يجب الشروع في أقرب الآجال في تفكيك القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.
ثمار عملية البيع هذه توجه للخزينة العمومية التي تحولها بدورها لتسديد الديون الخارجية.

الإجراء هذا يمس كذلك، خوصصة الأراضي الفلاحية وتسليم عقود الملكية للفلاحين، حيث يصبح هؤلاء يخضعون لنفس شروط وظروف عمل المؤسسات الإقتصادية الأخرى (شروط القرض، وظروف الإستيراد والتصدير..)، هذا الإجراء الممزوج بالإجراءات الأخرى المتعلقة برفع الدعم على السلع التجهيزية والمواد الأولية والأسمدة والمبيدات، وكذلك إرتفاع أسعار الفائدة على القروض..، تؤدي شيئا فشيئا إلى إفلاس الفلاحين وإفقارهم، الأمر الذي يدفعهم لبيع أراضيهم للملاكين الكبار.
هذه العملية تدخل ضمن سياسة لإنتزاع أراضي الفلاحين الصغار، وتسليمها للملاكين الكبار بهدف تركيز الأراضي وإخضاعها لشروط الفلاحة الرأسمالية الواسعة الموجهة للتصدير. وليس غريب أن أدت هذه السياسة إلى إسترجاع الملاكين الإقطاعيين لأراضيهم التي خضعت إلى التأميم أيام الإصلاح الزراعي في عدد من البلدان النامية، وإلى عودة تكون لأعداد كبيرة من الفلاحين الفقراء بدون أرض، والذين يعملون بصفة موسمية، ودون أدنى حد من شروط العمل.

هذا الإجراء يتضمن كذلك خوصصة البنوك وتفكيك القوانين المسيرة للنظام المصرفي الوطني للبلدان النامية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الفقدان التدريجي لرقابة الدولة والبنك المركزي للسياسة النقدية الوطنية، وتصبح البنوك التجارية المحلية، أو الأجنبية التي يسمح لها الدخول بكل حرية لفتح فروع لها في البلد النامي، تلعب دورا كبيرا في تسطير السياسة النقدية و تحديد أسعار الفائدة.
هذا الأجراء أدى إلى إرتفاع كبير في أسعار الفائدة الحقيقية أو الاسمية، والذي أدى بدوره، مع إجراءات تخفيض قيمة العملة المحلية، إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج داخل البلدان النامية، وهذا بدوره أدى إلى إرتفاع رهيب في أسعار المنتجات.

عواقب كل هذا هو إفلاس العديد من المؤسسات المحلية وإبتعادها عن الإستثمار المنتج سواء في الفلاحة أو الصناعة، وإتجاه المستثمرين للقروض القصيرة الأجل المرتبطة أساسا بقطاع التجارة الخارجية، وهو ما يؤدي إلى إبتعاد القطاع المصرفي عن مجال الإقتصاد الحقيقي.

إن إجراءات الخوصصة هذه أدت في معظم البلاد النامية إلى السماح لجزء مهم من رؤوس الأموال المهربة والتي حولت للبنوك الأجنبية، وكذلك لجزء من الأموال "الوسخة"، بالتحول إلى الشرعية عبر تبيض هذه الأموال وتحويلها إلى العملات الوطنية من أجل شراء مؤسسات عمومية وأراض فلاحية، أو لإنشاء بنوك مختلطة مع الرأسمال الأجنبي.

3 ـــ إصلاح هيكل الجباية:

تقترح المؤسسات المالية والنقدية الدولية مجموعة من التغيرات الأساسية التي من شأنها أن تغير هيكل الجباية بإتجاه تحويل هيكل إقتصاد البلدان النامية سواء من ناحية الطلب أم من ناحية العرض.

فمن أجل تقليص الطلب يجب على البلدان التي تطبق برنامج التعديل الهيكلي إتخاذ إجراءات لإدخال الضريبة على القيمة المضافة والرفع من الضرائب المباشرة، كما تتضمن إحصاء كل المنتجين الصغار في القطاع الصناعي والفلاحي، وفي المجال الرسمي وغير الرسمي، من أجل فرض عليهم رسوم، كل هذه الإجراءات تهدف إلى زيادة الإيرادات المالية للدولة والسماح بتقليص العجز في الميزانية العمومية، كما تسمح بتقليص الطلب، حيث يؤدي الرفع من الضرائب إلى إرتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية وإلى تضرر فئات واسعة من السكان تمس حتى الفئات ذات الدخل المتوسط.

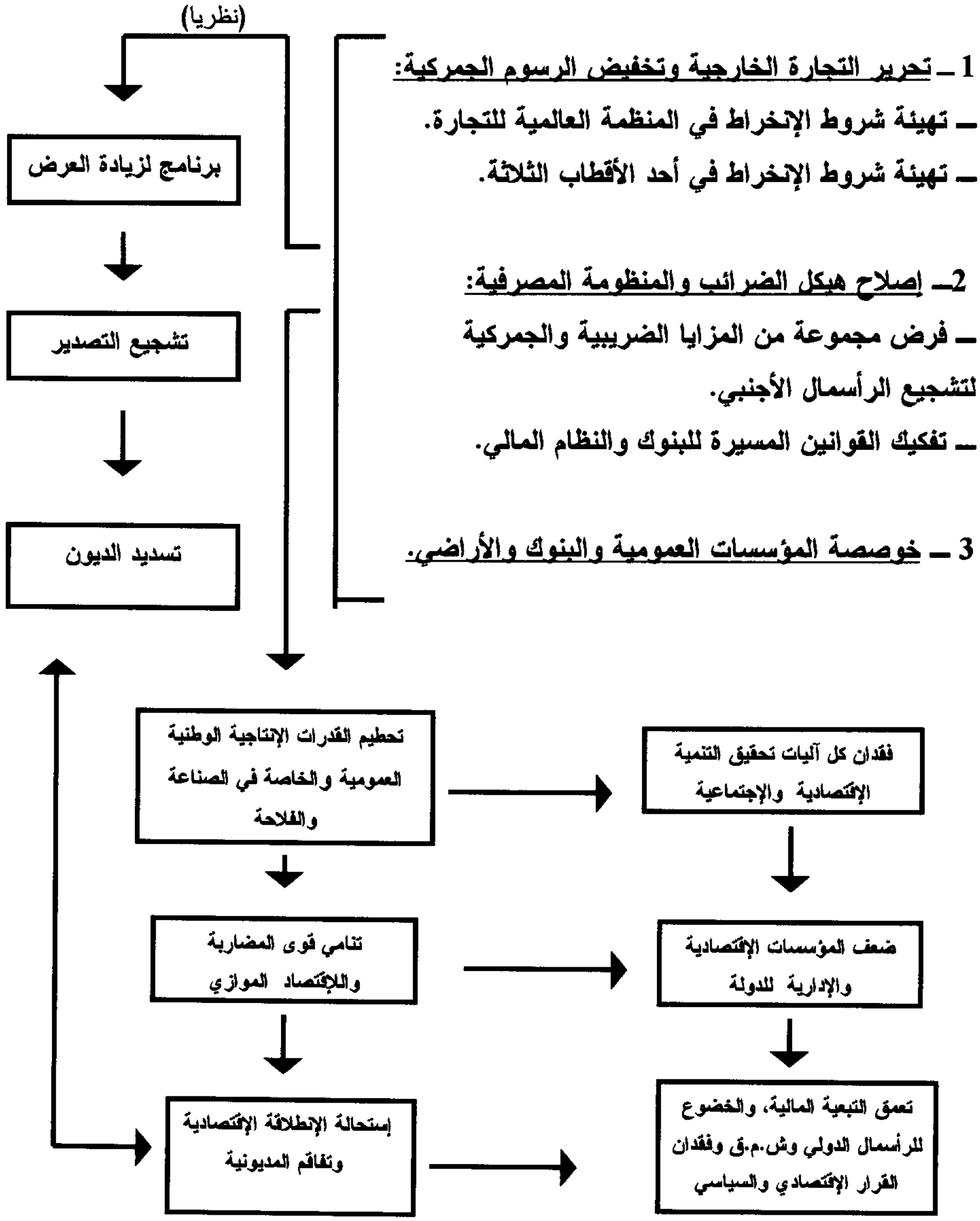
كما يؤدي هذا الإرتفاع في الضرائب، إضافة إلى إجراءات التخفيض من قيمة العملة المحلية والرفع من أسعار الفائدة، إلى إثقال تكاليف المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها، وهو ما يدفعها لترك الإنتاج والتوجه للأنشطة المضاربية والطفيلية.

أما من جانب العرض، فإن المؤسسات النقدية والمالية الدولية تطلب من البلدان النامية وضع مجموعة من المزايا الضريبية والجمركية لتشجيع الرأسمال الأجنبي على الإستثمار، ولتسهيل دخول السلع الأجنبية، وكذا لتشجيع الرأسمال الخاص الوطني الذي يستثمر في قطاعات التصدير.

المخطط السابع:[79]

المرحلة الثانية من برامج التعديل الهيكلي: الإصلاح الهيكلي

(يتكفل بها البنك العالمي B.I.R.D)



[79] ـ من تصميم الباحث.

4 – مجموعة من الإجراءات لإصلاح الضمان الإجتماعي وصناديق التقاعد، والتخفيف من الفقر:

تقترح المؤسسات النقدية والمالية الدولية الشروع في إصلاح الضمان الإجتماعي بشكل يجعله يتماشى ومتطلبات إقتصاد السوق، أي بشكل يجعل من صندوق الضمان الإجتماعي مؤسسة إقتصادية ناجعة وذات مردودية.

ويتضمن هذا الإصلاح إجراءات تقشفية لتقليص التغطية الإجتماعية على بعض الأمراض والأدوية، وعلى الخدمات الصحية بصفة عامة (التعويضات على الفحوص بالأشعة، وعلى أمراض الفم والعيون..)، وكذلك تقليص فترة عطلة الأمومة، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تقلص النفقات و"تسترجع التكاليف" على حد تعبير خبراء مؤسسات بروتن ودس.

نفس الإجراءات تمس صندوق التقاعد، حيث إتخذت تدابير لتمديد فترة سنوات العمل للحصول على التقاعد كمرحلة أولى، ثم يقترح إستبدال نظام التقاعد القائم على التضامن والتوزيع، بنظام يقوم على الرسملة (Capitalisation).
هذا النظام الأخير يقوم على المبادئ النيوليبيرالية البحتة التي تعتبر نظام التقاعد مجرد عملية إدخار فردية وطوعية، يقوم بها العامل بتوظيف أمواله في صناديق خاصة للمنح (Les fonds de pensions)، التي تكون هي بدورها بتوظيف هذه الأموال في البورصة.

كما يتضمن برنامج التعديل الهيكلي إجراءات للتخفيف من الفقر، ومن الإنعكاسات الإجتماعية السلبية التي تصطحب تطبيقه، وهي إجراءات تأخذ أسماء مثل "شبكة الضمان الإجتماعي" و"صندوق الإستعجالات الإجتماعية"...إلخ، ووضعت كرد فعل على الإنتقادات التي وجهت لهذه البرامج من طرف النقابات والتنظيمات العمالية والقوى الديمقراطية سواء داخل البلدان النامية أو في البلدان الرأسمالية نفسها. تهدف هذه الإجرءات إلى "تسيير" الفقر وجعله في مستويات "معقولة"، وذلك بإعادة توجيه ميزانية القطاع الإجتماعي لمساعدة بعض "الفئات المستهدفة"، وتمويل بعض المشاريع المرتبطة بتقليص التشغيل كالتقاعد المسبق ومنح الترك الطوعي للعمل.

الوسيلة الناجعة لتطبيق هذه الإجراءات وتحقيق هذه المشاريع، هي تخلي الدولة عن هذه المهام وتركها لمنظمات وجمعيات من المجتمع المدني، حسب مؤسسات بروتن ودس، بهذا تكون

الدولة قد جردت من مهامها الإجتماعية، التي ستسلم لمجموعة من المنظمات غير الحكوميـــة التي تتكفل بهذه المهام بفضل إعانة بعض المنظمات الدولية.

المبحث الثالث:

المرحلة الثالثة من برامج التعديل الهيكلي:
الحكم الراشد(La bonne gouvernance)
أو اللإصلاحات السياسية لدعم برامج التعديل الهيكلي:

تأتي هذه المرحلة الثالثة من تطبيق برامج التعديل الهيكلي بعد أن تبين أن هذه البرامج لم تؤدي سواء إلى تفاقم الفوارق الإجتماعية والتهميش والفقر، كما أنها لم تحقق الإنطلاقة الاقتصادية المتضمنة في المرحلة الثانية، وهذا بإعتراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية نفسه.

لهذا أسرعت هذه الأخيرة، إلى إبعاد المسؤولية عن نفسها وعن برامجها، لترجعها إلى سوء التسيير وفساد الأنظمة السياسية في البلدان النامية. فالبنك العالمي يرجع أسباب فشل الإصلاحات في البلدان الإشتراكية سابقا إلى فساد الأنظمة السياسية وإنتشار الرشوة بداخلها. أما فشل الإصلاحات في بلدان جنوب شرق آسيا فيعود، دائما حسب نفس البنك، إلى الإصلاحات غير المكتملة في القطاع المالي والمصرفي. أخيرا، فإن فشل الإصلاحات في بلدان جنوب الصحراء، يرجعه البنك إلى عدم فعالية الإستثمارات العمومية وبيروقراطية الإدارة وغياب الشفافية.[80]

لهذا تنصح المؤسسات المالية والنقدية الدولية بضرورة إتباع برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الإقتصادية بإصلاحات سياسية ومؤسساتية ، فإقتصاد السوق لن ينجح من دون الديمقراطية السياسية، ومن دون **"حكم راشد"**.

إن "الحكم الراشد" بمفهوم المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وبمفهوم الإيديولوجية النيوليبرالية، يعني إعادة النظر في مجموع الإجراءات والممارسات التي تمس بشكل أو بآخر طريقة ممارسة الحكم.
وإختيار هذا المصطلح لم يأتي من قبل الصدفة بل له تاريخ طويل. فقد إستعملت كلمة

[80]_ البنك العالمي، تقرير حول التنمية في العالم، سنة 2000، ص. 73.

"Gouvernance" في اللغة الفرنسية في القرن الثامن عشر بمعنى "فن وطريقة إدارة الحكم" "L'art et la manière de gouverner"، وإنتقلت بنفس المعنى إلى اللغة الإنجليزية في القرن التاسع عشر.

بعد ذلك يسقط هذا المصطلح في طي النسيان إلى غاية 1980، أين يعاد إحياءه من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، ليأخذ معنى جديدا تلخصه الباحثة "ماري كلود سموتس M-C. Smouts" بأنه: "أداة إيديولوجية من أجل سياسة الحد الأدنى للدولة"[81]، أي أنه ألبس حلة نيوليبرالية، إذ أصبح الحكم الجيد أو "الراشد" مرتبط بتراجع الدولة إلى المهام التي حددها لها آدم سميث وأقل، إذ لابد أن تتخلى الدولة عن كثير من مهامها **"للمجتمع المدني"**.
هذا الأخير أصبح أحد الروافد الأساسية لتحقيق الحكم الراشد من منظور المؤسسات المالية والنقدية الدولية، لهذا نجدها تدعوا إلى ترقية **المجتمع المدني** عبر دعم وتشجيع إنشاء المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

وإذا كان هذا الشعار والهدف هو نبيل بحد ذاته، إذ يمكن فئات واسعة من المجتمع من ممارسة الديمقراطية ومساهمتها في بناء مجتمعاتها، فإنه يجب الإنتباه لهدفه النهائي من وجهة نظر هذه المؤسسات والفكر النيوليبرالي.

فمن المعروف أن "هيغل" قد وضع المجتمع المدني في تعارض تام مع الدولة، وبالنسبة إليه فهو(أي المجتمع المدني) مجال المصالح الخاصة، إذ أن كل شخص أو فرد هو هدف ونهاية بحد ذاتها، أم الباقي فلا يعني أي شيء. من هنا فإن محتوى هذا الشعار هو توسيع مفهوم "اليد الخفية" لكامل المجتمع: فالمصلحة الخاصة تحقق المصلحة الجماعية.

إذن في إعتقادنا، فإن الهدف الأساسي من هذا الشعار هو تكريس إبتعاد الدولة عن المهام الاقتصادية والإجتماعية ومهام إدارة الشؤون العامة، وتعويض دورها بجمعيات المجتمع المدني. فالمهام الإجتماعية مثلا تصبح قضية الجمعيات الخيرية والتضامنية والعائلي، والجانب الإجتماعي حسب النيوليبرالية هو مسألة تضامن عائلي وإجتماعي.
إن أحد أهم شعارات التي يروج لها للوصول إلى "الحكم الراشد" هو **الديمقراطية**، فمن وجهة

---

81 - M-C. Smouts, Directeur de recherche au CNRS, "Du bon usage de la gouvernance en relation internationale, Revue Internationale des sciences sociales, UNESCO, Paris, N° 155, Mars 1998.

نظر المؤسسات المالية والنقدية الدولية من غير الممكن نجاح السوق الحرة دون حياة سياسية تضمن حد أدنى من الحريات الفردية وحقوق الإنسان، وبهذا تكمل النيوليبرالية وصفتها الإقتصادية بوصفة سياسية.

لكن في الواقع، يظهر هذا الشعار كسلاح يستخدم لتمكين فئات معينة من أصحاب المصالح المرتبطة بمصالح الرأسمال الدولي للوصول إلى السلطة، والتي حالت الأنظمة التي أصبحت متعفنة ومرتشية من منظور المؤسسات المالية والنقدية الدولية دون وصولها إلى تسيير شؤون البلاد.

ويبقى **الشعب الذي يضم كل المواطنين، هو الغائب الأكبر**، إذ أن التناقض الكبير للحكم الراشد بالمفهوم النيوليبرالي هو أنه يقترح علينا توسيع الديمقراطية للمجتمع المدني، بينما هذا الأخير ما هو في الواقع سوى مجموعة من الأفراد الحاملين لمصالح فردية تريد إخضاع الدولة وباقي المجتمع لمصالحها. فالهدف هو " أن لا تكون للدولة مهمة خدمة كل المجتمع، وإنما توفير سلع وخدمات لمناطق ولزبائن مستهدفين، دون مراعاة خطر تفاقم اللامسواة بين المواطنين وبين مناطق البلاد." [82]

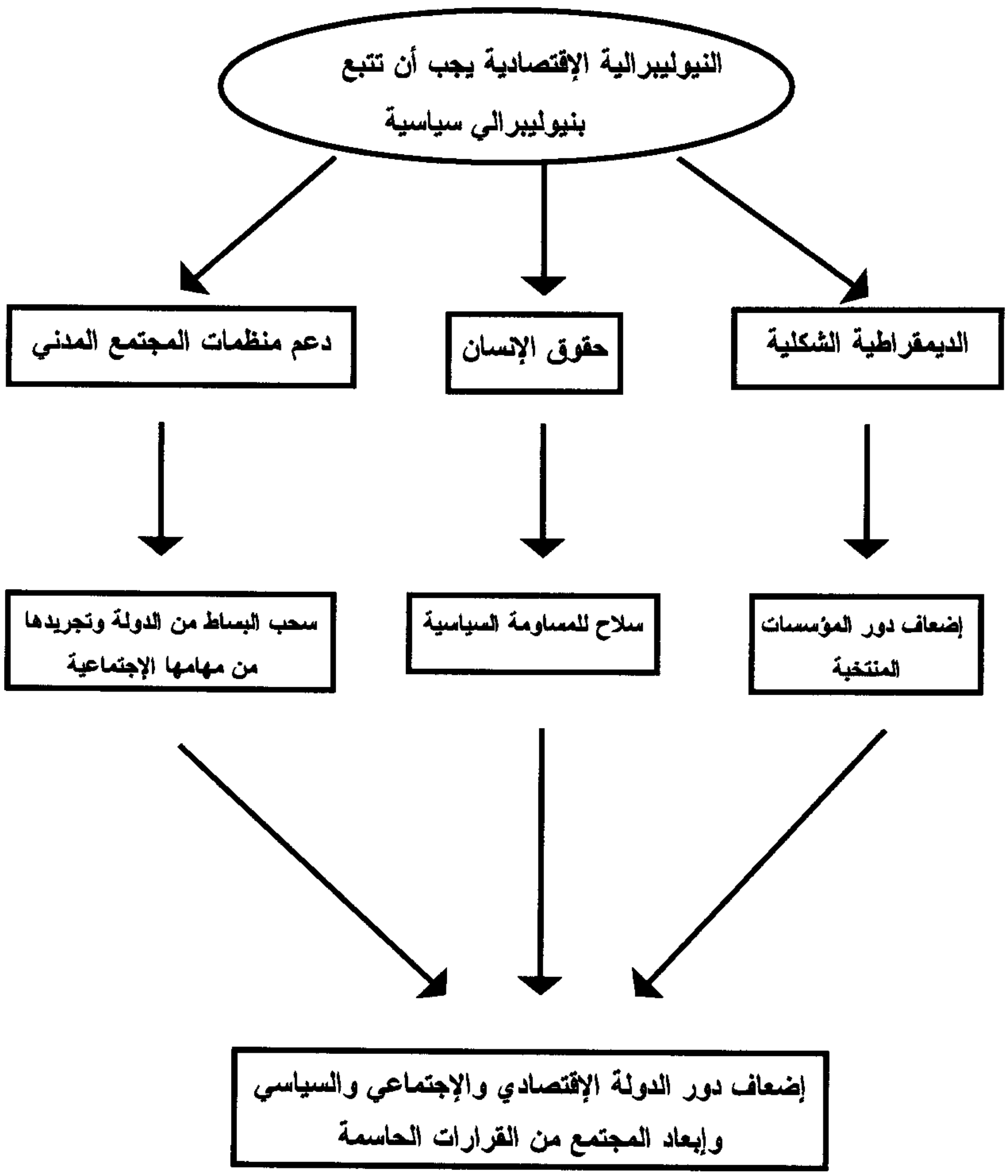
الواقع إذن، أن تطبيق هذه البرامج في البلدان النامية وإنعكاسها السلبي على إقتصاديات هذه البلدان، وخطرها على زعزعة النسيج الإجتماعي والتوازن السياسي الهش، قد جعل المؤسسات النقدية والمالية الدولية ومن وراءها الرأسمال العالمي، تغض البصر على هذا الجانب السياسي، بل إننا نجد هذه المؤسسات تستعمل هذه الأداة السياسية كورقة ضغط على بعض الحكومات التي ترفض، تحت ضغط الشارع، تطبيق بعض بنود هذا البرنامج، لكن بالمقابل نجدها تتواطأ مع الأنظمة العسكرية والشمولية وتوزع عليها شهادات حسن السلوك، وبالرغم من أنها تنصحها بالقيام ببعض الإصلاحات السياسية الشكلية، كالسماح بتعددية سياسية شكلية ووضع برلمان وبعض المؤسسات السياسية التي تعكس وجود حياة شبه ديمقراطية في هذه البلدان، إلا أنها لانجدها تحرك ساكنا عندما تقمع إنتفاضات الشارع بكل وحشية، وعندما تمنع النشاطات النقابية والإضرابات، التي تعبر عن رفضها عن إرتفاع الأسعار وعن طرد العمال..إلخ.

---

[82] Ali Kazancigil, "Gouvernance et science: mode de gestion de la société et de production du savoir emprunté au marché", Revue internationale des sciences sociales, N° 155, Mars 1998.

المخطط الثامن:[83]

المرحلة الثالثة (الشروط السياسية ــ الحكم الراشد ــ)
La bonne gouvernance



83- من تصميم الباحث.

ولعل أبرز مثال على ما نقول هو الحوادث التي وقعت في إندونيسيا والتي أدت إلى خلع رئيس جمهورية هذا البلد، فمؤسسات بروتن ودس لم تتأخر مرة واحدة عن دعم نظام الرئيس صوهارتو، بل أكثر من ذلك، فسنة واحدة قبل الأحداث المأساوية التي عرفها هذا البلد، لم يبخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتقديم لوحات الشرف للنظام الاندونيسي، وليعلن التقرير السنوي للبنك العالمي (1997) أن إقتصاد إندونيسيا "في حالة جيدة، ويمكن أن يصبح من هنا إلى غاية سنة 2005 من ضمن العشرين الأحسن إقتصادا في العالم"[84].

هذه هي الخطوط العريضة لبرنامج التعديل الهيكلي المقترح من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لكن بعد أكثر من عشرين سنة من تطبيق هذا البرنامج ما هي نتائجه الإقتصادية والإجتماعية، خاصة آثارها على التشغيل؟

[84]- جريدة الوطن، 2 جوان 1998.

الفصل ثالث:

النتائج الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي:

يتفق معظم الاقتصاديين والدارسين لبرامج التعديل الهيكلي، أنها برامج إنكماشية تسببت في الإنهيار الإقتصادي والإجتماعي في البلدان النامية التي شرعت في تطبيق هذه البرامج، هذا على الرغم من أن المؤسسات المالية والنقدية الدولية تسرع دائما في تقديم حصيلة مشجعة وأرقام متفائلة، عن نتائج تطبيق هذه البرامج في البلدان النامية.
فالمدير السابق لصندوق النقد الدولي يصرح للتلفزيون الجزائري سنة 1994 أن البلدان التي طبقت هذه البرامج هي الآن تقود النمو على مستوى الإقتصاد العالمي، ويذكر مثال المغرب وتونس ومصر والمكسيك..إلخ، هذه البلدان حسب السيد "كامدوسيس" حققت بفضل برامج التعديل الهيكلي معدلات نمو عالية تفوق 5 % في الكثير من الحالات.

وحسب مؤسسات بروتن ودس دائما فإن البلدان التي طبقت هذه البرامج إستطاعت تحقيق توازناتها الإقتصادية الكلية، كما نجحت في تصحيح ميزان مدفوعاتها وميز انها التجاري، وهي مؤشرات تسمح لها بالإنطلاقة الإقتصادية والدخول بكل قوة في الإقتصاد العالمي.

مواقف وإستنتاجات هذه المؤسسات تستدعي ملاحظتين أساسيتين:

في البداية يجب الإشارة إلى أن أي محاولة لحصر النتائج الإقتصادية والإجتماعية لهذه البرامج بصفة موضوعية، سوف تصطدم بصعوبة كبيرة هي مسألة نجاعة الإحصائيات التي تقدمها المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
فهذه الأخيرة تعتمد في دراسة نتائج هذه البرامج على أدوات إحصائية ومتغيرات كمية، كما تعتمد على فترات محددة وتركز على بلدان تعتبرها نموذجية، لتقدم لنا أرقاما مفرغة من محتواها الإجتماعي والإقتصادي الكلي. إنها أرقام تطمس الفوارق النوعية في البنيات الإقتصادية والإجتماعية سواء داخل البلدان النامية أو ما بينها.
ففي أدبيات هذه المؤسسات غالبا ما تستعمل مقاييس إقتصادية إحصائية مثل معدل النمو، ومعدل النمو للفرد، معدل التضخم، معدلات الفائدة، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري..إلخ،

لتبين أن البلدان النامية التي طبقت برامج التعديل الهيكلي إسترجعت عافيتها وعادت إلى النمو، بينما نجدها تتجاهل مقاييس أخرى مثل مؤشر الإنتاج الصناعي والفلاحي، ومعـــدل إســتخدام الطاقات الإنتاجية، القدرة الشرائية والأجور الحقيقية، مؤشر التغطية الصحية والإجتماعية..إلخ. وهي المقاييس التي تعطي مؤشرات حقيقية وموضوعية عن مســـتوى التطــور الإقتصـــادي والإجتماعي لهذه البلدان.

هذا بالإضافة إلى ضعف وتخلف أجهزة الإحصاء في البلدان النامية نفســها، وكــذا التلاعــب الكبير في الأرقام والإحصائيات الذي تقوم به سلطات هذه البلدان لأسباب سياسية وإنتخابية.

من ناحية ثانية، وعلى المستوى النظري، فأن المؤسسات المالية والنقدية الدوليـــة وأصحـــاب الإيديولوجية المسيطرة يبررون برامج التعديل الـــهيكلي بنجاعتــها الإقتصاديـــة، فمجمـــوع الإجراءات التي يجب إتخاذها لتطبيق هذه البرامج تهدف إلى التخصيــص الأمثــل للمــوارد والتوزيع العقلاني لها، وهذا لن يتم إلا ضمن الميكانيزم الوحيد الفعـــال إقتصاديـــا: ميكـــانيزم السوق الحرة، وتخلي الدولة عن مهامها الإقتصادية والإجتماعية.

بمعنى آخر فإن هذه النجاعة الإقتصادية لايمكـــن أن تتحقــق إلا علـــى مســـتوى المؤسســـة الإقتصادية الخاصة (القطاع الخاص)،الوحيدة الخالقة للـــثروة والشــغل (زيـــادة العـــرض)، وللوصول إلى ذلك لابد من إجراءات تقشفية على المستوى الكلي العـــام للحـــد مـــن الإنفـــاق العمومي وتخفيض الإستهلاك (الضغط على الطلب). إذن فالنجاعة الإقتصادية على المســـتوى الجزئي لا يمكن أن تنجح إلا بلانجاعة إقتصادية على المستوى الكلي.

هذا هو جوهر هذه البرامج التي تفصل بين الإقتصادي والإجتماعي. وهنا نتساءل عن الفـــائدة من النجاعة الإقتصادية التي تزيد الثروة وترفع من الإنتاج (أي العرض)، في ظل إنعدام القدرة الشرائية وتدهور معيشة أغلبية السكان وإزدياد الفقر والتهميش؟

إنطلاقا من هاتين الملاحظتين سنحاول أن نقدم أهم النتـــائج الإقتصاديـــة والإجتماعيـــة لـــهذه البرامج، وإنعكاسها على التشغيل في البلدان النامية، وهذا بعد أن طبقت أكثر من مائـــة دولـــة حوالي 600 برنامج للتعديل الهيكلي.

المبحث الأول:

النتائج الإقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي:

مجموعة الإجراءات المتضمنة في برامج التعديل الهيكلي تشكل برنامجا منسجما أدت إلى إنكماش إقتصاديات البلدان النامية وإنهيار جهازها الإنتاجي الوطني، سواء على مستوى القطاع الصناعي أو الزراعي، وهذا أدى إلى إنسداد أفق بناء إقتصاد وطني معتمد على الذات، وتوقف عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان، كما أدى إلى زيادة عبئ الديون وإستحالة تسديدها.

بل أكثر من ذلك، فقد كرست هذه البرامج البلدان النامية كبلدان تابعة للنظام الرأسمالي الدولي، محافظة على موقعها التقليدي في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل كخزان لليد العاملة والمواد الأولية الرخيصة.

وبالفعل فالإجراءات المطبقة أدت إلى إعادة تشكيل إقتصاديات البلدان النامية بصفة تكرسها كخزان لليد العاملة الرخيصة، حيث أدت إجراءات الخوصصة والضغط على النفقات العامة والميزانية العمومية.. إلى غيرها من الإجراءات التي ذكرناها أعلاه، أدت إلى تسريح أعداد هائلة من العمال لم يستطع القطاع الخاص في البلدان النامية إستيعابهم نظرا لضعف هذا القطاع وتركزه في القطاعات الطفيلية والمضاربية.

كما أدت هذه الإجراءات إلى إعادة تشكيل إقتصاديات هذه البلدان بشكل يحطم الإنتاج المحلي، نظرا لإنخفاض الطلب الناتج عن إنخفاض الأجور الحقيقية وتراجع القدرة الشرائية، ونظرا لإجراءات تحرير التجارة الخارجية التي تؤدي إلي تحطيم المنتجين المحليين العموميين والخواص، بالإضافة إلى إجراءات تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية التي أدت إلى إرتفاع التكاليف وبالتالي إرتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف القدرات التنافسية للمنتجات المحلية وتحطيم الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي الموجه للسوق المحلية، بينما يفتح المجال لتطوير بعض القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية والتصدير، خاصة قطاعات إستخراج المواد الأولية والطاقوية، وقطاع المواد الزراعية الموجه للتصدير. لقد عرفت البلدان الإشتراكية سابقا إنخفاضا رهيبا في الإنتاج الصناعي، قدر في بولونيا

ورومانيا سنة 1990 ب 23 و20 %، كما عرفت البلدان الإفريقية التي طبقت برامج التعديل الهيكلي، إنخفاضا في معدلات نمو ناتجها الداخلي الخام، فقد بلغ هذا المعدل 1 % سنة 1993، وكان سلبيا سنة 1992، كما قدرت اللجنة الإقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج الداخلي الخام لهذه الدول من سنة 1980 إلى 1992 ب 1.8 %.[85]

وحسب المؤسسات المالية والنقدية الدولية، من المفروض أن تؤدي هذه الإجراءات في البلدان التي تطبق هذه البرامج، إلى إعادة هيكلة إقتصادها بشكل يجعلها قادرة على توفير أموال إضافية والرفع من مدا خيلها من العملة الصعبة، وهذا ما يمكن هذه البلدان من تسديد ديونها والعودة إلى النمو.

لكن واقع الأمور ستجري عكس ذلك تماما، حيث تأكد اليوم لدى أغلبية الباحثين والمتتبعين والمنظمات الدولية والجمعوية، أن عملية إعادة الجدولة والبرامج التي تتبعها، ما هي إلا فترة "إسترجاع للأنفاس" تمنحها هذه المؤسسات للبلدان النامية.

فبعد إنتهاء هذه المدة، بكل نتائجها الإقتصادية والإجتماعية، لم يتحسن وضع ميزان مدفوعات هذه البلدان، بل نجد أن ديونها قد إرتفعت، فبلدان إفريقيا إرتفعت ديونها سنة 1992 فقط بنسبة 2.4 %، كما وصل مؤشر العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وخدمة الديون سنة 1993 إلى 95.9 بالمئة مقابل 89.6 % سنة 1992.

كما أن ديون العالم النامي قد إنتقلت بصفة عامة من 1300مليار دولار سنة 1992 إلى 2100 مليار دولار سنة 2000.

إرتفاع هذه الديون يعود لإعتبارات عدة، من بين أهمها أن القروض الجديدة التي منحت للبلدان التي إعتمدت برامج التعديل الهيكلي خصصت لتسديد الديون القديمة، بالإضافة إلى أن هذه القروض في أغلبها كانت قصيرة المدى ووجهت لإستيراد السلع الإستهلاكية التي لم يعد الجهاز الإنتاجي الوطني قادرا على إنتاجها، كما أنها منحت في كثير من الأحيان لدعم إنجاز هياكل قاعدية (الطرقات والجسور..)، أو لدعم مشاريع إجتماعية جزئية (خلق مناصب شغل في قطاعات محددة وتخص شريحة صغيرة من البطالين، أو بناء مساكن اجتماعية لفئات

---

[85] - دراسة لليونيسف تحت عنوا: "تعديل بوجه إنساني" (بالفرنسية)، نشر سنة 1987 يقول أنه "منذ سنة 1980، 35 بلدا إفريقيا شرع في تطبيق 162 برنامجا للتعديل الهيكلي، وهذا يعني أن هناك بلدانا طبقت أكثر من برنامج واحد مثل السينيغال وطوغو (4 مرات لكل منهما) والملاوي وكوت ديفوار (3 مرات لكل منهم).

مستهدفة..)، هذه القروض لا توجه للإنتاج المباشر، الأمر الذي لا يساهم في تكوين رأس المال في هذه البلدان بل يفاقم من مشكلة المديونية فيها.

إن تطبيق ما يقارب 600 برنامج للتعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية في أكثر من 100 بلدا ناميا، إضافة لتطبيق السياسات الني وليبرالية في البلدان الرأسمالية المتطورة، لم تؤدي إلا إلى انكماش شامل وطويل المدى للاقتصاد العالمي، تتخلله بعض فترات الانتعاش القصيرة المدى.
بمعنى آخر فإن تطبيق هذه البرامج قد أدى إلى **تعديل هيكلي شامل للاقتصاد العالمي لصالح الرأسمال العالمي والشركات المتفوق قومية**، حيث تؤدي الإجراءات المطبقة في كل بلد على حدى إلى مجموعة من النتائج التي تمس كل الإقتصاد العالمي، أهم هذه النتائج:

*ـــ وجود إحتياطي عالمي لليد العاملة الرخيصة يستخدم كوسيلة فعالة للضغط على الأجور، وتحطيم المكاسب العمالية وتقليص دور النقابات وتشريعات العمل. كل هذا من أجل تخفيض التكاليف والأعباء الإجتماعية وتحقيق أكبر قدر من الأرباح، المستفيد الأكبر هنا هي الشركات المافوق قومية التي تضبط إستراتيجيتها وفق تكاليف اليد العاملة والمناطق التي تتمركز فيها.

*ـــ توجيه إقتصاديات البلدان النامية إلى التصدير، يؤدي من جهة، في ظل تقلص الطلب الداخلي لهذه البلدان إلى وجود فوائض كبيرة في الأسواق العالمية، الأمر الذي يتسبب في أزمات دورية وعالمية لفيض الإنتاج، ومن جهة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض السلع التي تصدرها هذه البلدان ، والتي تتشكل أساسا من المواد الأولية. وهو الشيء الذي يؤدي إلى إنخفاض كبير في أسعار هذه السلع، وإلى إنخفاض في مدا خيلها من العملة الصعبة التي من المفروض أن توجه لتسديد الديون.

هذا الوضع يتجسد جليا في إشتداد الفوارق في الدخل بين البلدان النامية الفقيرة والبلدان الغنية، فبينما تحصل البلدان الغنية (15 % من سكان العالم)على حوالي 80 % من الدخل العالمي، تحصل باقي بلدان العالم على 20 % فقط، والبلدان ذات الدخول الضعيفة بعدد سكان يقدر بثلاثة مليارات من البشر، تحصل على 4.9 فقط من الدخل العالمي.

*ـ إن تطبيق المرحلة الأولى من برنامج التعديل الهيكلي في البلدان النامية، وهي مرحلة الإستقرار الإقتصادي في المدى القصير، التي تهدف للضغط على الطلب، تتبع بصعوبات كبيرة في تطبيق المرحلة الثانية المتضمنة إعادة هيكلة الإقتصاد بإتجاه تشجيع العرض. فالمرحلة الأولى بإجراءاتها المتنوعة، تؤدي إلى تحطيم الجهاز الإنتاجي الوطني والسوق الداخلية، أما المرحلة الثانية، التي من المفروض أن تساعد على إنطلاقة الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير، وتضمن دخول إقتصاديات البلدان النامية في السوق العالمية، فإنه يصعب تحقيقها بالنظر إلى السياسات الإقتصادية التي تتبعها حكومات الدول الرأسمالية المتطورة، وإستراتيجية الشركات المافوق قومية، التي تعتمد على مختلف الأساليب كالسياسات الحمائية، وسياسات دعم منتجاتها، وإحتكار التكنولوجيا، وحتى سياسات المساومة في منح القروض، لمنع دخول منتجات البلدان النامية إلى السوق العالمي.

هذا الوضع تعرفه بلدان إفريقيا منذ بضع سنوات، حيث إنخفضت صادرات الساحل الإفريقي من المواد الأولية غير البترولية، حسب إحصائيات البنك العالمي، من 20.8 % سنة 1960 إلى 9.7 ب% سنة 1990.

إذن فكلتا المرحلتين لا تؤديان فقط إلى إنكماش في إقتصاديات البلدان النامية، بل إلى ركود إقتصادي شامل، مصحوب بإفقار لفئات واسعة من السكان، وثراء فاحش لأقلية من الطفيليين والمضاربين الذين يعيشون على موارد التجارة الخارجية ويرتكزون على مواقعهم في السلطة.
فعلى سبيل المثال فإن بلدان أمريكا اللاتينية التي شرعت في تطبيق هذه البرامج منذ 1982، لم يتحسن وضعها الإقتصادي إطلاقا، بل أن الكثير من الخبراء والسياسيين يصفون الفترة بين 1980 و1990 ب"العشرية الضائعة"، حيث عرفت معظم هذه البلدان تفاقما في عجز ميزانيتها العامة، كما حققت معدلات نمو محتشمة وسلبية في معظم الأحيان، كما انخفض الإستثمار وإرتفعت معدلات التضخم.
هذا بالإضافة إلى إرتفاع أعداد البطالين وتدهور المستوى المعاشي وإشتداد الفوارق الإجتماعية، وتفاقم ظاهرة تهريب رؤوس الأموال.

في تقريره عن العمل في العالم لسنة 1992، قدم المكتب الدولي للشغل (BIT) أرقاما عن بلدان أمريكا اللاتينية تبين أن ناتجها الإجمالي الخام إنخفض من سنة 1980 إلى 1990 بنسبة 9.6 %، أما معدلات الإستثمار قد إنخفضت في نفس الفترة بنسبة 17.8 %، كما بلغت معدلات التضخم نسبة 1500 % سنة 1990.

كما أن البلدان العربية لا تفلت من هذا الوضع، فالجدول التالي يبين لنا نمـــو إجمـــالي النـــاتج الداخلي الخام لعدد من البلدان العربية التي طبقت برامج التعديل الهيكلي:

الجدول رقم (7)

نمو الناتج الداخلي الخام لعدد من البلدان العربية[86]

(متوسط سنوي)

السنوات	85-80	90-86	95-91
الجزائـــــــــــر	2.5	0.1	0.7
مصـــــــــــر	6.2	4.4	1.2
الأردن	7.6	0.9-	7.1
المغـــــــــرب	3.4	4.5	1.6
تونـــــــــــس	4.7	3.3	4.3
موريتانيـــــا	6.6	3.0	3.6
اليمــــــــــن	7.1	3.5	3.7

إن هذا الجدول يبين أن الناتج الداخلي الخام للبلدان العربية قد إنخفض بشكل كبير بين ســـنوات 1986 و1995، وهي الفترة التي تغطي مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي في معظم هـــذه

[86]- عن كتاب "الآثار الإجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية"، صندوق النقد العرب،. مقال لباتريشيا ألونسو حامو ومحمد العريان. جانفي 1996. ص 42.

البلدان، وحتى وإن عاود الإرتفاع في الفترة التي تمتد من 1991 و1995، إلا أن مستواها لم يعادل مستوى الفترة ما بين 1980 و1985.

هذا الإنخفاض يكون أكثر وضوحا حينما نتناول نمو نصيب الفرد من الدخل الداخلي الخام للبلدان المذكورة في الجدول السابق (رقم 5)، حيث ينخفض ليصبح سلبيا في أغلبية البلدان، خاصة في الفترة الممتدة بين 1991 و1995:

الجدول رقم (8)

نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في عدد من البلدان العربية[87]

(متوسط سنوي)

السنوات	85-80	90-86	95-91
الجزائر	0.9-	2.3-	1.7-
مصر	3.2	2.7	0.1-
الأردن	3.1	5.2-	0.9
المغرب	0.8	2.1	0.5-
تونس	2.1	1.1	3.2
موريتانيا	3.7	0.1-	0.7
اليمن	4.1	1.0	1.4-

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي.

[87] - المرجع المذكور سابقا. ص44.

سوف تأخذ المؤسسات المالية والنقدية الدولية وقتا طويلا لكي تعترف بالطابع الإنكماشي لـــهذه البرامج "إن المشاكل الإقتصادية كانت أعقد مما كنا نتوقع، وأن التعديل كان أبطأ من المرجــو، وبلدان كثيرة، لاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء وفي أمريكا اللاتينية، تمر بفترات طويلة مــن الركود الإقتصادي وتدهور الأوضاع الإجتماعية لبعض الفئات"[88].

لكنها تعتبر أن هذا الإنكماش هو مرحلة عابرة وقصيرة المدى، سيؤدي في المدى الطويل إلــى الإنطلاقة الإقتصادية والنمو، إذن فهو داء ضروري في المدى القريب، سيحقق نتائج جيدة فــي المدى البعيد.

---

[88]- مجلة التمويل والتنمية، البنك العالمي، سبتمبر 1990، ص 15.

المبحث الثاني:

النتائج الإجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي:

إن برامج الإستقرار الإقتصادي وإعادة الهيكلة الإقتصادية التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على البلدان النامية، قد إنعكست بتدهور شامل لمستوى المعيشة في هذه البلدان وبتنامي ظاهرة الفقر التي أصبحت "ظاهرة كونية"، وزيادة التهميش لفئات دائما أوسع من السكان.

فالوصفات الإقتصادية لهذه المؤسسات أدت في مرحلتها الأولى إلى تخفيض رهيب في الأجور الحقيقية، وإنخفاض في مستوى التشغيل وإزدياد أعداد البطالين، كما أدت إلى إرتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية، وتدهور في الخدمات الإجتماعية الأساسية.

إن إجراءات إلغاء الدعم على الأسعار وتحريرها، وكذا تخفيض قيمة العملة المحلية، وزيادة الضرائب المباشرة، قد أدت إلى إرتفاع كبير في أسعار السلع ذات الإستهلاك المباشر، وأسعار مواد المحروقات، والخدمات مثل أسعار النقل والكهرباء والهاتف والماء، كما أدت إلى إنخفاض رهيب في الأجور الحقيقية وتراجع في القدرة الشرائية.

ففي الكثير من البلدان النامية، التي طبقت هذه البرامج، إنخفضت الأجور الحقيقية في القطاع الحديث بأكثر من 60 %، وعلى سبيل المثال فقد إنخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 85 % في نيجيريا، أما في البيرو فقد أدت الإجرءات التي أتخذها الرئيس فيجوموري، إثر الإتفاق الذي أبرمه هذا البلد مع البنك العالمي سنة 1991، إلى مضاعفة أسعار البنزين ب31 مرة في ليلة واحدة، بينما تضاعف سعر الخبز ب12 مرة، كما إنخفضت الأجور بنسبة 90 % مقارنة بمستواها سنة 1975.

الجدول التالي يعطينا نظرة عن إنخفاض القدرة الشرائية في عدد من البلدان التي طبقت هذه البرامج، حيث يبين بشكل واضح الإرتفاع الكبير في مؤشر أسعار الإستهلاك، والإنخفاض الواضح في الأجور الحقيقية:

الجدول رقم (9)

تضخم الأسعار وإنخفاض الأجور الحقيقية

في عدد من البلدان المتوسطية.[89]

البلــــــــــدان	الأسعار*	الأجور الحقيقية**
مصــــــــــــر(85-92)	17.3	-9.5
المغــــــــــرب (78-92)	7.1	-5.7
تونـــــــــــس (80-92)	6.5	-1.4
تركيـــــــــــا (79-88)	39.3	-3.5

المصدر: البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(*) الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك.

(**) أجور الناتج الفعلي في قطاع الصناعات التحويلية.

أما الإجراءات المتعلقة بالضغط على الميزانية العمومية، فقد أدت إلى تجميد التشغيل خاصة في الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية، وإلى التوقف عن تعيين الخرجين من الجامعات والمدارس العليا (خاصة في قطاعي التعليم والصحة..)، كما أدت إلى طرد أعداد متزايدة من العمال وإرتفاع أعداد البطالين، بالإضافة إلى تدهور ظروف العمل ومستوى الخدمات.

القطاعان الأكثر تأثرا بهذه الإجراءات هما قطاعي التعليم والصحة، فالقطاع الأول يعرف إقتطاعات كبيرة في ميزانية التجهيز والتسيير، وهذا يؤدي إلى توقف التوظيف في هذا القطاع وتجميد الأجور، كما يؤدي إلي نقص التجهيزات البيداغوجية والعلمية، والتوقف عن بناء المؤسسات التعليمية، وهو ما يسبب إكتضاضا في الأقسام وتراجعا عاما في مستوى التعليم، وتزايدا في أعداد التلاميذ المطرودين من المنظومة التربوية والتكوينية.

89- كتاب : "الآثار الإجتماعية للتصحيح الهيكلي"، مرجع مذكور سابقا، ص 44.

نفس النتائج يعرفها كذلك القطاع الصحي الذي تؤدي نقص الميزانية المخصصة له إلى التوقف عن توظيف الأطباء الخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، وإلى تجميد في أجور الموظفين، كما يعرف هذا القطاع نقصا كبيرا في التجهيزات الطبية والأدوية. كل هذا سيؤدي إلى تراجع كبير في التغطية الصحية الوقائية والعلاجية، وإلى عودة بعض الأمراض القروسطية كالكوليرا، والحمى الصفراء، والملاريا..إلخ.

بالمقابل سيؤدي إجراء خوصصة هاذين القطاعين، وخوصصة قطاع الخدمات بصفة عامة، إلى إزدياد الفوارق الإجتماعية، وإستقطاب إجتماعي كبير جدا، حيث ستتضرر فئات واسعة من الإجرءات الأولى، وهي الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط، سواء في الريف أو في المدينة، التي تعرف صعوبة كبيرة للوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، وكذا الماء والكهرباء..إلخ. في حين ستستفيد الفئات الغنية من الخدمات المقدمة في مدارس التعليم الخاصة، والعيادات الطبية الخاصة.

أما إجراءات المرحلة الثانية، فبالإضافة إلى نتائج المرحلة الأولى، فإن النتائج الأكثر خطورة تتمثل في إزدياد أعداد البطالين وتقلص فرص التشغيل، حيث ستؤدي إجراءات غلق المؤسسات العمومية وعملية الخوصصة، إلى طرد أعداد كبيرة من العمال.
كما تؤدي إجراءات تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إجراءات تخفيض قيمة العملة المحلية والرفع من أسعار الفائدة، إلي تحطيم المنتجين المحليين العموميين والخواص، وهو الأمر الذي يؤدي إلى طرد أعداد متزايدة من العمال، وتقلص فرص الشغل لدى هؤلاء المطرودين أو لدى القادمين الجدد لسوق العمل، وهذا يعني أن القطاع الخاص المعول عليه لقيادة النمو في هذه البلدان وخلق مناصب الشغل، سوف لن يستطيع تحقيق هذه المهمة، سواء لضعف هذا القطاع وتوجهه للأنشطة الطفيلية والمضاربية غير الخالقة للشغل، أو لتعرضه لمنافسة شديدة من طرف الشركات المافوق قومية والرأسمال الأجنبي بصفة عامة، وهو الأمر الذي يؤدي إفلاسه.

إن إزدياد أعداد المطرودين يعني حرمان عائلات بأكملها من دخول تسمح لها بتغطية إحتياجاتها الأساسية، ويعني كذلك إزدياد الفقر والتهميش والتفسخ الإجتماعي، وهي نتائج تعلن عن تضمر إجتماعي خطير، قد يؤدي إلى تفكك النسيج الإجتماعي الهش في البلدان النامية، وإلى إضطرابات سياسية تهدد وجود الدولة الوطنية ومستقبلها في هذه البلدان.

إن ردود الفعل على هذه النتائج الإجتماعية، قد بدأت من الدول التي طبقت برامج التعديل الهيكلي، حيث شهدت العديد من البلدان النامية إضطرابات وإنتفاضات إجتماعية ضد برامج المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وإجراءات الحكومات التي طبقتها (كأمثلة على ذلك يمكن ذكر أحداث فيفري 1989 في فنزويلا، وتونس في عام 1984، والمغرب في ديسمبر 1990، وكذلك في مصر وأندونيسا...وغيرها من البلدان).

هذه الإنتفاضات قامت أساسا ضد إرتفاع الأسعار وإلغاء الدعم على أسعار المواد الأساسية، وكذا من أجل توفير العمل وتحسين الخدمات الصحية وظروف المعيشة بصفة عامة، لهذا سميت ب "إنتفاضات الخبز" أو "إنتفاضات الجوع".

ردود الفعل هذه، تبعت بردود فعل النقابات والتنظيمات الديمقراطية في هذه البلدان، وكذا بعض الباحثين والإقتصاديين، ثم جاءت ردود فعل النقابات والأحزاب اليسارية في البلدان الرأسمالية المتطورة، وكذا بعض المنظمات الدولية كمنظمة "اليونسيف UNICEF" التي طالبت في تقرير لها سنة 1986 ب" تعديل بوجه إنساني" يتضمن ".. إتخاذ إجراءات تضمن وتحسن مستوى وظروف معيشة الفئات الأكثر تضررا، لأن السياسات التي تقضي على صحة وتربية الأطفال، هي تقضي على أثمن الموارد، وهي الموارد البشرية، كما تضعف الطاقات الإقتصادية في المستقبل.."[90]

لقد كان جواب المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ومن وراءها الرأسمال الدولي، وأصحاب القرارات النيوليبرالية في الدول الرأسمالية المتطورة، وكذا النخب المرتشية والكومبرادورية الحاكمة في البلدان النامية، كان جوابها الأول، تقوية الأجهزة الأمنية والردعية، ومواجهة هذه الإنتفاضات بقمع شديد جاء ليدعم "القمع الإقتصادي" المسلط على شعوب هذه البلدان.

في مرحلة ثانية، بدأت هذه المؤسسات تعترف بالنتائج الوخيمة الناجمة عن تطبيق هذه البرامج، إلا أنها تعتبر أن هذه الأخيرة ليست مسؤولة إطلاقا على هذا الوضع، لذلك سوف يتكفل الجهاز النظري والإيديولوجي لهذا المؤسسات بهذه المسألة، ويقوم بإجتهاد ليقدم لنا مبررات تبرئها من هذه النتائج:

---

[90] – دراسة لليونسيف، مذكورة سابقا.

المبرر الأول حسب خبراء هذه المؤسسات، هو أنه ليس هناك علاقة بين المجال الإجتماعي و"التكاليف الإجتماعية" لبرامج التعديل الهيكلي وبين مجالها الاقتصادي. بمعنى آخر فإن النتائج الإجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه البرامج، لا يتحملها وليست من إختصاص "المجال الاقتصادي" بل هي تنتمي إلى مجال آخر هو "المجال الإجتماعي".

من هذا المنطلق، تقدم المؤسسات المالية والنقدية الدولية **المبرر الثاني**، حيث تعتبر أن القطاع الإجتماعي هو من إختصاص حكومات البلدان النامية التي تطبق برامج التعديل الهيكلي "..إن آثار البرامج المدعمة من طرف الصندوق.. على توزيع المداخيل والتشغيل والخدمات الإجتماعية، هي مرتبطة بالشكل الذي طبقت به هذه السياسات.. فالقرارات المتعلقة بالتطبيق هي من إختصاص السلطات العمومية (لهذه البلدان)."[91].

لذا فهذه البلدان هي وحدها المسؤولة عن النتائج الإجتماعية الوخيمة لبرامج التعديل، وعليها أن تتخذ إجراءات مصاحبة لتطبيق هذه البرامج، تهدف لدعم الفئات الأكثر تعرضا والأشد فقرا، مثل شبكة الأمان الإجتماعي. كما عليها أن تتبع المرحلية في تطبيق هذه البرامج، كتجنب القيام دفعة واحدة بالزيادة في الأسعار أو التخفيض في قيمة العملة المحلية إلى غيرها من الإجراءات.

الأمر الأساسي الذي تؤكد عليه هذه المؤسسات هو ضرورة تطبيق هذه البرامج، لأن عدم تطبيقها سيؤدي إلى نتائج أسوء بكثير، لهذا فهي تعتبر أن ".. الوضع غير جيد، لكنه سيكون أسوء إذا لم تتخذ إجراءات التعديل الهيكلي.."[92]

بطبيعة الحال هذه التبريرات التي يقدمها خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، لا تستند إلى أي أساس نظري وتطبيقي. فعلى المستوى النظري فحتى وإن إنخرطنا في إقتراب نيوكلاسيكي لموضوع علم الإقتصاد، فإننا نجد العلاقة وطيدة بين الإقتصادي والإجتماعي، حيث يعتبر أصحاب هذا الإقتراب أن علم الإقتصاد يهتم بدراسة تصرفات الرجل الإقتصادي العقلاني في إختياراته لتحقيق أقصى إشباع في ظل دخله المحدود، إذن فالدخل هو عنصر حاسم في إشباع الحاجات وتعظيمها، فكيف يمكن فصل مستوى الدخل عن المستوى المعاشي للإنسان؟

أما من الناحية التطبيقية الملموسة، فإننا لا نرى كيف تستطيع هذه المؤسسات تبرير الفصل بين تجميد الأجور والرفع من الأسعار وتخفيض قيمة العملة، وهي إجراءات تؤدي إلى تخفيض

---

[91]– دورية صندوق النقد الدولي، نوفمبر 1992، ص2.

[92]– مجلة التمويل والتنمية، نفس العدد أعلاه، ص12.

القدرة الشرائية، وبين إنخفاض المستوى المعاشي وتفاقم الفقر، كيف يمكن الفصل كذلك بين الإقتطاعات الكبيرة في الميزانية المخصصة للتعليم والصحة، وبين تراجع مستوى التعليم والتغطية الصحية؟

رغم ذلك، فإننا نجد دائما من الخبراء والإقتصاديين، ورجال السياسة والبيروقراطيين، والمؤسسات الإقتصادية والمالية النقدية، مَنْ يدافع على هذه البرامج ويشيد بعلميّتها ونجاعتها الإقتصادية، أكثر من ذلك فإننا نجد في البلدان النامية، جامعيين وتيكنوقراطيين ورجال سياسة من يدافع عن هذه البرامج بحماس يتعدى حماس واضعي هذه البرامج نفسها، فهم يروّن أنها "العلم الخالص" وهي القوانين العلمية الغير قابلة للنقاش،وماعدا ذلك فهو إيديولوجيا وسياسة.

الحقيقة أن الفكر الإقتصادي النيوليبرالي، قد شدد منذ الثمانينيات قبضته على العالم بأسره، على المؤسسات والمنظمات الإقتصادية الدولية، على مراكز البحوث والجامعات، على المؤسسات الواضعة للقرارات الإقتصادية والسياسية، سواء في البلدان الرأسمالية المتطورة أو البلدان النامية.
هذا الفكر الأحادي المسيطر، يفرض نفسه كفكر يرفض كل نظرة نقدية تربط بين الوقائع الإقتصادية والإجتماعية وبين النظرة الإقتصادية الشاملة للإقتصاد والمجتمع، لهذا تبقى المهمة الأساسية للجامعة، في نظر أصحاب هذا الفكر، هي خلق جيل من الإقتصاديين والمسيّرين الأوفياء المدافعين على هذا العلم الخالص، وعلى مزايا النيوليبرالية.

من جانب التشغيل والبطالة، فقد أدى تطبيق هذه الوصفات النيوليبرالية في البلدان الرأسمالية المتطورة، وكذا تطبيق برامج التعديل الهيكلي في مختلف بلدان العالم، إلى نتائج سلبية وخطيرة على عالم الشغل والتشغيل، فقد أدى ذلك إلى ضياع الملايين من مناصب الشغل، وإلى تدهور كبير في ظروف العمل، وإنخفاض الأجور الحقيقية، وكذا تنامي القطاعات والأنشطة غير الرسمية أو الموازية.

المبحث الثالث:

برامج التعديل الهيكلي وأثرها على البطالة والتشغيل:

رغم النتائج المحتشمة التي حققتها برامج التعديل الهيكلي، لازال خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، يصرون على أن هذه البرامج ستحقق "..النمو الإقتصادي بمستوى مرتفع وقابل للإستمرار.. وإحراز المزيد من التقدم في تحسين المؤشرات الإجتماعية الأساسية.." كما أنها ستتمكن من "..توفير فرص العمل المستمر للعاطلين عن العمل، ومعالجة البطالة وسوء التشغيل، وزيادة عدد المواطنين المنظمين إلى القوى العاملة.."[93].
هؤلاء الخبراء نفسهم لازالوا يؤكدون أن المخرج الوحيد لإقتصاديات البلدان النامية من ركودها، هو تطبيق برامج التعديل الهيكلي وإعتماد "..إستراتيجية منفتحة على الخارج ويقودها القطاع الخاص..".[94]

كل هذا، بالرغم من أن معظم الدراسات حول برامج التعديل الهيكلي ونتائجها، تشير إلى آثارها الإنكماشية على الإقتصاد وإنعكاساتها السلبية الخطيرة على التشغيل، فتطبيقها أدى في كل البلدان، دون إستثناء، إلى تقلص في فرص التشغيل وإرتفاع البطالة وسوء التشغيل، وإلى إنخفاض الأجور الحقيقية والقدرة الشرائية لفئات أكثر فأكثر أتساعا.

ومع ذلك فإنه لا يجب تحميل برامج التعديل الهيكلي مسؤولية المستويات العالية للبطالة التي تعاني منها البلدان النامية. فالبطالة ظاهرة ناتجة عن حقبة إستعمارية طويلة أو قصيرة المدى، حسب البلدان وحسب طبيعة الإستعمار نفسه، كما هي نتيجة النمو الديموغرافي الكبير الذي تعرفه هذه البلدان، وعدم قدرة السياسات الإقتصادية التي وضعتها على تقليص حجم البطالة وخلق فرص التشغيل الكافية للتحقيق ذلك.

إلا أن برامج التعديل الهيكلي تتحمل، على ضوء التجربة التي عرفتها العديد من البلدان النامية،

93- باتريشيا ألونسو جومو ومحمد العريان، مقال تحت عنوان "الإصلاح الاقتصادي والنمو والعمالة في الإقتصاديات العربية"، من كتاب "الآثار الإجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية"، مرجع مذكور أعلاه، ص13.

94- نفس المرجع أعلاه، صص 14 و16.

مسؤولية تفاقم وضع التشغيل وإرتفاع أعداد البطالين.

لقد أشرنا أعلاه، أن برامج التعديل الهيكلي هي حاملة لإجراءات تؤدي إلى إنكماش إقتصادي طويل المدى، فإجراءات الضغط على الطلب كهدف أول لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، تؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية وتراجع الإدخار والإستثمار، وهو مايؤدي إلى إنخفاض التشغيل وتفاقم البطالة.

هذه النتائج تعتبرها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ظرفية وإنتقالية، إذ ستتكفل إجراءات المرحلة الثانية، التي تهدف لزيادة العرض، بمهمة إستعادة النمو وتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية، ومنه توفير مناصب شغل وتقليص البطالة.

إلا أنه حتى إجراءات هذه المرحلة لاتحقق هذا الهدف، بل سوف يحدث العكس تماما، إذ ستعمل إجراءات المرحلة الثانية عل تحطيم الهيكل الإنتاجي لإقتصاديات البلدان النامية التي لا تملك طاقات مواجهة ومنافسة منتجات البلدان الرأسمالية المتطورة (سواء القطاع الخاص أو العام).

ثم أن القطاع الخاص المعول عليه لخلق التشغيل، ليس له القدرة، ولا "الرغبة" في كثير من الأحيان، على القيام بهذه المهمة في البلدان النامية، وذلك لإعتبارات عدة. وهو الأمر الذي ينعكس كذلك بإنخفاض التشغيل وإرتفاع البطالة وتدهور ظروف العمل بصفة عامة.

إذا ما تناولنا هذه الإجراءات، سواء المتعلقة بالمرحلة الأولى أو الثانية، بالتفصيل وواحدة بواحدة، نستطيع تأكيد النتائج السلبية لبرامج التعديل الهيكلي على التشغيل والبطالة.

إن إجراءات المرحلة الأولى ستؤدي بشكل عام إلى تراجع إجمالي الطلب، الأمر الذي ينعكس بإنخفاض كلي للإنتاج وتراجع للإستثمار، ومنه التشغيل:

1 ـ تخفيض النفقات العامة سيؤدي إلى التخلص من عدد من العمال في القطاع العمومي، خاصة في الوظيف العمومي وفي قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة، وذلك بمختلف الأشكال، كالإحالة على التقاعد المسبق، وتسريح العمال، ومنح مساعدات لترك منصب العمل...إلخ.

كما سيجمد توظيف الخرجين الجدد من الجامعات والمراكز التعليمية. أكثر من ذلك، فإن تراجع إستثمارات الدولة في قطاع البناء والهياكل التحتية الإقتصادية والإجتماعية، سيؤدي إلى

تسريح أعداد كبيرة من العمال، وتقلص في فرص التشغيل في أهم القطاعات الخالقة للشغل.

2 ـ إجراءات تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على المواد الأساسية، وتجميد الأجـــور، ورفع الضرائب، ستؤدي كلها إلى تدهور القدرة الشرائية لأغلبية السكان، وإلى تدهور الطلـــب الإجمالي (الإستهلاكي والإستثماري)، الأمر الذي ينعكس سلبا على الإنتاج ويتسبب في غلـــق للوحدات الإنتاجية وتراجع في الإستثمارات الجديدة، وهذا بدوره يؤدي إلـــى تســـريح أعـــداد متزايدة من العمال وتقلص التشغيل.
أما إجراء الرفع من الضرائب سيؤدي إلى ترك الأنشطة الرسمية، والتوجه إلى النشاطات غير الرسمية والطفيلية التي تتميز بتدهور ظروف العمل فيها وإنخفاض الأجور.

3 ـ أما الإجراءات المتعلقة بتخفيض قيمة العملة المحلية والرفع من أسعار الفـــائدة، فإنها تسبب خسائر كبيرة للمؤسسات العمومية والخاصة التي تعتمد في إنتاجها علـــى المـــواد الأولية والنصف مصنعة المستوردة من الخارج، كما ترفع من تكاليف إنتاجها، الأمـــر الـــذي يجعلها في موقع سيئ أمام منافسة المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى تحطيم الصناعـــات المحليـــة وإلى تسريح العمال وتقلص مناصب الشغل. أما إرتفاع أسعار الفـــائدة فســـتؤدي إلـــى تـــرك الإستثمارات المنتجة الخالقة للشغل، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلى التوجـــه للأنشطة الطفيلية وغير الرسمية.

أما إجراءات المرحلة الثانية، فإنها لا تستطيع تحقيق شروط الإنطلاقة الإقتصادية في البلـــدان النامية، بل أكثر من ذلك، فإن عملية الخوصصة المعول عليها لخلق فئـــة مـــن المســـتثمرين الخواص وبعث التشغيل، ستزيد من حدة مشكل البطالة.

1 ـ فإجراء تحرير التجارة الخارجية، مع تزامنه بإجراءات تخفيض ســـعر العملـــة المحلية ونتائجها، ومع ظروف التبادل غير المتكافئ والسياسات الحمائية التي تطبقها البلـــدان الرأسمالية المتطورة والدعم الذي تمارسه على منتجاتها، ومع الامتياز الذي تتمتع به نتيجـــة إحتكار التكنولوجيا، سيعرض (الإجراء) منتجات البلدان النامية إلـــى منافســـة شـــديدة وغـــير

شرعية، الأمر الذي سيحطم جهازها الإنتاجي في الصناعة والزراعة ويعرض ملايين العمـال للبطالة.
أكثر من ذلك فإن رهان زيادة العرض عن طريق "توسيع الصناعات التصديرية" التـي تتشـأ التشغيل وتحد من مشكلة البطالة في البلدان التي تطبق برامج التعديل الهيكلي، يبـدو صعـب التحقيق في الأجل المتوسط .. وحتى البعيد. لأنه، وحسب

2 ـ الخوصصة هي من بين الإجراءات الأكثر تأثيرا على التشغيل والبطالـة، لـهذا فإننا سنتوسع شيئا ما في تحليل مواقف المؤسسات المالية والنقدية من هذا الإجراء ونتائجـه، وكذا في إبراز هذه الأخيرة في البلدان التي تقدمت شوطا مهما في تطبيقه.

فهذا الإجراء هو حجر زاوية برامج التعديل الهيكلي، وهو ضروري حسب المؤسسات الماليـة والنقدية الدولية، لكي تعمل آليات السوق بكفاءة وفعالية، ولكـي تنشـأ فئـة مـن المقـاولين والمبادرين الخواص الذين يدفعون النمو ويخلقون مناصب شغل.
كما هو إجراء ضروري لاجتذاب الرأسمال الأجنبي وإعادة توطين رؤوس الأموال المـهاجرة، وأخيرا فإن هذا الإجراء، دائما حسب هذه المؤسسات، سيؤدي إلى توفير سيولة وإيرادات مالية فورية ستوجه لتسديد الديون.

إن عملية الخوصصة، في إعتقادنا تنطلق من موقف إيديولوجي بحت يرى في القطاع الخـاص أنه القطاع الوحيد المحرك للنمو والخالق للشغل، أكثر من ذلك فإنه يرى أن لهذا القطاع فـي البلدان النامية دور القضاء على البطالة وخلق المزيد من مناصب الشغل، وهذا لن يتم سـوى بتشجيع الإستثمار في القطاع الخاص، وبالأخص في قطاع التصدير، بإزالة كل الإختناقات فـي البنية التحتية اللازمة لقطاع التصدير والتجارة الخارجية (خوصصة الإتصالات، النقل البحريـة والجوي والبري..إلخ)، وبتسخير كل طاقات الدولة للقطاع الخاص المرتبط بالتصدير والتجـارة الخارجية.[95]

لقد بينت نتائج عملية الخوصصة التي تمت في العديد من البلدان، أنها تؤدي فورا إلى فقـدان مناصب شغل، وإلى طرد أعداد كبيرة من عمال المؤسسات المخوصصة، فلقد أدت هذه العملية

---

[95]ـ نفس المرجع السابق، صص 342،343.

في كل البلدان، مع الإختلاف في سرعة تطبيقها وقطاعات الأنشطة التي مستها، إلى إرتفاع أعداد البطالين وتقلص فرص العمل، وذلك لأن أغلبية المؤسسات التي خوصصت في البلدان النامية والإشتراكية سابقا، قد أغلقت أبوابها وتوقفت عن النشاط مباشرة بعد هذه العملية.
ومعظم الذين ساعفهم الحظ في شراء هذه المؤسسات سارعوا إلى تحويل نشاطها السابق إلى الأنشطة الطفيلية والمضاربية غير الخالقة للشغل، كما حولت هذه العملية في العديد من البلدان إلى عملية سمسرة ومضاربة كبيرة على العقار، لأن موقع هذه المؤسسات ومساحتها سمح، في الكثير من الحالات، لمقتنيها بتحقيق أرباح كبيرة من جراء عملية إعادة بيع هذه المؤسسات كقطع أراضي للبناء أو كمحلات تجارية..إلخ.[96]
أما المؤسسات التي حافظت على أنشطتها، وهي قليلة، فقد توجه أصحابها إلى التخلص من العمالة الزائدة خاصة تلك غير المؤهلة.

إنه لمن الصعب جدا الحصول على أرقام حول عدد العمال المطرودين من العمل من جراء عملية الخوصصة، ومن عملية التعديل الهيكلي ككل، خاصة في البلدان النامية والبلدان العربية بصفة أخص. كما يصعب جمع سلسلة أرقام كاملة ومتجانسة عن إرتفاع نسب البطالة في هذه البلدان.
السبب يعود في إعتقادنا، إلى ضعف أجهزة الإحصاء في هذه البلدان وتخلفها، كما أنه من غير المستبعد أن تكون هناك عملية مقصودة من حكومات هذه الدول ومن المؤسسات المالية والنقدية الدولية لإخفاء الأرقام تجنبا للإنتقادات ولتقييم هذه البرامج بصفة موضوعية.

لقد إستطعنا الحصول على أرقام عن نسب البطالة في البلدان الإشتراكية سابقا، وذلك من تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المقدم في الدورة 82 لندوة العمل الدولية، والغريب أن هذا التقرير يعطي أرقاما عن البطالة في البلدان الرأسمالية المتطورة وفي البلدان الإشتراكية سابقا، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بالبلدان الأخرى فهو يعطينا أرقاما مبعثرة وغير متجانسة لبلدان من أمريكا اللاتينية وآسيا، بينما لا نحصل على أرقام عن البلدان الإفريقية والعربية، وهذا يبين صعوبة الحصول على أرقام حتى من منظمة دولية مثل منظمة العمل الدولية.

إذن، ففي البلدان الإشتراكية سابقا كلفت برامج التعديل الهيكلي وعملية الخوصصة الملايين من مناصب الشغل، فقدت أدت إلى غلق أغلبية المؤسسات المخوصصة، وبالتالي إلى إرتفاع كبير

96- تجربة بلدان أوروبا الشرقية وأساسا ألمانيا، هي مثال صاطع على ذلك، وكثير من الدراسات تؤكد ذلك، نذكر منها أعمال الدكتور يورقن ريدل Jurgen Riedel مدير معهد IFO بدريسد، ألمانيا.

في نسب البطالة، وتراجع رهيب في المستوى المعاشي ، وكذا تنامي الفقر والتهميش، الجدول التالي يبين لنا إرتفاع نسب البطالة في هذه البلدان بعد عملية الإصلاحات التي عرفتها بعض هذه البلدان:

الجدول رقم (10)

معدل البطالة المعلن في بعض البلدان الإشتراكية سابقا[97]

من سنة 1990 إلى 1994

البلدان	1990	1991	1992	1993	1994
بلغاريا	1.7	11.1	15.3	16.4	*13.3
رومانيا	-	3.0	8.4	10.2	*10.2
سلوفينيا	4.7	8.2	11.5	14.4	**14.3
المجر	1.7	8.5	12.3	12.1	*11.0
بولونيا	3.5	9.7	13.3	15.7	*16.9
سلوفاكيا	1.5	11.8	10.4	14.4	***14.4

المصدر: المكتب الدولي للشغل، 1995

(*) حتى شهر جوان، (**) حتى شهرسبتمبر، (***) حتى شهر أكتوبر.

إن أرقام هذا الجدول لا تحتاج إلى تعليق، ومهما قيل عن البطالة المقنعة التي كانت موجودة في هذه البلدان، فإن عملية الإصلاح والخوصصة قد أسفرت عن طرد الملايين من العمال من

97– المكتب الدولي للشغل، الندوة الدولية للشغل، الدورة 82، سنة 1995، تقرير المدير العام. ص 60.

مناصب عملهم وفقدانهم وعائلاتهم، لمصادر دخل كانت تؤمن لهم الحد الأدنى من العيش على الأقل.

عملية الخوصصة لا تنطوي على هذه النتائج فقط، بل لها كذلك تأثير على علاقات وظروف العمل، ففي كثير من الأحيان، يؤدي التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، إلى فقدان العمال للكثير من إمتيازاتهم. أول هذه الإمتيازات هي الأجور، التي تراجع نحو الإنخفاض (الجدول رقم (9)) لتصبح متقاربة مع الأجور الممارسة في القطاع غير الرسمي.
وبهذا سيشكل هذا التخفيض أداة حاسمة للضغط على الأجور في باقي القطاعات وفي الإقتصاد الوطني ككل.
أكثر من ذلك فإن أصحاب المؤسسات المخوصصة سيلجأون إلى الرفع من ساعات العمل بمختلف الأشكال كالزيادة في الساعات الإضافية والتقليص من مدة الراحة الأسبوعية، هذا بالإضافة إلى فقدان الإمتيازات الأخرى كالتأمينات على العمل، والتغطية الصحية، وغياب النظافة والأمن..إلخ.

كما أدت عملية الخوصصة إلى تدهور عام في ظروف العمل، حيث أصبحت عقود العمل السائدة هي عقود العمل المؤقت ولوقت قصير ومحدد، وهو الأمر الذي يسمح لأرباب العمل، في ظروف البطالة المرتفعة، بإملاء شروطهم المتعلقة بالأجور وساعات العمل اليومية أو الأسبوعية، وبظروف العمل الأخرى.

ومن بين أهم الإمتيازات التي يفقدها العمال من جراء عملية الخوصصة، هي ممارسة الحق النقابي، ففي كل البلدان التي عرفت تطبيق برامج التعديل الهيكلي، وبالأخص عملية الخوصصة، تراجع دور النقابات وتقلص عدد المنخرطين فيها، كما أصبح التجنيد النقابي صعبا في المؤسسات المخوصصة حيث يستعمل أرباب العمل كل الوسائل، من ضمنها التهديد بالطرد، لمنع كل نشاط نقابي داخل مؤسساتهم.

إن تراجع دور النقابات وعدد المنخرطين هي ظاهرة مست كل بلدان العالم بما فيها البلدان الرأسمالية المتطورة، لكن دون أن نتعمق في أسباب هذه الظاهرة، فإن لتطبيق الوصفات النيوليبرالية في هذه الدول، وكذا تطبيق برامج التعديل الهيكلي، مسؤولية كبيرة في هذا التراجع الذي يقلص من القدرة التفاوضية للعمال ومنظماتهم، حول الإتفاقيات الجماعية والقطاعية، كما يحد من قدرة هذه النقابات في التفاوض مع الحكومات وأرباب العمل، والعمل على توفير

شروط عمل وعيش أحسن للعمال.

بالرغم من هذه الآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي، وعملية الخوصصة، على التشغيل وظروف العمل بصفة عامة، إلا أن المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وحكومات الدول التي طبقت هذه البرامج، وأنصارها وأتباعها، يجدون لها دائما المبررات الكافية.
المبرر الأكثر إنتشارا لدى هذه المؤسسات وأنصارها هو ذلك الذي يرى أن النتائج السلبية لهذه البرامج هي مؤقتة وظرفية، فسوف تسمح الإنطلاقة الإقتصادية التي تؤمنها المرحلة الثانية من برامج التعديل، بضمان مستويات عالية من التشغيل، وسيصبح القطاع الخاص هو القطاع القائد للنمو والخالق للشغل في هذه البلدان.
هذا المبرر يعود دائما في أدبيات هذه المؤسسات وكذا في مختلف خطب حكومات الدول التي طبقت هذه البرامج، فهو نجده كرد على كل إنتقاد أو تقييم موضوعي لنتائج هذه البرامج، لدرجة أنه يصبح كديانة مقدسة تطلب من الأغلبية المتضررة التضحية بواقعها المأساوي الحاضر(الحياة الدنيا) لصالح مستقبل زاهر غير محدد في الزمان والمكان(الجنة).

الواقع غير ذلك تماما، ولقد بينا أعلاه أنه لا يمكن، في الظروف التي ذكرناها، أن تؤدي هذه المرحلة الثانية من تطبيق هذه البرامج، إلى النتائج المتوقعة، بل سوف تؤدي إلى ركود في إقتصاديات البلدان النامية يصطحب ببطالة عالية وتقلص في فرص التشغيل.
أكثر من ذلك فالقطاع الخاص المعول عليه في هذه البلدان، لم يكن في عقدين أو ثلاثة عقود من تطبيق هذه البرامج، إذا ما أخذنا تجربة الدول العربية فقط، لا المحرك للإقتصاد ولا الخالق للشغل، فقد إتجه للأنشطة المضاربية والطفيلية المرتبطة بالتجارة الخارجية، أكثر مما إتجه للأنشطة المنتجة الخالقة للشغل.

بالإضافة لهذا المبرر الذي أصبح يكرر لدرجة الملل، يقدم أصحاب هذه البرامج مبررات أخرى لهذه النتائج السلبية على التشغيل وظروف العمل بصفة عامة، فبرامج التعديل الهيكلي حسبهم لها تأثير طفيف على العمالة في البلدان النامية، وعلى الدول التي تطبقها أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه النتائج.
أما عملية الخوصصة فهم يرون أنه "..يصعب تقييمها بمعزل عن سير عملية الإصلاح ككل.. وفي حالات كثيرة لا يوجد ما يشير إلى أن الخوصصة بحد ذاتها هي العامل الرئيسي في

خفض العمالة."[98].

إذن فمؤسسات بروتن وودس وأنصارها يعتبرون أنه يصعب تحميل هذه البرامج بحد ذاتها النتائج السلبية على التشغيل، لأن تطبيقها يتطلب ترسانة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والتقنية (إجراءات تتعلق بتأهيل المحيط وتهيئة شروط المنافسة للقطاع الخاص) التي لا تتحمل مسؤولياتها سوى حكومات الدول التي تشرع فيها، كما أن هذه الأخيرة تتحمل لوحدها مسؤولية وضع مجموعة من التدابير لإمتصاص الآثار السلبية لهذه البرامج على التشغيل، مثل التدابير المتعلقة بمنح التعويضات للعمال المسرحين، أو تسيير إعادة دمج العمال المسرحين في قطاعات أخرى، ومساعدتهم في البحث على عمل، أو توفير التدريب وإعادة التدريب، أو كذلك وضع برامج للتشغيل المؤقت والأشغال العامة، أو التشجيع على المبادرة والقيام بمشاريع صغيرة ومتوسطة..إلخ.

فإذا وفقت حكومات الدول النامية في وضع وتطبيق هذه الإجراءات والتدابير، فإن أثر هذه البرامج على العمالة يكون ضئيلا، وإن لم توفق فالنتائج تكون وخيمه وهي وحدها تتحمل المسؤولية، وبهذا نعود إلى المبرر الذي يحمل البلدان النامية وحكوماتها وحدها مسؤولية نتائج برامج التعديل الهيكلي، بينما يلغي مسؤولية المؤسسات المالية والنقدية وبرامجها فيها.

إننا لا نرى المنطق الذي تعتمد عليه هذه المؤسسات وأنصارها، لتقديم مبررات مثل هذه، ولا نفهم كذلك موقف حكومات الدول النامية في قبولها، فكيف تفرض هذه المؤسسات برامج إقتصادية وإجتماعية وسياسية على دول تتحمل حكوماتها لوحدها نتائجها السلبية؟

الواقع أن المسألة واضحة تماما، فالرأسمال الدولي، خلف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، يريد في **المدى القريب** إسترجاع الأموال التي أقرضها للبلدان النامية وفوائدها، لهذا فهو لاتهمه النتائج الفورية أو المستقبلية التي تنجم عن تطبيق هذه البرامج، والتي تؤثر على أغلبية شعوب هذه البلدان وتحرمها من أبسط شروط العمل والعيش الكريم.

أما على **المدى البعيد** فهو يريد تعميق التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل وإخضاعه للمتطلبات الجديدة التي يعرفها الإقتصاد العالمي، لهذا فهو لا يريد أن تكون للدول النامية إقتصاديات وطنية مستقلة ومعتمدة على الذات، وحتى مندمجة ومتكاملة تكون لها قوة تفاوضية على

[98]- كتاب "الآثار الإجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية"، مذكور سابقا، صص299،305.

المستوى الدولي، بل يريد دولا وحكومات مطيعة تسخر لخدمة إستراتيجيته، ويجد ذلـــك فـــي الفئات البيروقراطية المرتشية والطفيلية الحاكمة في هذه البلدان.

إذن أمام إستراتيجية الرأسمال الدولي الطويلة المدى، تقابلها مواقف الفئـــات صاحبـــة الحـــل والربط في البلدان النامية، مواقف ضيقة وآنية وأنانية لا تهتم ســـوى بمصالحـــها ومتجاهلـــة مصالح أغلبية شعوب بلدانها.

إن هذه النظرة العامة على الوضع الذي تعيشه البلدان النامية إثر تطبيق برامج التعديل الـهيكلي والسياسات النيولبرالية عموما، ونتائجها على إقتصاديات هذه البلدان وشعوبها، خاصـــة مـــن ناحية التشغيل، وهي النظرة التي لا ندعي أنها كافية لحصر كل نتائج هذه البرامج والسياسات، تدفعنا لتعميق هذه الدراسة إلى دراسة أوضاع إقتصاديات بصفة ملموسة، وهو مـــا ســـنحاول القيام من خلال تناول حالة الجزائر مع الإشارة لوضع تونس والمغرب.

وبالرغم من بعض القيود المرتبطة بصعوبة الحصول على معطيات وأرقام عن وضع البطالـــة والتشغيل في هذه البلدان، وكذلك عن النتائج المترتبة عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي فيـــها، إلا أنه يمكن القول أن وضعها لا يختلف عموما عن وضع الدول النامية الأخرى التي طبقـــت وصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والنتائج هي متقاربة إن لم نقل هي واحـــدة، وهـــو الأمر الذي يدعم تحليلنا أعلاه.

القسم الثالث

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإنعكاسها على البطالة والتشغيل

إن الجزائر على غرار البلدان النامية الأخرى، والبلدان المغاربية على الخصوص، يعرف إقتصادها وضعا من الإنكماش أدى إلى أزمة خانقة للتشغيل وتزايد البطالة تنذر بتفاقم الوضع الإجتماعي والسياسي.
وبالرغم من أن مشكلة البطالة ليست جديدة في الجزائر، إذ هي إرث عهد إستعماري مرير لم يستطع (أو يريد) خلق جهاز إنتاجي محلي قادر على حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يعيشها السكان، وبرغم المجهود الإستثماري الكبير الذي بذل خلال المخططات التنموية في السبعينيات، إلا أن هذا لم يمنع بعودة وضع الإنكماش وبروز مشكلة البطالة كأحد أهم وأخطر المشاكل التي تعيشها الجزائر.

هذا الإنكماش البعيد المدى، بدأت تظهر معالمه مع توقف المجهود الإستثماري منذ بداية الثمانينيات، ليتعمق مع أزمة 1986 إثر إنخفاض أسعار البترول، ويتفاقم مع الإصلاحات التي شرع فيها منذ 1990.

عدة عوامل تفاعلت لتجعل الإقتصاد الجزائري يعيش هذا الوضع، أولها وضع الإنكماش الذي يعرفه الإقتصاد العالمي، وإنخفاض أسعار المحروقات والمواد الأولية وتأثيرها عليه، إضافة إلى الإنعكاسات السلبية للعولمة النيوليبرالية للإقتصاد، ثم ثقل المديونية الخارجية ودورها في تقليص حجم الإستثمارات المنتجة والخالقة للشغل، وأخيرا إنعكاسات برامج التعديل الهيكلي وأثرها على التشغيل.

سنتناول في هذا القسم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر منذ 1990 والظروف الداخلية والخارجية التي فرضت هذه الإصلاحات. للوصول إلى ذلك سنلقي نظرة سريعة عن

تطور الإقتصاد الجزائري ومسألة البطالة والتشغيل منذ الإستقلال.

في مرحلة ثانية سنتعرض لمحتوى هذه الإصلاحات ومن ضمنها برامج التعديل الهيكلي التـــي طبقتها الجزائر، ونتائج كل ذلك على الجانب الاقتصادي والإجتماعي بصفة عامة وعلى البطالة والتشغيل بصفة خاصة، والحلول التي وضعت لها ونتائجها.

في فصل آخر سنتناول حالة تونس والمغرب على سبيل المقارنة السريعة، وســـوف نـــرى أن أوضاع هاذين البلدين لا تختلف كثيرا على حالة الجزائر، إذ عرفا تطبيـــق برامـــج التعديـــل الهيكلي مع كل النتائج على مستوى البطالة والتشغيل.

الفصل الأول

تطور الإقتصاد الجزائري والإصلاحات الإقتصادية ومشكلة البطالة والتشغيل:

البطالة في الجزائر بحجمها وعمقها وعنفها أصبحت الشغل الشاغل في السنوات الأخيرة، فهي تأخذ أكثر فأكثر إهتمام المواطن العادي، المفكر والباحث، النقابات والمنظمات المهنية والشبابية، الأحزاب السياسية، والسلطات السياسية، وتبرز كمسألة مصيرية يجب تسجيلها في أعلى سلم الأولويات إذا أرادت الجزائر تفادي إنفجار إجتماعي أعنف من إنفجار أكتوبر 1988 وأعمق من الأزمة المتعددة الجوانب التي دخلتها الجزائر منذ هذا التاريخ.

إلا أن ظاهرة البطالة ليست مشكلة جديدة في الجزائر، فجذورها تمتد منذ الفترة الإستعمارية إلى غاية السنوات الأولى من الإستقلال وبعدها. فطبيعة الإستعمار الاستيطاني وطول فترته أحدثت تصدعا وتفككا عميقا في هياكل الإقتصادي الجزائري، كما عملت كأداة كبح لكل إمكانيات التراكم والنمو.

لقد ترك هذا الإرث الإستعماري بنية المجتمع الجزائري في جزئها الأعظم تحكمها العلاقات الشبه إقطاعية والماقبل رأسمالية، كما خلف مشاكل إجتماعية وثقافية أصبح يتطلب حلها عشرات السنين من الجهد والبناء والتضحية: الفقر، الأمية، النزوح الريفي، البطالة وسوء التشغيل..إلخ.

هذا الإرث ستضطلع به الدولة الجزائرية الفتية منذ السنوات الأولى من الإستقلال بإرادة لوضع إستراتيجية تنموية تقوم على بناء جهاز إنتاجي وطني، وعلى حل المشاكل الإجتماعية العاجلة للمواطنين بالأخص البطالة التي بلغت سنة 1966 أكثر من ثلث السكان النشطين(843.000 بطال من أصل 12 مليون نسمة)، والنزوح الريفي الذي قدر من سنة 1962 إلى غاية 1966 ب600.000 نازح.

لقد إعتمدت الجزائر في إسراتيجيتها التنموية على تحويل عميق في بنية الريف، والشروع في عملية تصنيع واسعة، ولتحقيق ذلك كان عليها أن تسترجع خيراتها الوطنية المنجمية خاصة.

على مستوى التشغيل ستكون لهذه السياسة نتائج جد إيجابية إذ ستنخفض البطالة في فترة قصيرة نسبيا من 33 % سنة 1966 إلى 17 % سنة 1985، وهذا بفضل المجهود الإستثماري الكبير والكثيف الذي قامت به السلطات (حوالي 120 مليار دولار خلال نفس الفترة).

هذه التجربة التي شكلت من دون شك أفقا جدية للتنمية، رغم نقائصها، ستصطدم بعوائق داخلية وخارجية منذ السبعينيات تجد تعبيرها في القوى الداخلية والخارجية التي كان لا يهمها ولا من مصلحتها بناء إقتصادي وطني مستقل قائم على تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية، وكذلك في إنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية على الإقتصاد الجزائري.

فترة الثمانينيات ستشكل منعرجا خطيرا في التوجه التنموي للجزائر وفي بناء الدولة الجزائرية العصرية، إذ تتميز بتوقف للجهد الإستثماري رغم إرتفاع مداخيل البترول، وبتفكيك للجهاز الإنتاجي الذي وضع منذ عام 1966، وبتوجه لإغراق السوق بمواد إستهلاكية مستوردة اعتبرت رمز المستقبل الأفضل للجزائريين. نتيجة هذه السياسة ستؤدي مباشرة إلى تقلص فرص الشغل وتراجع التشغيل.

هذا التوجه الجديد ينبع من إستراتيجية تتظافر فيها مصالح القوى الداخلية الطفيلية والمضاربية والبيروقراطية المتجهة مصالحها للخارج، مع مصالح الرأسمال الأجنبي، لوضع حد للسياسة التنموية التي إنتهجتها الجزائر وتعويضها بمجموعة من السياسات الإقتصادية المستلهمة من مزيج من الأفكار الكينزية والنيوليبرالية.

لكن هذا التحول سيكون كذلك حاملا لبذور أزمة إجتماعية وسياسية ستعمقها الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 مع إنخفاض أسعار البترول وتقلص المداخيل من العملة الصعبة، الأمر الذي يدخل الإقتصاد الجزائري في فترة من الإنكماش الذي سيستمر حتى اليوم.

مظاهر هذه الأزمة تظهر جليا في إرتفاع المديونية الخارجية لتصل إلى 31.5 مليار تقريبا سنة 1995، وكذا في خدمات الديون التي بلغت لتبتلع 93.4 % من المداخيل من العملة الصعبة عام 1994، وتدهور في كل المؤشرات الإقتصادية الكلية: إرتفاع العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، إنخفاض في إحتياطي الخزينة، في الناتج الداخلي الخام، في معدلات النمو، في الإنتاج الصناعي والزراعي، وفي معدلات إستخدلم الطاقات الإنتاجية،

وأخيرا إرتفاع في معدلات التضخم.

لكن الأزمة ستضرب بكل قوتها في الجانب الإجتماعي للمواطنين، حيث سترتفع معدلات البطالة لتصل إلى 29.52 % عام 1997. خطورة هذه البطالة لا تكمن فقط في حجمها بل في تركيبتها، حيث نجدها بطالة شبانية ونسبة كبيرة منها تبحث عن شغل لأول مرة، أي أنها بطالة إدماج، كما أنها تتميز بإزدياد أعداد البطالين ذوي الكفاءات والشهادات العاليا.
ومن مظاهر هذه الأزمة كذلك هو إرتفاع مؤشرات أسعار الإستهلاك، وإنخفاض المستوى المعاشي ومستوى خدمات الصحة والتعليم، الأمر الذي سيفاقم من مظاهر الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعي.

هذه الأزمة بمختلف مظاهرها ستكون المؤشر لمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي تنطلق مع نهاية الثمانينيات وتستمر مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية، وهي إصلاحات ذات محتوى نيوليبرالي ستؤدي إلى تحسن في التوازنات الإقتصادية الكبرى، وإلى تخفيف ظرفي في الديون الخارجية وخدماتها، ولكنها ستعمق من أزمة الإقتصاد الحقيقي (الإنتاج والجهاز الإنتاجي الوطني)، كما تؤدي إلى تراجع في كل المؤشرات الإجتماعية وإلى إرتفاع في معدلات البطالة.

نظرة سريعة عن أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ونتائجها على التشغيل والبطالة، وتحليل سريع لبنية البطالة والتشغيل ستوضح لنا عمق الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر وخطورة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد المجتمع الجزائري في إستقراره الإجتماعي والسياسي.

أخيرا سنحاول عرض وتقييم أهم السياسات التي وضعت للحد من ظاهرة البطالة وبعث التشغيل.

المبحث الأول:

أهم مراحل تطور الإقتصاد الجزائري حتى عام 1990 وتطور التشغيل والبطالة:

الجزائر هي من بين البلدان التي خاضت التجربة عميقة في ميدان التصنيع وتحويل الفلاحة والريف، ولقد إعتمدت في ذلك على إستراتيجية تنموية لتطوير قواها المنتجة التي تركها الإستعمار الاستيطاني في وضع متخلف ومفكك، ولتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين والرفع من مستواهم المعاشي، وتقليص البطالة والنزوح الريفي.

محتوى هذه الإستراتيجية هو بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية تكون لها آثار سحب على قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى، أساسا الفلاحة التي من المفروض أن تمدها بالآلات والمعدات الضرورية لعصرنتها. وكذلك القيام بالتحولات الهيكلية الضرورية في القطاع الفلاحي بهدف الرفع من إنتاجيته، وخلق الشغل وتوقيف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية والإستهلاكية الضرورية، كل هذا يتم بتكامل أمامي وخلفي بين مختلف قطاعات الإقتصاد.[99]

ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي إسترجاع أدوات السلطة الإقتصادية، أي إسترجاع الثروات الوطنية: الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات.

إن العنصر المركزي في هذه الإستراتيجية هو التشغيل، لهذا عمدت السلطات السياسية منذ البداية إلى بعث الإستثمارات في القطاع الصناعي أساسا، حيث بلغت في المتوسط 40 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1967 و1978، هذه السنة الأخيرة لوحدها بلغت نسبة الإستثمار بها حوالي 55 % من الناتج الداخلي الخام.[100]

ويجب الإشارة أن المسألة الأساسية التي شغلت واضعي ومنفذي هذه الإستراتيجية هي مشكلة

99- هونموذج تصنيعي يقوم على إستراتيجية الصناعات المصنعة للإقتصادي الفرنسي "كريستيان جيرار دوبارنيس"، ولقد رأينا أنه ليس من الضروري التعرض إلى هذا النموذج بالتفصيل فقد درس بالتفصيل في الكثير من الأعمال والأبحاث.

100- الإحصائيا ت الواردة في هذا المبحث والتي لم نشر لمصدرها، إستقيناها كلها من مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات المعنية.

التمويل وضمان إستمرار هذا المستوى العالي من الإستثمارات، ولقد وجد الحل في مداخيل المحروقات التي إعتبرت كافية لتغطية الإحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي، وسيكون هذا الإختيار محل نقاش واسع فيما بعد، إذ سيعتبر من أحد الأخطاء التي ستؤدي للإبتعاد عن الخطة الأصلية(التكامل فلاحة- صناعة)، بالإضافة لإبتلاع هذا القطاع (المحروقات) لوحده لأموال ضخمة من أجل تحديثه وتطوير طاقات إنتاجه.

وبالفعل فعندما نقوم بترتيب القطاعات الصناعية التي وجهت لها هذه الإستثمارات فإننا نجد قطاع السلع الوسيطية القائم على إستغلال وتثمين موارد باطن الأرض يأتي في المرتبة الأولى، يليها قطاع مواد التجهيز، ثم قطاع مواد الإستهلاك، لذلك إستدعى الأمر في بعض الأحيان اللجوء للقروض الأجنبية، ليس فقط لتلبية إحتياجات قطاع مواد الإنتاج بل وقطاع مواد الإستهلاك كذلك.

على كل حال، هذا المستوى المرتفع من الإستثمارات قد سمح خلال الفترة المعنية(1967-1978) من التقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل، حيث إرتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4.4 % سنويا، وتم إحداث 100.000 منصب شغل سنويا، أي 1.200.000 منصب شغل خلال الفترة كلها.

قطاعات البناء والأشغال العمومية، والصناعة ساهمت لوحدها بنسبة 58 % في إحداث هذه المناصب(30 % للأول و28 % للثاني)، بينما عرفت الفلاحة إنخفاضا في أعداد المشتغلين في هذا القطاع (-13.000)، وهذا يعني إنتقال السكان النشطين فيه نحو القطاعات الأخرى، أساسا الصناعة والأشغال العمومية والبناء.

إن هذه الوتيرة المرتفعة من التشغيل جعلت البطالة تنخفض من 33 % سنة 1966 إلى حوالي 20 % سنة 1978، وهو جهد معتبر لكنه غير كاف لأن نسبة 20 % تبقى نسبة عالية، تستوجب إهتمام وجهد أكبر.

لقد أدى تطبيق هذه الإستراتيجية إلى نتائج معتبرة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، فعلى المستوى الأول تم إحداث نوع من العلاقة الترابطية بين الصناعة والفلاحة، حيث إستطاعت الأولى تغطية جانبا مهما من إحتياجات الثانية (الأسمدة، الجرارات، المعدات الفلاحية المختلفة، آلات وقنوات الري..) وساهمت بذلك في تجهيز الفلاحة وعصرنتها.

كما ساهم الجهد الإستثماري في تحقيق مشاريع عمومية ضخمة في ميادين البناءات القاعدية، الكهرباء، الطاقة، المياه..إلخ.

أما من الناحية الإجتماعية، فقد أدى تطبيقها إلى تحسن شامل في كل مؤشرات الحياة الإجتماعية للمواطنين، فبالإضافة لمناصب الشغل التي أحدثت والمداخيل التي إنجرت عنها، هناك إرتفاع معتبر في القدرة الشرائية وتحسن عام لمستوى أداء الخدمات الصحية والتعليم وباقي الخدمات الإجتماعية أساسا السكن الإجتماعي.

لكن وفي نفس الوقت سجلت نقائص هامة، تمثلت في ضعف إستخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية، وهو ماسبب نقص في إنتاج هذين القطاعين، وأدى في كثير من الأحيان إلى ندرة وأزمة تموين بالمواد الغذائية والصناعية ذات الإستهلاك المباشر، وصعوبة تأقلم اليد العاملة للتكنولوجية المستوردة، وأخطاء كبيرة في إختيار هذه الأخيرة، وكذا في إختيار المشاريع وموقعتها.
كذلك يمكن إعتبار الإعتماد على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد لمصادرنا من العملة الصعبة هو من أحد النقائص التي جعلت الإقتصاد الجزائري هشا وعرضة لأي أزمة خارجية.
أخيرا لقد تركت هذه المرحلة من التطور، الكثير من المشاكل قائمة أبرزها مشكل الديموقراطية والمشاركة الواسعة للمواطنين في مجهود التنمية.

للعوامل الداخلية هذه نضيف عامل الأزمة الإقتصادية العالمية وإنعكاسها على الإقتصاد الجزائري، والتي تمثلت في إرتفاع أسعار المواد المستوردة التجهيزية والإستهلاكية المباشرة، وتذبذب أسعار العملات، والتضخم...إلخ.

لقد سمحت هذه النقائص للفئات البيروقراطية والطفيلية والمضاربية التي ترعرت تحت ظل قطاع الدولة الإقتصادي، والتي إستغلت موقعها في مؤسسات الدولة لتجمع أموالا طائلة سمحت لها بأن تدعم مواقعها، ولتتمكن من قلب ميزان القوى الإقتصادي والسياسي لصالحها بمناسبة وفاة الرئيس هواري بومدين.

وهنا يجب الإشارة أن هذه الفترة غالبا ما إعتبرت بأنها فترة بناء "إشتراكي" أو "لارأسمالي"، بإعتبار الدور الهام الذي كان يحتله القطاع العام وقطاع الدولة في النشاط الإقتصادي.

نحن نعتبر أن هذه المرحلة قد سمحت بدعم نشوء رأسمالية للدولة تتمثل فيها كل شرائح البورجوازية، المنتجة والبيروقراطية والطفيلية والمضاربية، والتي كانت تتصارع حينا وتتحالف أحيانا من أجل دعم مواقعها في السلطة.
لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو مشروع هذه الفئات المشكلة للبورجوازية؟ وأي نوع من رأسمالية الدولة تحمله هذه الشرائح؟

هل هي البورجوازية المنتجة التي تحمل مشروع تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني العمومي والخاص، أو الخاص فقط؟ وهنا سنكون أمام رأسمالية دولة وطنية.
أم هو مشروع البورجوازية الطفيلية والمضاربية والبيروقراطية المرتبطة مصالحها بالتصدير والإستيراد وتجارة الجملة الداخلية؟ وفي هذه الحال سنكون أمام رأسمالية دولة تابعة مرتبطة عضويا بمصالح الرأسمال الدولي في شطره الأكثر تطرفا: الرأسمال المالي.
هذا هو، في إعتقادنا جوهر الصراع منذ نهاية فترة السبعينيات، ويبدو أن الإتجاه الثاني هو بصدد تدعيم مواقعه.

إن مرحلة الثمانينيات ستشكل منعرجا حاسما في تطور الإقتصاد الجزائري، بحيث تتميز بترك إستراتيجية التنمية المعتمدة في المرحلة السابقة لمجموعة من السياسات الإقتصادية بدون أفق واضحة، كما تتميز بتوقف الإستثمارات وتفكيك الجهاز الإنتاجي الوطني، الذي كان بالإمكان أن يؤدي في حالة تصحيح أخطاءه وتوسيع مجاله، إلى بعث دينامية جديدة كانت ستسمح ببناء قاعدة صناعية وطنية وضمان نسبة عالية من التشغيل.

وبالرغم من الطفرة البترولية الثانية التي أدت إلى إرتفاع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بنسبة معتبرة في النصف الأول من هذه العشرية، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تدعيم قدرات الجهاز الإنتاجي الوطني بالرفع من الإستثمارات، بل نلاحظ أن هذه الأخيرة تنخفض من جهة، ويعاد النظر في توجيه الأولويات من جهة أخرى، حيث وجهت الإستثمارات نحو القطاعات الإجتماعية، وقطاع البناءات الكبرى في مجال الطرقات وغيرها، وكذلك قطاع السكن، كما وجهت أجزاء معتبرة من هذه المداخيل للإنفاق على مشاريع فخمة لم تكن من أولويات المرحلة، وكذلك لإستيراد المواد الإستهلاكية الكمالية.

رغم ذلك بقيت معدلات الإستثمار مرتفعة نسبيا، بإعتبار أهمية المشاريع التي كانت مقررة في المخططات السابقة ولم تكتمل، والتي أصبح من الضروري إتمام إنجازها.

النصف الأول من هذه العشرية إذن، سمح بإنشاء 140.000 منصب شغل سنويا من عام 1980 إلى 1984، أي أن معدل نمو التشغيل بلغ سنويا نسبة +4.2 %، ساهم قطاع البناء ب 33 % منها، بينما يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات ب 24 %، أما القطاع الصناعي فمساهمته كانت أقل من 12 %. كما عرف القطاع الفلاحي إستمرار إنخفاض أعداد المشتغلين فيه.

إذا ما لخصنا الفترة الممتدة بين 1966 و1985 نجد أنه أحدث أكثر من 2.000.000 منصب شغل بمعدل 140.000 منصب سنويا، كما نجد أن معدلات البطالة قد إنخفضت من 33 %سنة 1966 إلى 17 % سنة 1985، وهو رقم يؤكد نجاعة سياسة الاستثمار المتبعة، ويدفعنا للتساؤل عن ما كان عليه وضع البطالة لو إستمر هذا المجهود الإستثماري وأجريت عليه التصحيحات اللازمة.

الواقع أن التراجع السريع عن إستراتيجية التنمية الوطنية وتقليص الإستثمارات وإعادة توجيهها للقطاعات الغير دائمة في خلق الشغل وليس لها آثار سحب تسمح بخلق مناصب جديدة، وكذلك الأزمة الإقتصادية الحادة التي تضرب بكل عنف الإقتصاد الجزائري سنة 1986، هما حدثان سيساهمان بصفة كبيرة في زعزعة وشل الجهاز الإنتاجي الوطني الذي كان معتمدا أساسا في مدخلاته على المواد التجهيزية والوسيطية المستوردة.

ستؤدي هذه الأزمة إلى تقليص موارد الصادرات من العملة الصعبة بحوالي -40 %، وهو ما ينعكس مباشرة بتباطئ وبإنخفاض لمؤشرات الإنتاج الصناعي والزراعي.
فمؤشر الإنتاج الصناعي عرف إنخفاضا سنة 1991، حيث سجل مؤشر 96.3 % مقارنة بالسنة المرجعية 100 عام 1984، أي أن الإنتاج إنخفض سنة 1991 إلى أقل من مستوى إنتاج سنة 1984.

كما إنخفض معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية حيث يصل إلى حد أقل من 50 % في المتوسط، هذا الإنخفاض كان بنسبة 43.3 % في المؤسسات العمومية و78.2 % في المؤسسات الخاصة، هذا يعني أن الأزمة مست أكثر القطاع الخاص الذي كان يعتمد في مدخلاته على الخارج أكثر منه على الداخل.
أما القطاع الزراعي فقد عرف إنخفاضا في إنتاج الحبوب عملت هذه الأزمة والأحوال الجوية غير المواتية على تعميقه.

وبصفة عامة عرفت معدلات النمو الإقتصادي، ومعدلات نمو الناتج الداخلي الخام، إنخفاضا مستمرا إلى غاية 1990، وهو ما يمكن إستخلاصه من الجدول التالي الذي يعطينا معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الناتج الداخلي الخام من سنة 1987 إلى غاية 1990.

الجدول رقم (11)

معدلات النمو والتغير في الناتج الداخلي الخام

السنوات	87	88	89	90
معدلات النمو	2.5-	3.4-	1.4-	1.7-
الناتج و.الخام*	1.4-	2.9-	3.4-	2.5-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

* بالأسعار الجارية.

إن الظاهرة الأكثر خطورة، التي تتفاقم من جراء هذه الأزمة والتي سيزداد عبؤها على الإقتصاد الجزائري سنة بعد سنة، هي ظاهرة المديونية.

فإنخفاض أسعار البترول أدى مباشرة إلى إنخفاض في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وهي المداخيل التي كانت تساهم فيها المحروقات سنة 1985 ب 96.9 %(13.034 مليار دولار) والبترول وحده ب حوالي 75 %، والتي كانت توجه منها في المتوسط حوالي 9 مليار دولار سنويا لتغطية إحتياجا الجزائر من السلع الإستهلاكية المستوردة(36 %)، والسلع التجهيزية والمواد الأولية والنصف مصنعة(29.7 %).

إنخفاض المداخيل بحوالي -5 مليار دولار(حوالي 40 %)، سيؤدي إلى إرتفاع نسبة خدمة الدين بالنسبة للمداخيل من العملة الصعبة، حيث ترتفع هذه النسبة من 35 % سنة 1985 إلى 65 % سنة 1986، وإلى 75.25 % سنة 1989، أي أن خدمة الدين تصبح تبتلع جزء هاما ومتزايدا من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

لكن رغم ذلك إستمرت الجزائر في دفع خدمات ديونها باللجوء إلى تقليص كبير في وارداتها (1 مليار دولار سنة 1986، و2.2 مليار في كل من سنة 1987 وسنة 1988)، وهو الأمر الذي إنعكس بتقلص في الإنتاج الوطني نتيجة ندرة مواد التجهيز وخاصة المواد الوسيطية الضرورية لإستمرار الإنتاج في المصانع.

كما إنعكس بإنخفاض إستيراد السلع الإستهلاكية، وفي بعض الأحيان السلع الإستراتيجية مثل الأدوية، الحبوب، بودرة الحليب، البن والسكر..إلخ، الشيء الذي سبب ندرة كبيرة في هذه المواد، وفجر موجة من المضاربة التي أدت إلى إرتفاع الأسعار.

الجدول رقم (12)

إرتفاع خدمات الديون من سنة 1986 إلى 1989.

(بملايين الدينارات)

السنوات	1986	1989	1987	1988
الأساسي	3530	3630	4460	5000
الخدمات	1600	1640	2080	2000
المجموع	5130	5270	6540	7000

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط بالجزائر 1992.

لقد إستمرت الجزائر في دفع خدمات ديونها باللجوء إلى القروض القصيرة الأجل لتمويل وارداتها، هذه القروض التي تم الحصول عليها في أسوء الظروف (معدلات فائدة مرتفعة، وشروط التسديد صعبة للغاية)، ستعمل على تقليص الآجال المتوسطة للدفع من 6.1 سنوات عام 1985 إلى 3.8 سنوات عام 1991، وتؤدي إلى إرتفاع الديون الخارجية بشكل متسارع، حيث إرتفعت من 19 مليار دولار سنة 1985، إلى 22.9 مليار سنة 1986، 16.06 مليار

سنة 1989، وقد أدى ذلك وفي آن واحد إلى إرتفاع خدمات الديون.

هذا الوضع أدى إلى نقص كبير في السيولة النقدية، حيث أصبح إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية 15 يوما من وارداتها.
لقد ساهم الوضع الإقتصادي العالمي غير المواتي في تفاقم الأزمة في الجزائر، وعلى سبيل المثال فقد ساهم الإنخفاض المتتالي لقيمة الدولار الأمريكي من سنة 1986 إلى سنة 1989، في تضخيم الديون المحسوبة بالدولار بنسبة 35 %.

هذه الوضعية عامة، تنعكس بصفة سلبية وجد خطيرة على التشغيل، حيث أدت إلى إنخفاض كبير في مستوى التشغيل وصل إلى نصف مستوى النصف الأول من الثمانينيات، أي من 140.000 منصب شغل في المتوسط سنويا، إلى 75.000 منصب في المتوسط سنويا بالنسبة للنصف الثاني.
هذا الإنخفاض يمس جميع القطاعات خاصة الصناعة التي تساهم ب 11 % فقط من مجموع مناصب الشغل المحدثة، بينما تبقى الإدارة تحتل الصدارة بإحداثها ل 56 %.

ولأول مرة تتم عملية تسريح للعمال إثر غلق بعض الوحدات الصناعية أو تقليص نشاطها، وإثر تراجع نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية، وقد قدر عدد العمال المسرحين ب 30.000 حسب بعض المصادر[101].

كما ارتفعت البطالة بشكل رهيب لتتضاعف في أقل من خمس سنوات حيث إنتقل عدد البطالين من 435.000 سنة 1985 إلى 1.150.000 سنة 1990، وقد كانت الفئات العمرية الأكثر تعرضا هي فئة 15-19 سنة ب63 %، ثم تليها فئة 20-24 سنة ب 30.9 %، أي أن الشباب هم الأكثر معاناة من هذه الآفة. أكثر من ذلك فإن البطالة أصبحت ترتفع مع إنخفاض المستوى التعليمي، حيث 82 % من البطالين مستواهم دون الثانوي.

الشيء الذي فاقم من هذا الوضع هو عدد التلاميذ الذي يطردون سنويا من المدارس ليلتحقون بصفوف البطالين، حيث إرتفع عددهم من 366.500 تلميذ عام 1987 إلى 493.700 تلميذ سنة 1988.

---

[101]- عبد الرحمن فارالذهب، الأزمة والتناقضات وإقتصاد السوق في الجزائر، محاضرة سنة 1991، ص 8.

هذا الإرتفاع الرهيب للبطالة أدى للمساهمة في توسيع نطاق القطاع غير الرسمي وزيادة وزنه في الإقتصاد الجزائري، خاصة لدى الشباب والنساء.

إن هذه الوضعية الخطيرة جدا التي يعرفها الإقتصاد الجزائري منذ سنة 1986، ونتائجها على مختلف الأصعدة خاصة على البطالة، ستؤدي إلى تعميق الأزمة الإجتماعية التي بدأت بوادرها تلوح مع تحويل مسار التنمية منذ بداية الثمانينيات، وستكون أحداث أكتوبر بمثابة المنبه عن خطورة هذا الوضع، والمنطلق لإصلاحات إقتصادية وسياسية عميقة سيشرع فيها مع نهاية الثمانينيات.

إنها الأزمة التي يمكن إعتبراها أنها ذات أبعاد متعددة، إقتصادية إجتماعية وسياسية وثقافية، هي في الحقيقة أزمة مجتمع ونظام سياسي، بدأت تعبر عن نفسها بحدة بين مختلف شرائح البورجوازية، بين تلك التي كانت تريد الحفاظ على الجهاز الإنتاجي الوطني وخلق شروط تدعيمه وبعثه من جديد ليساهم في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الخانقة، وبين تلك التي كانت تريد تعميق المسار المتخذ منذ الثمانينيات.

هذه الأخيرة كانت ترى أن مكانتها أصبحت قوية بقدر الكفاية لتسمح لها بالشروع في إصلاحات ذات محتوى نيوليبرالي والإستمرار في تحطيم الجهاز الإنتاجي الوطني، بما فيه القطاع الخاص الوطني المنتج، ولتحقيق ذلك فهي كانت مستعدة للتحالف حتى مع الفئات الأكثر محافظة وتخلف الممثلة لمصالح بقايا الإقطاع والماقبل الرأسمالية، وهو التوجه الذي لا يدعم في الحقيقة سوى مصالح الكومبرادورية.

هنا يجب فهم، في إعتقادنا، الفارق الكبير بين مطالب الشارع، أثناء أحداث أكتوبر 1988، التي كان من خلالها يطمح لحل مشاكله الإجتماعية، البطالة، الفقر، التهميش، أي المطالب التي ينادي من خلالها بمجتمع أكثر عدالة إجتماعية، وبين جواب هذه الشرائح من البورجوازية، المتمثلة في مجموعة من الإصلاحات النيوليبرالية في الميدان الإقتصادي والسياسي، فهل هذه الإصلاحات هي الرد المواتي؟

المبحث الثاني:

الإصلاحات الإقتصادية منذ 1990 وبرنامج التعديل الهيكلي:

مرحلة التسعينيات إذن، هي المرحلة التي كانت تعرف وضعا إقتصاديا صعبا للغاية، يتمثل في إختلال التوازنات الإقتصادية الكبرى، وأساسا ميزان المدفوعات من جراء إرتفاع الديون وخدماتها، هذا الوضع أدخل الإقتصاد الجزائري في مرحلة من الإنكماش الخطير الذي تكون له إنعكاسات مأساوية على الجانب الإجتماعي وخاصة البطالة والفقر. ولكنها سوف تعرف كذلك وضعا سياسيا مميزا يدخل الجزائر في دوامة من العنف وتدمير لأعز ما تملك من خيرة أبناءها.

هذا الوضع الإقتصادي الخطير، ستحاول السلطات الجزائرية معالجته بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي يشرع فيها منذ 1989، تكون في محتواها النظري والتطبيقي من إيحاء نيوليبرالي تحظى بدعم المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وستفرش الأرضية شيئا فشيئا لإتفاقيات إعادة الجدولة مع هذه المؤسسات وتطبيق برامج التعديل الهيكلي ابتداء من سنة 1994.

نحن نعتبر أن هذه الإصلاحات هي داخلة في محتواها الإقتصادي والإجتماعي ضمن الفلسفة العامة لبرامج مؤسسات بروتن وودس، وأنها كانت عبارة عن إشارات من السلطات الجزائرية لهذه المؤسسات للإعراب لها عن نوياها الحسنة في الشروع في تطبيق برامجها وإعادة جدولة ديونها، لهذا فتقييمنا لهذه المرحلة (ما بعد 1990) هو تقيم لنتائج السياسات الإقتصادية التي تحملها برامج التعديل الهيكلي ككل.

إن هذه الإصلاحات ستكرس الإتجاه الذي إتخذه الإقتصاد الجزائري منذ الثمانينيات والهادف للقضاء على السياسة التنموية وتعويضها بمجموعة من السياسات والبرامج التي تختصر علاج الأزمة الإقتصادية والإجتماعية العميقة التي تعيشها الجزائر في مجموعة من التوازنات النقدية والمالية.

فسنة 1990 ستكون المنطلق الفعلي لهذه الإصلاحات، حيث تتخذ السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات تشمل:

1 ــــ إعطاء إستقلالية أكبر للمؤسسات العمومية في التمويل والتسيير، والإنسحاب التدريجي للدولة، وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد السوق والمنافسة والمردودية المالية.

2 ــــ تحرير الأسعار والإلغاء التدريجي للدعم على أسعار المواد الأساسية.

3 ــــ إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذا إلغاء إحتكارها للأنشطة الإقتصادية، بغرض تشجيع المنافسة وتوسيع نطاق تدخل القطاع الخاص.

4 ــــ إصلاح النظام الجبائي وإدخال الضريبة على القيمة المضافة.

5 ــــ وضع قانون للإستثمار من شأنه أن يجذب الإستثمار المحلي والأجنبي، ويضمن ترحيل رؤوس أموال وأرباح المستثمرين، وكذلك يسمح بإنشاء مناطق حرة.

6 ــــ إصلاح النظام المصرفي والمالي بشكل يؤدي إلى صرامة في الإصدار النقدي، وتخلي الخزينة العمومية عن تمويل المؤسسات الوطنية، كما يسمح بإنشاء بنوك خاصة، وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية.

7 ــــ إصلاح القطاع الفلاحي العمومي، بشكل يسمح بإدخال التسيير الخاص في هذا القطاع، ويحرر أسعار المنتوجات الزراعية.

8 ــــ إصلاح قوانين العمل بإتجاه إدخال مرونة أكبر في عقود العمل، وإلغاء القانون العام للعامل، والسماح بالطرد لأسباب إقتصادية، وتكريس التعددية النقابية والحق في الإضراب.

وككل برنامج من هذا النوع، وتحسبا لإنعكاساته السلبية على الفئات الفقيرة وذات المداخيل

المتواضعة، أدخلت هذه الإصلاحات إجراءات للحماية الإجتماعية، بما يسمى بشبكة الآمان الإجتماعي التي تستهدف الفئات الأكثر تعرضا لنتائج الإصلاح.

وسوف تتلقى هذه الإصلاحات دعما من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث يقوم الأول بمنح الجزائر في نهاية عام 1989 قرضا لتسهيل الإصلاحات قدره 471 مليون من حقوق السحب الخاصة (حوالي 600 مليون دولار)، تبع بقرض آخر من طرف نفس المؤسسة سنة 1991 قدره 300 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة. أما البنك العالمي فقد منح قرضين، الأول لدعم الإصلاحات الهيكلية في أوت عام 1989 بقيمة 300 مليون دولار، والثاني للمساعدة على تطهير وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع المالي في شهر جوان من عام 1991 بقيمة 350 مليون دولار[102]، وهذا يعني أن الجزائر دخلت عمليا في تطبيق مشروطية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منذ هذه الفترة.

إن هدف هذه الإصلاحات هو إحداث تغيير في قواعد سير الإقتصاد الجزائري بإتجاه تقليص أكثر فاكثر من دور الدولة والتخطيط وإعطاء مكانة أكبر للسوق والقطاع الخاص، وهذا من أجل تحسين أداء وفعالية المؤسسات الإقتصادية، وتحسين أداء الإقتصاد عامة بغرض دفع النمو والتشغيل، وتحسين التوازنات الإقتصادية الكبرى للتقليص من ضغط المديونية وخدمات ديونها.

وقد أظهرت هذه الإصلاحات محدوديتها منذ البداية، بحكم الظرف الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الصعب الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة، وأساسا الوضع الإقتصادي الذي تميز بثقل متزايد لوزن المديونية وخدماتها التي أصبحت تبتلع نسبة دائما أكبر من المداخيل من العملة الصعبة وهو الأمر الذي يعرقل أي محاولة للإنطلاقة الإقتصادية.

لهذا فتطبيق الإجراءات المتضمنة في الإصلاح عرف تأخرا كبيرا، وماعدا التطبيق الصارم لإجراءات تخفيض العملة الوطنية (30 % سنة 1990، وتخفيض آخر ب 22 % سنة 1991، ثم تليها تخفيضات أخرى) التي أدت لإرتفاع معدلات التضخم، وكذلك التطبيق الفوري لإجراءات تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على أسعار المواد الأساسية (ماعدا الحليب والخبز والدقيق التي عرفت تطبيقا تدريجيا)، التي أدت إلى إرتفاع رهيب في الأسعار، وماعدا تطبيق

[102]- تقرير البنك العالمي حول الجزائر، 1998.

إجراءات الضغط على ميزانية الدولة، خاصة ميزانية التجهيز، والتوقف عن تمويل المؤسسات العمومية، وكذلك إجراءات الضغط على الكتلة النقدية، فإن باقي الإجراءات لم تعرف تقدما محسوسا في التطبيق.
هذا الأمر لم يؤدي إلى تحقيق تحسنا في وضع الإقتصاد الجزائري، بل أن الأزمة سوف تتعمق وثقل الديون يتزايد والوضع الإقتصادي والإجتماعي يزيد سوء، في ظل جو من عدم الإستقرار السياسي.

البرنامج الجديد الذي وضع في سبتمبر عام 1992 الذي يهدف للتخفيف في المدى المتوسط من عبئ الديون، وذلك من خلال إجراءات تقشفية للضغط على الواردات وتحديد اللجوء للقروض الأجنبية القصيرة المدى، والشروع في عملية إستثمار واسعة في قطاع المحروقات من أجل تطوير قدراته التصديرية ورفع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وأخيرا إكمال الإصلاحات التي شرع فيها منذ 1990، هذا البرنامج لم يستطع التخفيف من حدة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية.

الجدول رقم (13)

تطور الديون الخارجية (عند 31 ديسمبر)

بملايين الدولارات

السنوات	90	91	92	93	94	95
ـ الديون المتوسطة والطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317
ـ الديون القصيرة الأجل	1.791	1.239	792	700	636	256
ـ المجموع	8.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573

المصدر: بنك الجزائر، ماي 1996.

فكل المؤشرات الإحصائية أصبحت تشير للأحمر كما سنرى لاحقا، لكن عبئ الديون وخدماتها هي التي تصبح المشكلة الأكثر خطورة، فهذه الأخيرة أصبحت تبتلع أكثر من 90 % من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، الشيء الذي أوصل الإقتصاد الجزائري إلى وضع مسدود أصبح ويهدد المجتمع كله بالإنفجار.

يبين هذا الجدول الإرتفاع المستمر لحجم الديون من 28.4 مليار دولار سنة 1990 إلى غاية 31.6 مليار سنة 1995، وللإشارة فإنها كانت تقدر سنة 1985 ب 19 مليار دولار. الشيء الذي يميز هذه الديون إلى غاية 31 ديسمبر سنة 1995 هو حجمها مقارنة بالناتج الداخلي الخام، حيث تشكل نسبة 75.84 % من هذا الأخير، وإذا ما إستثنينا المحروقات فهي تصبح تشكل نسبة 102 % من الناتج الداخلي الخام.

إن ما يميز هذه الديون هو بنيتها، إذ سيرتفع حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل بشكل كبير، حيث ستنتقل من 26.6 مليار دولار سنة 1990 إلى 31.3 مليار سنة 1995، أي بزيادة قدرها 4.7 مليار دولار خلال خمس سنوات، أما الديون القصيرة الأجل فإنها ستشهد منذ عام 1992 إنخفاضا محسوسا.

كما يعطي هيكل هذه الديون بالنسبة للعملات الأجنبية، الدولار الأمريكي في المرتبة الأولى ب 47.7 %، يأتي الفرنك الفرنسي في المرتبة الثانية ب 15.8 %، ثم يليه الين الياباني ب 13.6 %، وأخيرا المارك الألماني ب 6.5 %. هذا الهيكل يبين النسبة الكبيرة التي يحتلها الدولار الأمريكي، الشيء الذي له إنعكاسات سلبية، فأي تذبذب لهذه العملة سيرفع من حجم هذه الديون.

لكن الشيء الذي يميز أكثر هذه الديون هو إرتفاع خدماتها التي أصبحت تبتلع سنويا 9 مليار دولار في المتوسط من سنة 1990 إلى غاية 1994.

الجدول الآتي يبين أن حجم خدمات الديون كان يرتفع بصفة مستمرة لتصل قمتها سنة 1991 بأكثر من 9.5 مليار دولار، وسيبقى مرتفعا إلى غاية عملية إعادة الجدولة الأولى، ثم يرتفع ثانية سنة 1995 ليعاود الإنخفاض بعد عملية الجدولة الثانية.
كما يبين هذا الجدول إرتفاع نسبة خدمات الديون مقارنة بمداخيل الصادرات، حيث ترتفع هذه النسبة لتصبح تقدر قبل شهر ماي سنة 1994 ب 93.4 %، أي أنه تبقى نسبة 6.6 % فقط

من مداخيل الصادرات لتلبية إحتياجات الإقتصاد من المواد التجهيزيـــة والوســيطية، وتلبيــة إحتياجات المواطنين من المواد الغذائية والأدوية، وهذا كان مستحيلا.

الجدول رقم (14)

تطور خدمات الديون الخارجية

بملايين الدولارات

السنوات	الأساسي	الفوائد	المجموع	حجم الدين بالنسبة ل ن.و.خ	خدمات الديون/الصادرات
1990	6.729	2.162	8.891	47.9	66.4
1991	7.222	2.286	9.508	65.3	73.9
1992	7.004	2.274	9.278	62.8	76.5
1993	7.150	1.900	9.050	52.1	82.2
1994 قبل إعادة الجدولة	7.120	1.840	8.960	69.9	93.4
1994 بعد إعادة الجدولة	3.310	1.390	4.520	–	47.1
1995 قبل إعادة الجدولة	7.114	1.779	8.893	76.1	70.6
1995 بعد إعادة الجدولة	2.570	1.796	4.366	–	37.8

المصدر: بنك الجزائر، ماي سنة 1996 وجانفي سنة 2000

إن نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994، تشكل أعلى قمة الأزمة في الجزائر، حيث يتدهــور الوضع الإقتصادي والإجتماعي بصفة خطيرة جدا، فمقارنة بعام 1992 فقط: إنخفض النــاتج الداخلي الخام ب -2 %، وإرتفع عجز الميزان التجاري ب-8.7 %، والميزانية العامـــة ب-8.7 % كذلك، وميزان المدفوعات ب -4.3 %[103] ، أما التضخم فقد بلغ أكثر مـــن 30 %، والإنتاج الصناعي إنخفض ب -9 %، معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية بلغ 52.6 %، وأخيرا البطالة مست 24 % من السكان النشطين[104].

هذا الوضع الإقتصادي والإجتماعي المأساوي، حمل السلطات الجزائريـــة، وأمـــام إســـتمرار إنخفاض أسعار البترول وإستحالة الحصول على قروض جديدة، إلى القبول بـــإجراء عمليـــة جدولة ديونها مع كل ما تحمله من شروط.

ففي شهر أفريل سنة 1994 تقدم الجزائر برنامجا شاملا لإعادة هيكلة إقتصادها، يحظى بقبول صندوق النقد الدولي لينجز في مرحلتين:

المرحلة الأولى عبر إتفاقية تأكيد (stand-by) لمدة سنة أمضيت في ماي 1994، وتتضمـــن تخفيف تسديد خدمات الديون ب 5 مليار دولار ستسدد بعد 4 سنوات (سنة 1998) على فـــترة تمتد إلى غاية سنة 2009، وهو الأمر الذي خفض من حجم خدمات الديون بحوالي النصـــف، حيث يبين الجدول رقم (20) إنخفاض خدمات الديون بعد عملية إعادة الجدولة من 8.9 مليـــار دولار إلى 4.5 مليار دولار، ومن المفروض أن يؤدي هذا الإنخفاض في الديون وخدماتها إلى مستوى 25 % من الناتج الداخلي الخام.

أما المرحلة الثانية فتضمنت إتفاقية للتسهيل المالي الموسع قيمتها 1.2 مليار من حقوق السحب الخاصة توجه لدعم ميزان المدفوعات، وتطبق خلال ثلاثة سنوات، من مـــارس 1995 إلـــى مارس 1998.

المحتوى العام لهذا البرنامج يهدف حسب الإتفاقيات المبرمة إلى[105]:

103_ دورية صندوق النقد الدولي،5 أوت 1996،ص251.

104_ مختلف نشريات الديوان الوطني للإحصائيات.

105_ دورية صندوق النقد الدولي، مذكورة سابقا.

1 ــــ تحقيق مستوى مرتفع من النمو يؤدي إلى إمتصاص تزايد اليد العاملة وتخفيض البطالة.

2 ــــ تخفيض التضخم للمستوى الجاري في البلدان المصنعة.

3 ــــ تصحيح وضع ميزان المدفوعات، مع الحفاظ بمستوى معقول مـــن إحتيـــاطي الصرف.

4 ــــ تخفيف الآثار الظرفية للتعديل الهيكلي على الفئات المتضررة.

لتحقيق هذه الأهداف شرعت الجزائر مباشرة في تطبيق البرنامج الـــذي إلـــتزمت بـــه أمـــام المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والذي يعتبر إمتدادا وتكملة لبرنامج الإصلاحات التي بـــدأت في تطبيقها منذ 1990.

فما هي النتائج المترتبة عن تطبيق هذه الإصلاحات وما هي إنعكاساتها على التشغيل والبطالة؟

الفصل الثاني:

النتائج الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإنعكاساتها على البطالة والتشغيل:

لقد سبق وأن أشرنا أننا نعتبر الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ سنة 1990 هي من إيحاء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فلمجرد عرض محتوى البرنامج الإقتصادي والإجتماعي لهذه الإصلاحات يتبين مصدرها، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات قد أعربت عن تأييدها ومنحت قروض للجزائر لدعم هذه الإصلاحات منذ إنطلاقها.

إن التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي قد شرعت فيه الجزائر منذ 1990، فقط أنها لم تستفد من إعادة جدولة لديونها إلا بعد أن وصل الإقتصاد الجزائري إلى حد الإختناق سنوات 1993 و1994، قبلها كانت السلطات تراهن دائما على إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمي. لهذا فالتقييم السريع الذي سنحاول القيام به سيشمل كل فترة الإصلاحات منذ 1990مع كل النتائج المترتب عنها على المستوى الاقتصادي والإجتماعي.

ففيما يتعلق بإجراءات الإستقرار الإقتصادي، فقد عمدت الجزائر منذ سنة 1990 إلى ضغط صارم على الميزانية العمومية الشيء الذي قلص من عجزها من -162.7 مليار دينار سنة 1993 إلى -31.5 مليار دينار سنة 1996.

هذا الضغط شمل ميزانية التسيير والتجهيز، الأمر الذي إنعكس مباشرة في تدهور في الخدمات الصحية والتعليم (نقص الأدوية ووسائل العلاج في المستشفيات، تراجع في بناء المدارس والمؤسسات التعليمية مما أدى إلى نقص في عدد المقاعد المدرسية وإكتضاض الأقسام...).

بالإضافة إلى تجميد الأجور، والتوظيف في الوظيف العمومي وكل ما له من آثار على القدرة الشرائية. كما عمدت الجزائر إلى تقليص الواردات وهو ما إنعكس سلبا على الإنتاج والتشغيل، وعلى إستهلاك المواطنين بصفة عامة.

هذه الإجراءات إصطحبت بسياسة صارمة في مجال الإصدار النقدي أوصل معدل السيولة إلـــى 36.3 % سنة 1996 مقابل 54.3 % سنة 1993. كما أن نسبة التغير فـــي الكتلـــة النقديـــة إنخفضت إلى 11.8 % سنة 1996 مقابل 21.6 % سنة 1993.
زد على ذلك فقد خفضت العملة الوطنية عدة مرات لتصل قيمة الدينار إلى 56.2 دولار ســـنة 1996 مقابل 20.5 عام 1993.

إضافة إلى هذه الإجراءات، عمدت الدولة إلى تحرير أسعار المواد الغذائيـــة والطاقويـــة والخدمات، زيادة على وإلغاء الرقابة الإدارية عليها، كما ألغـــي الدعـــم علـــى الأســـعار الأساسية (ماعدا الحليب).

أما فيما يتعلق بإجراءات تحرير التجارة الخارجية، فقد شرعت الدولة منذ 1992 فـــي رفـــع القيود على إستيراد السلع الأجنبية، ثم بعد ذلك شرعت في التحرير الكلي للتجارة الخارجيـــة، وهو الإجراء الذي إصطحب برفع القيود على سعر الصرف.

إن الإجراء الوحيد الذي عرف بعض التأخر في التطبيق لأسباب تشريعية وسياسية هو إجـــراء الخوصصة، الذي رغم صدور الأمر 95/25 ســـنة 1995 بشـــأن خوصصـــة المؤسســـات الإقتصادية العمومية، إلا أنه لم يعرف تطبيقا ملموسا إلى غاية سنة 2000. والسبب في ذلـــك يرجعه البعض من المحللين إلى ثقل القطاعي العمومي الإقتصادي والمصالح الكـــبرى التـــي يمثلها بالنسبة لبعض الفئات التي تعمل على عرقلة عملية خوصصته، أما البعض الآخر مـــن فيرى أن تأخر هذه العملية يعود لغياب الوفاق السياسي الضروري لإنجاحها.

المبحث الأول:

النتائج الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

لقد أدى تطبيق الإجراءات المذكورة أعلاه إلى نتائج معتبرة و إيجابية جدا على مستوى التوازنات المالية ـ الإقتصادية الكلية، وهي النتائج إستحقت مدحا من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، " ... بفضل كل هذه الإصلاحات، أصبحت الجزائر تتمتع بالنظام التجاري الأكثر ليبرالية في المنطقة.."[106].

وبالفعل، فقد إستطاعت الجزائر في ظروف إقتصادية دولية مواتية تمثلت أساسا في إرتفاع أسعار البترول إنطلاقا من نهاية عام 1998، من إعادة تكوين مخزونها من العملة الصعبة، وتحقيق تحسن ملموس في معدلات التضخم ، وكذا إنخفاض نسبة خدمة الديون إلى أقل من 20% من مداخيل الصادرات.

كل الأرقام تبين تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية، فالناتج الداخلي الخام يحقق نموا إيجابيا مباشرة بعد عملية إعادة الجدولة من -2.2 % سنة 1993 إلى 4.0 % سنة 1996 ورغم إنخفاضه إلى 2.1 % سنة 1997 و2.6 % سنة 2000، إلا أنه يبقى إجابيا.

أما الميزانية العمومية فعجزها سيتقلص -162.7 مليار دينار سنة 1993 (-14.1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام) إلى -31.5 مليار (-1.3 % من الناتج الداخلي الخام) سنة 1996، ليصبح إجابيا ب 81.4 مليار دولار سنة 1997، إلا أن العجز سيعود سنة 2000 إلى - 53.2 مليار دولار.

كما يسجل رصيد الخزينة العمومية تحسنا معتبرا حيث يرتفع إلى 75.3 مليار دينار (68.1 مليار إلى نهاية جوان 1997) بعدا أن كان سلبيا ب100.6 مليار سنة 1993،ويبدو أن الإرتفاع الطفيف لأسعار البترول قد ساعد على الرفع من الجباية البترولية.

ميزان المدفوعات هو كذلك عرف تحسنا ب1.48 مليار دولار سنة 1996 مقابل 300 مليون

---

[106]- دورية صندوق النقد الدولي، مذكورة سابقا.

دولار سنة 1993، أما إحتياطي الصرف فسيرتفع بصفة معتبرة ليبلغ سنة 1997

الجدول رقم (15)

أهم النتائج على المستوى الإقتصادي الكلي

السنوات	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدل النمو	2.1-	0.9-	3.8	3.8	1.1	5.1	2.8	-
رصيد ميزان العمليات الجارية/ ن.د.خ	0.7	4.3-	5.5-	2.6	6.7	1.9-	0.98-	1.1
الإحتياطي من العملة الصعبة بملايير الدولارات	1.51	2.64	2.11	4.23	6.4	6.8	4.6	11.9
رصيد ميزان المدفوعات بملايير الدولارات	0.30	0.12	1.37-	1.48	3.4	1.3-	-	7.8-
معدل السيولة النقدية	54.3	48.8	40.8	36.3	39.8	45	45	0.41
سعر الصرف دينار/ دولار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.04	60.40	68	75.3
التضخم	20.54	29.05	29.78	18.69	06.9	05	2.6	0.34

المصدر: وزارة المالية، أفريل 1997.

المجلس الإقتصادي والإجتماعي، السداسي الأول لسنة 1997.

مقدار 8.9 مليار دولار مقابل 1.51 مليار دولار سنة 1993، ورغم الإنخفاض الذي يعرفه سنة 1998 (6.8 مليار دولار) وسنة 1999 (4.6 مليار دولار) إلا أنه سيرتفع سنة 2000 إلى 11.9 مليار دولار.

آخر أهم مؤشر عرف تحسنا كبيرا هو معدل التضخم الذي إنخفض إلى 6.9 % سنة 1996، ثم إلى 05 % سنة 1998، ليصل إلى 0.34 % سنة 2000 دائما حسب وزارة المالية، وهذا بعد أن بلغ حوالي 30 % سنة 1995.

أما وضع الدين الخارجي للجزائري فقد تحسن بعد جراء عملية إعادة الجدولة هذه، إذ إنخفض حجمه من 31.573 مليار دولار أمريكي سنة 1995 إلى 28.315 مليار دولار سنة 1999 وإلى تقريبا 25 مليار دولار سنة 2000.[107]

الجدول رقم (16)

تطور حجم الديون من سنة 1996 إلى سنة 1999

(إلى غاية31 ديسمبر بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات	1996	1997	1998	1999
الديون في الأجل المتوسط والبعيد	33.230	31.060	30.261	28.140
الديون في الأجل القريب	0.421	0.162	0.212	0.175
المجموع	**33.651**	**31.222**	**30.473**	**28.315**

المصدر: بنك الجزائر جانفي 2000

كما أن خدمات الديون بالنسبة للمداخيل من الصادرات قد عرفت إنخفاضا محسوسا سنوات 1996 و 1997، حيث بلغت على التوالي نسبة 30.9% و30.3%. إلا أن هذا الإنخفاض

[107]- التقرير السنوي لبنك الجزائر ، جانفي 2000

يبقى هشا بحكم إرتباطه بالصادرات من المحروقات التي هي مرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي في السوق العالمية، وهو ما يظهر جليا سنة 1998 حيث أنه بمجرد إنخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إثر إنخفاض أسعار البترول، إرتفعت نسبة خدمة الديون إلى 47.5%، لتعود إلى الإنخفاض سنة 1999(39.05) بعد الإرتفاع الطفيف الذي عرفته أسعار هذه المادة في السوق العالمية.

الجدول رقم (17)

تطور خدمات الديون الخارجية

بملايين الدولارات

السنوات	الأساسي	الفوائد	المجموع	حجم الدين بالنسبة ل ن.و.خ	خدمات الديون/الصادرات
1996	2.025	2.256	4.281	73.5	30.9
1997	2.354	2.111	4.465	66.4	30.3
1998	3.202	1.978	5.180	64.8	47.5
1999	3.397	1.719	5.116	58.9	39.05

المصدر : بنك الجزائر جانفي 2000

بهذا التحسن العام، تكون شروط الإنطلاقة الإقتصادية قد تهيأت حسب تصريح الخبراء والرسميين الجزائريين، وكذا المؤسسات المالية والنقدية الدولية، التي أصبحت ترى أن هذه النتائج المشجعة لا تستدعي إجراء عملية إعادة جدولة ثالثة.

إن هذه النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية تبقى هشة لأنها لازالت مرتبطة بعوامل خارجية، أساسها الإرتباط بالمداخيل من المحروقات التي شكلت سنة 1999 وحدها

97.2% من مجموع المداخيل. كما أن هذه النتائج لا تكون فعلية وفعالة إلا إذا واجهناها مع الواقع، أي مع مجال الإقتصاد الحقيقي، مجال الإنتاج والمنافسة الشرسة لمنتجات الدول الرأسمالية المتطورة، ولا تكون كذلك أيضا إلا إذا واجهناها للواقع الإجتماعي للسكان وظروف معيشتهم وعملهم.

إن الوضع في مجال الاقتصاد الحقيقي يختلف تماما لما عليه في المجال المالي والمحاسبي، فجميع المعطيات لهذا المجال تبين نموا سلبيا، حيث يعرف الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي (80 %من القيمة المضافة للقطاع ككل) انخفاضا مخيفا، إذ تبين أرقام الجدول الآتي الانخفاض الكبير والمتواصل لمؤشرات الإنتاج الصناعي في الجزائر، حيث تكون سنة 1996 بؤرة الأزمة إذ ينخفض المؤشر العام بنسبة -7.4 % مقارنة بسنة 1989، هذا الانخفاض يتعمق أكثر إذا ما أتستثنينا قطاع المحروقات، إذ يسجل مؤشر الإنتاج خارج المحروقات، خلال نفس الفترة إنخفاضا ب -11.2 %، أما قطاع الصناعات الورشية فيعرف مؤشر الإنتاج فيه إنخفاضا بنسبة 13.5 %. هذا الإنخفاض سيستمر إلى غاية سنة 2000 بإستثناء سنة 1998.

إذا ما تناولنا هذا المؤشر حسب قطاعات الإنتاج الصناعي نهاية سنة 1996، فإن الصناعات الأكثر تضررا هي قطاع النسيج وصناعة الجلود ب -27.4 %، ثم قطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكترونية ب -20 %، ثم يليه قطاع صناعة الخشب والورق ب - 19.3 %، وأخيرا قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ب -13 %.

إن هذا الإنخفاض في الإنتاج الصناعي يعود أساسا إلى إنكماش الطلب على السلع الإستهلاكية، والسلع الإستثمارية سواء في القطاع العمومي أو الخاص، كما أنه ناتج كذلك من جهة عن التدهور الكبير للقدرة الشرائية للمواطنين إثر الإرتفاع الكبير في الأسعار وتجميد الأجور، ومن جهة أخرى فهو ناتج عن نقص تموين المؤسسات بالمواد الأولية والوسيطية ومواد التجهيز، خاصة المستوردة منها، وهذا نظرا لإرتفاع أسعار هذه المواد بعد التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار، ونظرا كذلك للصعوبات الكبيرة التي تتلقاها المؤسسات في الحصول على الموارد المالية نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية، الأمر الذي لا يشجع على الإستثمار والمبادرة.

إن إستمرار تدهور القدرة الشرائية للسكان، والإستمرار في سياسة رفع أسعار بعض المواد التي تعتبر من مدخلات الصناعة، مثل المواد الطاقوية التي يخطط لرفعها لتصبح في مستوى

الأسعار العالمية (أحد شروط الإنخراط في المنظمة العالمي للتجارة وإمضاء عقد الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة)، ستكون له نتائج وخيمة جدا من شأنها أن تهدد قطاعات كاملة من الإقتصاد الوطني.

الجدول رقم (18)

تطور مؤشر الإنتاج الصناعي

(القاعدة 100 سنة 1989)

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
المؤشر العام	102.0	99.0	95.2	94.7	88.5	87.6	81.1	78.2	83.8	84.1
نسبة التغيير	-	3.0-	3.8-	0.5-	6.5-	1.0-	7.4-	3.6-	7.2	0.4
المؤشر خارج المحروقات	101.2	96.9	92.0	91.2	84.4	82.9	73.6	68.9	75.6	75.3
نسبة التغيير	-	4.2-	5.1-	0.9-	7.5-	1.7-	11.2-	6.5-	9.8	0.5-
مؤشر الصناعات الورشية	100.9	95.7	89.7	88.2	80.3	78.9	68.3	63.1	69.0	67.9
نسبة التغيير	-	5.2-	6.3-	1.6-	9.0-	1.6-	13.5-	7.5-	9.3	1.6-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات جوان 2000.

هذا التراجع في الإنتاج الصناعي هو ناتج كذلك عن المنافسة التي تعاني منها المؤسسات من طرف بعض المنتجات الأجنبية إثر تحرير التجارة الخارجية، فغياب الحماية على المنتوج المحلي جعل الكثير من المؤسسات العمومية والخاصة تتوقف عن الإنتاج لأن منتوجها أصبح لا يجد منفذا سواء في السوق الوطنية أو الأجنبية.

إن هذا الوضع الذي يعيشه قطاع لإنتاج الصناعي لا يعكس إطلاقا القدرات الهائلة التي تتمتع

بها الصناعة الجزائرية، فالجهاز الصناعي الجزائري الذي وضع في فترة السبعينيات يمكـن أن يشكل أرضية للإنطلاقة الإقتصادية، إذا جددت تجهيزاته وأحدثـت التحسـينات التكنولوجيـة والتسييرية الضرورية للرفع من طاقات إنتاجه التي تسير اليوم بأقل من 48 %:

الجدول رقم (19)

تطور معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
المجموع العام	57.1	56.6	53.5	53.3	49.7	48.4	43.8	42.2	47.7	47.4
المجموع خارج المحروقات	56.8	55.2	51.8	51.6	48.1	46.6	41.4	38.8	44.6	43.6
الصناعات الورشية	57.2	54.9	51.3	51.5	47.8	46.3	41.0	38.5	44.4	43.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

هذه الأرقام تبين الوضع المأساوي للجهاز الإنتاجي الوطني، الذي أصبح سنة 1999يشتغل في مجموعه ب 47.4 % من طاقاته، هذه النسبة تقل لتصبح 43.6 % فقط عندما نستثني قطـاع المحروقات.

إن القطاعات الأكثر تعرضا هي قطاع الورق والخشب الذي كان لا يشتغل سنة 1996، سـنة بؤرة الأزمة، سوى ب 27.5 % من طاقاته، ثم يليه قطاع الجلود ب 33.5 %، ثـم قطـاع الكيمياء والبلاستيك ب 39.7 %، وأخيرا قطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكترونيـة ب 40 %.

أما الإنتاج الفلاحي فهو الآخر يعرف تذبذبا كبيرا، فبعد أن عرف هذا القطـــاع تراجعـــا فـــي الإنتاج منذ بداية التسعينيات نتيجة سوء الأحوال الجوية أساسا، حيث سجل سنة 1995 نمـــوا بالحجم قدره +15 % مقارنة بسنة 1994، ثم تحسن أكثر سنة 1996 ب +21 %، إلا أنـــه تراجع سنة 1997 ليسجل -21 %، هذا التذبذب يظهر جليا في إنتاج الحبوب الذي بعـــد أن عرف زيادة قياسية سنة 1996 ب 49 مليون قنطار إنخفض إلى 8.6 مليـــون قنطـــار ســـنة 1997 (أي حوالي ب -56%)، ثم إرتفع إلى 30 مليون قنطار سنة 1998 لينخفـــض ســـنة 1999 إلى 20 مليون قنطار (-33%) وإلى 9.2 مليون قنطار سنة 2000(-53%).

الجدول رقم (20)

تطور إنتاج الحبوب (1991-1997)

(بملايين القناطير)

السنوات	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
الإنتاج	38.1	33.3	14.5	9.6	21.3	49.0	8.6	30.0	20.0	9.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات و منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي.

إن هذا التذبذب في الإنتاج الذي يمكن تعميمه على كل منتجات القطاع، هو ناتج عـــن ســـوء الأحوال الجوية، وهذا يعكس درجة تخلف هذا القطاع الذي مازال يعتمد بدرجة كبـــيرة علـــى الظروف الطبيعية، كما هو ناتج عن عدم إستقرار هذا القطاع الذي عـــرف عمليـــات عديـــدة لإعادة تنظيمه وهيكلته العقارية دون أن يؤدي ذلك لتحسين وضعه، نظرا لغياب إســـتراتيجية واضحة في هذا المجال.

هذا القطاع يعاني كذلك من تراجع الإستثمارات، وهو الشيء الذي يظهر في نقـــص المكننـــة وأساليب التكثيف التي ترفع من الإنتاجية. هذا النقص هو ناتج عن إرتفاع أسعار مدخلات هـــذا القطاع (الآلات والمعدات، والأسمدة، والمبيدات، ومواد تغذية الأنعام...إلخ)، التـــي إرتفعـــت بأكثر من 10 أضعاف من سنة 1990 إلى 1996، وذلك نتيجة تحرير الأســـعار وتخفيـــض

قيمة العملة الوطنية. كما يعاني هذا القطاع من مشاكل التمويل، نظرا لإرتفاع أسعار الفائدة على القروض، وللشروط الصعبة التي تحددها البنوك.

إن هذه النظرة السريعة عن وضع الإنتاج في القطاع الصناعي والفلاحي، تظهر لنا أن وضع الإقتصاد الحقيقي هو بعيد كل البعد عن وضع المجال المالي، وهو ما يوجد تفسيره في محتوي برنامج الإصلاح والتعديل الهيكلي.

فقد سبق وأن بينا أن إجراءات المرحلة الأولى والثانية لا تهيأ الشروط موضوعيا لعملية الإنطلاقة الإقتصادية، بل سوف تؤدي إلى إنكماش إقتصادي ناتج عن التقلص العام في الطلب الإستهلاكي والإستثماري الناتج بدوره عن إجراءات رفع الأسعار وتجميد الأجور والضغط على الميزانية العمومية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

هذا الإنكماش يأتي كذلك من تراجع الإستثمارات الناتج عن منافسة السلع الأجنبية نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وغياب المحيط الإستثماري نظرا لإرتفاع أسعار الفائدة وللشروط القاسية التي تفرضها البنوك، الأمر الذي لا يشجع سوى المضاربة والأنشطة الطفيلية.

إن الوضع في مجال الواقع الإجتماعي هو أخطر من الوضع في مجال الواقع الإقتصادي، وكلاهما أبعد عن النتائج المحققة في الجانب المالي والمحاسبي. فالحالة الإجتماعية بكل مؤشراتها هي في تدهور مستمر منذ أزمة 1986 وتسوء أكثر منذ الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1990 وتطبيق برامج التعديل الهيكلي.

وبالرغم من الصعوبات الكبيرة للحصول على المعطيات الإحصائية التي تسمح لنا بتحليل الوضع الإجتماعي وآثار الإصلاحات والتعديل الهيكلي على الفئات الواسعة من المواطنين، مثل قياس الفعل الحقيقي لإجراءات التعديل على القدرة الشرائية، وأثر الضغط على الميزانية العمومية على تدهور التعليم والخدمات الصحية، وكذا أثر الفعل المزدوج لتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة على مستوى الإستهلاك والإستثمار، أو كذلك أثر كل هذه الإجراءات على التشغيل، على عدد العمال المسرحين..إلخ، رغم هذه الصعوبات فإن الوضع الإجتماعي العام يشير للأحمر وآثار برنامج الإصلاح تبدو واضحة على القدرة الشرائية، على التشغيل، وعلى الوضع المعاشي عامة.
ففيما يتعلق بالقدرة الشرائية فإنها عرفت إنجرافا منذ إصلاحات 1990، الإرتفاع الكبير

لأسعار الإستهلاك التي تضاعفت ب 5 مرات تقريبا خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990 و1996، والإرتفاع البسيط للأجور خلال نفس الفترة تؤكد هذا الإتجاه نحو إنخفاض القدرة الشرائية:

الجدول رقم (21)

تطور أسعار الإستهلاك

(القاعدة 100 سنة 1989)

السنوات	91	92	93	94	95	96	97	98	99
المؤشر العام	48.8	195.4	235.5	303.4	394.4	468.1	494.9	519.4	533.2
نسبة التغيير	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.73	5	2.63

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

قراءة سريعة لأرقام هذا الجدول تبين أن المؤشر العام للأسعار قد إنتقل من 117.9 سنة 1990 إلى 533.2 سنة 1999 و 534.9 سنة 2000، وهذا يعني أن الأسعار بصفة عامة قد عرفت إرتفاعا بأكثر من 500 % خلال هذه الفترة. المواد الإستهلاكية التي مسها هذا الإرتفاع هي المواد الغذائية أساسا.

أما إذا لاحظنا نسبة التغيير فإننا نرى أن الأسعار عرفت إستقرارا في مستوى 18.7 % سنة 1996، لتنخفض هذه النسبة في السنوات الموالية لتصل سنة 1999 إلى 2.64 % وسنة 2000 إلى 0.34%. هذا الإستقرار يعود إلى إنتهاء المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح (الإلغاء النهائي للدعم والتحرير الكلي للأسعار، وإستقرار سعر العملة).

إن الفئات الأكثر تضررا هي الفئات ذات الدخل المتواضع والمأجورين في القطاع الخاص والعام، وكذا عمال الوظيف العمومي، فالأرقام التي بحوزتنا عن الأجور تظهر أن هذه الأخيرة لم تنمو سوى ب 14.5 % سنة 1996، مقابل نمو في أسعار الإستهلاك يقدر ب18.7% في نفس الفترة.

مع الإشارة أن هذا الرقم حول نمو الأجور يطمس الفوارق بين الفئات المهنية، فنسبة نمو أجور

العمال المنفذين هي أقل بكثير، حيث أن أجور الإطارات تفوق أجورهم ب 59 %.[108]

أخيرا فإن الأرقام حول القدرة الشرائية تبين أن هذه الأخيرة قد إنخفضت بنسبة 6 % سنة 1996، هذا التدهور يتفاقم بفعل الإقتطاعات التي تمارس على المداخيل والتي عرفت إرتفاعا بنسبة 21.5 % في نفس السنة، فالرسم على الدخل الإجمالي للمأجورين لوحده عرف إرتفاعا ب 7 %، أما على غير المأجورين فعرف إرتفاعا قدره 52 %.

يضاف إلى هذا التدهور العام لظروف السكان، تدهور أحوال البطالين والمسرحين من مناصب عملهم وكذا المتقاعدين.

---

108 – المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي.

المبحث الثاني:

إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل:

إن الإنعكاسات الأكثر سلبية وخطورة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي كانت على التشغيل والبطالة، فهذه الأخيرة تدعم صفوفها بأعداد السكان النشطين الداخلين لسوق العمل ولا يجدون مناصب شغل بحكم الإنكماش الإقتصادي، كما تتدعم بعدد العمال المسرحين بفعل غلق الوحدات الإنتاجية أو تقلص نشاطها.

وعلى غرار التجارب التي مرت بها كل البلدان التي طبقت الوصفات النيوليبرالية، والتي عرفت تزايدا لأعداد البطالين من جراء تراجع التشغيل وإزدياد أعداد المسرحين، وكذا إزدياد التهميش والفقر، فإن الجزائر عرفت نفس الوضع وهو مرشح للتفاقم لأن عملية الخوصصة لازالت لم تعرف تقدما محسوسا في التطبيق، و كما هو منتظر فإن نتائج هذه العملية ستنعكس بتسريح عشرات الآلاف من العمال.
منذ الشروع في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي، عرفت الجزائر تزايدا في أعداد البطالين وإرتفاعا في نسب البطالة يمكن إظهارها في الجدول رقم (22)، وهي المعطيات التي جمعناها من مختلف المصادر والدراسات، وهذا نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات وتبعثرها بين مختلف الهيئات الإدارية والإحصائية.

الجدول رقم (22)

تزايد أعداد البطالين ونسب البطالة

(الأعداد بالملايين)

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
أعداد البطالين	1.16	1.23	1.34	1.52	1.66	2.11	2.20	2.31	2.33	2.52	2.43
النسبة المئوية	19.7	20.3	21.3	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مختلف المسوح حول المستوي المعاشي.

يظهر من الجدول أعلاه أن أعداد البطالين قد تضاعف من سنة 1990 إلى سنة 1997، وقد كانت سنة 1995 هي السنة التي عرفت أكبر زيادة مقارنة بسنة 1994 بزيادة قدرها 445 ألف بطال، أما نسبة إرتفاع البطالة فهي تعرف تطورا منتظما، حيث تنتقل من 19.7 % سنة 1990 إلى 28.3 % سنة 1997.

في الفترة ما بين 1997 و 2000 زاد عدد العاطلين عن العمل ب 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية تقدر ب3.25%، ونجم عن ذلك إرتفاع نسبة البطالة التي إستقرت في حدود 29.77% سنة 2000.

إن إرتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع إنطلاق الإصلاحات، بل بدأ مع الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، حيث إرتفعت هذه النسبة من 16.9 % سنة 1985 إلى 17.4 % سنة 1986، ثم إلى 19 % سنة 1989، وإلى 29.77 % سنة 2000. هذا يعني أن أسباب البطالة في الجزائر لا تعود فقط لإنعكاس نتائج الإصلاح الهيكلي، بل لعدة عوامل متداخلة.

ومن دون شك أن العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3.39 % سنة 65/62 إلى 3.11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2.5 % سنة 1990، ثم إلى2.1 % سنة 1995 وإلى 1.9 % سنة 1996. ورغم هذا التحسن، فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا)، أي أننا أمام سكان نسبة الشباب فيهم عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة، و50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتائر عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 ب8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة ب 3.9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 ب 260.000 طلب إضافي، وسنة 1996 ب300.000 طلب، وقدرت خلال العشرية 1987– 1998 ب257.000 في المتوسط سنويا. وإذا أخذنا سنة 1996 كمثال، فإن الإقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة 96/95، وهذا يبين أعداد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط).

إن هذا العامل الطبيعي والموضوعي هو غير كاف لتحليل أسباب البطالة، ويمكن أن نخفف من مفعوله عبر وضع سياسة ديموغرافية ناجعة وسياسة إستثمارية تبتلع بصفة منتظمة الطلبات الإضافية. لكن، ضعف نسبة نمو الإقتصاد الجزائري، وتوقف الإستثمارات العمومية منذ سنة 1986 وضعف مستوى أداء الجهاز الإنتاجي الوطني، هي كلها عوامل قد أثرت سلبيا على

سوق العمل، إذ لم تعطي دفعا لإنشاء مناصب شغل جديدة ولا حتى الإحتفاظ بالمستوى التشغيل السابق.

وبالفعل، فإن العامل الحاسم في زيادة البطالة والذي ستكون له نتائج خطيرة وبعيدة المدى، هو التراجع عن الإستثمارات الذي شرع فيه منذ بداية الثمانينيات، والذي سيتعمق بعد أزمة 1986. فالفترات التي شاهدت تراجعا في إنشاء مناصب الشغل كانت الفترة الممتدة بين سنة 1978 و1985 (بالرغم أنها الفترة التي عرفت إرتفاع أسعار البترول إلى أعلى مستوى)، حيث عوّضت السياسة التنموية الحاملة في مضمونها لآفاق بناء جهاز إنتاجي وطني خالق للشغل، بمجموعة من السياسات الإقتصادية التي فتحت المجال للمضاربة والطفيلية. هذا يظهر جليا في إنخفاض إحداث مناصب الشغل، فبعد أن أحدث ما يقارب 140.000 منصب شغل في المتوسط بين سنة 1980 و1984، يقفز هذا الرقم إلى 75.000 بين سنة 1985 و1989.

برنامج الإصلاح الذي شرع فيه منذ 1989 ليبدأ تطبيقه الفعلي من سنة 1990، سيعمق هذا التوجه الذي يمدد الإنكماش الإقتصادي ويتمادى في ترك الإستثمارات، الأرقام تتحدث عن خلق ما يقارب 50.000 منصب شغل سنويا في الفترة الممتدة بين سنة 1990 وسنة 1994، بينما تشهد الفترة التي تليها إرتفاعا في عدد مناصب الشغل المحدثة.
فخلال السنوات الثلاثة الأخيرة (1997-2000) إرتفع العرض الإضافي للعمل المتراكم ب 788.000 طلب عمل (263.000 سنويا)، بينما قدر عدد مناصب الشغل الحقيقية الجديدة ب 550.000 (185.000 سنويا)، وهذا يعني أن 78.000 شخص سنويا لا يتوصل للحصول على منصب شغل ويضافون إلى الإحتياطي المرتفع من العاطلين عن العمل.
ورغم ذلك فأن معظم مناصب الشغل المحدثة يدخل ضمن البرامج الإجتماعية التي تتميز بأنها تنشأ مناصب شغل مؤقتة، كما أنها تنشأ في القطاعات غير المنتجة كالإدارة والخدمات وأشغال المنفعة العامة..إلخ.
هذا ما أدى إلى زيادة في تدهور ظروف العمل بصفة عامة، وهو ما يظهر جليا في إرتفاع نسبة الأجراء غير الدائمين من ضمن العدد الإجمالي للعمال المشتغلين، فهذه الفئة من العمال كانت تمثل 35% من مناصب الشغل سنة 1995، إرتفعت إلى 62.2 % سنة 1996 و 66.0 % سنة 1997. كما أن عدد مناصب الشغل الدائمة المنشأة من طرف الوكالة الوطنية للشغل إنتقل من 87% سنة 1985 إلى 20% سنة 1998.

كما شهدت فترة التسعينيات توسع القطاع الإقتصادي غير الرسمي، المكون من النشاطات غير المصرح بها كلية أو مصرح بها جزئيا، إذ قدرت نسبة تزايد مناصب الشغل غير الرسمية سنويا في الفترة المتراوحة بين 1993 و1998 ب8.41%، في حين أن تزايد منصب الشغل المنظمة ب 2.52% في نفس الفترة.

إن وضع عدد المتضررين من هذه الإصلاحات الذين إستفادوا من برامج إجتماعية مختلفة لتخفيف من معاناتهم (عددهم يقدر ب 366.000 تقريبا)، والذين لا تعدهم الإحصائيات من ضمن البطالين، وضعهم لا يختلف كثيرا عن وضع البطالين، لأن مناصب الشغل الموفرة تبقى مؤقتة والأجور متواضعة جدا لا تتعدى في أحسن الأحوال الحد الأدنى للأجور.

نتائج الإصلاح الهيكلي لا تكمن فقط في الإنكماش الإقتصادي وفي تقليص إنشاء فرص العمل، وهو ما يزيد من أعداد البطالين سنة بعد سنة، بل أنه يتسبب في فقدان مناصب شغل كانت موجودة وفقدت إثر غلق المؤسسات بسبب إنعدام مردوديتها المالية، أو بسبب المنافسة التي تعرفها نتيجة فتح أبواب التجارة الخارجية على مصرعيه وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة، أو كذلك نتيجة عملية الخوصصة.

إن كل الأرقام، ورغم تضاربها، تتحدث عن فقدان مئات الآلاف من العمال لمناصب شغلهم. فأرقام الديوان الوطني للإحصائيات تتحدث عن تسريح مراكم ل 178.000 عامل من سنة 1992 إلى 1995، بينما تتحدث أرقام المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي عن فقدان 300.000 عامل لمنصب عملهم من سنة 1994 إلى 1996[109]، أما وزارة العمل والحماية الإجتماعية فتتحدث عن 210.275 عاملا مسرحا من شهر ماي 1994 إلى غاية شهر جوان 1998، أخيرا فإن أرقام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي تتحدث عن أكثر من 480.000 عامل فقدوا مناصب عملهم من الفترة الممتدة بين سنة 1994 و1998.

نشير أنه إنطلاقا من بداية سنة 1998، بدأ يعرف أعداد العمال المسرحين إنخفاضا مستمرا، إذ سجلت هذه السنة 83.000 عاملا مسرحا، أي – 15% مقارنة بسنة 1997، في حين سجلت سنة 1999 تسريح 13.600 عاملا فقط، أي – 83% مقارنة بسنة 1998.

109– نفس المرجع السابق.

إن السياسة التي إنتهجت منذ الثمانينيات والمحتوى الإنكماشي لبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي تتحمل مسؤولية كبيرة في تفاقم مشكل البطالة في الجزائر، التي أصبحت بحجمها تساوي نصف العمال المشتغلين تقريبا، لكن خطرها لا يكمن فقط في ذلك إنما في بنيتها.

فإذا تفحصنا هيكل هذه البطالة فإننا نلاحظ أنه من بين 2.427.000 بطال تعرفهم هذه السنة، 80 % منهم لا يتجاوز سنهم 30 سنة، أي أن 1.760.000من البطالين هم شباب في مقتبل العمر بدون عمل ولا دخل مستقر، وبدون مستقبل في الأفق (80 % منهم أعزب).
علينا أن نتصور الوضع النفسي لهذا الشباب المقصى والمهمش إجتماعيا. إن هذه الخصوصية الأولى تجعل البطالة في الجزائر بطالة تهميش بالدرجة الأولى، خاصة إذا علمنا أن 75.7 % أي 1.466.600 منهم يبحثون عن عمل لأول مرة في حياتهم.

كما أن أغلبية هؤلاء البطالين هم غير مؤهلين، حيث أن ما يقارب 45 % منهم لا يتعدى مستواهم الدراسي مستوى المتوسط، كما أن 73 % منهم ليس لهم أي تأهيل، وهذا يبين عدم الإنسجام الموجود بين منظومة التعليم والتكوين والتشغيل، كما يبين كذلك أن البطالة ترتفع مع الجهل(17.3 % منهم أميين) إذن مع الفقر، لأن الفئات الفقيرة هي التي يشهد أبناءها حالة الإخفاق المدرسي أكثر من غيرها، أكثر من ذلك فإن حوالي 80.000 من هؤلاء البطالين لهم مستوى جامعي، وهذا يعني أن البطالة أصبحت تمس أكثر فأكثر خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين لا يجدون مناصب شغل نظرا لتجميد التوظيف وإنكماش الإقتصاد عامة.

إن الشيء الخطير أيضا في بنية البطالة هذه هو طول المدة التي يبقى فيها البطال يبحث عن شغل، فقد إنتقلت هذه المدة من 23 شهر سنة 1989 إلى 27 شهر سنة 1996 وإلى 30 شهرا سنة 1999، من بينهم 55 % لم يشتغلوا منذ 12 شهرا، و35.4 منهم لم يشتغلوا منذ أكثر من 24 شهرا.
البطالة عند النساء هي مرتفعة كذلك إذ قدرت نسبتها ب 29.72 % سنة 2000، كما أنها تمس أكثر الفئات الفقيرة والمحرومة بنسبة 44 % منها.

الأرقام هذه، التي تقدمها الأجهزة الإحصائية، بالرغم من أهميتها، تبقى محدودة جدا ولا تطلعنا بقدر الكفاية عن حجم هذه الكارثة وبعدها الإقتصادي والإجتماعي، ولعل هذا يعود لأسباب تقنية بحكم ضعف أجهزة الإحصاء وتخلفها، ولكنه يعود من دون شك كذلك لإرادة سياسية تريد أن "يبقى البئر بغطاه" كما يقول المثل الشعبي.

إن هذه الإحصائيات تكون فاعلة وفعالة لو قدمت لنا بنيـــة توزيـــع الدخـــل لفئـــات المجتمـــع الجزائري للتمكن لدراسة الفوارق بينها ومعرفة مدى تطور ظاهرة هي في تنامي مستمر هـــي الفقر والتهميش، إحصائيات حول هذا الموضوع تمكن الدولـــة عـــبر ميكانيزمـــات الضريبـــة والميزانية العمومية من تصحيح الإختلالات والحفاظ على مستوى معقول من العدالة التوزيعية. كما أن هذه الإحصائيات لا تعطي معلومات كافية عن التشغيل الغير رسمي، مستوى الأجـــور الحقيقية في هذا القطاع، حالات البطالة الوسيطية وسوء التشغيل..إلخ.

ورغم ذلك فإن الأرقام المتوفرة لا تبعث على التفاؤل، بل هي حاملـــة لكـــل الأخطـــار علـــى الاستقرار الإجتماعي والسياسي للجزائر، فإذا إستمر هذا الوضع فإن الشـــارع سيســـتمر فـــي التفاف هؤلاء الشباب اللذين يصبحون عرضة التشرد والتـــهميش، والإقصـــاء، والمخـــدرات، والعنف..إلخ.

وككل البلدان التي شرعت في الإصلاحات الهيكلية، فإن المؤسسات المالية والنقديـــة الدوليـــة تقترح عليها وضع إجراءات حمائية للتخفيف من إنعكاسات برامج الإصلاح، ولـــــ "تســـيير" البطالة والوضع الإجتماعي لتبقى في إطار معقول لا تهدد إستمرار الإصلاحات، فإن الجزائـــر شرعت منذ 1989 في وضع برامج خاصة للتخفيف من وطأة الإصلاحـــات وآثـــار برامـــج التعديل الهيكلي.

المبحث الثالث:

برامج التخفيف من نتائج الإصلاحات الاقتصادية و" تسيير" البطالة:

اصطحبت الإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها في الجزائر منذ سنة 1990 بإصلاحات في القوانين والتشريعات التنظيمية للعمل تهدف لإدخال مرونة أكبر في سوق العمل، بالإضافة لمجموعة من الإجراءات تهدف للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الإصلاحات على الشغل والدخل وتسيير البطالة.

فعلى المستوى القانوني والتشريعي، عدة نصوص قانونية صدرت منذ 1990، نذكر منها القانون 90-11 بشأن علاقات العمل الذي يلغي القانون العام للعامل (SGT) ويعطي أكثر حرية لأرباب العمل في مجال التوظيف والتسريح واللجوء إلى العقود لمدة محددة.
كما يمكن ذكر القوانين المتعلقة بتأسيس المفاوضات الجماعية وتنظيمها (الأجور وظروف العمل أساسا)، والسماح بالتعددية النقابية، وتنظيم العمل بالمنزل ولوقت محدد ...إلخ.

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذت لحماية العمال المأجورين، فيمكن ذكر إنشاء صندوق التأمين على البطالة سنة 1994 أوكلت له مهمة التكفل بالعمال الذين يفقدون مناصب شغل لأسباب إقتصادية وتعويضهم عن ضياع مداخيلهم، ويمول هذا الصندوق بمساهمات العمال أنفسهم والمؤسسات التي تشغلهم وسميت ب"مساهمات حق الإستفادة"، كما يمكن ذكر تأسيس نظام التقاعد المسبق، والذهاب الطوعي.

لقد أدى تطبيق هذه الإجراءات من سنة 1995 إلى 1999، في 1500 مؤسسة إقتصادية خضعت للتطهير الداخلي، إلى إلغاء 300.000 منصب شغل، من بينها 217.000 عامل سيتكفل بهم صندوق التأمين على البطالة، و43.000 عامل أحيلوا على التقاعد المسبق، و40.000 منهم استفاد من الذهاب الطوعي. القطاعات التي مستها هذه الإجراءات هي قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن (63%) وقطاع الحدمات (21%) والقطاع الصناعي (14%).
لكن، ولغاية شهر جوان 2000، فقط 260.000 عامل تحصل على تعويض من قبل هذا

الصندوق، منهم 105.000 إستنفذوا منحهم، أي أنهم أصبحوا بدون دخل إذا لم يجدوا منصب عمل.

من بين أهم الإجراءات التي وضعت للتخفيف من مشكلة البطالة هي البرامج الخاصة بترقية الشغل وإحداث مناصب جديدة، خاصة بالنسبة للشباب طالبي العمل لأول مرة.

تضمنت هذه البرامج إنشاء أجهزة خاصة لأنشاء مناصب شغل مؤقتة منها الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL)، وبرامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP/HUMO)، وعقود ماقبل التشغيل (CPE)، والنشاطات ذات المنفعة العامة (AIG)، وأخيرا فإنها تمنح مزايا جبائية أو شبه جبائية لتنمية الشغل عن طريق إنشاء المؤسسات المصغرة.

أول برنامج شرع في تطبيقه كان سنة 1989 بوضع برنامج خاص بتشغيل الشباب سمي "برنامج تشغيل الشباب" وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه تكوينا خاصا يندمجون بعده لإنجاز أعمال ذات منفعة عامة في قطاعات الفلاحة والري والبناء والأشغال العمومية، وقد تم إنشاء صندوقا خصيصا لذلك هو "صندوق مساعدة تشغيل الشباب". وفي إطار هذا البرنامج تم التكفل ب 100.000 شاب خلال سنتين.
النقائص التي ظهرت في هذا البرنامج لأسباب إدارية ومالية، جعلت السلطات تقترح برنامجا آخر " جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ" سنة 1990 يتضمن:

1 ـــ إنشاء وظائف مدفوعة الأجر ذات مبادرة محلية، هي شبيهة بالبرنامج الأول إذ يتعلق الأمر بإنشاء وظائف مؤقتة مرتبطة بالأشغال ذات المنفعة، فقط هذه المرة أدمجت الجماعات المحلية في العملية.

2 ـــ المساعدة على خلق نشاطات تسمح بإستغلال الخصوصيات المحلية والرفع من طاقات التشغيل، وهي مبادرات تأتي من الشباب أنفسهم لتشكيل تعاونيات فردية أو جماعية، 30 % من قيمة المشروع تقدم من طرف صندوق ترقية التشغيل، والباقي تقدمه البنوك على شكل قروض مصرفية، على أن لا تتعدى قيمة المشروع 3.000.000 دينار جزائري.

3 ـــ تكوين المتعاونين لمدة 6 أشهر من طرف مؤسسات تنشط في نفس التخصص، وذلك للسماح لهم بإكتساب تجربة والتحكم في أجهزة المشروع وتسييره.
وللتمكن من متابعة وتأطير هذه المشاريع، وضعت هيئات مركزية وجهوية ومحليـــة، كوضع شبكة من مندوبي تشغيل الشباب على مستوى الولايات، أو إنشـــاء الصنـــدوق الوطني لترقية التشغيل.

الجدول رقم (23)

تطور برامج معالجة البطالة

	1997			1998			1999		
	عدد المستفيدين	المعادل بالدائمين	التكلفة بملايير دج	عدد المستفيدين	المعادل بالدائمين	التكلفة بملايير دج	عدد المستفيدين	المعادل بالدائمين	التكلفة بملايير دج
ESIL*	181.225	86.157	2.312	152.943	72.212	1.316	157.567	68.323	2.431
TUP/HIMO**	86.093	20	1.179	83.842	34.589	2.523	128.641	47.819	3.923
AIG ***	133.943	133.943	4.615	134.715	134.715	504	135	135	504
CPE****	-	-	-	6.544	6.544	121	2.196	2.196	323
المجموع	401.261	240.100	8.106	378.044	248.060	9.000	423.404	253.338	11.717
الناتج الداخلي الخام بملايير الدينارات))			2.762			2.782			3.187
تكلفة منصب الشغل			33.761			36.282			46.250
النفقات/ الناتج الداخلي الخام			0.29			0.32			0.37

*الوظائف المأجورة بمبادرة محلية

** برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الإستخدام المكثف لليد العاملة

*** نشاطات ذات منفعة عامة

**** عقود ما قبل التشغيل

المصدر: وزارة العمل والحماية الإجتماعية.

إجراءات تشغيل الشباب هذه ستتدعم ببرامج جديدة سنة 1997، جـــاءت لتصحيـــح نقـــائص

البرامج السابقة والإستفادة منها، ولكنها وضعت كذلك لتتماشى وفلسفة الإصلاحات. الجدول رقم (23) يلخص لنا أهم هذه البرامج وعدد المستفدين منهان ومناصب الشغل المؤقتة والدائمة التي أنشأتها وكذا المبالغ المالية التي خصصت لها:[110]

فيما يتعلق بالبرنامج الأول الذي يظهر في هذا الجدول، وهو الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL)، يظهر جليا أن مناصب الشغل المحدثة من سنة 1997 إلى سنة 1999 في إنخفاض مستمر، حيث ستنتقل من 181.225 منصب شغل إلى 157.567 على التوالي، وستنخفض سنة 2000 إلى 145.500. نفس الإنخفاض تعرفه المناصب التي تعادل مناصب الشغل الدائمة، حيث تنتقل من 86.157 سنة 1997 إلى 68.323 سنة 1999 لتصل سنة 2000 إلى 51.100 منصب يعادل الدائم، وهذا يعني عدم إستقرار مناصب الشغل المحدثة إذ تمثل عقود الأدماج ذات المدى القصير (أقل من 06 أشهر) أكثر من 66% من عمليات الإدماج التي هي مؤقتة في حد ذاتها.

هذا الإنخفاض في مناصب الشغل التي أنشأت في إطار هذا البرنامج يفسر بمستوى التمويل المخصص له، إذ ستنخفض الإعتمادات الممنوحة له من 2.3 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلي 1.9 مليار دينار سنة 2000 (ـ 36%).

أما برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة(TUP/HUMO) التي وضعت سنة 1997، فهي تنشأ مناصب شغل مؤقتة تتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، موجهة أساسا إلى الشباب البطال الذين لهم مستوى تعليمي متوسط.
هذه البرامج تعرف تطورا مستمرا في مناصب الشغل المحدثة، حيث إنتقلت من 86.093 منصب سنة 1997 إلى 128.641 منصب سنة 1999، إلا أن أغلبية هذه المناصب تبقى مؤقتة (حوالي 2/3 في المتوسط من سنة 1997 إلى سنة 2000).

من بين أهم البرامج التي وضعت للتقليل من حدة البطالة والسماح للبطالين بالحصول على دخل مؤقت والإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي، هناك برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG) الذي أنشأ سنة 1994 وتكفلت بتطبيقه منذ 1996 وكالة التنمية الإجتماعية

---

[110] - وزارة العمل والحماية الإجتماعية، أشغال الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الإجتماعية، الجزائر ماي 2000.

.(ADS)

يدخل هذا البرنامج ضمن الشبكة الإجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة بإتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الإستفادة ب 2800 دج شهريا وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الإجتماعي.

لقد سمح هذا البرنامج الذي نظم على شكل ورشات عمل تحت إشراف البلديات، للقيام بأشغال الصيانة والخدمات الصحية والتعليمية وتجديد الأجهزة والتراث العقاري في الوسط الريفي والحضرين، بإنشاء ما لا يقل عن 403.658 منصب شغل مؤقت من سنة 1997 إلى غاية نهاية سنة 1999، بقيمة إجمالية تقدر ب 14.695 مليار دج.

عقود ما قبل التشغيل (CPE) التي تنشأ سنة 1998، هي موجهة لفائدة الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل. من خلال هذا الجهاز يتم توظيف هذه الفئة من الشباب البطال في المؤسسات والإدارات، وتتكفل الخزينة العمومية بأجورهم لمدة سنة (شبه راتب ب 6000 دج لأصحاب الشهادات الجامعية، و4500 دج للتقنيين الساميين) إلى غاية تمكينهم من إكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم في الحياة العملية.

حصيلة ثلاث سنوات من تطبيق هذا الجهاز تبين أن عدد المستفيدين ضئيل جدا مقارنة بالطلب على الشغل، خاصة إذا علمنا أن هذه الفئة من البطالين في تزايد مستمر. وبالفعل فهذا الجهاز لم يوظف إلى غاية نهاية سنة 2000 سوى 13.274 شاب نسبة التوظيف النهائي لا تتجاوز 20%.

تقييم كلي لهذه البرامج خلال سنوات 1997 و1998 و1999 يبين أن أكثر من 400.000 شاب قد إستفاد من مناصب شغل مؤقتة لفترة تتراوح بين 3 و 12 شهرا، كلفت الدولة 8 مليار دج سنة 1997 و9 مليار دج سنة 1998 و11.7 مليار دج سنة 1999، وهو ما يعادل 0.28% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997، و0.32% سنة 1998، و0.37% سنة 1999.[111]

الإنتقادات التي وجهت لهذه البرامج ترى أن هذه الأخيرة ترتكز على المساعدة وتنمية روح

111_ على سبيل المقارنة، فإن النفقات العمومية الموجهة للتدخل في سوق العمل تمثل 0.38% من الناتج الداخلي الخام في الولايات المتحدة الأمريكية، و3% في فرنسا، و5% في إيرلندا، و5.5% في الدانمارك.

الإتكال، لهذا أنشأ سنة 1997 ، بالموازاة مع هذه البرامج، جهاز جديد تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) هدفه تنمية روح المبادرة لدى الشباب وحملهم على إنشاء مؤسسات مصغرة تتماشى وأهداف الإنتقال إلى إقتصاد السوق، وكذا مواجهة مشكل التمويل الذي إعترض برنامج إنشاء تعاونيات الشباب الذي أنشأ في بداية التسعينيات. لهذا ستوكل للبنوك دور الوساطة المصرفية والتعامل مع هذه المؤسسات التي تخضع لتقييم الأخطار وإتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.
ويتضمن هذا البرنامج إنشاء مؤسسات مصغرة بمبادرة متعاملين شبان تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، يساهمون في تمويل مشروعهم بمعدل حسب طبيعة هذا المشروع، أما الجزء الباقي فتتكفل المساعدة المالية للدولة وفق كلفة كل مشروع وذلك بمنح قرض من الخزينة العمومية بدون فائدة، وكذا البنوك بمنح قروض بنسبة فائدة مخفضة.

تظهر حصيلة أربع سنوات من تطبيق هذا البرنامج، أي من سنة 1997 إلى غاية نهاية سنة 2000، أن 126.151 مشروعا قد حظي بموافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أصل 353.486 ملف، لم يستفد منها سوى 36.034 مشروعا من تمويل من طرف البنوك (حوالي 25% فقط). أغلبية المشاريع هذه (67%) تمركزت في قطاع الخدمات والصناعة التقليدية، في حين أن القطاع الفلاحي الذي استفاد من تحفيزات خاصة، فإنه لم يستفد سوى ب 4074 مشروعا (11.3% فقط). من جانب التشغيل، فإنه من المتوقع أن تحدث هذه المشاريع 102.158 منصب شغل خلال الأربع سنوات المعنية.[112]

إن كل الدراسات التي أنجزت من طرف الهيئات الرسمية وغير الرسمية تجمع على ضئالة أعداد المستفدين من هذه الإجراءات مقارنة بإحتياجات التشغيل، وعلى الطابع المؤقت لأغلبية مناصب الشغل التي أنشأت ضمن هذه البرامج، وكذلك على ضعف الميزانية المخصصة لها. نفس الهيئات تقدم عدة أسباب لذلك منها أساسا ضعف الأجهزة القائمة على متابعة ومساعدة تطبيق هذه البرامج، وكذا التداخل في مهامها وإنعدام التنسيق فيما بينها، ونذكر على سبيل المثال السبب الذي يعود في كل الدراسات المنجزة لتقييم أداء هذه البرامج وهو ضعف دور المؤسسات المصرفية وبيروقراطيتها ونقص التمويل عامة.
تقرير مصالح رئاسة الجمهورية حول البطالة، الذي أنجز سنة 1998، يؤكد ضعف هذه النتائج

[112] - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابن تقرير ديسمبر 2000.

ويرجعها لتفضيل "خيار إنشاء المؤسسات وترقية نشاط الشباب في القطاع الخاص، على حساب الهدف الرامي إلى إدماج الشباب البطالين.".[113]

سنة 1998 يقترح مخططا وطنيا لمكافحة البطالة[114] يقوم على إستراتيجية تتمحور في أربع نقاط أساسية:

1 ـــ تحسين آليات تأطير وتنظيم سوق العمل وتسيير البطالة، مما يستلزم إصلاح جهاز الوكالة الوطنية للشغل.

2 ـــ دعم سياسات التشغيل البديلة والإجراءات العملية التي تعالج البطالة، التي ذكرناها أعلاه، بتسطير برامج خاصة ترمي لإنشاء مناصب شغل، كالأشغال الكبرى وإستصلاح الأراضي..إلخ.

3 ـــ تحسين آليات تسيير وتمويل النفقات من ميزانية التجهيز، ودعم الإجراءات المحفزة للإستثمار، لا سيما في القطاعات ذات الكثافة في إستعمال اليد العاملة، يذكر منها قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الناجم ،وقطاع الزراعة والصيد البحري.

4 ـــ ضبط إستراتيجية تمويل مجمل هذه النشاطات.[115]

ينطلق هذا المخطط المقترح لحل مشكل البطالة، والبرامج الأخرى التي سبقته،من موقف إما علني أم ضمني يعتبر مشكلة البطالة هي ظاهرة حتمية و"قدرية" (une fatalité).
لهذا يجب العيش معها ومحاولة تسييرها فقط والعمل على جعلها لا ترتفع أكثر "إن الرهان بالنسبة للقطاع الصناعي لا يتمثل في إنعاش التشغيل، إنما يكمن خاصة في وضع إستراتيجية للحد من وتيرة فقدان من مناصب الشغل الموجودة."[116]

والحقيقة أن هذا الموقف هو نابع من قناعة مفادها أن برامج التعديل الهيكلي هي الحل والمفتاح

113_ المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي، رأي حول المخطط الوطني لمكافحة البطالة، ص 18.

114_ المخطط الوطني لمكافحة البطالة، مصالح رئاسة الجمهورية ، جويلية 1998.

115_ نفس المرجع اعلاه،ص 19.

116_ نفس المرجع اعلاه، ص19.

السحري الذي يضمن الإنطلاقة الإقتصادية يحل مشكلة البطالة في المدى الطويل. ومن هـذا المنطلق تبدو الحلول المقترحة متواضعة ومحتشمة، فيظهر من محتواها وكأنها تريـد تسـيير الظاهرة سياسيا فقط للحد من نتائجها الخطيرة على الإستقرار السياسي والإجتماعي، والحفـاظ على نوع من التوازن يضمن بقاء المصالح الحالية لفئات محددة.

يبرز هذا الموقف في تقييم البرامج التي وضعت، فهي لا تقيم من ناحية محتواها ولكـن مـن ناحية الآليات المتبعة للتطبيق والتسيير فقط، كما يبرز من خلال السياسات البديلـة المقترحـة المتمثلة في العمل على إنشاء مناصب شغل في قطاعات محددة وتمس فئات معينة. كما تقـوم في أقصى تقدير على تشجيع الإستثمار وإنشاء مؤسسات مصغرة يصعب في كثير من الأحيـان تحقيقها نظرا لنقص الإدخار والشروط المستحيلة التحقيق التي تضعها البنوك.

لعل النقطة الإيجابية التي يحتويها هذا المخطط هي مسألة بعث الإستثمار في مجموعـة مـن القطاعات ذات الإستخدام الكثيف لليد العاملة فقط، والمذكورة أعلاه، ولتحقيق ذلك يقترح إعادة النظر في أولويات الميزانية العمومية خاصة ميزانية التجهيز، بشكل يجعـل هـذه القطاعـات تستفيد من الأولوية في الإستثمار وإنشاء مناصب شغل توقف هذا النمو المتصـاعد لمعـدلات البطالة.

السؤال الذي يطرح هنا هو موقع ومكانة القطاعات الأخرى، فهل هذا يعني أنها غـير خالقـة للشغل؟ هل القطاع الصناعي بإمكانياته الهائلة هو غير قادر على النهوض بالنمو والتشـغيل؟ أم هل يجب ترك هذا القطاع وقطاعات أخرى للقطاع الخاص الذي يعتبر الوحيد الكفيل بتحقيـق الإنطلاقة الإقتصادية والتشغيل؟ هل هذه المواقف تنطلق من إعتبارات نظريـة أم مـن واقـع ملموس؟

نحن لا ننوي الإجابة عن هذه الأسئلة، لكننا نسمح لأنفسنا بالقول أن التجربة التاريخية للبلـدان الرأسمالية المتطورة، والتجربة الصناعية المتواضعة للجزائر، بينت أن الصناعة هي ركـيزة أساسية من ركائز التنمية وخلق مناصب الشغل، ورغم التطور الكبير الذي عرفه هذا القطـاع في البلدان الرأسمالية المتطورة (التطور التكنولوجي والأتمتة)، فإنه لازال قطاعا قائدا للنمـو وخالقا للشغل سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة عبر آثار السحب التي ينشئها.

كما بينت نفس التجربة أن النمو والنهوض بالشغل هو مسألة إستراتيجية للنهوض بكل قطاعات الإقتصاد الوطني في إنسجام وتكامل بينهما، أي هو مسألة إستراتيجية تنموية شاملة.

ثم هل القطاع الخاص في الجزائر وفي الظروف الحالية لسير الإصلاحات الهيكلية ونتائجـها،

هل هو قادر على النهوض بهذه المهمة؟
نحن نشك في قدرة هذا القطاع المالية والتنظيمية على الأقل للقيام بهذه المهمة، فمن بين 33.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة 1500 منها فقط تشغل أكثر من عشرة عمال (أقل من 5%)، وفتح أبواب التجارة الخارجية وحده أدى إلى خراب العديد من هذه المؤسسات وتحول جزء منها للمضاربة والطفيلية.

إن التركيز في البرنامج المقترح لحل مشكلة البطالة على إعادة توجيه نفقات الميزانية بإتجاه الإستثمار في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والأشغال الكبرى والري...، يذكرنا بالعلاج الذي تقترحه النظرية الإقتصادية الكينزية للقضاء على الأزمة في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات.

لقد إعتبر الإقتصادي الإنجليزي ج. م. كينز أن سبب الأزمة هو نقص الطلب الفعال، لهذا فهو يقترح للقضاء عليها سياسة إقتصادية لدفع هذا الطلب عبر إجراءات تتخذها الدولة لتشجيع الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري(أنظر القسم الأول، الفصل الأول، المبحث الرابع)، من بين هذه الإجراءات هي قيام الدولة بالإستثمار في المشاريع الكبرى الخالقة للشغل، لهذا عليها أن تصحح الميزانية العمومية بإتجاه تحقيق هذا الهدف.

إن هذه السياسة الإقتصادية الكينزية، هي سياسة متكاملة ومتناسقة تقوم على تصور مركزي، نقول فلسفي حتى، مفاده أن سبب الأزمة هو الطلب الفعال وللقضاء عليها يجب تشجيع هذا الطلب بإجراءات تدخلية للدولة الرأسمالية بهدف إستعادة النمو والمحافظة على وتائر عالية منه بمتابعة وتوجيه النشاط الإقتصادي والإجتماعي. أحد أهم ميكانيزمات هذا التدخل والمتابعة يكمن في مجال إعادة توزيع المداخيل. ودون أن نناقش مدى فعالية هذا التحليل والإجراءات التي يقترحها كينز ونتائجها، فإننا نقول أن كينز يحلل هذه الأزمة في ظروف تاريخية محددة وفي بلدان رأسمالية بلغت مرحلة معينة من التطور، أي أنه يحلل ويقترح حلا لأزمة تختلف في طبيعتها وعمقها ونتائجها عن الأزمة التي تعانيها الجزائر وباقي البلدان النامية.
ثم إن تصور كينز لحل هذه الأزمة هو تصور شامل يمس كل مجالات النشاط الإقتصادي، الإنتاج، التبادل التوزيع والإستهلاك، وهذه المجالات كلها مرتبطة مع المجال الإجتماعي، وهو الأمر الذي لا يظهر في البرنامج المقترح لمكافحة البطالة، إذ يبدو أن هناك عملية إنتقاء لعناصر فقط من هذا التصور الشامل أو الكلي.

ونشير أن هذا التصور حول الأزمة والحلول المقترحة للقضاء عنها، قد واجه معارضة شديدة من طرف التيار النيوليبرالي، كما رأينا أعلاه، فالأزمة عند هذا التيار هي ناتجة عن السياسات التدخلية المفرطة للدولة في عملية توزيع الدخل لصالح الجانب الإجتماعي، لهذا يجب أن تتوقف الدولة عن هذا التدخل وتترك السوق يقوم بمهامه الطبيعية، كما يجب إعادة النظر في السياسة الإقتصادية التي إقترحها كينز بالضغط على الطلب والإنفاق العام بشكل يعيد النظر في عملية توزيع المداخيل لصالح الربح والرأسمال وأساسا الرأسمال المالي.

إذن نحن أمام نظرتان وموقفان مختلفان تماما من مسألة الأزمة والبطالة والتشغيل، وأمام تصوران متناقضان كليا فيما يتعلق بالحلول المقترحة (الكينزية = تشجيع الطلب/ النيوليبرالية =الضغط على الطلب)، ومن دون شك أن هاذين الموقفين يعبران عن مصالح مختلفة للرأسمال على المستوى الدولي، هما الرأسمال الصناعي أو المنتج عامة، والرأسمال المالي المضاربي، كما يعبران عن موازين قوى مختلفة على المستوى العالمي نشأت في ظروف تاريخية مختلفة ومراحل مختلفة من تطور النظام الرأسمالي العالمي.

أمام هاذين الموقفين والتصورين، يأتي البرنامج المقترح "لمكافحة البطالة" بموقفين متناقضين، فهو من جهة يقبل ببرنامج التعديل الهيكلي الذي هو برنامج ينطلق من تصور نيوليبرالي للأزمة، ومن موقف واضح لحلها هو الضغط على الطلب، ومن جهة أخرى يأخذ ببعض عناصر السياسة الإقتصادية الكينزية للحد من البطالة ويقترح علينا الإجراءات المذكورة لتشجيع الطلب. إن هذا البرنامج يريد التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، أي من النتائج السلبية المترتبة عن الضغط عن الطلب بإجراءات لتشجيع الطلب!! فإذا إختار أصحاب هذه البرامج، السياسات الإقتصادية الكينزية فإنها سياسات لدفع الطلب الكلي وهي تتعارض مع السياسات الإقتصادية النيوليبرالية التي هي سياسات للضغط على الطلب، فعليهم أن يعلنوا ذلك برفضهم لبرامج التعديل الهيكلي ونتائجها. أما أن نقبل بهذه البرامج ونحاول تصحيحها بأجزاء من السياسات الكينزية فهذا يعتبر "ترقيع" لمشكلة هي من أخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، وهذا الأمر ليس جديدا على الجزائر والجزائريين، فقد ووجهت أغلب المسائل المصيرية والحاسمة لمستقبل البلاد بأنصاف الحلول والحلول الترقيعية والجزئية.

إن الأزمة التي تعيشها الجزائر تتطلب، في إعتقادنا، عملية نهوض شاملة، نهوض إقتصادي وإجتماعي وسياسي وثقافي، نهوض يعيد الإعتبار لقيم العمل والإنتاج وقيم العدالة الإجتماعية،

ومسألة مثل البطالة تتطلب نظرة شاملة للقضاء على الظاهرة أو التخفيض منـــها إلــى أدنــى مستوى وبالتالي القضاء على الفقر والتهميش، وليس تلك النظرة الجزئية التي تريــد تســيير البطالة في مستواها الحالي وبالتالي تسيير الفقر والتهميش والإقصاء، وهذا يعني أن هناك أمــر واقع يجب القبول به، فلا حول ولا قوة لنا! إن هذا الموقف لا يبتعد من موقف القدرية الدينيــة، فما كتبه لنا صندوق النقد الدولي هو مكتوب علينا !!

الفصل الثالث

محاولة مقارنة مع وضع البطالة والتشغيل في كل من تونس والمغرب:

يجب الإشارة في البداية، إلى أن هذا الفصل من الدراسة لا يزعم تناول بصفة شاملة وضع إقتصاد تونس والمغرب، فقد واجهتنا صعوبات جمة للحصول على الأرقام والمعطيات حول البطالة والتشغيل في هاذين البلدين.
كما نشير إلى أنه هناك خصوصيات تشترك فيها إقتصاديات تونس والمغرب مع الإقتصاد الجزائري، كما أن وضع البطالة وأسبابها وهيكلها يتشابه، وهذا شيء طبيعي بحكم العوامل التاريخية والثقافية المشتركة بين هذه البلدان.

فقد أورثت الحقبة الإستعمارية في هذه البلدان، رغم إختلاف مدتها وطبيعته الإستعمار في كل بلد على حدى، بنى إقتصادية وإجتماعية مفككة، وإقتصاد مزدوج يقوم على قطاع حديث موجه للخارج لخدمة مصالح الإقتصادي الإستعماري، وعلى قطاع تقليدي يخضع لمتطلبات العلاقات الما قبل رأسمالية، لهذا فعملية التراكم الرأسمالي لم تتم بصفة طبيعية في هذه البلدان، بل شوهت لتعطي إقتصادا هجينا لم يستطع القيام بمهام التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان ولا الشروع في بناء الدولة العصرية، وهذا أول فشل للرأسمالية في هذه البلدان حيث كانت تدعي نشر الحضارة والعصرنة والتقدم الإجتماعي.
لهذا لم يكن من الغريب أن ترث هذه البلدان بعد إستقلالها السياسي هذه البنى، لتجد إقتصادها في حالة شبه توقف تام، وتجد أمامها مشاكل إقتصادية وإجتماعية وثقافية حادة، من ضمنها معدلات بطالة مرتفعة جدا، أصبحت من أهم إنشغالات الفئات الحاكمة التي تولت السلطة بعد الإستقلال السياسي لهذه البلدان.

بعد الإستقلال السياسي ظهرت إرادة قوية في هذه البلدان، لبناء قاعدة إقتصادية متينة وحل مشكل البطالة وتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين، لهذا عمد إلى تطوير قطاعات صناعية لإحلال الواردات، وتدعيم الصناعات التحويلة للمواد الأولية المحلية (الحديد، الفوسفات، المحروقات، مواد البناء، الصناعات الغذائية والنسيجية..).

السياسات التنموية والإقتصادية التي وضعتها سلطات هذه البلدان، إختلفت في عمقها وإرادتها السياسية حسب طبيعة الفئات الحاكمة في هذه البلدان ومصالحها الإقتصادية والسياسية.

فالجزائر كان مجهودها التنموي أكثر عمقا وجذرية، حيث تقدمت في وضع قاعدة صناعية متينة، وإحداث إصلاحات عميقة في القطاع الفلاحي، وقد إستطاعت حتى غاية نهاية السبعينيات من تحقيق مستويات عالية من الإستثمارات والنمو، وبالتالي التوسع في خلق مناصب شغل والتقليص من حدة البطالة.
أما تونس والمغرب فقد عمدتا إلى تطوير الصناعات التصديرية، أساسا صناعة المنسوجات التي لعبت فيها اليد العاملة الرخيصة دورا في الرفع من قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى تطوير قطاعات التصدير التقليدية (المواد الأولية الزراعية والمعدنية).

هذه الصناعات التي أقيمت لم يكن لها أثر السحب الأمامية والخلفية المتوقعة، فنجدها في أغلبيتها إعتمدت على المواد التجهيزية والوسيطية المستوردة، وهو ما جعل هذه الإقتصاديات تبقى في تبعية كبيرة نحو الخارج، وضمن التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل.

مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، تدخل إقتصاديات هذه الدول في فترة طويلة من الإنكماش، ميزها إنخفاض كبير في معدلات النمو الإقتصادي، وفي الناتج الداخلي الخام، وتراجع في التشغيل وإرتفاع أعداد البطالين. وقد كان للإنخفاض الكبير الذي عرفته أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان، وكذا ثقل مديونيتها الخارجية، الأثر الكبير في عجز ميزانية هذه الدول وتقلص الإستثمارات وتراجع التشغيل والمستوى المعاشي لفئات واسعة من السكان.

أمام هذا الوضع إضطرت بلدان المغرب العربي الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والشروع في تطبيق برامج التعديل الهيكلي، التي تمخضت عن إستمرار وضع إنكماش إقتصاد هذه البلدان، وعن تدهور عام في المستوى المعاشي لأغلبية سكان هذه البلدان، وكذا تراجع التشغيل وإرتفاع معدلات البطالة.
هذه الأخيرة ستتفاقم في البلدان المغاربية نتيجة العوامل المذكورة أعلاه، لتصل حوالي 30 % في الجزائر سنة 2000، وحوالي 20 % في كل من المغرب وتونس في نفس السنة، لكن وضعها سيزداد خطورة إذا ما إعتبرنا النمو الديموغرافي المرتفع الذي يميز الجزائر والمغرب، وتونس بصفة أقل، وبالتالي إرتفاع السكان النشطين وعدد الداخلين الجدد إلى سوق

العمل، خاصة وأن المنظومة التربوية ترمي بالآلاف الشباب سنويا إلى الشارع، وكذلك إذا ما إعتبرنا هيكل البطالة في هذه البلدان، حيث أنها بطالة إدماج بما أن أغلبية البطالين هم شباب من فئة ما أقل الثلاثين سنة، ولم يسبق لهم العمل من قبل، كما أن نسبة المتعلمين ذوي الشهادات العليا من هؤلاء البطالين ترتفع من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى إمتداد فترة البحث عن العمل التي أصبحت تفوق السنتين، و أن 50 % تقريبا من هؤلاء البطالين ينتمون إلى الفئات الفقيرة، النساء كذلك هم الأكثر تضررا من الرجال.

بعد هذه النظرة السريعة على بعض الخصائص المشتركة لإقتصاديات هذه البلدان، وخصائص البطالة فيها، سنحاول نتناول وضع المغرب وتونس بشيء من التفصيل.

المبحث الأول:

تطور الإقتصاد المغربي وأزمة البطالة والتشغيل:

عرف المغرب مشكلة التشغيل والبطالة منذ حصوله على الإستقلال السياسي، فقد بني إقتصـاده على نموذج تراكم كلاسيكي تابع وقائم على التقسيم الكولونيالي الدولي للعمل، لهذا فهو لم يقـم على أساس توسيع السوق المحلية، بل أتجه لتطوير القطاعات المتجهة للخارج لتلبية إحتياجـات السوق الخارجية، سوق البلد المستعمر، وبالتالي ورث هذا البلد بعد إستقلاله بنى إقتصادية هشة ومتخلفة لم تستطع حل مشكل البطالة المرتفعة سواء في الريف أو المدن.

هذا النموذج من التراكم التابع سوف يعمق بعد حصول المغرب على إسـتقلاله السياسـي، إذ سيتوجه إلى تدعيم القطاعات المنتجة للمواد الأولية الفلاحية والمعدنيـة الموجهـة للتصديـر. وبالرغم من المجهودات الإستثمارية الهامة التي عرفتها حقبة السبعينيات خاصة فـي قطـاع الخدمات السياحية، وفي مجال تحديث القطاعات التصديرية التقليدية، وفي المشاريع العموميـة الكبرى، إثر تضاعف أسعار الفوسفات في السوق العالمي بحوالي ثلاثة مـرات منـذ 1974، ورغم التحسن في المستوى المعاشي خاصة لدى الطبقة الوسـطى، حيـث إرتفعـت أجـور الموظفين خلال هذه الفترة ب26 %، إلا أن ذلك لم يستطيع إبتلاع عدد السكان النشطين الذين يدخلون سنويا إلى سوق العمل، وهو ما جعل معدلات البطالة تبقى في مستويات عالية.

المغرب يدخل في منعرج إقتصادي وسياسي خطير في نهاية السبعينيات، حيث سيعرف أزمـة إقتصادية حادة مع إنهيار أسعار الفوسفات بحوالي 47 % سنة 1979، وهو ما يفقد المغـرب أحد المصادر الهامة من العملة الصعبة، كما يواكب هذه الأزمة الإقتصادية بداية الحرب مـع الصحراء الغربية وإنفجار الإنفاق العسكري، وهي عوامل ستؤدي إلى تفاقم المديونية والعجـز في الميزانية العمومية وميزان المدفوعات.

تطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إبتداء مـن سـنة 1983 سيؤدي إلى إنعكاسات سلبية خطيرة تزيد من حدة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية، وتفاقم مـن مشكل البطالة.

1 ـــ وضع البطالة والتشغيل في المغرب:

يعرف المغرب زيادة سكانية كبيرة وسريعة تقدر بحوالي مليون نسمة سنويا منذ 1985، هـذا النمو الديموغرافي سيؤدي إلى إرتفاع السكان النشطين وبالتالي بنية القوى العاملة، وإلى تزايـد مطرد في أعداد الطالبين للشغل لاسيما من طرف الشباب وحملة الشهادات.

هذا لا يعني أن التفسير الأساسي للبطالة يكمن في الزيادة السكانية، وإنما ستساهم بنية الإقتصاد المغربي والتوجه الذي سلكه منذ الإستقلال إلى عجز كبير في خلق مناصب الشغل وإلى تفـاقم البطالة.

الجدول رقم(24)

السكان المقيمين في الوسط الحضري

ونسبة النشاط والبطالة في الوسط الحضري

في المغرب

السنوات	86/85	91/90	97/96
عدد السكان(بالآلاف)	15.379	20.420	26.074
% المقيمين في الحضر	35.2	42.7	51.4
% السكان النشطين في الحضر	47.1	49.6	49.9
% البطالة في الحضر	13.9	15.8	18.1

المصدر: المجموعة الإحصائية للمغرب، سنة 1997.

هذا الجدول يعطينا تطور السكان في المغرب من سنة 1985 إلى غاية 1997، كما يعطينـــا

المقيمين في الحضر ونسبة النشاط و البطالة في الوسط الحضري، وهو يبين النمو الديموغرافي السريع في المغرب، حيث زاد عدد السكان من سنة 1985 إلى غاية 1997 ب11 مليون نسمة تقريبا.

هذا التزايد سيرفع من نسبة السكان النشطين بصفة عامة سواء في الوسط الحضري أو الريفي، بالرغم من أن الجدول يكتفي بإعطاء نسبة السكان المقيمين في الحضر فقط، كما سيرفع من نسبة الداخلين إلى سوق العمل.

هذه الزيادة السكانية السريعة ستكون أحد العوامل التي ترفع من نسبة البطالة في الحضر، حيث ستنتقل من 13.9 ب% سنة 1985 إلى 18.1 % سنة 1997.

من بين المصاعب التي تلقينها في دراسة مسألة البطالة والتشغيل في المغرب، هي أن المجموعات الإحصائية تعطينا معلومات على سكان الحضر فقط، بينما تتجاهل في أغلب الأحيان سكان الريف، وهذا يشكل عائقا في دراسة هذه المسألة، و لا ندري إن كان ذلك مرتبطا بضعف الأجهزة الإحصائية، أم ناتجا عن تلاعب بالإحصائيات؟

وبالفعل فالجدول أعلاه يعطينا نسبة المقيمين في الحضر فقط، وإذا قمنا بعملية طرح بسيطة، نجد أن نسبة سكان الريف هي كما يلي: 64.8 % سنوات 86/85، 57.3 % سنوات 91/90، و 48.6% سنوات 97/96.

هذه الأرقام تقودنا للقيام بملاحظتين، الأولى هي أن نسبة سكان الريف مهمة، وإذا ما ربطنا ذلك بالتقلبات الموسمية التي تعرفها الفلاحة المغربية، خاصة الجفاف كما سنرى، فإن هذا يعني أن البطالة وسوء التشغيل تمس بشكل حاد الريف المغربي.

أما الملاحظة الثانية تتعلق بإنخفاض هذه النسبة من 64.8 % سنوات 86/85 إلى 48.6% سنوات 97/96، وهذا يعني أن النزوح الريفي يأخذا إتجاها متصاعدا يعبر عن الأزمة التي يمر بها الإقتصاد والريف المغربي منذ الثمانينيات، الأمر الذي ينعكس بتزايد أعداد البطالين في المدن.

إذا ما تعرضنا لهيكل البطالة الحضرية حسب السن والجنس يقدم لنا الجدول الموالي الأرقام التالية:

الجدول رقم(25)

نسبة البطالة الحضرية في المغرب حسب السن والجنس

	المجموع 1995 – 1996		الذكور 1995– 1996		الإناث 1995 – 1996	
15 – 24 سنة	37.3	32.0	35.3	31.6	40.6	33.0
25 – 34 سنة	28.4	24.3	23.5	21.7	37.4	29.9
35 – 44 سنة	10.5	7.3	7.8	6.5	18.3	9.9
45 – 59 سنة	7.9	3.8	6.2	3.4	14.9	5.5
60 سنة +	9.2	2.7	8.1	2.5	14.4	4.5
المجموع	22.9	18.1	18.7	16.1	32.2	23.6

المصدر: المجموعة الإحصائية للمغرب، سنة 1997.

يتبين من هذا الجدول أن ظاهرة البطالة في الوسط الحضري تمس أساسا فئات الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، حيث بلغت نسبة البطالة لدى هذه الفئة 37.3 % و32.0 % على التوالي سنوات 1995 و1996. في المرتبة الثانية تأتي الفئة التي تتراوح أعمارها بين 25 و34 سنة، حيث بلغت نسبة البطالة لديها 28.4 % و24.3 % على التوالي سنوات 1995 و1996، وإن قمنا بتجميع الفئتين معا فسوف نحصل على نسبة بطالة لدى الفئة الأقل من 35 سنة، تقدر ب 65.7 % سنة 1995، و56.3 % سنة 1996.

ويظهر من خلال هذا الجدول دائما أن النساء هن الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة، إذ بلغت نسبة النساء العاطلات عن العمل في الوسط الحضري 32.2 % سنة 1995 مقابل 18.1 % بالنسبة للذكور في نفس السنة، بينما بلغت هذه النسبة سنة 1996 مقدار 23.6 % مقابل 16.1 % لدى الذكور.

حسب مصادر إحصائية أخرى إستطعنا تجميع بعض الأرقام التي تطلعنا على بنية البطالة في المغرب وخصائصها، حيث بلغت نسبة الذين يبحثون عن شغل لأول مرة أكثر من 55 %،

كما أن نسبة البطالين حاملي الشهادات العليا قد إرتفعت (سنة 1991 إرتفعـت ب +20.8 % مقارنة بسنة 1990)، وكذلك فإن نسبة البطالين غير المؤهلين أو المتحصلين علـى شـهادات دنيا تبقى هي الأعلى (أكثر من 40 % سنة 1991).[117]

لقد تعذر علينا الحصول على سلاسل إحصائية تبين تطور التشـغيل فـي قطاعـات النشـاط الإقتصادي المختلفة في المغرب، وهو الأمر الذي صعب علينا مهمة دراسـة بنيـة التشـغيل وتطورها، وكذا آثار الأزمة الإقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي على هذه البنية.
لكن من خلال دراستنا للتطورات التي عرفها الإقتصاد المغربي منـذ بدايـة الثمانينيـات[118]، إستطعنا إستنتاج أهم التطورات التي طرأت على بنية التشغيل في قطاعات النشاط الإقتصـادي الأساسية.

ففي الفلاحة بدأ ينخفض عدد المشتغلين بها منذ سنة 1982، إثر تباطؤ عملية خلق منـاصب الشغل بهذا القطاع، وهو الذي سبب هجرة ريفية معتبرة قدر معدلـها منـذ هـذه السـنة ب 90.000 نازح سنويا، أغلبهم من النساء(59 %) والشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة.

إن تراجع التشغيل بهذا القطاع يفسر بالعوامل الطبيعية، حيث عرف المغرب سـنوات جفـاف متتالية تسببت في تراجع الإنتاج في هذا القطاع وإفلاس الآلاف من الفلاحين الصغـار. هـذا الوضع الذي تعيشه الفلاحة المغربية يبين أن هذا القطاع مازال في معظمه تقليـدي يخضـع لتقلبات الأحوال الجوية، كما يبين أن القطاع الحديث لازال متوجها للخـارج وعرضـة لكـل الأزمات التي يعرفها الإقتصاد العالمي، كما أنه قطاع لا يخلق المناصب الشغل الكافية نظـرا لتركزه ومكننته العالية.

أما القطاع غير الفلاحي، فهو يعرف نفس الوضع تقريبا، إذ لم يتمكن من خلق مناصب الشـغل الكافية لإمتصاص اليد العاملة النشطة الداخلة إلى سوق العمل.

وبالرغم من أن هذا القطاع قد عرف تطورا منتظما منذ السبعينيات، حيث عـرف مسـتويات

117_ إعتمدنا في جمع هذه الإحصائيات على الورقة القطرية التي قدمت في ندو سياسات التشغيل في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، القاهرة، ص. 355.

118_ جمال الدين تباع، أزمة التشغيل في المغرب، ورقة قدمت في الندوة الدوليةحول الأزمة الإقتصاديةالعالمية والساسيات الوطنية للتشغيل، الجزائر، ماي 1998.

عالية من الإستثمارات والتشغيل، خاصة في فـــروع الصناعـــات الغذائيـــة ومـــواد البنـــاء، والصناعات الكيماوية والشبه كيماوية، وكذلك عرف تطورا في الصناعات الصغيرة والحرفيـــة وفي القطاع الثلاثي، إلا أن مستوى التشغيل كان ضعيفا مقارنة بتطور عدد السكان النشـــطين، لأن النموذج الصناعي الذي طور كان موجه لتلبية إحتياجات السوق الخارجية وليس الداخليـــة، حيث أن هذا النموذج لم يؤدي إلى توسع التشغيل بحكـــم نقـــص الطلـــب الداخلـــي وتقلـــص الإستثمارات، وهو الأمر الذي فاقم من مشكلة البطالة.

أكثر من ذلك، فإن عدم قدرة هذا القطاع الحديث وعجزه عن إستيعاب السكان النـــازحين مـــن الريف، وكذا السكان النشطين في المدن، قد أدى إلى إنتشار سوء التشـــغيل، والتشـــغيل غـــير الرسمي.

بالإضافة إلى هذا، فإن النموذج الذي أختير لتشجيع الصناعات الإستهلاكية، والإعتمـــاد علـــى مواد التجهيز والمواد الوسيطية المستوردة، هو نموذج معروف بغياب آثار السحب فيه، أي أنه نموذج ضعيف التكامل أماميا وخلفيا، وبالتالي ليس له آثار معتبرة على التشـــغيل، بـــل نجـــده عرضة لكل التقلبات التي يعرفها الإقتصاد العالمي.

ستكون للأزمة التي يعرفها هذا الأخير، والإنخفاض الرهيب في أسعار المواد الأوليـــة التـــي يصدرها المغرب، آثار جد سلبية على إقتصاد هذا البلد. فسوف يعرف عجزا فـــي ميزانيتـــه العمومية، وكذا عجزا في ميزان المدفوعات، وكذا إنخفاضا في الناتج الداخلي الخام ومعـــدلات النمو، وكذلك على إنخفاض الإستثمارات والتشغيل.

وضع التشغيل والبطالة سيزداد تفاقما مع إرتفاع مديونية المغرب وتطبيـــق برامـــج التعديـــل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية، الذي سيقدم كحل وحيد كفيـــل بتحقيـــق الإنطلاقـــة الإقتصادية وحل مشكل البطالة.

2 ـــ التكلفة الإجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي وإرتفاع نسبة البطالة:

يشرع المغرب إبتداء من سنة 1983 في إصلاحات إقتصادية من إيحاء صندوق النقد الدولـــي والبنك العالمي، وتحت لواء الأفكار النيوليبرالية، إذ يبدأ بتطبيـــق برامـــج التعديـــل الـــهيكلي والإجراءات التقليدية المعروفة التابعة لها.

وستكون لهذه البرامج الآثار المعروفة على التوازنات المالية الكلية وعلى المستوى الإقتصادي والإجتماعي العام. فعلى المستوى الأول حقق المغرب تحسنا في كل المؤشرات الإقتصادية الكلية، حيث حققت الميزانية العمومية تحسنا (+53.14% سنوات 94/86 مقابل -0.16 % سنوات 85/81)، كما خفض العجز في حساب المعاملات الجارية (من -11.02 % سنوات 80/75 إلى -1.87 % سنة 1994)، كما نقلت معدلات التضخم إلى مستويات معقولة (من 9.71 % سنوات 80/75 إلى 5.14 % سنة 1994).

أما على مستوى الإقتصادي والإجتماعي العام ، فالنتائج كانت سلبية وأثرت على مستوى الأداء الإقتصادي وعلى مستوى التشغيل، والإجراءات التي إتخذت أدت إلى نقص الإستثمارات والإنتاج (خاصة ذلك الموجه للسوق الداخلية)، وكذا إنخفاض معدلات النمو وتدهور المستوى المعاشي وإرتفاع البطالة.

يجب الإشارة إلى أن هذه النتائج التي سنتعرض لها فيما يلي، لم تنجم فقط عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي، بل أن للأزمة الإقتصادية العالمية دور في تدهور الإقتصاد المغربي، خاصة أن السياسات الإقتصادية التي إعتمدت منذ الإستقلال إتجهت لتطويرالقطاعات التصديرية التقليدية التي هي أكثر عرضة للتقلبات الإقتصادية العالمية، كما أن بقاء جانب كبير من الزراعة المغربية تقليديا، جعل هذا القطاع يتأثر بالأحوال الجوية والجفاف، الأمر الذي تسبب في نقص كبير للإنتاج الزراعي وتقلص التشغيل في هذا القطاع.

أولى النتائج التي تمخضت عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي هي إرتفاع تكاليف الإستثمار، نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية ورفع الدعم على الأسعار، وإرتفاع أسعار الفائدة، وتقلص الطلب الداخلي نتيجة إنخفاض القدرة الشرائية، ولقد أدى ذلك إلى إنخفاض الإستثمارات الداخلية (من 26.94 % سنوات 80/75 إلى 21.24 % سنة 1994)، وإلى إنخفاض الإنتاج الصناعي وتقلص الصادرات المغربية عامة (من 15.32 % سنوات 85/81 إلى 12.6% سنة 94).

لقد أظهرت نتائج مسح أقيم حول عينة من المؤسسات العمومية والخاصة في المغرب، أن أهم المشاكل التي ترتبت عن تطبيق هذه البرامج هي كما يلي حسب أهميتها:

أ ـــ ضعف الطلب المحلي نتيجة إنخفاض المستوى المعاشي والقدرة الشرائية.

ب ـــ مشاكل التمويل والخسائر الناتجة تخفيض العملة الوطنية.

ج ـــ إرتفاع أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة.

وقد كان لذلك تأثيرات مباشرة على إنخفاض الناتج الداخلي الخام، وعلى التشغيل بصفة عامة.

الجدول رقم(26)

معدلات نمو الناتج الداخلي الخام.

في المغرب

السنوات	91	92	93	94	95	96
متوسط المعدل السنوي	2.9-	1.8-	10.6	6.0-	10.0	1.7

المصدر: جدول من المجموعة الإحصائية للمغرب، سنة 1997.

النتيجة الأكثر خطورة التي ترتبت عن تطبيق هذه البرامج، والتي أصبحت تهدد النسيج الإجتماعي والإستقرار السياسي للمغرب، هي الإرتفاع الرهيب لمعدلات البطالة، حيث أدى إجراء التقليص الميزانية العمومية (إنخفضت من 24.62 % سنوات 85/81 إلى 21.96 % سنوات 93/86) إلى تجميد خلق مناصب الشغل في الوظيف العمومي، خاصة الإدارة العمومية والمصالح الإجتماعية، كما أدى هذا الإجراء إلى توقف الإستثمار في الأشغال العامة والبناء، الأمر الذي إنعكس بتسريح لعشرات الآلاف من العمال، كما كان لإجراء غلق المؤسسات العمومية، بحجة إنعدام العقلانية في تسييرها وضعف قدراتها التنافسية في إقتصاد موجه للخارج، الأثر البالغ على إرتفاع نسب البطالة.

من جهة أخرى فإن القطاع الخاص لم يستطع تحقيق الأهداف الموكلة إليه من ناحية خلق الشغل، نظرا لضعف البورجوازية المنتجة وتنامي الأنشطة المضاربية والطفيلية، وكذلك غياب التحفيزات الضرورية من طرف الدولة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة، وحتى وإن وجدت نصوص قانونية لذلك وخصصت أموال لمساعدة هذه المؤسسات، فإن الممارسات البيروقراطية حالت دون ذلك.

الجدول التالي يبين لنا الإرتفاع الكبير الذي عرفته معدلات البطالة من سنة 1989 إلى 1996:

الجدول رقم(27)

تطور معدلات البطالة من سنة 1989 إلى 1996 في المغرب

السنوات	90	91	92	93	94	95	96
معدل البطالة	12.3	15.8	17.3	16.0	16.7	22.9	18.1

المصدر: أرقام مشكلة من مختلف المراجع المعلنة في الهامش(78).

لقد واجهت السلطات المغربية هذا الإرتفاع الكبير في البطالة بمجموعة من الإجراءات التحفيزية إستهدفت قطاعات وفئات محددة، وهي إجراءات كانت مدعمة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

فلقد سنت قوانين جديدة للإستثمار لتشجيع قيام التعاونيات الشبانية والمؤسسات الصغيرة، كما أنشأ سنة 1987 صندوق لمساعدة الشباب حاملي الشهادات العليا على إنجاز مشاريع خاصة، تبعه سنة 1994 إنشاء صندوق تشغيل الشباب غير الحاملين للشهادات العليا، خصصت نصف أمواله لتدعيم التشغيل في المناطق الريفية.

هذه الصناديق مكنت إلى غاية 1996 من إنشاء 5850 مشروعا إستثماريا، وإحداث 24.000 منصب شغل، ولكن هل كان ذلك كافيا؟

إن البطالة التي يعرفها المغرب هي بطالة هيكلية، مرتبطة بنموذج النمو الذي إعتمد، حيث بقي الإقتصاد المغربي يخضع لمتطلبات التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل، كما هي مرتبطة بنتائج تطبيق برامج التعديل الهيكلي. فالقوة العاملة المحررة نتيجة الأزمة التي يعرفها المغرب، ونتيجة المنافسة غير الشرعية للمؤسسات الرأسمالية الكبرى التي أدت إلى تحطيم المنتجين الصغار، وكذلك نتيجة تسريح العمال إثر تطبيق برامج المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

هذا بالإظافة إلى عدد السكان النشيطين الذين يدخلون سنويا إلى سوق العمل لأول مرة، إذ لم تجد قوة العمل هذه طاقات الإستيعاب الكافية لها، كما أن الميكانيزمات الجديدة التي وضعت، والتي من المفروض أن تؤدي إلى خلق مناصب شغل إضافية، لم تتمكن من ذلك، بل أدت في معظمها إلى تدهور ظروف العمل، وإنتشار سوء التشغيل، والتشغيل غير الرسمي، الأمر الذي أدى إلى تهميش إجتماعي خطير.

لهذا فالحلول المقترحة لحل هذه المشكلة هي ذات آثار ضعيفة، لأنها تبقى حلولا فرعية وقطاعية تفتقد للنظرة الكلية الشاملة.

لا نخترع البارود من جديد إذا ما قلنا أن حل هذه المعضلة، في إعتقادنا، هو مرتبط بوضع إستراتيجية شاملة للتنمية تندمج فيها كل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وتستهدف الفئات الإجتماعية الواسعة، إستراتيجية تقوم على دعم الطاقات الإنتاجية الوطنية والجهوية، المفتاح لتدعيم الإستقلال الإقتصادي وتوفير مناصب الشغل الكفيلة بتقليص البطالة إلى مستوياتها الدنيا.

المبحث الثاني:

الإقتصاد التونسي ومسألة البطالة والتشغيل:

عرفت تونس في السنوات الأخيرة معدلات بطالة مرتفعة جدا خاصة لدى النساء والشباب، فقد وصلت في السنوات 1995، 1996، و1997 إلى 15.5، و16.0، و15.7 % على التوالي، بينما تعطي النقابة العامة للشغل رقم 17 % بالنسبة لسنة 1997[119]، مع الملاحظة أن إحصاءات البطالة في تونس لا تأخذ بعين الإعتبار الفئة بين 15 و17 سنة، وهذا يعني أن المعدل أعلى بنقطتين على الأقل.

مشكلة البطالة عرفتها تونس منذ السنوات الأولى لإستقلالها السياسي، حيث ترك الإرث الإستعماري بطالة كبيرة وإختلالات هيكلية في البنية الإقتصادية والإجتماعية لهذا البلد. لهذا شرعت السلطات السياسية مباشرة عبر مجموعة من الإجراءات الإرادية والشاملة، في حركة لتغيير المجتمع وإصلاح هياكل الإقتصاد، تهدف إلى وضع أسس جهاز إنتاجي عصري، وإحداث نوع من التوازن بين القطاعات الإقتصادية، المناطق، والفئات الإجتماعية.

هذه الإجراءات لم تحقق أهدافها في غالب الأحيان، وهذا لأسباب داخلية وخارجية لهذا البلد، الأمر الذي لم يساهم في التقليص من حدة مشكلة البطالة. والوضع سيتفاقم مع دخول الإقتصاد التونسي أزمة حادة في منتصف الثمانينيات، تواكبها أزمة في المدفوعات الخارجية، الشيء الذي يؤدي لتبني تونس لبرامج التعديل الهيكلي ونتائجها المعروفة، خاصة على التشغيل، كما سنرى لاحقا.

1 ـــ تطور الإقتصاد التونسي ومسألة البطالة والتشغيل:

اعتمدت تونس في بداية الستينيات، على نموذج إقتصادي لإحلال الواردات الزراعية والصناعية، وتحويل المادة الأولية الخام المنتجة محليا وتصديرها (الفوسفات، الحلفاء، الحديد

119ـ ندوة التشغيل بالبلدان العربية، مرجع مذكور سابقا،ورقة قطرية بعنوان:"ملامح حول التشغيل بالبلاد التونسية"، ص43.

والرصاص..)، وقد شرعت في إنجاز عدد من الوحدات الصناعية الموجهة لصناعة المواد الإستهلاكية مثل المنسوجات والمواد الغذائية، والهادفة لخلق فرص شغل والتقليص من البطالة.

هذه المنجزات عرفت محدوديتها منذ البداية، نظرا لإنخفاض الطلب الداخلي بفعل إنخفاض الأجور ونقص التشغيل، وكذا إنخفاض القدرة الشرائية، خاصة بالريف التونسي حيث كانت أسعار المواد الزراعية منخفضة وأسعار المواد المصنعة مرتفعة عموما. ونظرا كذلك إلى إعتماد هذه المشاريع على التمويل الخارجي، حيث أدى اللجوء إلى قروض التموين إلى إختيار تكنولوجيا عالية لم تؤدي إلى خلق مناصب شغل كثيرة، فخلال الستينيات خلق مناصب الشغل لم يتعدى 13.000 منصب سنويا، أي أن ذلك لم يحقق سوى 50 % من فرص الشغل اللازمة[120]. وبالرغم من السياسة التي كانت معتمدة لتشجيع اليد العاملة على الهجرة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى التخفيف من مشكل البطالة الذي بقي مطروحا بحدة.

سنوات السبعينات تم إعتماد إستراتيجية أخرى، تقوم على تشجيع الصناعات التصديرية التي تعتمد على الإستثمارات الأجنبية المباشرة (قانون الإستثمار في أفريل 1972)، وكذلك تشجيع السياحة.

هذه الصناعات كان من المفروض أن تؤدي إلى آثار سحب، حيث ستسمح بتوفير مناصب شغل والرفع من المداخيل التي تؤدي بدورها لتوسيع الطلب، كما أنها ستسمح بإكتساب التكنولوجيا والتجربة في التسيير، وتؤدي إلى خلق فئة من رجال الأعمال والمقاولين المحليين، وكذا يد عاملة مؤهلة، كل هذا كان بإمكانه أن يشجع الصناعات المحلية ويوفر مناصب شغل. لكن ولأسباب داخلية وخارجية، سوف تعرف هذه الإستراتيجية نقائص كثيرة، تبدأ في الظهور مع نهاية السبعينيات، الأمر الذي جعلها لا تحقق الأهداف المسطرة لها، خاصة من ناحية التشغيل. فسوف يتعرض الإقتصاد التونسي لهزات عنيفة إثر الأزمة التي مر بها اللاإقتصاد العالمي في السبعينيات، خاصة وأن هذا البلد إتجه لتشجيع الصناعات التصديرية المرتبطة في تموينها على مواد التجهيز والمواد الوسيطية المستوردة.

كما تتعرض الصناعات التي أقامتها تونس إلى منافسة شديدة من طرف الدول التي تتعامل معها، خاصة السوق الأوروبية المشتركة، حيث أدت السياسات الحمائية التي كانت تمارسها

---

120 - Hassine Dimassi & Hedi Zaiem, la Tunisie au présent une modernité au-dessus de tout soupçon? Ed. CNRS, p.163.

هذه الدول (نظام الحصص، دعم صناعاتها..إلخ)، إلى فقدان تونس لجانب هام من ميزاتها النسبية في هذه الإستراتيجية (اليد العاملة الرخيصة) إثر إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية المصنعة والزراعية، وبالتالي إرتفاع الأجور.
هذان العاملان أديا إلى هلاك المنتجين الصغار والصناعات المحلية الأمر الذي أنعكس في نقص فرص التشغيل.
داخليا، كان لغياب آثار السحب ونقص إندماج قطاعات الإقتصاد الوطني التونسي، خاصة القطاعات الموجهة للتصدير مع القطاعات المحلية، آثار وخيمة على التشغيل، حيث لم ينشأ من سنة 1973 إلى غاية سنة 1978 سوى 23.000 منصب شغل سنويا.

هذه الإستراتيجية ستترك مكانها شيئا فشيئا، لمجموعة من السياسات الإقتصادية القصيرة المدى التي تعتمد في تمويلها على إرتفاع مداخيل البترول والسياحة، والتي تهدف لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات وصناعات النسيج والتغليف والتعليب، وصناعات التركيب.
وقد أدت هذه السياسات في البداية إلى نتائج لبأس بها من ناحية خلق الشغل، حيث توصلت إلى إحداث حوالي 30.000 منصب شغل في المتوسط سنويا حتى منتصف الثمانينيات، إلا أنها أدت إلى إرتباط الإقتصاد التونسي أكثر بالواردات الأجنبية، حيث تضاعف الوردات من مواد التجهيز والمواد النصف مصنعة بحوالي 7 مرات من سنة 1970 إلى 1980، كما إرتفعت الواردات من المواد الإستهلاكية نتيجة إرتفاع المداخيل إثر الزيادات المتتالية في الأجور. هذه السياسات ستؤدي لدعم الفئات البيروقراطية والطفيلية من البورجوازية التونسية على حساب الرأسمال المنتج.

هذه السياسات تبدأ تعرف تصدعا مع منتصف الثمانينيات إثر إنخفاض مداخيل تونس من العملة الصعبة من جراء إنخفاض إنتاج البترول وكذا أسعاره، ومن جراء كذلك الظرف غير المواتي الذي يعرفه قطاع السياحة، فسيتضاءل إحتياطي تونس من العملة الصعبة من 30 يوما سنة 1980 إلى 3 أيام فقط سنة 1986. كما تصبح الديون، التي بلغت 4 مليار دولار أي ما يساوي 50 % من الناتج الوطني الخام، تبتلع ربع صادرات تونس من العملة الصعبة، وتصبح تشكل بذلك عبئا ثقيلا على الإقتصاد، حيث يعرف ميزان المدفوعات عجزا كبيرا يتضاعف من سنة 1981 (320 مليون دينار تونسي) إلى سنة 1986 (650 مليون دينار).
هذه الأزمة ستؤدي إلى إنخفاض الإستثمارات ومعدلات الإنتاج والنمو، الأمر الذي ينعكس على الوضع الإجتماعي عامة، وعلى البطالة بصفة خاصة، حيث يرتفع أعداد البطالين من

170.000 سنة 1980، إلى 245.00 سنة 1984، وإلى 300.000 سنة 1986 (حوالي 15 % من السكان النشطين)، ثم إلى 316.000 سنة 1989 (بطالة تقدر ب13.1 %).[121]

من هذا المنطلق شرعت السلطات التونسية في وضع سياسات "للإصلاح الإقتصادي"، تعتمد على إجراءات تقشفية للضغط على الواردات، أي على الطلب، والتي أدت مباشرة إلى توقف الجهاز الإنتاجي، الأمر الذي إنعكس على التشغيل وفاقم من مشكلة البطالة التي أصبحت لها أبعادا إجتماعية وسياسية خطيرة.

الحقيقة أن هذه السياسة كانت عبارة عن رسالة موجهة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية من طرف السلطات التونسية لتعبر لها عن نواياها الحسنة للشروع في عملية إعادة الجدولة لديونها. وبالفعل فسوف تشرع تونس في عملية لجدولة ديونها إمتدت من 1987 إلى غاية 1991، وهي فترة المخطط الوطني السابع.

جدول رقم (28)

تطور الدين الخارجي وخدمة الدين في تونس

(بمليارات الدولارات)

السنوات	93	94	95	96	97
الدين الخارجي	7.7	8.8	9.8	9.9	10.2
خدمة الدين بالنسبة للصادرات	20.4	18.6	18.4	18.9	19.0

المصدر: Moniteur du commerce international. N° 1320. p 118.

إن هذه النتائج التي حققها الإقتصاد التونسي، تعتبر ضئيلة مقارنة بالتضحيات التي قامت بها الفئات الواسعة من المجتمع التونسي، خاصة إذا ما نظرنا إلى الفاتورة الإجتماعية الضخمة التي دفعتها وعلى رأسها تفاقم البطالة أساسا لدى الشباب والشباب المؤهلين.

---

[121] – نفس المرجع أعلاه،ص. 167.

الأرقام التي سنتناولها حول التشغيل وبنية طالبي الشغل في تونس، تظهر لنا تفاقم وضع البطالة وتدهور حالة التشغيل.

وبالفعل، فقد طبقت تونس هذا البرنامج حسب الوصفات الكلاسيكية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إذ بدأت بتقليص طلب العائلات والمؤسسات، ثم شرعت في إجراءات تحرير الإقتصاد التونسي.

ودون أن ندخل في تفاصيل النتائج المترتبة على ذلك، فإننا نشير فقط أن تطبيقها كلف الإقتصاد التونسي تضحيات هائلة. فبهدف الرفع من قدراتها التنافسية، وتطوير الصادرات لإيجاد مكانة في السوق العالمية، إعتمدت تونس سياسة صارمة لتقليص الطلب الداخلي والرفع من المنتجات الموجهة للتصدير، إلا أن النتائج كانت تحطيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والزراعية نتيجة المنافسة غير الشرعية للمؤسسات الأجنبية التي تمارس مختلف أشكال الدعم لمنتجاتها، كما كانت النتيجة إرتفاع البطالة، كما رأينا أعلاه، حيث زادت نسب البطالة وأعداد البطالين.

فإذا ما أخذنا سنة 1992 لتقييم هذه البرامج من ناحية التشغيل، فإن عدد البطالين بلغ هذه السنة 316 ألف بطال، منهم 135 ألف من الداخلين الجدد لسوق العمل(43 %)، و77 ألف منهم بدون خبرة وتأهيل (حوالي 24.4 %)، كما أسفرت عملية الخوصصة إلى غاية نفس السنة، على نقل ملكية 38 مؤسسة عمومية للقطاع الخاص كانت تشغل 12 ألف عامل، حافظ المشترون على 7000 عامل وتم تسريح 5000، أي ما يعادل 42 %.

أخيرا كانت النتيجة إرتفاع المديونية ونسبة خدمة الديون، الأمر الذي لا يبعث على التفاؤل بالنسبة للإستثمار والإنطلاقة الإقتصادية.

2 ــــ بنية طالبي الشغل والبرامج التي وضعت للحد من البطالة:

نريد أن ننبه في البداية، أنه واجهتنا صعوبات كبيرة للحصول على وضع التشغيل والبطالة في تونس، فالإحصاءات الرسمية التي حصلنا عليها من الوكالة التونسية للتشغيل، تعطي أرقاما عن تطور طلبات الشغل حسب التأهيل والجنس فقط، وهي معلومات غير كافية لحصر المسألة

بجد وموضوعية. وكل المجهودات التي قمنا بها للحصول على معلومات أوفر كللت بالفشـــل، فالجداول التي تنشرها المنظمات الأممية والمؤسسات المالية والنقدية الدوليـــة فـــي تقاريرهـــا السنوية، كلها خالية من الأرقام حول البطالة والتشغيل في تونس، رغم ذلـــك إســـتطعنا جمـــع بعض المعلومات من مراجع مختلفة أشرنا لها في الهوامش.

إذن من خلال الأرقام التي تعطيها الوكالة التونسية للتشغيل سنة 1996، نستطيع أخذ صـــورة عن تطور أعداد الطالبين للشغل، التي لا تعكس بالضرورة حجم البطالة، لأنه من المعروف أنه هناك جزء من البطالين لا يشملهم هذا الإحصاء، سواء كان ذلك ناتجا عن فقدان الأمل لديـــهم لإيجاد منصب شغل الأمر الذي يدفعهم لعدم تسجيل أنفسهم لدى مكاتب هذه الوكالة، أو ســـواء كان ذلك نتيجة نقص كفاءة أجهزة الإحصاء نفسها وتخلفها. الجدول التالي يبين لنا تطور أعداد طالبي الشغل حسب الجنس من سنة 1990 إلى غاية 1995:

الجدول رقم (29)

أعداد طالبي الشغل في تونس حسب الجنس

السنوات	90	91	92	93	94	95
الذكور	103.592	89.383	89.033	94.808	132.674	160.368
الإناث	48.561	43.689	47.852	47.415	27.526	29.318
المجموع	152.153	133.072	136.885	142.223	160.200	189.686

المصدر: الوكالة التونسية للشغل.

يبين هذا الجدول تزايد أعداد الطالبين للعمل، حيث ترتفع طلبات الشغل ب 56.614 من ســـنة 1991 إلى سنة 1995، وهذا يعكس من دون شك تنامي البطالة وعدم قدرة الإقتصاد التونسي على إستيعاب اليد العاملة الداخلة لسوق العمل.

كما يظهر من الجدول أن طالبات العمل من النساء يشكلن نسبة مهمة من الطلبـــات الإجماليـــة

على الشغل، حيث بلغت قمة هذه النسبة سنوات 1992 و1993 ب 53.7 % و50.0 % على التوالي.

وبالرغم من أن نسبة النساء اللواتي تبحثن عن عمل بدأت تتقلص (20.7 % سنة 1994 و18.3 % سنة 1995)، إلا أنها تبقى نسبة عالية، وهذا يعني أن البطالة تمس النساء بمعدلات هامة.

الجدول التالي يطلعنا على أعداد الباحثين عن عمل حسب الأصناف المهنية، كما يعطينا أعداد الطالبين للعمل لأول مرة:

الجدول رقم (30)

تطور أعداد طلبات العمل المسجلة حسب الأصناف المهنية.

(1990—1995)

السنوات	90	91	92	93	94	95
مؤهلين	27.363	23.960	24.035	21.181	32.366	35.906
غير مؤهلين	65.400	57.008	53.594	57.014	59.947	72.757
طالبين الشغل لأول مرة	59.390	52.104	59.256	56.028	67.887	81.023
المجموع	152.153	133.072	136.885	142.223	160.200	189.686

المصدر: الوكالة التونسية للشغل.

يظهر من خلال أرقام هذا الجدول أن أعداد الطالبين للعمل ذوي الكفاءة المهنية العالية، وأصحاب الشهادات، يتزايدون بصفة مستمرة حيث إنتقلت نسبتهم من مجموع طالبي الشغل من 14.9 % سنة 1993 إلى 18.9 % سنة 1995. كما يبين هذا الجدول أن أعداد الطالبين غير المؤهلين في تزايد مستمر، وأن نسبتهم من مجموع الطالبين كانت الأعلى حتى سنة 1992، إبتداء من هذه السنة تصبح نسبة الباحثين على شغل لأول مرة هي الغالبة من مجموع

الطالبين (43.3 % سنة 1992، 42.4 % سنة 1994، و42.7 % سنة 1995)، هذا يبين أن أعداد البطالين الشباب يشكلون النسبة الأعلى، وهم في إرتفاع مستمر.

يتبين من هذه الأرقام أن وضع التشغيل لم يتحسن وأعداد البطالين في تزايد مستمر، هذا الوضع تؤكده بعض المعطيات التي حصلنا عليها، حيث أن مناصب الشغل التي أحدثت في عشرية الثمانينات لم تحقق النتائج المرجوة، بل أن أعداد البطالين قد إرتفعت من 245 ألف سنة 1984 إلى 316 ألف سنة 1989، ثم إلى 376 ألف سنة 1995، للإشارة فإن هذه الفترة تأتي بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

كما تشير التقديرات أن التسعينيات ستعرف زيادة في طالبي العمل تقدر ب645 ألف طلب، أي ما يقارب 65 ألف طلب سنويا[122]. وإذا علمنا أن الإقتصاد التونسي لم يستطع لحد الآن، وفي أحسن الأحوال، توفير أكثر من 60 ألف منصب شغل سنويا، فإن المسألة تنذر بالخطر، والأمر يزداد خطورة مع إمضاء تونس لعقد الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة.

لا يسعنا المجال هنا لدراسة عقد الشراكة هذا ونتائجه على الإقتصاد التونسي، إلا أننا نشير فقط أن إمضاء هذا العقد إنعكس مباشرة برفع تونس الأداء الجمركي على 109 صنف من البضائع الموردة، وهو ما سبب إنخفاضا في إيرادات الدولة لسنة 1996 قدر ب 75 مليون دينار تونسي، ولسد هذا العجز لجأت تونس إلى الرفع من الرسم على القيمة المضافة، ونعرف مدى تأثير إجراء مثل هذا على الإستثمار وعلى التشغيل والبطالة.

إن وضع البطالة هذه، واجهته تونس بمجموعة من البرامج التي إستهدفت قطاعات إقتصادية وفئات إجتماعية محددة. هذه البرامج شرعت فيها تونس منذ 1981 ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات حسب أهدافها والفئات والقطاعات المستهدفة:

المجموعة الأولى من البرامج تهدف إلى خلق فرص عمل للشباب عن طريق بعث المشاريع ذات المنفعة العامة، كصيانة الطرق وترميم المباني..إلخ.

أما المجموعة الثانية، فهي تهدف إلى تعزيز خلق فرص للتوظيف عبر التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والعائلية ودعمها ماليا، وتقديم المساعدة الفنية للمعنيين من أجل

122_ ندوة التشغيل بالبلدان العربية، مرجع مذكور سابقا،ص. 45.

إنشاء أعمالهم الخاصة (سميت ببرامج التشجيع على الإقتصاد الحر)، ويمكن ذكر "الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية والمهن الصغيرة"، أو "برنامج العائلة المنتجة"، أو كذلك "برنامج التنمية الريفية"..إلخ.

المجموعة الثالثة، تهدف إلى تأهيل وإدماج الشباب في الحياة المهنية، وهي تتضمن "برنامج عقود التكوين والتشغيل" الذي يهدف لتدريب الشباب وتأهيلهم للعمل في المنشآت الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، وهو من تمويل البنك العالمي، كما تتضمن هذه المجموعة من البرامج التربصات لتأهيل وتوظيف حاملي الشهادات العليا وشهادات الثانوية العامة.
من خلال هذه التربصات يتحمل البرنامج مرتب الشخص المعني لمدة سنة على أن يتم توظيفه بصورة دائمة بعد ذلك من طرف المنشأة المعنية، ولهذا الغرض أنشأ صندوق الإدماج والتأهيل المهني.

هذه البرامج رغم كثرتها لم تستطع الوصول إلى هدفها الأساسي المتمثل في النهوض بالشغل وتقليص البطالة، ورغم المجهود المالي والتأطيري المبذول فإن النتائج كانت متواضعة، وذلك لعدة أسباب أهمها، كثرة النصوص القانونية التي تنظم هذه البرامج ومنه المشاكل البيروقراطية المترتبة على ذلك، ثم أن هذه البرامج تقصي عدة أصناف من الشباب خاصة أولئك الذين مستواهم التعليمي دون الثانوية العامة، وأخيرا هناك ضعف مردودية العقود، حيث لا يفي أرباب العمل الخواص بوعودهم في التوظيف.

هذه النتائج تظهر في ضعف مستوى التشغيل عامة وخاصة لدى الذين يبحثون عن شغل لأول مرة، وعند غير المؤهلين.

يظهر الجدول التالي أن طلبات الشغل المحققة هي في إرتفاع مستمر، لكن هذا لا يعني الكثير مادامت أعداد المسجلين الطالبين للشغل لا تعكس أعداد البطالين الذين يفوق عددهم العدد الأول بحوالي النصف، ورغم ذلك فإن الجدول يبين أن أعداد الذين لا يجدون منصب عمل هو كبير ونسبتهم مرتفعة، حيث نجد أحسن نسبة سجلت كانت سنة 1995 ب 50 % أما باقي السنوات فهي تتعدى هذه النسبة (السطر الأخير للجدول)، وهذا يعني أن أكثر من نصف الطلبات لا تحقق.

الجدول رقم (31)

طلبات الشغل في تونس التي لم تحقق حسب الأصناف المهنية

السنوات	90	91	92	93	94	95
المؤهلين	21.304	33.127	15.749	18.173	19.200	15.414
غ.مؤهلين	35.544	19.497	26.803	25.600	27.800	23.566
طالبين الشغل لأول مرة	46.867	46.389	44.728	42.310	46.200	48.216
المجموع	103.715	99.013	87.280	86.083	93.200	87.196
%من مجموع طالبي الشغل	68.2	74.4	63.8	60.5	58.2	50.0

المصدر: الوكالة التونسية للشغل.

إذا ما أخذنا الأعداد المطلقة لمجموع المسجلين الذين تحصلوا على منصب شغل لسنوات 1992 و1995، وهي على التوالي 49.405 و102.490 وطرحنا هذا العدد من أعداد البطالين لنفس السنوات، فإننا نحصل على عدد الذين لم يجدوا منصب شغل لنفس السنوات على التوالي 266.595 و273510، وبالتالي فنسبة هؤلاء سترتفع بكثير مقارنة بالنسبة الأولى، إذ نحصل على 84.4 % مقابل 63.8 سنة 1992، 72.7 ب% مقابل 50.0 سنة 1995.

نفس الجدول أعلاه يظهر لنا أن الباحثين على شغل لأول مرة، هم المتضررين الأوائل، حيث بلغت نسبتهم من مجموع الذين لم تحقق طلباتهم أكثر من 55 %، ثم يأتي بعدهم الطالبين غير المؤهلين، ثم يليهم المؤهلون في المرتبة الأخيرة.

لكننا إذا قمنا بمقارنة بسيطة لأرقام الجدول أعلاه مع أرقام الجدول الذي قبلـــه وفقـط لسـنة 1995، فإنه يظهر أن الأصناف التي تجد صعوبة في الحصول على عمل هم الذين يبحثـــون عن عمل لأول مرة (أكثر من 59.5 % منهم لم تحقق طلباتهم)، ثم يأتي صنـــف المؤهليـــن (أكثر من 42.9 %)، وأخيرا غير المؤهلين بأكثر من 32.4 %.

بعد هذه النتائج المحتشمة، يبدو أن السلطات التونسية بدأت تعي أكثر فأكثر خطـــورة مســـألة البطالة وظلها: الفقر، كما أدركت أهمية تنسيق الجهود لوضع سياسة وطنية متكاملة للتشـــغيل. فقد بادرت سنة 1993 بإنشاء وكالتين مختصتين تتكلفان بتنشيط سوق الشغل عـــبر تطويـــر الإعلام حول التشغيل والتوجيه المهني والتكوين، كما أحدثت هيأة إستشارية وطنية هي المجلس الوطني للتكوين المهني والتشغيل.

إن هذا المجهود لوضع هذه الآليات لا يكفي، ومسألة مثل البطالة تتطلب في إعتقادنا نظـــرة أكثر شمولة، فخلق فرص التشغيل مرتبط بتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة لا تتـــم سوى بدفع الإستثمار المنتج وتطوير مهارات القوى العاملة، ولا تتم سوى بربـــط الجـــانب الإقتصادي بالجانب الإجتماعي، وكذا بفتح المجال الديمقراطي الواسع للمشاورة والمشـــاركة، وهذه هي مهام القوى الإجتماعية المنتجة والحريصة على بناء دولة مستقلة وعصرية.

الخاتمة:

إن مسألة خطيرة ومأساوية مثل البطالة يجب أن توضع فـــي بـــاب الأولويـــات الإقتصاديـــة والإجتماعية والسياسية لسلطات البلدان المغاربية، لهذا فـــهي تتطلـــب فـــي إعتقادنـــا نظـــرة وإستراتيجية شاملة تتعدى مجال إنشاء الوكالات والمجالس الإستشارية، رغم أهميتها الميدانيـــة في التنظيم والتأطير.

نظرة واقعية ترى أن الوصفات النيوليبرالية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي هي وصفـــات إنكماشية تتحمل المسؤولية الأولى في تراجع الإنتاج الوطني، وإرتفاع معدلات البطالة، خاصة لدى الشباب، وتخفيض القدرة الشرائية لفئات واسعة من المجتمع، وتفاقم الفقر والتهميش، نظرة ترى كذلك أن ميكانيزمات السوق لوحدها، لا تحقق التنمية والإنطلاقة الإقتصادية التى طالمـــا تغنى بها أصحاب النيوليبرالية وأتباعهم.
بإختصار نظرة تكف عن رؤية هذه الوصفات كحل سحري حامل للعقلانية الإقتصادية والعلـــم الخالص، بل يجب إستخراج من خلالها إستراتيجية الرأسمال الدولي في شكله الأكثر تطرفـــا: الرأسمال المالي، التي تهدف الإبقاء على بلداننا في التقسيم الرأسمالي الدولـــي كبلـــدان تابعـــة وخاضعة تستمر في دورها التقليدي، ولو بأشكال عصرية، كمصدرة للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، وكمستوردة للمواد المصنعة ونصف المصنعة.

لتحقيق ذلك يعمد الرأسمال الدولي لإستغلال كل مكتسبات الثورة العلمية والتكنولوجيـــة وكـــل التحولات الموضوعية التي تعرفها بنية الإقتصاد العالمي، لتطويعها حسب مصالحه (الربـــح)، كما يعمد لتجنيد كل هيئات أركانه الإيديولوجية والإعلامية والسياسية، ســـواء داخـــل البلـــدان الرأسمالية المتطورة أو داخل البلدان النامية، أو المؤسسات والهيئات الدولية، لشن حملة للتغنـــي بمزايا الليبرالية الخالصة، ومزايا السوق الحرة، والمنافسة الحرة، والمبـــادرة الفرديـــة..إلـــخ، والتهجم على كل ما حققته البشرية من مكاسب إجتماعية ومن تقدم ورقي بعـــد قـــرون مـــن التضحية والعمل المنتج الخالق للثروات والخيرات.

إن الرأسمال الدولي في شكله المسيطر اليوم: الرأسمال المالي والمتمثل في حفنة مـــن رجـــال

المال المضاربين والطفيليين، يعمد من تحقيق هذه الإستراتيجية إلى:

أولا: تفكيك كل القوانين والنظم الوطنية والدولية المسيرة والمنظمة لسوق العمل وذلك بهدف تخفيض الأجور والأعباء الإجتماعية التي يراها العائق الأساسي أمام الربح، ولهذا سيشن الرأسمال الدولي حملة على الأجور والحد الأدنى للأجور، على العمل الدائم والقوانين المحددة لساعات العمل، على قوانين التقاعد والضمان الإجتماعي والتأمين على البطالة، على النقابات والتنظيمات العمالية، وعلى الدولة كضامن للإنسجام الإجتماعي.
بإختصار سيشن هذا الرأسمال حملة ضد الجبهة الإجتماعية محملا إياها مسؤولية جمود سوق العمل وكل مصائب وأزمات الرأسمالية، لهذا سيحاول إقناعنا بأن الجانب الإجتماعي للنمو ليس له أي علاقة بالجانب الإقتصادي، وأن الحل يكمن في تطوير كل الأساليب للوصول إلى مرونة لسوق العمل عبر إلغاء العمل الدائم والحد الأدنى للأجور، تطوير عقود العمل لوقت محدد، والتشغيل عن بعد وفي المنزل، تقليص دور النقابات، والحد من تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية وفي التعديل الإقتصادي والإجتماعي..إلخ من الإجراءات.
هذا هو جوهر الآلية الأولى لتحقيق هذه الإستراتيجية: فصل الإجتماعي عن الإقتصادي.

لقد سبق وأن بينا أن الهدف من وراء ذلك هو تكوين جيش إحتياطي للعمل على المستوى العالمي مستعد للعمل بأدنى الأجور وأدنى شروط العمل، وذلك لتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة الشديدة والمتنامية على المستوى العالمي بين البلدان الرأسمالي المتطورة نفسها، وبينها وبين بعض البلدان الصاعدة كالصين والبلدان المسماة "حديثة التصنيع"، لهذا فالخطوة الأولى من هذه الإستراتيجية تهدف لتهيئة الشروط للخطوة الثانية.

ثانيا: تتمثل هذه الأخيرة في فك كل الحواجز والقوانين المسيرة والمنظمة للإقتصاد العالمي والتبادل الدولي، لهذا نجد الرأسمال الدولي الممثل في مؤسساته المالية والنقدية وفي المنظمة العالمية للتجارة، وكذا الممثل في بعض التنظيمات الإقتصادية والسياسية الجهوية مثل السوق الأوروبية المشتركة، نجده يدعو إلى إلغاء كل الحواجز أمام تنقل سلعه وخدماته، كما يدعو البلدان النامية للدخول للمنظمة العالمية للتجارة، السبيل الوحيد للتفاوض وإيجاد مكانة في السوق الدولية، وكذا دعوتهم للإنخراط في عقود شراكة من أجل إنشاء مناطق حرة للتبادل، كل هذا بإسم المنافسة الحرة والكاملة والمزايا والمصالح المتبادلة والمشتركة التي تحققها، والتي لم تعرفها الدول الرأسمالية نفسها حتى في عز مراحل تطورها.

تكمل دائرة هذه الإستراتيجية بفرض على الدول النامية الإنخراط في السوق الدوليـــة بشـــكل فردي لكل بلد على حدى، لهذا فليس هناك أي مجال أو حظ للتفاوض أو الدخول جماعيا فـــي هذه السوق.

هذه هي إذن، في إعتقادنا إستراتيجية الرأسمال الدولي، التي يعمد إلى تطبيقها في البلدان النامية من خلال برامج التعديل الهيكلي، ومن خلال السياسات الإقتصادية لسلطات وحكومات الـــدول النامية، ولقد رأينا ذلك في هذه البرامج ومراحلها: الإستقرار الإقتصادي بالضغط على الطلـب، وهيكلة الإقتصاد لزيادة العرض بإتجاه التصدير.
وهي إستراتيجية رأينا محدوديتها ونتائجها، بل رأينا أنها تؤدي إلى ركـــود إقتصـــادي ينـــذر بإنفجار إجتماعي وسياسي في هذه البلدان.

إننا نرى أنه من الواجب علينا القول بأن هذه "المقترحات" التي يقترحها الرأسمال الدولي، لـــم تتوفر ظروف تطبيقها حتى في البلدان المتطورة نفسها، ولا فـــي أي مرحلـــة مـــن مراحـــل تطورها. فتطور هذه البلدان نفسها تم تاريخيا عبر التدخل النشيط للدولة لدعم صناعاتها الحديثة النشأة، ووضعها لسياسات حمائية رادعة أمام دخول أي ســـلع أجنبيـــة مـــن شـــأنها تحطيـــم الصناعات المحلية، حدث هذا في مرحلة أولى في كل من إنجلترا وفرنسا وهولنـــدا وإســـبانيا والبرتغال، ثم في مرحلة ثانية في ألمانيا واليابان وحتى في الولايات المتحدة نمـــوذج العـــالم الحر، والتي صرح رئيسها "أوليس غرانت" بعد إنتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وبداية مرحلـــة بناء إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، صرح قائلا: " **لقد إستفادت إنجلترا منـــذ قـــرون من نظام حمائي دفعته إلى أقصى حد.. ومن دون شك فإن قوتها الحالية تعود لفضل هذا النظـــام. بعد قرنين من الزمن، تجد إنجلترا أنه من الأحسن تبني التبادل الحر، لأنها ترى بأن الحمايـــة لا تقدم لها شيئا. إذن أيها السادة، الشيء الذي أعرفه عن بلادي يدفعني للإعتقاد أنـــه بعـــد قرنين من الزمن، عندما تجني أمريكا كل الفوائد من نظام حمائي، فسوف تتبنى هـــي كذلـــك التبادل الحر**".[123]

إذن فإقتصاديات كل الدول الرأسمالية قد بنيت، بإختلاف الفترات الزمنية وسرعة كل بلد فـــي تطوير طاقاته المنتجة، عبر سلسلة من الإجراءات التدخلية للدولة لدعم صناعاتـــها وإنتاجـــها المحلي وتقديم كل المساعدات للبورجوازية الصاعدة لإيجاد منافذ فـــي الأســـواق الخارجيـــة،

---

[123] _ مذكور في كتاب "جاك عدا Jaques Adda"، عولمة الإقتصاد، بالفرنسية، الجزء الأول، دار القصبة، 1998، صص40،41.

وإضطرت لتحقيق ذلك إلى الدخول في حروب تجارية والقيام بحملات إستعمارية لتوسيع أسواقها والحصول على المواد الأولية الرخيصة والمجانية لتطوير صناعاتها.
وهذا الوضع سيستمر حتى عندما تنتصر العلاقات الرأسمالية نهائيا في هذه البلدان عبر السياسات الحمائية ومختلف أشكال الدعم التي تمارسها على منتجاتها.

اليوم، تريد هذه البلدان فرض على البلدان النامية إلغاء كل الحواجز الجمركية لأنها تعرف أنه ما عدا في بعض المواد المنجمية والزراعية، فإنها أكثر منافسة وستبقى مادامت إنتاجيتها عالية جدا، وهو ما تحرص دوما على تحقيقه والمحافظة عليه عبر إحتكار التكنولوجيا وعبر بعث دوما لمواد وسلع جديدة تبقى تحافظ بها على تقدمها. لهذا فإن الحديث اليوم عن منافسة منتجات هذه الدول هو وهم وضرب من الخيال، في ظل ميزان القوى الحالي وفي ظل بقاء الفئات الحاكمة في البلدان النامية تخدم، سواء عن وعي أو دون وعي، إستراتيجيات الرأسمال الدولي.

اليوم كذلك، يقترح على بلداننا فتح إقتصادياتها والإنخراط في المنظمة العالمية للتجارة، وإمضاء عقد شراكة مع السوق الأوروبية بغرض وضع منطقة للتبادل الحر في سنة 2010، وقد وقعت تونس والمغرب على عقد الشراكة، أما الجزائر فهي في تفاوض للقيام بذلك.

يجب الإشارة أولا أن البلدان الشقيقة تونس والمغرب قد فاوضتا بصفة منفردة، والجزائر تسلك نفس الإتجاه، بينما أوروبا تفاوض بصفة جماعية، بل أكثر من ذلك فإن تجربة تونس والمغرب قد بينت أن المفاوضات عسيرة وطويلة وقد إستمرت سنوات مع المجموعة الأوروبية ككتلة، ثم مع كل بلد على حدى للنظر فيما إذا كان الإتفاق مع بلدان الإتحاد الأوروبي ككل، لا تضر بمصلحة كل بلد على حدى! (وهو نفس الحال بالنسبة لمفاوضات الإنخراط في المنظمة العالمية للتجارة).
ثم علينا أن نتساءل عن محتوى هذا الإتفاق وما هي المزايا التي تجنيها البلدان المغاربية منه؟
إطلاعنا السريع على مضمون مشروع الإتفاق يبين أن البلدان الأوروبية ترى هذه الشراكة من ناحية تنقل وتبادل المنتجات فقط أي من منظور توسيع سوق السلع والخدمات فقط، بينما تقصي من الإتفاق قضايا جوهرية مثل تنقل الأشخاص (مسألة الهجرة) ومسألة الديون التي تعاني منها البلدان المغاربية وتستنفذ جزء هاما من إمكاناتها الإستثمارية.

وحتى فيما يتعلق بتبادل السلع والخدمات فإن الإتحاد الأوروبي يضع شروطا قاسية جدا لدخول

منتجات دول المغاربية للسوق الأوروبية. ففيما يتعلق بالمواد الزراعية يجب أن تخضع الدول المغاربة لنظام الحصص المعمول به، مع الإشارة أن الأولوية هي لمنتجات البلدان الأوربية العضوة، أما المواد المصنعة فالإتحاد الأوروبي يضع شروطا مستحيلة التحقيق لدخول منتجات البلدان المغاربية، فنجد مثلا بندا يقول بأنه لا يسمح بالدخول إلى بلدان السوق الأوروبية لمنتجات البلدان المغاربية التي تستخدم مادة أولية أو نصف مصنعة مستوردة من بلد ثالث غير بلدان الإتحاد الأوروبي أي أنه لا تدخل إلا السلع التي تستخدم مواد أولية أو نصف مصنعة محلية، أو مستوردة من بلدان أوروبية عضوة في الإتحاد!

هذه الأمثلة تجعلنا نتأكد من أن إرادة الرأسمال الدولي هي تكريس التبعية وإحياء نوع من "الإستعمار الحمائي" على بلداننا، كما تجعلنا نرى أنه من المستحيل تحقيق مزايا من هذا الإنفتاح الإقتصادي في ظل تشتت القوى التفاوضية، وفي ظل وضع التدهور الذي تعرفه إقتصاديات المنطقة، أي في ظل أزمة ديون خانقة وتقلص الإستثمارات والإنتاج الصناعي للقطاع العام والخاص، وفي ظل تقلص السوق الداخلية وإنكماش الطلب، وكذلك في ظل مشاكل إجتماعية خانقة، وبطالة مرتفعة، وتهميش وفقر متزايد، وأخيرا في ظل غياب المشاورة الديموقراطية الواسعة حول القضايا المصيرية لبلدان وشعوب المنطقة.

لا نقول هذا من منظور سلبي، بل إننا نرى أن إستراتيجية وطنية وجماعية لهذه البلدان تستطيع أن تقودها وشعوبها إلى تنمية بلدانها وحل مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية ومنها مشكل البطالة.

إنها الإستراتيجية التي تقوم على تجنيد كل الطاقات الوطنية والجهوية لتدعيم الجهاز الإنتاجي الوطني وتطوير أداءه، الحل الوحيد لبعث التشغيل والرفع من المستوى المعاشي والقضاء على جيوب الفقر والتهميش، إستراتيجية تلعب فيها الدولة دور المنظم والموجه، وتفتح المجال واسعا للمشاورة الديموقراطية والمساهمة الواسعة في مجهود التنمية بتحرير المبادرات والطاقات الكامنة.

فالإستمرار في تلك النظرة القدرية والمقدسة لبرامج التعديل الهيكلي، والإستمرار في السياسات الترقيعية والظرفية، هو الإستمرار في المعارك الخلفية والهامشية، التي تترك جانبا المعركة الأساسية الحاسمة، معركة التنمية وحل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية لبلدننا وشعوبنا، معركة العصرنة والعدالة الإجتماعية.

وفي إعتقادنا، فإن كل هذا لن يتم إلا بإعادة الإعتبار للعلم ومكانته في مجتمعاتنا، ومحاولـــة إقتراب جديدة لعلم الإقتصاد لا تعتبر هذا الأخير كعلم "خالص" خارج عـــن نطـــاق التـــاريخ والمجتمع، بل هو علم له بعده الإجتماعي والديمقراطي.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1 ــ د. بن حسين محمد لخضر، الأزمات الإقتصادية فعلها ودورها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية"، منشورات المعهد العربي للدراسات العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1995.

2 ــ ــ د. بن حسين محمد لخضر، مقال: "الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية ومشاكل التشغيل، تجربة البلدان المغاربية."، في ندوة التشغيل في بلدان المغرب العربي وجيبوتي، الجزائر، فيفري 1997.

3 ــ جمال الدين طباع، أزمة التشغيل في المغرب، ، ندوة دولية حول الأزمة الإقتصادية العالمية والسياسات الوطنية للتشغيل، الجزائر، ماي 1988.

4 ــ د. إسماعيل صبري عبد الله، مقال "الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية."، مجلة الطريق، ماي 1997، بيروت

5 ــ د. محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز الدراسات والوحدة الإقتصادية ط1، 1997.

6 ــ د. سمير أمين، محاضرة لم تنشر بعنوان: إفريقيا وبلدان الجنوب في نظام عالمي في تحول، 2000.

7 ــ ك. ماركس. "الرأسمال". دار التقدم. موسكو، 1987. ترجمة فالح عبد الجبار. المجلد الأول، الكتاب الأول، الجزء الثاني.

8 ــ كتاب الآثار الإجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية، صندوق النقد العرب، جانفي 1996.

9 ـ التشغيل بالمملكة المغربية، ورقة قطرية قدمت في ندوة سياسات التشغيل في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، القاهرة 1993، ص355.

10 ـ الدكتور يورقن ريدل Jurgen Riedel مدير معهد IFO بدريسدن، ألمانيا، محاضرة غير منشورة تحت عنوان: "تجربة الخوصصة في ألمانيا".

باللغة الأجنبية:

1 ـ **Alain Samuelson,** Les grands courants de la pensée économique, ED. OPU, 1993.

2 ـ **Alain Minc**,La Mondialisation heureuse, ED. Plon, Paris, 1997.

3 ـ **DAVID Ricardo**, principes d'économie politique et de l'impot, FLAMMARION, Rennes, 1977.ED.

4 ـ **Jean Boncoeur & Hervé Thoument**, Histoire des idées économiques, , ED. NATHAN, 1993.

5 ـ Les grands textes de l'Economie et de la Sociologie , sous la coordination de **C.D. ECHAUDEMAISON** , ED. NATHAN, 1996.

6 ـ **J.M Albertini / A.Silem**, Comprendre les théories économiques, ED. Du Seuil, 1987.

7 ـ Encyclopédie universelle, CD. ED. Microsoft 1997.

8 ـ **Eugène Varga**, La crise économique sociale politique, ED. Sociales, 1976

J. M KEYNES, La théorie générale, Ed. petite bibliothèque, – 9
payot, 1975.

Histoire des pensées économiques, ouvrage collectif, T1 et – 10
T2, Les contemporains, ED. SIREY,1988.

J. P. Dellas, Economie contemporaine, ED. ellipses, 1991. – 11

Nouveau Dictionnaire économique et social, ED. – 12
Sociales, 1981

Dominique Plihon, La Mondialisation au-delà des mythes, – 13
ouvrage collectif sous la direction de Serge Cordellier les
enjeux de la globalisation financière, ED. La découverte, 2000.

Michel Beaud & Gilles Dostaler, La pensée – 14
Economique depuis keynes, ED. Du Seuil, 1996.

Afrique: Abolir le dette pour libérer le développement, sous la – 15
direction d'**ERIC TOUSSAINT et ARNAUD ZACHARIE**, ED.
C.A.D.T.M, 2000.

Jaques Adda, La mondialisation de l'économie, T1 et T2, – 16
ED. CASBAH , Alger, 1998.

Theodore w. Schultz, Il n'est de richesse que d'hommes, – 17
ED. Tendances Actuelles, Paris, 1983.

Abderrahmene FARDHEB, Crise Contradiction et – 18
économie de marché en Algérie, polycopie, 1991, p.8.

Hassine Dimassi & Hedi Zaiem, la Tunisie au présent une modernité au-dessus de tout soupçon ? Ed. CNRS, p.163. – 19

Pr. Fayçal Yachir, ¨Lajustement structurel dans le Tiers-Monde¨, Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1er trimestre 1990. – 20

Jeffrey Sachs, ¨A new map of the word¨, The Economist, Londres, 24 juin 2000. – 21

P.Petit, ¨ Les aléas de la croissance dans une économie fondée sur le savoir¨,Revue d'économie Industrielle, N°88, 2eme trimestre 1999. – 22

H. Boudchon,¨Une toisième révolution industrielle au Etat-unis?¨, Lettre de OFCE, N° 187, juillet 1999. Le Monde Diplomatique, juillet 2000 – 23

J.F Dortier , Revue Management et sciences Humaines, N°5 avril 1991. – 24

M-C. Smouts, Directeur de recherche au CNRS, ¨Du bon usage de la gouvernance en relation - internationale, Revue Internationale des sciences sociales, UNESCO, Paris, N° 155, mars 1998. – 25

Ali Kazancigil, Gouvernance et science: mode de gestion de la société et de production du savoir emprunté au marché, Revue internationale des sciences sociales, N° 155, mars 1998. – 26

التقارير،المجلات، الدوريات، الجرائد:

باللغة العربية:

1 ــ تقرير حول التنمية في العالم ، البنك العالمي 2000.

2 ــ تقرير البنك العالمي حول الجزائر، البنك العالمي 1998.

3 ــ جريدة الخبر، 22 جويلية 1998.

4 ــ مختلف مطبوعات الديوان الوطني للإحصائيات.

5 ــ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني عام 1997.

6 ــ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني عام 1998.

7 ــ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني عام 1999.

8 ــ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني عام 2000.

9 ــ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، رأي حول المخطط الوطني لمكافحة البطالة، جويلية 1998.

10 ــ وثائق أشغال الملتقى الدولي حول " الديون الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط" ، عنابة، 4-6 ديسمبر 1999.

11 ــ تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية، 1997.

12 ــ تقرير حول التشغيل في العالم ، مكتب الشغل الدولي، جنييف 1995.

13 ــ تقرير حول التشغيل في العالم، مكتب الشغل الدولي، جنييف 2000.

14 ــ مجلة التمويل والتنمية، البنك العالمي، سبتمبر 1990.

15 ــ وزارة العمل والحماية الإجتماعية، أشغال الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الإجتماعية، الجزائر ماي 2000.

16 ــ تقرير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ديسمبر 2000.

17 ــ المجموعة الإحصائية للمغرب، سنة 1997

باللغة الأجنبية:

Les Echos, Mai 1997. _ 1

CAPITAL, Juillet 1997. _ 2

International View point, N° 326, Decembre 2000. _ 3

Monde Arabe Maghreb-Machrek, N°153, 1996. _ 4

L'économiste Maghrébin, N°166, 1996. _ 5

Bulletin du FMI, novembre 1982. _ 6

Bulletin du FMI, novembre 1992. _ 7

Bulletin du FMI, Mai 1994. _ 8

Bulletin du FMI, Août 1996. _ 9

UNICEF, Ajustument a visage humain, 1987. _ 10

LA TRIBUNE, 30 Mars 1998. _ 11

LA TRIBUNE, 21 Juin 1998. _ 12

EL- WATAN, 2 Juin 1998. _ 13

Le Monde, quotidien, 11 janvier 2000. _ 14

Le Monde Diplomatique, septembre 1986. _ 15

Le Monde Diplomatique, fevrier 1992 _ 16

La Revue "NAQD" N°12, 1999 _ 17